



الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية
+٢٠١٩ +٢٠٢٠ | ٣٤٠٦٦ | ٣٨٨٠٦٠
Union Socialiste des Forces Populaires



2021

البرنامج الانتخابي
لانتخابات 8 شتنبر

أهم الالتزامات

المغرب أولاً تناوب جديد بافق اجتماعي ديمقرطي



الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية

البرنامج الانتخابي

الطبعة: 2021

الإيداع القانوني: 2021M03596

ردمك: 978-9920-34-159-2

© جميع الحقوق محفوظة

المغرب أولاً

تناوب جديد بأفق اجتماعي ديمقراطي

تنعقد الاستحقاقات الانتخابية لسنة 2021 في سياق استثنائي نتيجة الانتشار المفاجئ والمهول لوباء «كوفيد 19» حيث ما زال العالم يصارع للخروج من الأزمة الصحية غير المسبوقة بفضل اللقاحات التي تم الشروع في تعميمها. وكما أكد الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية منذ البدايات الأولى، أن الأمر لا يتعلق بنزهة عابرة، بل بمرحلة عصيبة سيكون لها ما بعدها على جميع الأصعدة: اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا. وستتطلب التداعيات السلبية للجائحة مجهودا سياسيا وتنمويا مضاعفا ومتواصلا لامتصاص الآثار الوخيمة على الأفراد والمجتمع، وهو ما تحقق مع مختلف القرارات الملكية الحكيمة والاستباقية.

إن الأزمة التي يمر منها العالم ومعه بلادنا، بكل الرخص الفكري الذي أثثت وصاحب تطورها قد طرح في المحصلة سؤالا جوهريا حول المصير والمآل، عبر توقف الجميع بالدرس والتحليل والسؤال عن الغد والمشترك، عن العالم الجديد الذي يجب أن نؤسس له. هو سؤال البديل بالأساس، المنطلق من تجربة مؤلمة أبانت عن عقم ومحدودية المنهج التدبيري المؤطر للاقتصاد وخلق الثروة والذي جعل الأمم تواجه المجهول وتراقب أنظمتها المالية والاقتصادية تنهار في غفلة من السوق ومنظريه ومهندسيه.

إن العالم ونحن معه، وهو يجري أكبر عملية تقييم وترتيب للأولويات في تاريخه خارج كل منطق للصراع والاحتدام النظري والتأصيلي، صار متينا أكثر من أي وقت مضى بأن طريقا جديدا صار ممكنا، ومنهجا متجددا لم يتتبه إلى جدواه وقوته وحياته هو جواب اليوم على سؤال الغد.

إن الجواب الاشتراكي الديمقراطي صار يفرض نفسه كبديل عن مناهج السوق والاحتكار والمبادرة الحرة غير المؤطرة، وهو الجواب الذي تبنته أكبر القوى الفاعلة خارجه من أجل الارتقاء بأوضاع الإنسان والمجتمعات. ولن يتم ذلك إلا عبر تقوية أدوار الدولة وتقنين تدخلها في التنمية والحياة الاقتصادية، وتمديد جرعتها في إنتاج وتوزيع الثروة، دولة قوية وعادلة ترتكز على القانون وسمو المؤسسات، ومجتمع حداثي متضامن كما حدده الشعار المركزي لتصورنا حول النموذج التنموي الجديد.

إن التوجه الفكري الذي تبناه حزبنا منذ تأسيسه، وطرح من خلاله بديلا قابلا للتحقيق على المستويات السياسية والمؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية صار خيارا استراتيجيا للدولة في مواجهة الآثار المدمرة للجائحة، خيارا مؤسسا لمغرب جديد يعيد ترتيب أولوياته التنموية وينطلق في هندسة تغييره وصناعته. وتأتي المبادرة الملكية بتعزيز التغطية الصحية على جميع المغاربة في أولويات الأجندة الوطنية الجديدة

وتوسيع مجالات الرعاية الاجتماعية في مبادرة استراتيجية مضبوطة في الزمان والإمكانيات للخروج بكل حسم من دوامة الهشاشة الاجتماعية وضمان حق الجميع في العلاج وفي الحياة الكريمة المؤطرة بتوجه وطني بقيم العدالة الاجتماعية لا رجعة فيه.

وتأسسا على هويته الاشتراكية الديمقراطية الراسخة وإعمالاً لمنطق الفصل الأول من الدستور الذي عرف نظام الحكم بالمغرب بأنه: «ملكية دستورية ديمقراطية برلمانية واجتماعية»، فإن الحزب، وبعد أن صاحت جائحة «كورونا» العالم مع اختياراته الإنسانية، يحدد التأكيد على أولوية وحيوية المسألة الاجتماعية كضامن للانسجام والتوازن المجتمعي وكصمام أمان للكرامة الإنسانية، يعبر عن فخره واعتزازه بالتطابق التام بين قناعاته واختياراته هذه والتوجهات الملكية السامية البليغة في وضوحها وقوتها ونفسها الاجتماعي الديمقراطي وأفقها الاستراتيجي كخيار للدولة. إنها توجهات ترسم خارطة طريق مبتكرة لسياسات عمومية جديدة انطلقت مع طرح جلالة الملك لمشروع النموذج التنموي الجديد والإصلاح الصناعي والإصلاح الفلاحي وتعزيز التغطية الصحية والحماية الاجتماعية ودعم الشباب والعدالة المجالية وتوزيع ثمار النمو. وبكل تأكيد، تحتاج هذه السياسات العمومية إلى موارد مالية مستجدة ومستدامة (توسيع الواقع الضريبي، تجفيف منابع الريع، محاربة الفساد، ترشيد الإنفاق العمومي، ...) مثلما هي بحاجة لنخبة سياسية واقتصادية واجتماعية في مستوى حملها والاقتناع بها والترافع عنها وتفعيلاها.

انطلاقاً من كل ذلك، يخوض الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية الانتخابات الانتخابية ببرنامج واقعي وطموح، شعاره «المغرب أولاً، تناوب جديد بأفق اجتماعي ديمقراطي»، ليتقدم للنواب والناخبين بعرض سياسي متكامل ومنسجم. ويتمثل هذا العرض في مجموعة من الالتزامات الواقعية التي يعلنها الحزب ويؤطرها بعنوان بارز: «المغرب أولاً» لأن ذاكرته تخزن الكثير من قيم التعلق بالوطن قبل كل شيء، ذاكرة التحدى بعد مرحلة بناء الدولة المستقلة، وطريق الوحدة، وتحرير الاقتصاد الوطني، مروراً بمرحلة التناوب التوافقي، وتجاوز السكتة القلبية، ووصولاً إلى الانخراط في الأفق المتعدد للعهد الجديد. وبالنفس الوطني ذاته الذي يقر بأن الوطن أولاً وأخيراً، يتوجه الحزب نحو بناء المستقبل، نحو تناوب جديد بأفق اجتماعي يتتيح للجميع الحق في الصحة والتربية والشغل والتنمية والعيش الكريم، وبأفق ديمقراطي يعزز التعددية السياسية والسلوك السياسي النزيه ومشاركة النساء والشباب.

إن برنامج الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية يشكل الجواب الاشتراكي الديمقراطي المغربي على الأسئلة الكبرى والقضايا التي خلقتها الأزمة في بلادنا على غرار باقي دول العالم، إذ بكل الزخم الفكري حول المصير والمآل، والمساءلة النقدية لواقع ووقعات الغد وتحديات المشترك وفق ترتيب محكم للأولويات، يرسم البرنامج الاتحادي طريقاً ممكناً، ومنهجاً متعددًا، وبديلاً واقعياً عن مناهج الرأسمالية المتوجهة والاحتكار والريع.

إن استيعاب الوضع الراهن وتوقع مستقبل أفضل، يقتضي تناوباً سياسياً جديداً ذي أفق اجتماعي يتتيح لجميع المغاربة الحق في العيش الكريم، في الصحة والعلاج، في التربية والتشغيل، يجعل من الاستثمار

في العنصر البشري رافعة أساسية للتنمية. بهذا الأفق سيكون بالإمكان وضع حد نهائي لمظاهر التهميش والبطالة، واستنهاض كل فئات المجتمع، خاصة في أوساط النساء والشباب، للانخراط الجماعي في بناء مجتمع تسوده قيم الديمقراطية والحداثة والعدالة الاجتماعية.

ويطمح الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية إلى تحقيق هذا الأفق الاجتماعي في 2026، من خلال الإجراءات الواقعية، المعقولة والقابلة للتنفيذ، التي يعلنها في برنامجه الانتخابي باعتبارها التزامات تهم الأقطاب الاجتماعية والاقتصادية، والمجتمعية، والثقافية، والمؤسسية. إنها 25 التزاماً أساسياً يتعاقد الحزب بشأنها مع المواطنات والمواطنين ويتعهد بالوفاء بها من خلال 150 إجراء بعد تمكينه من المساهمة في تدبير الشأن العام.

فعلى المستوى الاجتماعي، يتلزم الحزب بجعل الإدماج الاجتماعي الشامل حافزاً للتنمية وآلية للاستقرار والتضامن الاجتماعي، وبنعميم الحماية الاجتماعية لصون كرامة المواطن، مع ضمان الحق في خدمة صحية عمومية ذات جودة عالية، وفي سكن مناسب يوفر شروط التنشئة الاجتماعية السليمة. كما يولى عناية خاصة للتشغيل باعتباره دعامة القدرة الشرائية وأساس العدالة الاجتماعية، الأمر الذي يدفعه إلى الالتزام بتنمية مدرسة تكافؤ الفرص، المنفتحة على العالم والمتحدة للارتقاء الاجتماعي، وتطوير جامعة عمومية تقدم تكويناً بمستوى عالمي لإنتاج المعرفة وإفراز نخب المستقبل.

أما على المستوى الاقتصادي، فيلتزم الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية بتقوية وتوسيع الطبقة الوسطى ومحاربة الهشاشة من أجل دعم التنمية الاقتصادية وتعزيز السلم الاجتماعي، ويلتزم باعتماد نظام جبائي عادل ومنصف لتوجيه التنمية الاقتصادية بشكل فعال. ويتعهد بتطوير الاستثمار الوطني بما يمكن من الرفع من نسب النمو بشكل مضطرب ومنتج لمناصب الشغل، مع خلق تحول هيكلية في النسيج الإنتاجي لتلبية الطلب الداخلي والمنافسة في الأسواق الدولية. كما يتتعهد بالتوجه نحو الاقتصاد الأخضر وترسيخ التنمية المجالية المستدامة من جهة، والتركيز، من جهة أخرى، على زيادة الإنفاق العمومي في البحث العلمي المتقدم لكونه عاملاً حاسماً في الانتقال إلى الأنماط الاقتصادية الصاعدة ودعم الابتكار.

بينما يتلزم الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية، على المستوى المجتمعي، بإيلاء القطب المجتمعي العناية اللازمة من خلال إجراءات عملية لحماية الطفولة بوصفها اللبنة الأولى لبناء مواطن الغد، والنهوض بأوضاع النساء للقطع مع كل أشكال الحيف والعنف والإشرافهن كلباً في عملية التنمية. وعلاوة على اهتمامه بإقرار منظومة رياضية قوية ومساهمة في التماسك الاجتماعي، يتلزم كذلك بتحرير الطاقات الإبداعية للشباب عبر الاستثمار الأمثل للإمكانات التي يوفرها التعليم والشغل، مع تفعيل المشاركة السياسية لمغاربة العالم بما يمكن من مواكبتهم بشكل أفضل.

وبوصفه فاعلاً مؤثراً في الحياة الثقافية، يطرح الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية التزاماً أساسياً يتمثل في وضع «مخطط المغرب الثقافي» الذي يرمي إلى إفراز قطب ثقافي منتصر للإبداع والفكر، وإلى تطوير صناعة ثقافية وإعلامية تشكل قيمة مضافة في الاستثمار الوطني. كما يتلزم باعتماد قانون إطار للثقافة

والفنون، وتعزيز الرأسمال اللامادي لصيانته الهوية والتنوع الثقافي، مع وضع آليات خاصة بترويج المنتوج الثقافي الوطني، وتبسيط المساطر لخلق الحوافز المشجعة للإنتاج الفني. ويتعهد الحزب بالنهوض بالوضع الاعتباري والاجتماعي للفنان والكاتب، وتعزيز الموارد البشرية والمالية للإعلام العمومي، ودعم وتأهيل المقاولات الصحفية مع تعزيز المكاسب الاجتماعية للصحفيات والصحافيين المهنيين.

وعلى المستوى المؤسسي، يلتزم الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية بترسيخ الحقوق والحريات وفق منظور عصري حداثي، والمراجعة الشاملة للقانون الجنائي المغربي، وإخراج قانون الإثراء غير المشروع. أضف إلى ذلك التزامه بترسيخ الإصلاح الشامل لمنظومة العدالة لساند الإقلاع التنموي وصون كرامة المواطن، وتسريع مسلسل الجهوية المتقدمة كمدخل حقيقي للعدالة المجالية والاجتماعية، مع تقوية الحكومة العمومية بوصفها دعامة ضرورية لتعزيز البناء الديمقراطي والتنموي.

إدريس لشكر

الكاتب الأول

الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية



القطب الاجتماعي

إدماج اجتماعي شامل وحماية اجتماعية منصفة

يتوكى الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية إقامة منظومة اجتماعية متماسكة وعادلة من خلال التفعيل الأمثل لتعزيز الحماية الاجتماعية بوصفها الثورة الاجتماعية الحقيقية التي أطلقها جلاله الملك، والتي تستهدف تعزيز الاستقرار والتضامن الاجتماعي. ويروم البرنامج الانتخابي للحزب تحقيق الاندماج الاجتماعي الشامل من خلال تقوية الاستثمار العمومي في المجالات الاجتماعية الحيوية، وضمان الولوج للخدمات العمومية الأساسية، مع توفير شروط العدالة الترابية لرفع الحيف عن الجهات والمناطق الأكثر هشاشة.

إن الهدف الرئيسي للسياسة الاجتماعية، من منظورنا الاشتراكي الديمقراطي، يتمثل في إقرار نظام شامل ومستدام للحماية الاجتماعية تشمل الجميع وفقاً لمبادئ المساواة والإنصاف وتكافؤ الفرص، ويتيح الاستفادة من الخدمات التربوية والصحية وضمان الحق في السكن والشغل والعيش الكريم. فالبعد الاجتماعي المستدام يعد المدخل الحقيقي لترسيخ نجاعة السياسة العمومية في المجال الاجتماعي، ويكرس تقوية الآليات الكفيلة بمحاربة البطالة ومظاهر الهشاشة والتهميش من جهة، وقادرة على المحافظة على التماسك الاجتماعي والتضامن المجتمعي.

منذ وضع الركائز الأساسية للمنظومة الصحية لمغرب ما بعد الاستقلال سنة 1959 وتفعيلها وفق توجهات تمحورت حول تنظيم عرض العلاجات ومحاربة الأمراض ذات البعد الوبائي، والتكون في مجالى الطب والتمريض، عرف قطاع الصحة تقدما ملحوظا ساهم في تحسين بعض المؤشرات الصحية، خصوصا منها المتعلقة بتوسيع شبكة العلاجات والتحكم في نسبة الولادات وتراجع وفيات الرضع والأطفال. وتحت ضغط التحولات التي عرفتها البلاد على المستويين demographique والوبائي، بادرت السلطات العمومية إلى اتخاذ مجموعة من التدابير لتطوير المنظومة الصحية همت أساسا هيكلة وزارة الصحة وتوسيع وإصلاح شبكتي العلاجات الأولية والمستشفيات ودعم برامج صحة الطفل والأم وبرامج مكافحة الأمراض السارية والأمراض المزمنة.

وعلى الرغم من كل هذه الجهود الملحوظة، ظل تطور المنظومة الصحية غير منظم مما أدى إلى عدم استفادة العديد من المواطنات والمواطنين من حقهم في الصحة، وبقي القطاع الصحي عاجزا عن رفع التحديات الراهنة والمستقبلية ومواكبة التغيرات البيئية والاجتماعية المتصلة بالصحة العامة. ونتج ذلك عن جملة من الاختلالات التي تلازم المنظومة الصحية على عدة مستويات ترتبط بالحكامة ووضعية العاملين الصحيين وتمويل الصحة والنظام المعلوماتي وطبيعة الخدمات الصحية والأدوية والمعدات الصحية. وقد كشفت أزمة جائحة كورونا عن طبيعة وعمق هذه الاختلالات وعن ضعف قدرات المنظومة الصحية التي لا تتناسب مع توصيات منظمة الصحة العالمية ومتطلبات الوظائف الأساسية للصحة العامة. ولولا القرارات الملكية الحكيمية والحس الاستباقي والرد السريع والصارم الذي عبرت عنه السلطات العمومية وصمود الشغيلة الصحية بجميع فنادها كانت التداعيات أكبر مما عشناه في عز الأزمة ونعيشها حاليا.

وفي غياب سياسة واضحة المعالم ترسم التوجهات العامة للصحة على المستوى المتوسط والبعيد وتحدد المحاور الاستراتيجية الخاصة بكل وظيفة من الوظائف الأساسية للنظام الصحي يبدو جليا أن قطاع الصحة ظل محكوما بالتدابير المبنية على خطط عمل ظرفية لا تتجاوز المدى القصير، وأن معظم الإجراءات المتخذة إلى اليوم لم تعكس توجها حقيقيا واستراتيجيا لإصلاح المنظومة الصحية ولم تترجم سياسة عمومية قوية بمخططات عملية وأولويات علمية وأهداف دقيقة تستجيب، بشكل عام، لانتظارات المواطنين وأمال المهنيين.

واستنادا إلى ذلك، ينطلق حزب الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية من ضرورة توفير حماية اجتماعية صلبة تقطع مع منطق المساعدة الاجتماعية من خلال تفعيل التغطية الصحية الشاملة والأجراء الفعلية لحق الجميع في الصحة وتكريس مفهوم التضامن والتكافل الاجتماعي بين فئات المجتمع. ومن ثمة، يعتمد



الحزب منهجاً شموليَا في معالجة الشأن الصحي لا يقوم على النموذج البيو-طبي المرض، بل يتأسس على نموذج متماسك للصحة لا يقتصر فقط على الصحة البدنية ويروم إعادة توزيع النفقات العمومية لصالح الخدمات الاجتماعية، وخاصة الخدمات الصحية. إنه نموذج يسعى إلى تثبيت حق جميع المواطنين في الصحة والولوج إلى خدمات الوقاية والرعاية الطبية وفق مبادئ التضامن والمساواة والجودة.

I - تحولات عميقة في المعطيات الصحية:

تحولات عميقة في تركيبة المراضة، حسب معطيات النظام المعلوماتي الصحي والرصد الوبائي، يمكن تلخيصها في أربعة توجهات:

- . السيطرة على العديد من الأمراض واستئصال بعضها كالملاريا ومرض البلاهارسيا والجدام والرمد الحبيبي والأمراض المستهدفة بالبرنامج الوطني للتنمية؛
- . الانتشار المتواصل لأمراض ما زالت تهدد الصحة العامة كالسل والسیدا والتهابات الكبد الفيروسي والسحايا والتسممات الغذائية وبعض الأمراض الحيوانية؛
- . الارتفاع في معدل الإصابة بأمراض القلب والشرايين والسكري والسرطان والأمراض التنفسية المزمنة والاضطرابات النفسية والعقلية؛
- . التهديدات المرتبطة بانتشار الأمراض الناشئة والمستجدة وظهورها في الصحة العامة ذات البعد الدولي.
- . تميز الوضع الصحي بتراجع نسبة الإماتة الناتجة عن الأمراض المعدية وارتفاع مطرد لعدد المرضى المرتبط بالأمراض المزمنة.
- . تسجيل فوارق عميقة على المستوى الجغرافي والاجتماعي والاقتصادي حيث تمثل وفيات الأمهات بالعالم القروي ضعف ما تسجله في الحواضر، وتباين وفيات الأطفال بين الوسطين الحضري والقروي.

II - ضعف الحكماء وتبادر في خدمات الرعاية الصحية:

- . وجود حواجز مجالية وطبقية ومالية تعرّض حق المواطن في الولوج إلى الخدمات الصحية، خاصة الفئات الهشة (النساء، الأطفال، الأشخاص في وضعية إعاقة، المسنين)، على الرغم من أن دستور 2011 ينص على الحق في الصحة، ويقر بدور الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية في تيسير الولوج إلى العلاجات والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية والتغطية الصحية عبر تعبئة كل الوسائل المتاحة.
- . ضعف معدل استعمال الخدمات العلاجية الذي لا يتجاوز سنويًا 0,6% ومعدل الاستشفاء الذي لا يتجاوز 5% مما يؤكّد الولوج الضعيف إلى المؤسسات الاستشفائية بسبب عدم ملاءمة العرض الصحي مع طبيعة المنظومة المرضية والوبائية والاحتياجات الأساسية للمواطن.

. خضوع سلطة القرار داخل القطاع الصحي لهيمنة الطابع المركزي والمقاربة العمودية في ظل مخططات تغيب عنها النظرة الشمولية في معالجة الإشكالات الصحية وإدارة القطاع وتحكمها البيروقراطية والتراطبية التي تعطل فرص المشاركة والمبادرة والإبداع، رغم الإجراءات التي تم اتخاذها لتفعيل اللامركزية

وتفويض بعض المهام للجهات والعمالات والأقاليم.

استمرار الاختلالات المجالية في توزيع مصالح الرعاية الصحية التي تعرف تمركزها في الأقطاب الحضرية الكبرى، مع تسجيل خصائص كبير في الموارد البشرية الصحية واحتلال التوازن في توزيعها على الصعيد الجموي (مثلًا 38% من الأطباء الأخصائيين يتمركرون في جهتي الرباط سلا القنيطرة والدار البيضاء الكبرى).

يظل مؤشر كثافة أطباء القطاع العام والخاص الذي ارتفع إلى 7,1 طبيب لكل 10.000 نسمة ضعيفاً مقارنة مع العديد من دول منطقة شمال إفريقيا وشرق المتوسط ولا يرقى إلى ما توصي به منظمة الصحة العالمية التي تؤكد على ضرورة توفير 23 طبيب لكل 10.000 نسمة كحد أدنى.

يظل عدد الأطر التمريضية دون المعدل المعتمد في الكثير من دول العالم حيث تبلغ كثافة هذه الفئة 16,5 لكل 10.000 نسمة مقابل الحد الأدنى المطلوب الذي يصل إلى 44,5 لكل 10.000 نسمة.

ارتفاع في نسبة الأداء المباشر للأسر حيث تشير الحسابات الوطنية للصحة إلى أن حجم الإنفاق الإجمالي على الصحة بالمغرب بلغ 52 مليار درهم، مقابل 47,8 مليار درهم سنة 2010 معظمها توفره ثلاثة موارد رئيسية وهي: الأسر بنسبة 50,7%， والتأمين الصحي 22,4%， ووزارة الصحة 19,9%.

بلغ متوسط الإنفاق الصحي للفرد الواحد 1.578 درهم مقابل 1.498 درهم سنة 2010، أي بزيادة ضئيلة لا ترقى إلى مستوى معدل الدول الأعضاء لمنظمة الصحة العالمية والذي يصل إلى 302 دولار للفرد الواحد. وتمثل هذه النفقات الإجمالية للصحة حوالي 5,8% من الناتج الداخلي الخام مقابل 7,3% في تونس و7,2% في الأردن.

تستفيد المستشفيات العمومية، في ما يتعلق بنفقات التأمين الصحي في إطار نظام الثالث المؤدى، بما نسبته 10,3% من النفقات الإجمالية للصحة لتبقى العيادات والمصحات الخاصة أكبر المستفيدين وذلك بنسبة 64,7%.

تمثل النفقات الخاصة بالأدوية والمستلزمات الطبية نسبة 26,2% من مجموع مصاريف الصحة، ورغم التدابير التي تم اتخاذها لتخفيض تكلفة بعض الأدوية وتشجيع استعمال الأدوية الجنيسة، يظل ثمن الدواء جد مرتفع ينضاف مرتين أو ثلاث مرات ما هو عليه في العديد من دول المنطقة. كما أن استعمال الدواء الجنسي لا يتعدى توفره 30%， إضافة إلى أن التوزيع العمومي والمبيعات الخاصة بالأدوية يتسم بالفوضى وسوء التدبير.

III - مشروع الاتحاد الاشتراكي من أجل منظومة صحية شاملة وناجعة:

1 - بلوحة سياسة عمومية ذات مصداقية:

اعتماد «ميادق وطني للصحة» بالتشاور مع كافة المتدخلين لتحديد مسؤوليات و مجالات التدخل قصد ضمان تفعيل ولوح الجميع إلى الخدمات الصحية انسجاماً مع مقتضيات دستور 2011.

الحرص على تثبيت حق جميع المواطنين في الصحة وفي الاستفادة من وسائل الوقاية والتطبيب والعلاج، والحرص على تفعيل مبادئ المساواة في الخدمات الصحية والعدالة والإنصاف والتضامن في

- تحمل تكفلتها.
- . تنظيم حوار وطني موسع من أجل إصلاح شامل للمنظومة الصحية وإعادة النظر في الإطار القانوني والتنظيمي للصحة، ومراجعة الجانب المؤسسي، خاصة إنشاء مجلس وطني للصحة.
 - . إعادة النظر في مجموع السياسات والبرامج للتأثير على المحددات الاجتماعية والبيئية للصحة اعتماداً على الوظائف الأساسية للصحة العامة في إطار تعبئة شاملة للقطاعات ذات الصلة لـإعطاء الصحة مكانة في قراراتها وبرامجها.

2 - تطوير حكامة المنظومة الصحية:

- . التفعيل السليم للجهوية المتقدمة من أجل عدالة صحية مجالية تمكن من تدارك الخصوص في الموارد الصحية، مع تطوير نظام رصد ومنح الموارد عبر الأخذ بعين الاعتبار العامل demografique والوبائي للجهات كأساس للعقود – البرامج مع السلطات الجهوية.
- . مراجعة الهيكل التنظيمي لوزارة الصحة للأخذ بعين الاعتبار المهام التي تفرضها الجهة المتقدمة، مع إعادة هيكلة منظومة العلاج في إطار تصميم مديرى للمركز تحول فيه الجهة مكانة متميزة.
- . مؤسسة العمل التشاركي في القطاع الصحي بين مختلف الفاعلين والمتدخلين (القطاعات الحكومية، الجهات، الجمعيات...)، مع تطوير الإطار القانوني وأدوات التنسيق من أجل وضع أساس صلبة للشراكة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني والجماعات الترابية.
- . اعتماد استراتيجية جديدة لإصلاح المؤسسات الصحية، وتجميعها في إطار أقطاب جهوية وإقليمية ومنها الاستقلالية الكاملة، مع تعليم برنامج إصلاح وتأهيل المستشفيات العمومية وإعادة تأهيل المراكز الاستشفائية الجامعية وإنشاء مراكز الجودة في بعض التخصصات.
- . إرساء قواعد الحماية الاجتماعية وتسريرها بأجرائها بهدف الوصول إلى التغطية الصحية الشاملة مع العمل على إصلاح حكامة الأنظمة وتوسيع مجال تمويل القطاع الصحي عن طريق التضامن واقتسام مخاطر المرض وخلق آليات للتأمين التكميلي وللتعاضد الجماعي.

3 - اعتماد برامج وأنشطة مبتكرة لحماية صحة المواطنات والمواطنين:

- . ضرورة اعتماد منظومة فعالة للتحكم في مصادر الخطر ولرصد الأحداث الصحية التي تشكل تهديداً للصحة العامة والأمراض الناشئة والمستجدة ودعم أنشطة السياسة الوقائية وبرامج صحة الطفل والأم ومحاربة الأمراض السارية.
- . وضع وتطوير برامج مندمجة خاصة بمحاربة الأمراض المزمنة والأمراض العقلية والإدمان، وتسهيل مشاركة السكان وتعزيز الأمن الصحي من خلال إحداث مرصد وطني للبحث في الصحة وإصدار قانون الصحة العامة.
- . إعطاء الأهمية الضرورية لحفظ الصحة وسلامة وجودة المياه والمواد الغذائية وطبع الشغل بتنسيق مع القطاعات المعنية وتفعيل قانون مكافحة التدخين.



4 - تحسين التمويل الصحي:

- . إصلاح تمويل قطاع الصحة، وذلك بإقرار منظومة شاملة تعتمد الرفع من التمويل العمومي ومصاحبته بترشيد النفقات وتحسين التدبير من أجل تمكين المرفق الصحي العمومي من الاضطلاع بوظيفته بالفعالية والجودة اللازمتين. وللتمكن وزارة الصحة من تطوير خدماتها وتوسيعها، لابد من الرفع من ميزانيتها على الأقل بنسبة 10 % من الميزانية العامة، وإقرار مساهمة الجماعات المحلية التي تفوق ميزانيتها 500 مليون سنتيم بنفس النسبة أي 10 %.
- . مراجعة السياسة الجديدة لتحديد سعر الأدوية، وذلك بإخضاع كل الأدوية إلى السعر الأقل بالنسبة لدول المقارنة عوض المعدل، مع مراجعة النظام الضريبي للأدوية، وضبط آليات تسويق المستلزمات الطبية والإحاطة بأثمانها.
- . توسيع قاعدة الولوج للأدوية، مع التحفيز على اعتماد الأدوية الجنيسة كقاعدة في الوصفات الطبية المقبولة إرجاع مصاريفها.
- . تعزيز الإطار القانوني الخاص بالتجارب في مجال الأدوية والصيدلة، وتقوية آليات مراقبة وضبط قطاع الصيدلة.

5 - الارتقاء بالموارد البشرية وقدراتها:

- . تثمين دور الموارد البشرية في قطاع الصحة، والرفع من أعدادها باعتماد مخطط استعجالى يستند إلى توظيف كل الخريجين من الكليات والمعاهد والاحتفاظ بمناصب المحالين على التقاعد، مع تعزيز الأعداد بتشجيع عودة المهنيين المغادرة من الخارج.
- . تنمية الموارد البشرية في القطاعات الصحية، وذلك بتخطيط وتكوين وتشغيل الأعداد الكافية حسب الخصوص من مختلف الأطر التقنية والتدبيرية، وتكوين وتوظيف الممرضات والممرضين على المدى القريب والمتوسط لتغطية النقص الحالى، مع الحرص على التوزيع الجغرافي العادل للموارد البشرية.
- . إعادة النظر في التكوين والتأطير في الصحة والطب من خلال إصلاح أنظمة تكوين المهنيين الصحيين، وإقرار وتنظيم التكوين في تدبير وتسخير المؤسسات الصحية، مع إعادة النظر في دور مختلف المتدخلين، وخاصة المدرسة الوطنية للصحة العامة.
- . اعتماد حوافز مالية وغير مالية من أجل إعادة انتشار موظفي الصحة في المناطق التي تشكو من ضعف الخدمات، مع اتخاذ التدابير الملائمة ليقاف الخروقات والممارسات غير القانونية في مزاولة المهن الصحية.
- . جعل الصحة والطب في صلب سياسة البحث العلمي.



التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي

باستحضار الأدبيات التربوية الكونية خاصة في الأزمنة الحديثة والمجتمعات المعاصرة، يتبيّن أن التربية والتعليم أصبحا عmad التقدم في كل المجالات، وبالتالي عنوانا للرقي الحضاري والتحرر الإنساني. وقد أثبتت التجارب الإنسانية في الغرب كما في الشرق المتقدم (الصين، اليابان، كوريا الجنوبية، سنغافورة) أن النهوض بالتعليم كان العامل الأساسي في تجاوز التخلف والالتحاق بناطبي الدول المتقدمة، كما أثبتت نفس التجارب في البلدان السائرة في طريق النمو أن فشل السياسات التعليمية كان ولا يزال العقبة الرئيسية للنهوض بالإنسان والمجتمع.

ولهذا الاعتبار، جعل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية المسألة التعليمية في صلب معركته من أجل التحرير والديمقراطية والتنمية منذ نشأته، وخاصة منذ المؤتمر الاستثنائي سنة 1975. وهكذا، كانت المسألة التعليمية واجهة أساسية للنضال، كما كانت في الوقت ذاته موضوع اهتمام الاتحاديات والاتحاديين الذي أسعهم بعضهم بقسط وافر في تحليل الوضع التعليمي والتربوي وطرح البديل المتاحة، وفي النضال من أجل حق جميع المغاربة في التعليم والتكوين دون تمييز مجيسي أو اجتماعي.

ويجب التذكير، في هذا الصدد، بأن الاتحاد الاشتراكي يشدد على أن مجانية التعليم حق للشعب المغربي والالتزام وتعاقد من طرف الدولة مع المجتمع، ويؤكد على أن محو التفاوتات الاجتماعية يمر عبر تكافؤ الفرص في التعليم لتمكين كل أبناء الشعب من الحصول على أدوات المعرفة ذاتها وبنفس الطريقة والوسيلة، مع اعتماد برامج ومناهج لتملك أدوات الفكر العقلاني والنقدية ووضع بين أيدي الجيل الجديد الوسائل والمفاتيح لإنخراطه في الثورة العلمية راهناً ومستقبلاً.

وتتجدر الإشارة أن إسهامات الاتحاد في التنمية التربوية لم تتوقف عند الفعل السياسي والمطالبة بالإصلاح، وإنما تجاوزت ذلك إلى المشاركة الفعالة والأكيدة والنوعية في النقاش العمومي حول المسألة التعليمية، في كل المناظرات الوطنية، وعبر كل المؤسسات الدستورية والمؤسسات الاجتماعية والنقابية، ومن المعارضة، عبر المؤسسات الحكومية بعد حكومة التناوب التوافقي التي تحمل خلالها الاتحاد تدبير الشأن التعليمي لعقد من الزمن، موازاة مع تحمله قيادة النقابة الوطنية للتعليم العالي والنقابة الوطنية للتعليم.

وقد أسعهم الاتحاد في إعداد وتنفيذ كثير من القوانين المؤطرة لإصلاح منظومة التربية والتكوين، من قبيل الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي دعم الجهوية من خلال القانون 00/07 وأسس لاستقلالية الجامعة من خلال القانون 00/01، والرؤية الاستراتيجية للتربية والتكوين والبحث العلمي 2015 – 2030 التي سن بموجبها القانون الإطار 17/51.

ورغم كل الجهود المبذولة من قبل الحكومات المتعاقبة منذ عقدين، ما زالت المنظومة التربوية تعاني من اختلالات حقيقة زادت من حدتها وكشفت عن هشاشتها الظرفية الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تفشي جائحة كوفيد 19 التي كانت لها تداعيات سلبية قوية على الحياة المدرسية والجامعية. فالوضع التعليمي الراهن بما يمثله من مؤشرات سلبية على مستوى التحصيل والإبداع والبحث العلمي والابتكار يحتاج إلى رؤية جديدة تستحضر المبادئ المؤسسة لفكرنا الاشتراكي الديمقراطي الحداثي ! رؤية نابعة من تحليل موضوعي وعلمي لما هو قائم وتسعى إلى الارتقاء بهذه المنظومة إلى كسب التحدى الحضاري في شموليته.

انطلاقاً من ذلك، يطرح الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية تصوراً استراتيجياً مندمجاً يضم التفاعل بين المكونات الأساسية للمنظومة (التربية، التكوين، التعليم العالي، البحث العلمي)، ويجسد المسار التربوي المتواصل الحلقات بالنسبة للمواطن مدن الحياة. ويطلب هذا التصور إصلاحات جوهيرية بنفس جديد تستند إلى المقتنيات الدستورية ومبادئ العدالة الاجتماعية والتضامن المجتمعي. كما ييلو الحلول الملائمة للإشكالات المطروحة سواء على مستوى التأثير البيداغوجي أو على مستوى التدبير الإداري والمالي أو على مستوى تعزيز التجهيزات والبنيات التحتية المادية والرقمية.

١- مؤشرات مقلقة كابحة للنهوض بالمنظومة:

- . نسبة الولوج إلى التعليم الأولي لا تتعذر 50 %، مع تفاوت صارخ بين العالمين الحضري والقروي بسبب ضعف الطلب بالوسط القروي، ولاسيما بالنسبة لتسجيل الفتيات.
- . ضعف ميزانية الاستثمار في التعليم المدرسي العمومي (التعليم الابتدائي، التعليم الثانوي الإعدادي، التعليم الثانوي التأهيلي، أقسام التربية غير النظامية) إذ لا تتجاوز نسبتها 9 %، مع هدر مدرسي مروع يفوق 300 ألف مغادرة سنوياً.
- . تسجيل نسبة مهمة في ظاهرة التكرار (9,8 % في الابتدائي، 23,1 % في الإعدادي، ونسبة 12,8 % في الثانوي التأهيلي)، وفي ظاهرة الانقطاع (0,6 % في الابتدائي، 10,7 % في الثانوي الإعدادي، 9,1 % في الثانوي التأهيلي).
- . عدد الطلبة الذين يلجنون التعليم العالي ما زال ضعيفاً إذ لم يصل سوى مليون و80 ألف من الحاصلين على البكالوريا للتعليم العالي وهي نسبة ضعيفة مقارنة مع عدد الساكنة الذين تتراوح أعمارها بين 18 و24 سنة يصل إلى 17 % أي حوالي 8 ملايين لا يصل منهم سوى مليون.
- . توزيع جامعي غير عادل وغير موحد حيث إنه من بين 12 جامعة عمومية هناك جهة واحدة تتضمن ثلاثة جامعات (جهة الدار البيضاء سطات)، وهناك جهتان تتضمنان جامعتين (جهة الرباط القنيطرة، جهة فاس مكناس)، بينما تغطي جامعة ابن زهر بأكادير خمس جهات (سوس ماسة، درعة تافيلالت، كلميم واد نون، العيون الساقية الحمراء، الداخلة واد الذهب).
- . مسارات متعدد ومشتتة للتكوين في التعليم العالي حيث إن 92 % من حاملي البكالوريا يلجنون

الجامعة العمومية: 85% يلجن المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح (كليات الآداب والعلوم والحقوق)، ولا يلجن المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود سوى 7%， بينما تكتفى مؤسسات تكوين الأطر الموزعة على 17 وزارة باستقبال 3% ويستقبل القطاع الخاص والممؤسسات في إطار الشراكة 5%. . يتراوح التأثير الإداري بالمؤسسات الجامعية بين حد أدنى يتمثل في 74 طالب لكل إداري (جامعة محمد الخامس بالرباط) وحد أقصى يتحدد في 278 طالب لكل إداري (جامعة ابن زهر بأكادير). . ضعف التمويل الذي تخصصه الدولة للبحث العلمي حيث لا يمثل سوى 0,8% من الناتج الداخلي الخام.

II - أداء دون مستوى التطلعات:

- . غياب البعد الاستراتيجي الموحد في إصلاح منظومة التربية والتكوين واعتماد مخططات متعددة، متباينة أحياناً ومنافرة أخرى، بحكم الهاجس المتمثل في المعالجة المتسرعة والمرتجلة للمشاكل الآنية خارج أية رؤية شاملة بعيدة المدى.
- . انعدام التوجه الجهوبي الحقيقي في منهجية الإصلاح التربوي وتدبير منظومة التربية والتكوين إذ تفتقد السياسة التعليمية للآليات الفعلية المؤسسة على تدعيم اللامركزية بما يسمح للإدارات الجموعية بوضع مشاريعها المحلية الخاصة ضمن الأهداف الوطنية العامة.
- . الفشل في إرساء تعليم يضمن جودة مكتسبات التلاميذ لتمكينهم من مواجهة متطلبات عالم الغد وبناء مجتمع المعرفة، وعدم القدرة على تعبئة الإطار التربوي لتمكينه من الانخراط الفعلي في مشروع مدرسة الغد والتحمس لإنجاحه.
- . غياب إطار قانوني موحد وشامل للتعليم الأولي، مع صعوبة تدقيق المعطيات الإحصائية المتعلقة بالتعليم الأولي بسبب تضاربها بحسب المصادر وتنوع الجهات ذات الجهات المتدخلة (وزارة التربية الوطنية 85%， وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية 7,83%， والجمعيات والتعاون الوطني 7,17%).
- . تفاوت صارخ من حيث احترام دفتر التحملات المتعلق بالتعليم المدرسي الخصوصي، والذي ينص على توفير فضاءات توفر فيها شروط السلامة والصحة والتعليم، مع وجود فووض في الأسعار والواجبات المدرسية وغياب نظام أساسي خاص بالأطر.
- . تعدد أنظمة التكوين المهني والقطاعات المتدخلة، مع غياب جسور حقيقة بين التكوين المهني والتعليم العام (المدرسي والجامعي) وانعدام هندسة تراعي حاجيات سوق الشغل على الصعيدين الوطني والجهوي.
- . نسبة تأثير غير متكافئة بين مختلف المؤسسات الجامعية مما يتعارض مع المقتضيات الدستورية التي تؤكد على الحق في تكوين جيد يناسب الجميع، وهو ما لا توفره الوضعية الحالية للتكنولوجيا في مجال التعليم العالي.
- . وضعية بيداغوجية غير مستقرة حيث طبق المغرب مع بداية السنة الجامعية 2003-2004 نظاماً جديداً في الدراسة والمواد والشعب، خضع للتغييرات تقنية دون تقييم حقيقي سنوات 2007 و2009 و2011.

ويخضع اليوم للتغيير بإقامة نظام البكالوريوس الذي سيحول فترة التكوين من 3 إلى 4 سنوات.

. غياب نظرة شاملة للإصلاح البيداغوجي في التعليم العالي في ظل نظام أساسي لا يجذب الحاصلين على الدكتوراه لامتهان مهنة أستاذ باحث في وقت تعيش فيه هيئة التأطير والبحث شيخوخة حيث إنه خلال الأربع سنوات القادمة، أي إلى حدود سنة 2025، سيحال حوالي 50% من الأساتذة الباحثين على التقاعد.

. قانون لا يرقى إلى مستوى التدبير الجيد لمنظومة التعليم العالي على مستوى الجامعات والمؤسسات، مع وجود هيئات لا تسعف على الأداء الناجع إذ يصل عدد الممثلين في مجالس بعض الجامعات إلى أكثر من 90 عضواً، إضافة إلى حضور شكري لأعضاء خارجيين من المحيط الاقتصادي والاجتماعي خلافاً للمسطر في القانون.

. غياب استراتيجية واضحة للبحث العلمي على مستوى الجامعات والمؤسسات التابعة لها حيث إن الأبحاث تنجز في مختبرات أحدثت بمبادرات فردية أو مجموعات محدودة ورغم أنه تم بداية من 2006 وضع أنظمة لتنظيم فرق ومختبرات ومراكم البحث إلا أنها لم ترق إلى المستوى المطلوب في غياب تمويل حقيقي وتجهيزات متكاملة حيث أن النسبة الكبيرة من الأبحاث العلمية تنجز في إطار التعاون مع المختبرات الأجنبية.

. غياب إشراك حقيقي للحياة الطلابية في المنظومة العامة للتعليم العالي رغم أن القانون 00/01 يخص لها باباً بأكمله، مع غياب بنية للمواكبة، وضعف التغطية الاجتماعية لجميع الطلبة، ووجود إشكالات حقيقة على مستوى المنح والإقامات الجامعية.

III - مقتراحات الاتحاد الاشتراكي من أجل منظومة حديثة عادلة ومنفتحة:

1 - عصرنة التعليم الأولى:

. توحيد التسمية، يجعل هذا الطور التربوي قائماً على منظور مجدد، موحد ومنسجم وعصري للتعليم الأولى، لدى كافة المتتدخلين، على خلاف التصنيف الحالي: تعليم أولي تقليدي، تعليم أولي عصري، تعليم أولي عمومي.

. ربط التعليم الأولى بالتعليم الابتدائي في إطار سيرورة تربوية متكاملة، مع وضع سلم معياري مبني على منظور تربوي لضمان الجودة.

. تخصيص الموارد المالية الكافية لأن تمويل التعليم الأولى استثمار ذو مردودية عالية، شخصية واجتماعية واقتصادية، وليس مجرد كلفة اجتماعية.

. تمويل التعليم الأولى من مسؤولية الدولة ومجاني بالنسبة للأسر في المؤسسات العمومية، وتخصص له نسبة مئوية كافية من الميزانية العامة للدولة، ضماناً لتكافؤ الفرص والإنصاف بين كافة الأطفال، تكون هذا الطور استثمار وقاعدية لكل إصلاح.

. تسريع وتيرة تعميم التعليم الأولى، على كافة المناطق القروية وذات الخصوص، وتطويره محلياً

- وجهوها، وفق مستلزمات الجودة، باستثمار ما يلي:
- * تهيئة الزمن التربوي والغلاف الزمني بحسب الظروف المناخية وولوجية الجغرافيا،
 - * استعمال الفضاءات القابلة لمزاولة هذا النموذج من التربية،
 - * تأهيل جيد للأطر المزاولة للمهنة بما يتلاءم وأوضاع هذه المناطق وحاجات الأطفال بها.
 - . إشراك الجماعات الترابية لتحمل مسؤولياتها في النهوض الحقيقي بالتعليم الأولى بعميمه وتحسين خدماته.
 - . وضع تدابير محفزة لتشجيع التعليم الأولى الموجه للأطفال المنتسبين للفئات الاجتماعية الأكثرة عرضة للهشاشة.
 - . وضع منظومة للتقوين في قطاع التعليم الأولى القائم على مستلزمات التربية قبل المدرسية، وتركيز التقوين على المهن والاختصاصات الأساسية (التدبير والتسخير، الإشراف، التأطير، المراقبة، الاستشارة، الإنتاج العلمي والبيداغوجي).
 - . بلورة نظام أساسي متكامل ومحفز لمهن التعليم الأولى على غرار ما هو معمول به بالنسبة لأنظر التعليم الابتدائي، واعتماد التقوين الأساسي المستمر، مع وضع نظام معلوماتي للتدبير الإداري والمالي والبيداغوجي لترصيد التجارب وتنسيق جهود العاملين في المجال.

2 - الارتقاء بالتعليم المدرسي (العمومي والخصوصي):

- . اعتماد آليات صارمة لمحاربة ظواهر الهدر المدرسي والانقطاع والتكرار والفشل الدراسي، والعمل على الحد منها تدريجيا في أفق القضاء عليها نهائيا.
- . اعتماد وسائل وأساليب تربوية ملائمة تشجع على تنمية مهارات الطفل وكفاياته التعليمية والتعلمية، مع العمل على تفتح ذاتيته وتنمية وعيه الصحي والاجتماعي والثقافي والقيمي والبيئي.
- . إعطاء الأولوية للمدراس والمدرسين، وكافة التربويين المساهمين في العملية التعليمية، بتحسين أوضاعهم المادية والتربوية، وإغناء معارفهم وتجاربهم التربوية بتقوينات هادفة ومنتظمة.
- . بلورة مخطط استراتيجي طموح وتشاركي من أجل إدماج أنجع للقطاع الخاص المدرسي والتقويني في المنظومة العامة للتربية والتقوين.
- . إعادة النظر في الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجال التربية والتقوين بغية تطوير علاقات أكثر التزاما وتوازنا تقوم على المواجهة البيداغوجية والتقنية.
- . الرفع من مؤهلات الموارد البشرية عبر تمكين أطر التعليم الخاص من التقوين الأساسي بالمراكم الجهوية لمهن التدريس في إطار شراكات جهوية بين الأكاديميات الجهوية والجمعيات المهنية للقطاع الخاص.
- . دمج المؤسسات الخاصة ضمن الفئات المستفيدة من مخططات دورات التقوين المستمر التي ينبغي أن يطورها قطاع التربية الوطنية على المستوى الوطني والجهوي والإقليمي.

- . وضع «ميثاق المدرس» بالتعليم الخاص لتمكين الأطر التربوية والإدارية العاملة به من وضع اعتباري ومادي واضح ومستقل.
- . تمكين المؤسسات الخاصة من خدمات المراقبة التربوية والتوجيه التربوي على قدم المساواة مع المؤسسات التعليمية العمومية.
- . مراجعة الإطار القانوني للتعليم الخاص وتطوير مقتضياته في إطار حوار شامل وجراً مع الجمعيات المهنية بما يمكن من صيانة مصالح المستثمرين وحماية حقوق المتمدرسين.

3 - الارتقاء بالتكوين المهني:

- . اتخاذ تدابير جديدة تروم تنوع مسالك التكوين المهني وتقوية أدائه وتأطيره وضمان جودته، وذلك من أجل التمكن من استيعاب الطلب المتزايد للفئات المستهدفة من جهة، وجعله أكثر ملائمة لمستلزمات الحياة المهنية ومتطلبات سوق الشغل من جهة ثانية.
- . إبداع نظام معقلن للجسور والممرات بين مستويات التكوين المهني وأسلال التعليم الثانوي والعلمي من أجل تقوية موقع المؤسسات التكوينية المهنية ضمن المسالك التعليمية قصد إعداد الكفاءات التقنية والمهنية على ضوء الحاجيات الملحة للاقتصاد الوطني.
- . اعتماد تصور موسع للعملية التعليمية لا تقف عند الفضاء المغلق لمؤسسة التكوين، بل تستهدف توسيع مجالات التعليم لتشمل الأنشطة الممكنة خارج الفصل الدراسي، مع توجيهه منظومة التكوين المهني نحو تحقيق التفاعل الإيجابي مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي.
- . دعم الشراكة مع الشركاء الاقتصاديين والماليين من أجل ضمان افتتاح أكبر للمنظومة التعليمية على محيطها الاقتصادي، مع إدماج عالم الإنتاج في وضع برامج مؤسسات التكوين المهني ورسم معالم الخريطة الجهوية المتعلقة بالمجالات المختلفة للتكنولوجيا.
- . مباشرة إصلاح نظام التوجيه داخل منظومة التكوين المهني من خلال تحسين وعقلنة عمليات التوجيه بما يحقق نوعاً من التوازن بين المسالك بحسب الحاجات المجتمعية، ويضمن ملائمة أفضل مع متطلبات المحيط الاقتصادي والاجتماعي.

4 - الارتقاء بمنظومة التعليم العالي:

- . اعتبار الإصلاح البيداغوجي في التعليم العالي مرتبطة بالإصلاح التربوي لمختلف أسلال التعليم الأولي والإعدادي والثانوي.
- . ضرورة إنجاز دراسة نقدية لجميع القوانين المنظمة للتعليم العالي، والتأسيس لقوانين جديدة تسمح بتطوير المنظومة وتقوية أدائها.
- . اعتماد التقييم المستمر لائي إصلاح تربوي انسجاماً مع الأهداف المسطرة له حيث من الضروري تأسيس أي إصلاح جديد على هذا التقييم، مع اعتماد بعد التراكم والاستمرارية في الزمن.
- . الابتعاد عن المقاربة الاقتصادية باعتبار التعليم مرفق عمومي يتقطع مع جميع المرافق الاجتماعية الأخرى وحق من حقوق الإنسان.



- . ضرورة إشراك جميع المعنيين في أي إصلاح مرتقب بمن فيهم الأساتذة والإداريين والطلبة والمجتمع المدني.
- . وضع خريطة عادلة للتوزيع الجغرافي الخاص بالمؤسسات الجامعية العليا وتوسيع تغطيتها المجالية في علاقة ملائمة مع إعداد التراب الوطني ووفق منظور توعي وتحفيظ مستقبلني في إحداث الجامعات.
- . إحداث الجسور في الفضاءات الجامعية بين التخصصات المختلفة وإلغاء الحدود الفاصلة بين التعليم العالي والمؤسسات العليا للتقويم من جهة، ومؤسسات التكوين التقني القصير والمتوسط المدى.
- . توحيد مؤسسات التعليم العالي في فضاءات جامعية متداخلة تندمج فيها الحواجز الفاصلة بين الكليات والمعاهد والمدارس العليا وخلق أقطاب للبحث متعددة التخصصات من أجل ترسیخ التفاعل والتكميل بين مختلف المعارف والحقول العلمية.
- . مراجعة الآليات المعتمدة في الرقابة المالية المتعلقة بمؤسسات التعليم العالي من خلال دراسة إمكانية اعتماد نظام بعدي للمراقبة المالية على المؤسسات الجامعية، وذلك من أجل ضمان مرونة ونجاعة أفضل مع الحرص على ضمان الشفافية الضرورية والاحترام التام لمقتضيات القانون.
- . ضرورة توفير الإمكانيات المادية والبشرية الكافية لتحقيق تلك الأهداف، خاصة على مستوى نسب التأثير التي تبقى مرتفعة حيث إن المعدل الوطني (في بعض الحالات 83 طالب لكل أستاذ) ما زال بعيداً جداً عن المعدل الدولي: 15 طالب لكل أستاذ.
- . تنويع عرض التكوينات داخل الشعب التقنية والعلمية والأدبية بتغليب المسالك والمسارات المهنية ليس فقط لدمج الخريجين في الشغل، ولكن لتيسير اندماجهم في النسيج السوسيو-اقتصادي بالاعتماد على الجذور المشتركة داخل الشعب وخارجها لترشيد الموارد (مالية وبشرية) وملاءمتها مع المتطلبات والإكراهات، مع الإبقاء القسري على الهيكل الأساسي للتخصصات في شكل مسالك أساسية تؤدي إلى البحث وتطوير المعارف.
- . تطوير إطار مرجعي موحد لرصد أشكال وممؤشرات مراقبة وقياس مستوى الحكومة والجودة في مؤسسات التعليم العالي للتمكن من توفير الشروط الدنيا المتعلقة بالنظام التعليمي الجامعي، وخلق تنافسية تتيح تطوير التدبير الإداري والممارسة الجامعية.
- . ضرورة تقوية وإعادة النظر في طرق ووسائل حكامة المؤسسات الجامعية عن طريق الأدوار الجديدة لمسيري هذه المؤسسات بحيث تفترض حكامة مؤسسات التعليم العالي قيادات تمتلك حس المبادرة وقدرة على الارقاء بها إلى مستوى أفضل اعتماداً على مشاريع مؤسسية مبتكرة، ومقاربة تشاركية وتقدير موضوعي ومستقل يبني على النتائج والمكتسبات.
- . جمع شتات مؤسسات تكوين الأطر وإلتحقها بجامعات موحدة المعايير والمقياييس ومتعددة الاختصاصات وتوحيد القوانين والأنظمة لمؤسسات التعليم العالي وخلق جسور بينها وبين التكوين المهني من أجل تطويره وتأهيل القطاع الاقتصادي والاجتماعي.

- . ضرورة التقييم المستمر لإنجازات المسؤولين المشرفين على تدبير المؤسسات والجامعات بالنظر إلى ما ورد في مشاريعهم.
- . إعادة النظر في تشكيل مجالس المؤسسات والجامعات والتمييز بين المجلس الإداري والمجلس الأكاديمي في تدبير المؤسسة وأن لا تعتمد التمثيلية كما هو الحال اليوم على التمثيلية الفئوية التي لم تعد لها ضرورة، وإنما يجب أن يتم تقليص عدد الممثلين في هذه المجالس خاصة على مستوى المجلس الإداري لتضم عدداً محدوداً، يتمثل دوره في وضع الاستراتيجيات الكبرى للمؤسسة والجامعة.
- . التحفيز من أجل تشجيع الباحثين لولوج مهنة الأستاذ الباحث عن طريق مكافأة الامتياز والبحث العلمي مؤسس على حالة الاستعجال التي تستدعيها معضلة بلوغ أعداد هائلة من الأساتذة الباحثين سن الإلالة على التقاعد، بانفتاحه على الكفاءات سواء الأجنبية أوالمغربية العاملة في المهاجر، وهذا يقتضي الزيادة في المناصب المالية المخصصة للتعليم العالي.
- . وضع نظام أساسي جديد ليعالج الاختلالات التي يعرفها النظام الحالي، متعدد المدخل يمكن من ولوج المنظومة من إطار أستاذ محاضر أو إطار أستاذ التعليم العالي.
- . اعتماد نظام يسمح بخضوع الأستاذ الباحث للتقييم الدوري.
- . وضع نظام جديد للتدبير الإداري اللامتمركز مبني على العملية التشاركية ومؤسس على مشاركة الأستاذ والإداري والطالب.
- . وضع نظام أساسي للإداريين وتقنيي المختبرات.
- . خلق مركز لتكوين والتقوين المستمر في كل جامعة في مجال البيداغوجيا الجامعية والتكنولوجيا الجديدة.
- . إعادة النظر في بنية المؤسسات المنوط بها تكوين أساتذة التربية والتقوين بحيث يتم التنسيق بين التكوين المعرفي الذي تقدمه الجامعة والتقوين المهني الذي تقدمه المؤسسات المتخصصة (المراكز الجهوية لمهن التربية والتقوين ومراكز تكوين مفتشي التعليم ومركز التوجيه والتخطيط التربوي والمدارس العليا للأساتذة التي أصبحت تابعة للجامعة).

5 - دعم وتطوير البحث العلمي:

- . التعجيل بتفعيل المجلس الوطني للبحث العلمي، مع الحرص على ربط مخطط البحث العلمي بالخطة الشاملة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- . إعادة النظر في حكامة البحث العلمي على جميع المستويات وتجميع شتات المتدخلين في هذا المجال، من خلال القيام بإصلاح مؤسساتي شامل.
- . اعتماد عنصر التقييم في جميع المستويات (مختبرات، مراكز، مؤسسات، جامعات...)، وفي إطار تعاقد على أن ينعكس هذا التقييم على تحسين وضعية الأستاذ الباحث.
- . تفعيل الصندوق الوطني لتمويل البحث العلمي بمساهمات الدولة والمقاولات ومساعدة التعاون الدولي، مع توفير الإمكانيات المادية لإنجاز المشاريع المقترحة وتبسيط مساطرة التمويل والصرف ومن طرة

- إبرام العقود والصفقات المتعلقة بالبحث العلمي وإعمال مبدأ المراقبة البعدية.
- . تنمية الموارد المالية اللازمة لتطوير ودعم البحث في جميع المجالات ومختلف العلوم، مع زيادة الإنفاق على البحث العلمي وتحفيز القطاع الخاص للمساهمة في تمويله، ودعم مشروعاته الكبرى، وتبني كل الجهود قصد الزيادة في الناتج الداخلي الخام المخصص للبحث العلمي (أقل من 1%) ليصل في أفق سنة 2025 إلى 1,5 %.
 - . إعفاء التعويضات عن البحث العلمي من الضريبة على الدخل العام مع إعفاء كافة وسائل وتجهيزات ومستلزمات البحث من الضرائب.
 - . فصل الاعتمادات المخصصة للبحث العلمي عن ميزانية التسيير والرفع منها بما يساري التطور الكمي والنوعي للبحوث.
 - . مكافأة الأساتذة الباحثين ماديا على منجزاتهم العلمية المتميزة ذات العلاقة بالمبادرات العلمية التي تسعي للنهوض بمقومات بلادنا المعرفية والأكاديمية والثقافية، والإسهام في تعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية والأدبية.
 - . اعتبار البحث العلمي مهمة أساسية للأستاذ الباحث إلى جانب التدريس والتأطير، والحرص على تكريس احترام أخلاقيات البحث في أوساط الأساتذة الباحثين، وعدم الاقتدار على اعتماده وسيلة من وسائل الترقى فقط، حيث يفقد قيمته الأكاديمية والموضوعية وفاعليته المأمولة.
 - . وضع برنامج للتوظيف في البحث العلمي على المدى البعيد وتحفيز العاملين بهذا القطاع، وتحصيص تعويضات للطلبة الباحثين في مرحلة إعداد الأطروحة، مع إحداث إطار للباحث ضمن الوظيفة العمومية.
 - . تحسين ظروف العمل في البحث العلمي عبر التخفيف من مهام التدريس لفائدة كل من ينتج في مجال البحث العلمي، مع الرفع من عدد تقنيي المختبرات في البحث العلمي.
 - . القيام بحملات تحسيسية وإعلامية موجهة قصد التعريف بأهمية البحث الجامعي المنجزة وإعطاء الاعتبار للجيد منها ودعم المؤلفات والإنتاجات العلمية، مع الدعم الشامل لنشر إنجازات الأساتذة الباحثين ونتائج دراساتهم.
 - . خلق أقطاب للبحث متعددة التخصصات.
 - . إحداث مؤسسات خاصة بالبحث العلمي على المستوى الجهوبي هيأتها غير قارة لتمكين الأساتذة الباحثين من التفرغ لأعمال البحث لمدة معينة حسب برنامج البحث المحدد سنويا من طرف اللجنة الوطنية للبحث أو اللجن المتخصصة المتفرعة عنها أو اللجن الجهوية.
 - . إحداث هيئة وطنية للبحث العلمي بامتدادات جهوية مهمتها دراسة واقتراح السياسة العمومية على الصعيدين الوطني والجهوي وتتبع تنفيذها وتقييمها، مع تحديد المحاور ذات الأولوية بالنسبة لمشاريع البحث العلمي وتوفير الإمكانيات والوسائل اللازمة لدعمها.
 - . وضع تصور متماسك يهدف إلى بلورة وتنفيذ مخطط وطني وجهوبي لإحداث ودعم المختبرات

ومجموعات البحث على مستوى المؤسسات الجامعية في مختلف التخصصات وتمكينها من كافة الوسائل الضرورية للاشتغال وفق دفتر تحملات متعاقد بشأنه . بلورة سياسة قوية وطموحة للبحث والابتكار بناء على تقييم موضوعي لواقع الابتكار ولمختلف الجوانب المتعلقة بالحكومة (التنظيم) والتمويل والبنية التحتية، وذلك بهدف إعطاء دفعة قوية ونفس جديد للمجال . وضع استراتيجية فعالة في مجال التمويل من خلال إحداث صندوق وطني لدعم الابتكار في أفق إحداث صناديق جهوية، وخلق منتجات محددة بتمويل مشترك مع القطاع الخاص، مع خلق الشروط الكفيلة بالرفع من نشر براءات الاختراع . تسريع وتعزيز إنشاء حاضنات جامعية بهدف تطوير المبادرة الجامعية المبدعة، وإقامة فضاءات وأحياء للابتكار داخل الجامعات من أجل تشجيع عمليات الإبداع العلمي . وضع خطة موحدة، على الصعيدين: الوطني والجهوي، لتأهيل النشر والإصدارات الجامعية من خلال اعتماد معايير مطبوعة والاستجابة لمختلف التخصصات وتشجيع نشر وتسويق الأبحاث والأطروحات وطبع المجلات المتخصصة .

6 - إعادة الاعتبار للحياة المدرسية والطلابية:

- . تشجيع إقامة مراكز وفضاءات لإيواء تلميذات التعليم الابتدائي والثانوي، خاصة في المناطق الهشة .
- . الرفع من الطاقة الاستيعابية للأحياء الجامعية وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذا المجال .
- . تخليد اليوم العالمي للتنوع الثقافي (21 مارس من كل سنة) للاحتفاء بالطلبة الأجانب، خاصة المنحدرين من إفريقيا جنوب الصحراء .
- . دعم التظاهرات الطلابية، ومواكبة الجمعيات الطلابية عن طريق تجهيز النوادي الثقافية والرياضية الخاصة بالأدب والمسرح والكتابية والشعر والموسيقى .
- . تشجيع الطلبة للانفتاح على العالم الخارجي عن طريق تطوير علاقات التبادل الدولي .
- . خلق نظام للمصاحبة لاستقبال الطلبة وتعريفهم بالجامعة والحياة الطلابية ومصاحبتهم خاصة في سنتهم الأولى داخل الجامعة .
- . خلق مصلحة للاستماع ومتابعة الطلبة في كل جامعة من الجامعات، مع إحداث مصلحة للتوجيه البيداغوجي وإعادة التوجيه .
- . وضع نظام للمنح على مستوى الإجازة والماستر والدكتوراه يرتكز على الاستحقاق حسب النقط المحصل عليها أولاً، ثم بعد ذلك على أساس الوضعية الاجتماعية .
- . تخصيص منح للتميز تسمح للطلبة المتفوقيين باستكمال تكوينهم في مجال البحث والمساهمة في الندوات الوطنية والدولية .



- . إدماج درجة ما بعد الدكتوراه تسمح للطالب في الاستمرار بعد حصوله على الدكتوراه في الجامعة لممارسة البحث والتكوين.
- . وضع تصور واضح على مستوى الطلبة في وضعية إعاقة من خلال وضع مراكز للمتابعة وخلق مسالك للتكوين في قضايا إعاقة مع الأخذ بعين الاعتبار كل الوسائل لتمكين الطلبة في وضعية إعاقة من السكن الجامعي وتسخير جميع الوسائل لجتيازهم الامتحانات في ظروف مواتية.

التشغيل وال الحوار الاجتماعي

يعتبر الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية التشغيل من أهم الركائز التي يقوم عليها برنامجه الانتخابي، حيث يسعى إلى تقديم إجابات وصورات واضحة تنتصر لمرجعيته الاجتماعية وتوجهاته السياسية المبنية على تأهيل وتنمية الموارد البشرية، بما يضمن توفير الفرص الملائمة والمناسبة للحياة الأفضل لعموم الشعب المغربي بمختلف شرائحه ومكوناته.

ينطلق الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية في تقديم تصوراته وإجراءاته من تقييمه الدقيق والشامل لواقع التشغيل ببلادنا ومدى نجاعة السياسيات العمومية المرتبطة به. ويعتبر الحزب أن السياسات القائمة في مجال التشغيل أصبحت متجاوزة نظراً لكونها تعاني من اختلالات متعددة ومتداخلة تحد من قدرتها على خلق الفرص، وتساهم في استمرار البطالة في مستويات غير مقبولة، وتشكل عائقاً للنمو الشامل والعادل الذي يجعل جميع فئات الشعب المغربي تستفيد من إنتاج الثروات.

وقد ظهرت محدودية وضعف السياسات العمومية في مجال التشغيل، بشكل جلي، خلال أزمة جائحة كورونا وأثارها المؤلمة على الاقتصاد الوطني، حيث أضحت حزمة الإجراءات والتداريب المعتمدة عاجزة عن وقف نزيف الانكماس الذي بات يعاني منه سوق الشغل، وغير قادرة على الحفاظ على مناصب الشغل المحدثة. وتبقى مجهودات العقدين الآخرين دون مستوى الإمكانيات الاقتصادية والبشرية المتوفرة التي بإمكانها، في حالة استغلالها الأمثل، أن تحقق أداءات جيدة على صعيد خلق فرص الشغل. فتبني سياسات ومقاربات أكثر شمولية وواقعية ونجاعة سيسمهم بشكل كبير وواضح في تقليص الفوارق المجتمعية، ودعم الاستقرار الاجتماعي، وخفض نسب البطالة، خاصة في أوساط الشباب، ومواكبة المتغيرات الديمografية عبر تخفيف الضغط على سوق الشغل، خاصة في المجال الحضري الذي وصلت فيه البطالة إلى نسبة 15,8 % سنة 2020.

انطلاقاً مما سبق، يبلور الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية تصوراً شاملـاً ومتكاملاً يروم إنعاش التشغيل وخلق فرص الشغل عبر مجموعة من الإجراءات والمشاريع المتمحورة حول ترسـيخ النمو الاقتصادي، وتنمية الاستثمار العمومي المنتج للشغل، ودعم البرامج الناجعة للتشغيل. ويتوخى هذا التصور تفعيل مخطط وطني للشغل يتسم بالفعالية والاستمرارية، تنبثق عنه مخططات جهوية تراعي الخصوصيات المحلية وتستهدف محـو الفوارق المجالية في مجال التشغيل، خاصة من خلال التركيز على إدماـج النساء والشباب في سوق الشغل.

1 - مؤشرات مقلقة لوضعية مخيبة للأمال:

. تواضع النمو الاقتصادي وانعكاسه على الإنتاج الكمي لفرص الشغل إذ رغم محافظة المغرب على

معدلات للنمو في حدود 4% منذ نهاية التسعينات، ظلت هذه النسبة ضعيفة وغير قادرة على خلق مناصب الشغل لتسريع وثيرة إدماج الشباب، ورفع معدل نشاط النساء، ومحاربة بطالة الشباب بال المجال الحضري، ومعالجة التشغيل الناقص لشباب العالم القروي، والتخفيف من طغيان العمل غير المنظم.

سياسات التشغيل أصبحت مجردة من أي بعد اجتماعي وتغيب عنها التدابير التحفيزية الكفيلة بمواجهة الأزمة الطارئة، وهو ما انعكس بشكل مباشر على نسبة البطالة التي قفزت من 9,2% سنة 2019 إلى 11,9% سنة 2020.

. حسب المندوبية السامية للتخطيط «البحث الميداني حول تأثيرات كورونا»:

* فقدان الشغل في مجموع القطاعات سنة 2020 بلغ حدا غير مسبوق: خسارة 432 ألف منصب شغل مقابل إحداث 165 ألف منصب جديد سنة 2019.

* حسب التوزيع القطاعي، الخسائر الأكبر كانت في قطاع الفلاحة والغابات والصيد بفقدان 273 ألف منصب شغل، قطاع الخدمات: 107 ألف، الصناعة بما في ذلك الصناعة التقليدية: 37 ألف، قطاع البناء والأشغال العمومية: 9آلاف.

* نسبة البطالة: حوالي 12% سنة 2020 مقابل 9,2% سنة 2019. وبلغ عدد العاطلين عن العمل سنة 2020 حوالي 1.429.000 عاطل بارتفاع نسبته 29% مقارنة مع سنة 2019.

* ارتفاع نسبة البطالة في أوساط الشباب المتردحة أعمارهم ما بين 15 و24 سنة من 24,9% إلى 31,2% بزيادة 6,3 نقط.

* تفاقم البطالة في أوساط النساء أكثر منه في أوساط الرجال، حيث ارتفعت نسبة بطالة الإناث سنة 2020 إلى 16,2% بينما ارتفعت نسبة بطالة الذكور إلى 10%.

* الكشف عن هشاشة المقاولات الصغرى حيث توقفت مؤقتاً حوالي 16% من المقاولات الصغرى، وتوقفت نهائياً حوالي 3% منها. وهمت هذه الظاهرة فروع النقل والفندقة والمطاعم.

. تؤكد معطيات المندوبية السامية للتخطيط أن نسبة البطالة وصلت في صفوف خريجي التكوين المهني إلى 25,5%， بينما تصل هذه النسبة إلى 19,7% في صفوف خريجي المؤسسات الجامعية.

. ضعف بنية الوساطة والمفاوضة الاجتماعية بين الشركاء إذ وصل عدد نزاعات الشغل سنة 2019 إلى 38.672 نزاعاً، بينما ارتفع العدد سنة 2020 إلى 47.916 نزاعاً حسب إحصائيات وزارة الشغل.

II - سياسات التشغيل تفتقد للأثر المنشود:

. غياب رؤية مندمجة للتشغيل وانعدام التقارير السياسات العمومية المرتبطة بها نتيجة ضعف التنسيق بين مختلف الفاعلين والقطاعات و المنتجين لها.

. ضعف التحكم في المؤشرات الاقتصادية واحتلال التوازنات الماكرو اقتصادية المتمثلة في ضعف معدل النمو وضعف القدرة التنافسية والإنتاجية والتمويل، مما نتج عنه عجز عن توفير مناصب الشغل وارتفاع صافي البطالة.

- . افتقاد السياسة العمومية في مجال التشغيل لـأي تفاعل مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية، مما يؤدي إلى انتفاء شرط الشمولية الذي يجب أن يميز هذه السياسات في توجهاتها ومخرجاتها.
- . وجود تضارب كبير في المؤشرات والمعطيات الإحصائية المتوفرة المتعلقة بالتشغيل إذ تختلف الأرقام الصادرة عن مختلف المؤسسات المعنية والمختصة، مما يضعف الأساس الذي تستند إليه السياسة العمومية في مواجهة البطالة.
- . عدم استجابة منظومة التربية والتكوين لل حاجيات الحقيقية لسوق الشغل لكونها لم تستطع الاستجابة للمتطلبات المتعلقة بالموارد البشرية المدربة والمؤهلة القادرة على الاندماج في النسيج الاقتصادي الوطني.
- . عدم استجابة المنظومة القانونية للتطورات المتتسارعة لسوق الشغل إذ أصبحت متجاوزة في كثير من فصولها، ولم تعد قادرة على تقديم إجابات ملموسة عن المشاكل المستعصية للتشغيل مما بات يشكل عائقاً حقيقياً أمام حث المقاولات على الرفع من قدرتها على في هذا المجال.
- . ضعف آليات التفاوض والحوار الاجتماعي للمحافظة على مناصب الشغل المحدثة وخلق فرص جديدة من خلال اعتماد التدابير الهدافـة إلى تعزيز الثقة وتنمية الحوار بين الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين والحفاظ على وحدة المؤسسات الإنتاجية وتنميـتها في بيئة اجتماعية سليمة.
- . غياب أي توجه استراتيجي لتشجيع الحوار الاجتماعي داخل المقاولات والوحدات الإنتاجية، وفرض شروط احترام العمل النقابي، وحماية حقوق العاملين، وتيسير مقومات الوساطة والمفاوضة الاجتماعية بين الشركاء.
- . التركيز المفرط على سياسة إنعاش التشغيل والتي ظهرت محدوديتها وأدت إلى اختلالات كبيرة حيث تحولت غالبية برامجها إلى إجراءات فئوية ينحصر تأثيرها في فئات محدودة من العاطلين، وبدل تحسينها لقابلية التشغيل، أصبحت تهدـد هذه القابلية بفعل تطبيقها الارتجالي، واعتبار الاستفادة منها بمثابة الفرصة الأخيرة للولوج لسوق الشغل، وتحويلها لعدد من المناصب القاربة إلى مناصب أقل استقراراً في غياب أي تأثير قانوني واضح يحدد شروط الاستفادة منها.
- . فشل البرنامج الداعم لآلية التشغيل الذاتي وعجزه عن خلق آلية دينامية في سوق الشغل إذ لم يستطع مواكبة الرهانات المطروحة عليه باعتباره مشتلاً حقيقياً لخلق فرص الشغل من خلال تشجيع الشباب على الاستثمار وخلق المقاولات.
- . انعدام سياسة تواصلية داعمة للتشغيل يعكسه عدم خلق قنوات للإellar وتوفر المعلومات اللازمة المتعلقة بفرص الشغل المتوفرة في السوق، مع ضعف الأداء التواصلي والحضور الإعلامي للمؤسسات العاملة في هذا الميدان.
- . ضعف ومحدودية بنيات الوساطة والتدبير نظراً للخصائص المهمول في الإمكانيات المادية والتأطير القانوني الذي يوضح مهامها و مجالات تدخلها، والمنافسة غير المنطقية بين مكونها العمومي والخاص، وانحصار مجالات تعاملها في فئة معينة، وعدم قدرتها على الانفتاح على الكفاءات العليا والمؤسسات

- والماضيات ذات الجودة العالية في التوظيف وتسهيل إدماج الشباب في سوق الشغل.
- غيب البعد الجهوي لبنيات الوساطة في التشغيل مما يفرز ضعفا في بنيات الاستقبال ومحدودية في وضع وتنفيذ برامج قادرة على مواكبة التطورات الجهوية والتربوية، و يجعلها حبيسة برامج وطنية لا تسمح بإبداع الصيغ الجهوية والمحلية الضرورية لنجاح مهامها.
 - انعدام التوجه الجهوي في ما يتعلق بالبرامج والإجراءات المتعلقة بإنعاش التشغيل في ظل غياب استراتيجيات جهوية مندمجة ومتكلمة تعمل على صياغة مشاريع وإجراءات تستوعب المميزات الاقتصادية والاجتماعية للمجالات التربوية.
 - انعدام مؤسسات مكلفة بالتشغيل في العالم القروي إذ أن أغلبها متمركز بالمناطق الاقتصادية الكبئر والمتوسطة، الأمر الذي يعرقل إنعاش الشغل بالأوساط القروية ويحول دون تحقيق العدالة الاجتماعية.
 - الانعكاس السلبي للريع على منظومة التشغيل إذ يتسبّب المنطق الريعي في عدد من القطاعات الاستراتيجية (النقل، المقاولات، ...) في إضعاف النمو الاقتصادي بما يسيء لقيمة العمل في المنظومة الثقافية من جهة، ويحول دون توجيه إمكانيات الاستثمار للقطاعات المنتجة التي تخلق فرص الشغل.

III - مخطط الاتحاد الاشتراكي من أجل خلق مليون فرصة عمل لائق في خمس سنوات المقبلة:

1 - سياسة عمومية متناسقة لتعزيز تشغيل الشباب:

- ضمان تناسقية السياسات العمومية في مجال التشغيل وتعزيز التنسيق بين مختلف المتدخلين والفاعلين المعنيين من خلال إحداث آلية وطنية لللتقارير تحت إشراف رئيس الحكومة لوضع سياسة شمولية مندمجة.
- إعادة توجيه وتحفيز الاقتصاد الوطني نحو القطاعات ذات المردودية العليا في القيمة وخلق مناصب العمل اللائق (التكنولوجيا، الصناعات الطبية، ...)، والدفع بعجلة النمو.
- تحفيز الاستثمار الشبابي من خلال خلق «الصندوق الوطني لدعم الابتكار الاستثماري» يكون هدفه احتضان وتمويل المشاريع المبتكرة للشباب ذات القدرة العالية على خلق القيمة، خاصة في مجالات التكنولوجيا والصناعة والابتكارات والابتكارات.
- تشجيع وتحفيز الاستثمارات الشبابية في المجال الفلاحي.
- تبسيط مساطر وشروط الحصول على تمويلات مشاريع التشغيل الذاتي للشباب وزيادة انخراط القطاع البنكي في هذا المجال.
- تعزيز بنية استقبال وتوطين المقاولات الشبابية على الصعيد الوطني.
- تعزيز أدوار وإمكانيات الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة بما يسمح لها بالمواكبة القبلية والبعدية للمقاولات الشبابية الحديثة النشأة.
- تأهيل الوعاء العقاري العمومي في مختلف مناطق المغرب لاحتضان المشاريع والاستثمارات الشبابية.



. إقرار حزمة إجراءات ضريبية تحفيزية للمشاريع والمقاولات الشبابية.

. تمكين المقاولات الشبابية من الاستفادة من الطلبيات والصفقات العمومية.

2 - خلق تحول قوي في مجال إنعاش التشغيل (مخطط «أمل الشباب»):

. إعادة توجيهه وتعديل برامج إنعاش التشغيل بما يضمن فعاليتها ومساهمتها في تحفيز التشغيل وبما يتلاءم مع شروط العمل اللائق، إضافة إلى إقرار برنامج جديدة تساهمن في تمكين الشباب من الولوج إلى سوق الشغل القار.

. ملائمة المنحة المخصصة للمستفيدين من برنامج «إدماج» من 1.600 درهم كحد أدنى، مع الحد الأدنى للأجور المعمول به في بلادنا، وتحمل الدولة لتكاليف المستحقات الاجتماعية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بشكل كامل بدل الاقتصار على التغطية الصحية، مع تخفيض مدة الاستفادة إلى 18 شهرا.

. الرفع من عدد المستفيدين من برنامج «تحفيز» بالنسبة للمقاولات من 10 إلى 20 مستفيد مع تمديد العمل بالبرنامج إلى غاية 2026.

. إعادة تأهيل عقد الإدماج المهني (مخصص لإدماج أصحاب الشوahد الصعب إدماجهم) المعمول به من خلال تحويل منحة التكوين المخصصة للمقاولات إلى تحمل الدولة لتكاليف التغطية الصحية ومساهمتها بمبلغ 1.500 شهريا في الأجر المخصص للمستفيدين من البرنامج في حدود 18 شهرا.

. اعتماد إجراء جديد يحمل اسم برنامج «كفاءات» يستهدف تشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة على تشغيل وإدماج الكفاءات الشبابية ذات التكوين العالي التقني (مهندسين، إطار تقنية عليا، ...)، وتساهم الدولة من خلاله بتحمل تكاليف المستحقات الاجتماعية، وإقرار إعفاء كلي للضريبة على الدخل لمدة سنتين في إطار عقد عمل غير محدد المدة.

. إطلاق برنامج جديد «فرصة» مخصص لذوي الاحتياجات الخاصة يستهدف تحفيز وتشجيع المقاولات المغربية على تشغيل هذه الفئة من خلال مساقتها الدولة في تحمل مصاريف المستحقات الاجتماعية، وبمنحة تبلغ 1.000 درهم في الشهر لكل مستفيد في إطار حد للأجر ما بين الحد الأدنى للأجور المعمول به وأجر 5.000 درهم شهريا، مع الإعفاء من الضريبة على الدخل لمدة 18 شهرا.

. وضع برنامج جديد «قدرة» موجه لمواكبة الجمعيات والتعاونيات والمنظمات غير الحكومية، وجعلها من القطاعات القادرة على المساهمة في تشغيل الشباب عبر حزمة من التحفيزات تيسّر إدماج الشباب داخل مشاريعها، حيث تساهم الدولة في الأجر المخصص للمستفيدين عبر منحة بقيمة 1.000 درهم شهريا لكل مستفيد في حدود 3 مستفيدين للجمعيات و10 مستفيدين للتعاونيات، مع تحمل التكاليف الاجتماعية للمستفيدين لمدة 12 شهرا.

. إعادة تفعيل برنامج «مقاولتي» وإعادة صياغة توجهاته وشروطه بما يجعل منه برنامجا وطنيا تحفيزيا لإنشاء المقاولات، مع تسهيل عملية التمويل وتنوع مصادرها.

. خلق جسور الالتفافية مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية كإحدى الآليات في دعم إنشاء

المقاولات الصغرى.

3 - تحسين آليات الوساطة في مجال التشغيل:

- . إعادة تأهيل الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والرفع من إمكانياتها وتوسيع اختصاصاتها، ومراجعة استراتيجية انتشارها الترابي، بما يتوافق ووصول خدماتها لكافة مناطق المغرب.
- . خلق آلية وطنية وجهوية وإقليمية لدى وزارة التشغيل تعمل على التنسيق والإشراف على مختلف أسلطة الوساطة في التشغيل ما بين الفاعل العمومي والمقاولات الخاصة العاملة في هذا المجال من أجل ضمان ضبط وشفافية ونجاعة هذه العملية.
- . تعزيز قدرات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكافعات في مجال الوساطة الإلكترونية وتنمية وتجويد خدماتها في هذا المجال.

4 - تكريس البعد الجهوي في مجال التشغيل:

- . تعزيز الشراكة مع الجهات والمجالس المنتخبة من أجل إدماج التشغيل ضمن الأولويات الميزانية لهذه المؤسسات.
- . إنجاز عقود برنامج مع كل جهة تراعي الخصوصيات والخصائص المميزة لسوق الشغل داخلها.
- . تعزيز الأدوار الجهوية للأجهزة والمؤسسات المسؤولة على التشغيل.
- . وضع برامج وإجراءات جهوية لإنعاش التشغيل متلائمة مع واقع التشغيل على المستوى المحلي.
- . تعميم برنامج «الجهة تدعوك» على مختلف الجهات، تعمل من خلاله الجهات على وضع حزمة من التحفizات والمساهمات الموجهة للشباب قصد مساعدتهم على البحث عن شغل، يضم مساعدة مالية (تقرها كل جهة) للتنقل والإيواء قصد إجراء مقابلات التشغيل خارج حدود الجهة ومساهمة مالية كذلك (تقرها كل جهة) في المشاريع الشبابية الصغرى خاصة في المجال القريري.

5- تقوية دعامة التكوين للارتقاء بمنظومة التشغيل:

- . تعزيز وتجويد الدراسات الاستشارافية للتشغيل وتحديد خارطة التكوينات بناء على نتائجها.
- . تعزيز برامج تحسين القابلية للتشغيل من خلال التكوين وتجويد مضامينها وجعلها أكثر مواكبة للحاجيات الحقيقية لسوق الشغل.
- . توجيهه منظومة التكوين المهني نحو مواكبة القطاعات الصاعدة وذات القيمة العالمية، وخاصة في المجال التكنولوجي والصناعي.
- . جعل منظومة التكوين المهني أكثر مرونة وأكثر قدرة على التأقلم مع متغيرات سوق الشغل.
- . تعزيز التكامل بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجال التكوين المهني.
- . تعزيز التكوين المستمر وفصل تدبير عقود التكوين الخاصة عن مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، وخلق آلية خاصة يعتمد إليها هذا الأمر.
- . تعزيز وتنوع التكوينات التأهيلية للشباب غير الحاصلين على الشواهد والdiplômes وربطها بحاجيات

سوق الشغل وتنويع مصادر تمويلها.

. تأهيل التعليم المهني واعتباره جزءاً أساساً من منظومة التربية المفتوحة على حاجيات سوق الشغل، وتشجيع التدريب المهني خارج أوقات المدرسة من أجل تقوية العلاقة مع أرباب العمل وتطوير الكفاءات المهنية.

. تعزيز وتطوير صيغ وتوجهات التكوين داخل المقاولات وبالدرج.

. إشراك القطاع الخاص في إعداد وتنفيذ وتقديم مناهج وبرامج التكوين المستمر من أجل الرفع من الكفاءات وتوجيهه أفضل للمؤهلات، حسب السن والمستوى الدراسي، على ضوء متطلبات وأولويات سوق الشغل.

. توجيه مسالك التربية والتكوين المهني استجابة لآفاق التشغيل واحتياجات الاستراتيجيات القطاعية وأقطاب التنافسية المرتقب إحداثها، ومواصلة إحداث مسالك خاصة في الخدمات والصناعات الوعدة بشراكة مع القطاع الخاص.

6 - تأهيل الإطار القانوني والمعلوماتي وتنمية آليات الحوار الاجتماعي:

. تطوير إجراءات مرونة سوق الشغل وتعزيز الوسائل القانونية والاجتماعية لحماية حقوق الأجراء. . مراجعة سياسة الأجور بطريقة غير معرقلة لحركة الشغل، تأخذ بعين الاعتبار، من جهة، معايير الأداء والمردودية ومدى تحقيق الأهداف بحسب المهام والوظائف، وتحافظ، في نفس الآن، على مناصب الشغل.

. إصلاح وتطوير إجراء التعويض عن فقدان الشغل وجعله أكثر فعالية وأكثر استجابة للمرنة المطلوبة في سوق الشغل.

. تطوير وتأهيل جهاز تفتيش الشغل والرفع من موارده البشرية، وجعله أكثر قدرة وفعالية على المراقبة وتكرис المناخ المواتي للعمل والإنتاج، مع تشجيع وتطوير آليات الوساطة والتحكيم بوصفها أساس المساعي الرامية إلى حل نزاعات الشغل.

. القيام بالإصلاحات القانونية والتشريعية اللازمة لتنظيم العلاقة بين المشغل والأجير وكل المتتدخلين في عملية التشغيل، مع وضع نظام معلوماتي يخص التشغيل في القطاعين العام والخاص.

. تعزيز وتشجيع الاتفاقيات الجماعية، خاصة في ما يتعلق بالوظائف المؤقتة وذات العمل الجزئي.

. التنصيص القانوني على منع مراكلة الوظائف.

. الإصلاح القانوني للعمل المؤقت وجعله أكثر فعالية وجاذبية.

. تشديد إجراءات القانونية المتعلقة بحماية الحقوق، النقابية للأجراء.

. تعزيز احترام الديريات النقابية ومؤسسة الحوار الاجتماعي، إن على المستوى القطاعي، أو على المستوى الوطني والجهوي والمحلية، ووضع مستلزمات أجراًة سليمة وسلسة لمقتضيات مدونة الشغل ومراسيمها التطبيقية.

. تشجيع وتطوير آليات الحوار الاجتماعي داخل المقاولات المغربية.

. تطوير منظومة رصد الشغل وتعزيز أدوارها وضمان استقلالية عملها في إطار مؤسسة وطنية مستقلة.

7 - محاربة الريع وإدماج القطاع غير المهيكل:

- . تحرير القطاعات الإنتاجية من الريع، وتأهيلها وفق قواعد الشفافية وجعلها أكثر قدرة على التنظيم وعلى التنافسية.
- . مراجعة النظام الضريبي وجعله أكثر نجاعة وأكثر قدرة على تحفيز الشركات والأفراد للاندماج في الاقتصاد الوطني بشكل رسمي.
- . تبسيط المساطر التحفيزية لتحول الوحدات والأفراد العاملين داخل القطاع غير المهيكل وإدماجهم في النسيج النظامي المغربي.
- . تعزيز وتطوير آلية المقاول الذاتي وإقرار تحفيزات مناسبة تمكن من انخراط عدد أكبر في هذا الإجراء.

تشكل الحماية الاجتماعية منظومة تتعلق بالاحتياط الاجتماعي، تستهدف مساعدة المواطنات والمواطنين على مواجهة الصعوبات الناتجة عن المخاطر الاجتماعية والمهندة لتوازنات ميزانيتهم ولأمن أسرهم الاقتصادي. وتعتبر الحماية الاجتماعية محورا استراتيجيا في السياسات الاجتماعية بالمغرب إذ تكون من نظمتين أساسين: نظام قائم على المساهمات يتمثل في التأمين الاجتماعي الذي يشمل صناديق تأمين موظفي القطاع العمومي وأجراء القطاع الخاص، والنظام الثاني يقوم على مساعدة الدولة من خلال اعتماد برامج حكومية للدعم والمساعدة الاجتماعية.

وقد خضعت منظومة الحماية الاجتماعية بالمغرب لمجموعة من الإصلاحات من بينها التغطية الصحية الأساسية المتمثلة في التأمين الإجباري على المرض (AMO)، ونظام المساعدة الطبية «الرامد» (RAMED)، وبرامج المساعدة المالية المباشرة. وبالرغم من هذه المجهودات، ظل أثر المنظومة الحماية المعتمدة محدودا على المستوي المعيشي للمستفيدين نظرا لمجموعة من الإكراهات والمشاكل التي اعتبرتها وحدت من نجاعتها وتأثيرها الاجتماعي.

وقد أبرز التقرير الدولي حول الحماية الاجتماعية الذي أجزته المنظمة العالمية للشغل (2017 – 2019) أن المغرب يسجل تأخرا ملحوظا في هذا الصدد مقارنة مع بعض الدول النامية مثل الشيلي ومصر، وذلك في إطار مقارنة نجاعة أنظمة الحماية الاجتماعية على أساس عدة مؤشرات (عدد المستفيدين من أنظمة حماية الأشخاص المسنين، نسبة الساكنة المستفيدة من الأنظمة الاجتماعية، نسبة التكلفة المرصودة للصحة، ...).

إذا كان التقرير يهم مرحلة ما قبل جائحة كورونا، بكل تأكيد سيعرف الوضع تراجعا متفاقما جراء التداعيات السلبية للأزمة الصحية (كوفيد 19) والتي أثبتت الدولة على قدر كبير من التجاوب الإيجابي مع الظرفية الاستثنائية من خلال توزيع إعانات مالية مباشرة (بمتوسط 1000 درهم للأسرة) على أزيد من أربعة ملايين أسرة. وهو ما يدل على قابلية العمل بنظام شبكات الأمان الاجتماعي التي تستهدف الفئات المعنوزة أو الفئات التي تعيش في وضعية هشاشة، وعلى معقولية حجم التمويل من ميزانية الدولة إذا تمت معالجة صندوق المقاصلة، ودمج الصناديق التي توفر إعانات تدخل في نفس الباب وتدقيق وضعية المستفيدين وتحبيتها.

وقد ساهم هذا السياق الخاص في إحداث تحول بارز تمثل في الثورة الاجتماعية الهادئة التي أطلقتها جلالة الملك بموازاة مشروع النموذج التنموي الجديد، والتي تهم تعليمي الحماية الاجتماعية لفائدة جميع المغاربة بشكل تدريجي على مدى السنوات الخمس المقبلة من خلال إصلاح جوهري لمختلف



المؤسسات والأنظمة والبرامج الاجتماعية المعتمدة. ويتمحور تعميم الحماية الاجتماعية حول:
أولاً، تعميم التغطية الصحية الإجبارية لفائدة 22 مليون مستفيد إضافي من التأمين الأساسي على المرض لتغطية تكاليف التطبيب واقتناء الأدوية والاستشفاء والعلاج (2021 – 2022)؛
ثانياً، تعميم التعويضات العائلية لفائدة الأسر غير المستفيدة والتي تهم حوالي سبعة ملايين طفل في سن التمدرس (2023 – 2024)؛
ثالثاً، توسيع الانخراط في أنظمة التقاعد لفائدة خمسة ملايين مغربي من الساكنة النشطة غير المتوفرة على حق التقاعد (في أفق 2025)؛
رابعاً، تعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل بالنسبة لكل شخص يتتوفر على عمل قار (في أفق 2025).

وتفاعلا مع هذه المبادرة الرائدة، يؤكد الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية على ضرورة التفعيل الأنبعج لآليات الحماية الاجتماعية والحرص على إقرار حكامة جيدة لمواكبة تطبيق مقتنييات الاتفاقيات المبرمة في هذا الشأن. وبالتالي، يقترح مجموعة من التدابير والإجراءات الكفيلة بتعزيز منظومة الحماية الاجتماعية واستدامتها لتكوين سندًا للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والتضامن المجتمعي.

I - انتظارات كبرى ومتطلبات أكبر:

. ما يقرب من 60% من السكان النشطين ظلوا محروميين من الحماية الاجتماعية، وظل وزن نفقات الأنظمة الإلزامية للتقاعد والتأمين الصحي في حدود أقل من 5% من الناتج المحلي الإجمالي (مثلت حصة هذه النفقات ما يقرب من 21% من الناتج المحلي الإجمالي في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وما يقرب من 15% من الناتج المحلي الإجمالي في الشيلي وكوريما الجنوبية والمكسيك وتركيا).

. أزيد من 60% من السكان النشطين المغاربة لا يستفيدون من أنظمة التقاعد القائمة و30% يستفيدون حاليا من تأمين إجباري على المرض.

. لا تستفيد غالبية المسنين من الحق في معاش التقاعد، الذي يقل في أكثر من 70% من الحالات عن الحد الأدنى للأجور.

. يتطلب تمويل تعميم الحماية الاجتماعية 51 مليار درهم سنويا (23 مليار درهم من ميزانية الدولة، 28 مليار درهم عبر مساهمات المؤمنين) موزعة على تعميم التغطية بالتأمين الإجباري عن المرض (14 مليار درهم)، وتعزيز التعويضات العائلية (20 مليار درهم)، وتوسيع قاعدة المنخرطين في نظام التقاعد (16 مليار درهم)، وتعميم الوصول للتعويض عن فقدان الشغل (مليار درهم).

II - محدودية المساعدة الاجتماعية واحتلالات في التدبير:

. ضعف المنظومة التشريعية والقانونية المتعلقة بالحماية الاجتماعية واتسامها بالتعقيد وعدم التجانس في ما يرتبط بالتأطير القانوني لمختلف الفئات الاجتماعية المعنية.



- . تشتت برامج الحماية الاجتماعية وعدم تناسقها بفعل تعدد الأطراف المتدخلة وتضارب المهام والاختصاصات في الكثير من الحالات، وضعف مستوى التنسيق في ما بينها.
- . تعدد المؤسسات والأنظمة العمومية وعدم تركيزها مما يضعف الأداء العام للحماية الاجتماعية ويسيئ في هشاشة العمل الاجتماعي وعجز موارده البشرية والمالية (مجال التقاعد مثال بارز على ذلك).
- . غياب المقاربة التشاركية الحقيقية، خاصة مع الشركاء الاجتماعيين، وضعف آليات الحوار الاجتماعي في بلورة وتتبع المبادرات المتعلقة بالحماية الاجتماعية.
- . انعدام المساواة بين الجنسين حيث تتعرض النساء بشكل متزايد للعمل غير المنظم أو العرضي أو المؤقت أو بدوام جزئي وفي القطاعات التي لا تغطيها أو لا تغطيها بشكل كامل أنظمة الحماية الاجتماعية من جهة، ومن جهة أخرى لاستغلال النساء المساهمات في الأنظمة الاجتماعية من نفس حقوق الرجال في الوقت الذي يساهمن على قدم المساواة.
- . إقصاء العديد من الفئات الاجتماعية (الأشخاص المسنين، الأطفال) من الاستفادة من الخدمات العمومية التي توفرها بشكل محدود المنظومة القائمة للحماية الاجتماعية.
- . اختلال التوازن المالي نتيجة ارتفاع في نسبة أمد الحياة، ارتفاع متوسط عمر المؤمنين، وانخفاض تجديد الآجيال.

III - يراهن الاتحاد الاشتراكي على تعزيز حكامة من أجل حماية اجتماعية مستدامة:

1 - حماية اجتماعية شاملة وعادلة :

- . رفع كل أشكال التمييز التي تطال النساء بما يضمن إخراجهن من وضعية الهشاشة الناجمة عن العمل غير المنظم أو العرضي من جهة، واستفادتهن الكاملة على قدم المساواة مع الرجال من تعويضات الأنظمة الاجتماعية.
- . اتخاذ إجراءات لضمان التنسقية بين الحماية الاجتماعية والسياسات العمومية المتعلقة بالطفولة، والتطوير المنتظم لبرامج الحماية الاجتماعية بما يتلاءم مع الاحتياجات المتحولة للأطفال، خاصة الموجودين في وضعية هشاشة.
- . إعادة النظر في الإطار التشريعي والتنظيمي المؤطر لحوادث الشغل والأمراض المهنية ومراجعة الجوانب الخاصة بالمعاينة والتکفل والتعويض، مع تطوير المقاضيções القانونية المتعلقة بطبع الشغل.
- . تحسين الإطار التشريعي والتنظيمي المتعلق بالحماية الاجتماعية الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة، وعلى وجه الخصوص إحداث تدابير تحفيزية لفائدة هم (ضمان الدخل الأساسي، تيسير الولوج إلى سوق الشغل،...).
- . الإصلاح الشامل لمنظومة التقاعد وفق مقاربة تشاركية تأخذ بعين الاعتبار تصورات الفاعلين الاجتماعيين، مع ضمان حد أدنى من الدخل الأساسي للأشخاص المسنين لفائدة الذين لا يستفيدون من معاش التقاعد (1000 درهما شهريا) ورفع الحد الأدنى للمعاشات إلى 2000 درهما شهريا.

2 - إقرار حكامة ناجعة للاستجابة لانتظارات المواطن :

- . وضع منظومة للحكامة الفعالة والتزيبة من أجل تفعيل أسلم لعملية تعليمي الحماية الاجتماعية، واعتماد وسائل ناجعة للتنسيق والانسجام بين مختلف المحاور والمجالات.
- . تعزيز الحكامة المؤسساتية للحماية الاجتماعية من خلال إصلاح الهيئات المكلفة بتدبير أو رقابة التأمين والضمان الاجتماعي وتكريس استقلاليتها التامة، وذلك بالتشاور مع الفرقاء الاجتماعيين.
- . اعتماد ميزانية اجتماعية وطنية، ملحقة بقانون المالية، توضع بمشاركة مع الفرقاء الاجتماعيين وتحضع للمصادقة والرقابة البرلمانية.
- . وضع هيئات محكمة لتفعيل وتتبع وتقدير الاتفاقيات المبرمة بين الأطراف المتدخلة في تعليمي الحماية الاجتماعية، وخاصة تلك التي تهم تعليمي التأمين الإجباري لدى التجار والمهنيين المستقلين، والمهنيين في الصناعة التقليدية، والفلاحين.
- . تقوية الإطار المؤسساتي للقطاع التعاوني في إطار السياسة العامة للصحة، وذلك من خلال إعادة النظر في نظام الحكامة المتعلق بالتأمين الصحي والرعاية الصحية الاجتماعية والتضامنية.
- . ضمان مشاركة فعالة لفاعلين الاجتماعيين في الهيئات المعنية بالحماية الاجتماعية من خلال تقوية آليات الحوار الاجتماعي وطنيا وجهويا، مع ترسیخ المقاربة التشارکية في بلورة وتفعيل وتقدير السياسات المندمجة للحماية الاجتماعية.

3 - نجاعة التدبير العمومي في مجال الحماية الاجتماعية:

- . بلورة استراتيجية وطنية تشارکية تهدف إلى المحافظة على التوازن بين الاحتياجات التي تفرضها الحماية الاجتماعية والموارد الوطنية المتوفرة.
- . اعتماد مؤشرات واضحة لتقدير المخاطر والنتائج وجودة الخدمات المتعلقة بالحماية الاجتماعية من حيث أساليب التدبير واستغلال الموارد البشرية وصرف الميزانيات.
- . اعتماد رقم تعريف اجتماعي وطني بالنسبة لكل المستفيدين، وإحداث نظام معلوماتي مندمج يرصد بطريقة موحدة كل المعطيات والمعلومات المرتبطة بالحماية الاجتماعية على الصعيد الوطني.
- . ملاءمة السياسات العمومية والإطار التنظيمي والآليات المتعلقة بالحماية الاجتماعية مع المعايير المعتمدة على الصعيد الدولي، مع اعتماد إجراء التقييم المنتظم للسياسات العمومية والتدابير المتعلقة بالحماية الاجتماعية.
- . إحداث وحدات لتكوين والتكوين المستمر بمؤسسات ومدارس التعليم العالي تكون متخصصة في مجال الحماية الاجتماعية، يعمد إليها بإفراز كفاءات في مجال تدبير الأنظمة المرتبطة بها.

4 - توفير خدمات بجودة عالية في مجال الحماية الاجتماعية :

- . التبسيط المتواصل لشروط الاستفادة من الخدمات العمومية المرتبطة بالحماية الاجتماعية بناء على نتائج التقييم الدوري المنجز بخصوصها، والاعتماد الكلي على الوسائل الرقمية.
- . خفض الباقي على عاتق المؤمن عبر توسيع قاعدة الولوج للأدوية، واعتماد الأدوية الجنيسة

- كقاعدة في الوصفات الطبية ومراجعة قائمة الأمراض المزمنة التي تستحق الإعفاء الجزئي أو الكلي.
- . تعزيز التدابير المرتبطة بالحماية الاجتماعية المخصصة لإجراء القطاع الخاص لمواجهة المخاطر المترتبة عن انعدام الاستقرار في سوق الشغل، وبغية تقوية الأداء العمومي في مجال الضمان الاجتماعي.
 - . إحداث منصة رقمية موحدة للشكايات المتعلقة بخدمات الحماية الاجتماعية تمكّن المؤمن لهم من إحالة ملفات تظلماتهم وتلزم الهيئات المعنية بمعالجتها داخل آجال محددة وترتيب الآثار الازمة عن ذلك.
 - . اعتماد مخططات تواصيلية عمومية لتعظيم الحقوق والواجبات المتعلقة بالاستفادة من خدمات الحماية الاجتماعية وكيفية صيانة حقوقهم في مواجهة المخاطر الاجتماعية، وخاصة عبر استثمار وسائل التواصل الاجتماعي.



إن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وعيها منه بالاحتلالات القائمة والمتطلبات الضرورية، يقترح مقاومة مندمجة لمنظومة التراب وتهيئة المدن والتعمير والسكن بغية بلورة مخططات متناسبة قابلة لدعم التوجه التنموي الجديد. ولذلك، يقدم الحزب بمجموعة من التدابير المتكاملة التي من شأنها تشجيع الاستثمار المنتج والرفع من جودة الخدمات والاستجابة للانتظارات المشروعة لمختلف الفئات المجتمعية. وتستند هذه التدابير إلى منطليات الحزب التي تحدد الأولويات في تحيين السياسة الترابية، وتطوير منظومة السكن الاجتماعي، وبلورة عرض سكني جديد لفائدة الطبقة المتوسطة، واعتماد سياسة متقدمة للمدينة.

I - معطيات تسأل طبيعة الأداء ومستوى الجودة:

- . نسبة مهمة من المستجيبين، في إطار دراسة أجزتها وزارة الإسكان، عبرت عن عدم رضاها على مستوى السكن الاجتماعي أو الاقتصادي، حيث بلغت هذه النسبة حوالي 62 %.
- . هيمنة تدخل القطاع الخاص مقارنة مع حجم تدخل القطاع العام في بناء الوحدات السكنية حيث استحوذ القطاع الخاص على بناء 203.3259 وحدة سكنية مقابل اكتفاء القطاع العام ببناء 70.077 وحدة سكنية (معطيات وزارة الإسكان لسنة 2021).
- . يمثل الطلب على السكن من طرف الطبقة الوسطى الراقية بالوسط الحضري 37 % من إجمالي الطلب على السكن بالمغرب (20 % بالنسبة للطبقة الوسطى العليا و 9,16 % للطبقة الوسطى الدنيا). وفي الوسط القرري، لا يمثل طلب الطبقة الوسطى إلا 21 % من إجمالي الطلب (15 % للفئة الدنيا و 59 % للفئة العليا).

II - برامج متلهلة ومفتقدة للنفس الجديد:

- . صعوبة الوصول إلى سكن لائق بسبب ارتفاع تكلفته، خاصة بالنسبة للفئات المعوزة والطبقة الوسطى.
- . لجوء الأسر المعوزة مضطرة إلى معاملات غير نظامية وإلى تفاهمات مختلفة للولوج إلى العقار بتكلفة مناسبة، أو حتى إلى احتلال العقارات بصورة غير قانونية، ترقباً للاستفادة من برامج لتسوية الوضعية أو إعادة الإسكان.
- . استمرار انتشار السكن العشوائي رغم وجود برامج عمومية لم تتمكن من ضمان الاندماج الأمثل للأسر التي تمت إعادة إسكانها في أحياط بعيدة عن وسط المدينة، مما يزيد من حدة الفوارق الاجتماعية والمجالية.
- . إطار استراتيجي متغاوز لا يستجيب للتتحولات السياسية والمجتمعية الراهنة ولا يعمل على

- المعالجة المتكاملة للإشكالات الحقيقة التي تطرحها مختلف أنماط السكن، وخاصة في ما يتعلق بالاستجابة لحاجيات السكن الاجتماعي.
- . عدم التفعيل السليم للمقتضيات القانونية المتعلقة بحماية حقوق المستهلكين، خاصة في ما يتعلق بتطبيق قانون البيع في طور الإنجاز، وبضمانات جودة المنتوج السكاني وخدمة ما بعد البيع.
 - . عدم القدرة على تثمين المكتسبات الناتجة عن تفعيل الميثاق الوطني لإعداد التراب والتنمية المستدامة المتخوض عن الحوار الوطني حول إعداد التراب لسنة 2001، وانعدام التحبيب، سواء على مستوى الاستراتيجية الوطنية أو على مستوى البرنامج التنموية الجهوية، على ضوء دستور 2011.
 - . ضعف السياسة العمومية المؤطرة للسكن المعد للكراء وعدم اللجوء إلى الإشراك الحقيقي لمختلف المؤسسات العمومية والجماعات المحلية والقطاع الخاص من أجل الاستثمار في هذا القطاع.
 - . معاناة التدخل العمومي في مجال الإسكان واختلال تدخلاته الموجهة نحو إنتاج السكن الاجتماعي، خاصة على مستوى تحديد المستفيدين ودعم الفئات الاجتماعية المحدودة الدخل والأنشطة ذات الطابع المضارباتي، وضمان شفافية استفادة المستحقين من برنامج السكن الاجتماعي.
 - . تعدد المؤسسات العمومية المتدخلة في القطاع داخل نفس المدينة وغياب أي إرادة لإدماج البرامج وتجميع الإمكانيات وإدماج السياسة السكنية ضمن رؤية استراتيجية لتنمية المدينة.
 - . انعدام المخططات السكنية الهدف إلى تخصيص حصة من البرامج السكنية العمومية لفائدة الشباب وللأسر الشابة الحديثة التكوين (التمليك أو الكراء) وغياب الإجراءات التحفizية للاستثمار في هذا القطاع.
 - . غياب الإطار القانوني الخاص بتهيئة المدن والحياة القديمة والذي بإمكانه تحديد شروط التدخل في الأنسجة التقليدية، والمحافظة على تراثها العمراني وقيمتها المعمارية ورمزيتها الثقافية.
 - . غياب مرصد وطني ومراصد جهوية ومحليّة لتأطير واستشراف قطاع السكنى والتعمير واتخاذ الإجراءات الخاصة بإحداث منتوج جديد موجه لفائدة الشباب وللأسر الشابة الحديثة التكوين.

III - سياسة عمومية متطرورة للسكن والتعمير وسياسة المدينة:

1- استهداف أفضل للفئات الاجتماعية المهمة:

- . تنويع المعايير الخاصة بإنجاز التجزئات المخصصة للسكن الاقتصادي، مع الإعفاء من رسوم التحفيظ في المناطق المخصصة لهذه العمليات.
- . إعادة النظر جذريا في التصور الخاص بالسكن الاجتماعي من خلال تغيير المنهجية المعتمدة ومراجعة الشروط المتضمنة في دفتر التحملات مع المنعشين العقاريين.
- . رفع وتيرة إنتاج السكن الاجتماعي بتشجيع الاستثمارات الخصوصية بخلق صناديق استثمارية في مجال السكن الاجتماعي، ومراجعة النظام الجبائي الخاص بمشاريع السكن الاجتماعي لجذب الاستثمارات والاستجابة لحاجيات الجهات.
- . تحفيز الجماعات الترابية على تطوير سياسات محلية للسكن الاجتماعي وفقا لاحتياجاتها بتمكينها

من التمويل والعقارات في إطار جيل جديد من التعاقدات، مع خلق شركات جهوية تتصرف بتهيئة العقارات لفائدة الجماعات المحلية.

. وضع مقاربة جديدة لمحاربة السكن غير اللائق تعتمد على مناطق التهيئة التدريجية التي تستفيد منها الأسر التي تقطن دور الصفيح أو المحدودة للأجر، مع التركيز على المدن التي تعرف انتشاراً واسعاً للظاهرة.

. جعل ملف محاربة السكن اللائق شأنًا محلياً، مع دعم الجماعات على أساس مجوودها في مجال مراقبة ومحاربة السكن اللائق على ترابها في إطار جيل جديد من التعاقدات.

. إعادة هيكلة الأحياء الناقصة التجهيز والأنسجة القديمة والمساكن الآيلة للسقوط حيث تتصرف الوكالات الحضرية بمشاريع إعادة هيكلة الأحياء الناقصة التجهيز بتمويل من الجماعات الترابية، كما تتصرف بالأنسجة القديمة والمساكن الآيلة للسقوط وإعادة التأهيل الحضري.

2 - تدابير مواكبة لتعزيز الدور الاقتصادي والاجتماعي للطبقة المتوسطة:

. تنفيذ تدابير تيسير ولوح الطبقة الوسطى إلى العقار ومحاربة السكن العشوائي ويجب أن يتآتى حل مشاكل الإسكان من خلال التقليص الملحوظ من كلفة عمليات التجوز العقارية والأراضي المعدة للبناء.

. وضع برامج للنهوض بالسكن المتوسط، وتدعمها بتدابير تحفيزية، مع العمل على ضمان تتبع صارم للتصدي لعمليات الاستيلاء على العقارات.

. تشجيع تنمية العقار الموجه للسكن المعد للكراء لفائدة الطبقة الوسطى، وذلك من خلال تشجيع الاستثمار في هذا المجال عن طريق إحداث آليات للتمويل واعتماد تحفيزات ضريبية وتدابير لتقدير السومة الكرأبية وتمكين الفئات المستهدفة من الولوج إلى هذه الوحدات السكنية.

. تقديم تحفيزات عقارية وجائية للتعاونيات السكنية وخلق إطار جيد لتنمية العمل التعاوني في مجال السكن، مع تقديم تحفيزات ضريبية للاستثمارات التي تهم المساكن الموجهة للطبقة المتوسطة.

3 - مدينة جديدة في مستوى التحديات التنموية:

. إقرار نظام جديد لتدبير المدن يضمن الفعالية في التسيير والنجاعة في التدبير ويسمح بالمشاركة الفعالة الواسعة بإعادة النظر في دور ومهام المنتخبين وسلطات الوصاية، وعبر بناء إدارة جماعية حديثة وكفالة.

. الحد من تعدد المؤسسات العمومية المتدخلة في القطاع داخل نفس المدينة والحرص على اندماج البرامج وتجميع الإمكانيات وإدماج السياسة السكنية ضمن رؤية استراتيجية لتنمية المدينة.

. إصلاح وتعزيز نظام التخطيط الحضري، بالاعتماد على التخطيط الاستراتيجي من أجل بلورة المشروع الحضري المنسجم للمدينة عبر تأثير المدن بمخططات استراتيجية تدمج الجماعات الضواحي ضمن رؤية استشرافية تقوم على التشاور والشراكة.

. مواكبة المدن الجديدة باستثمارات عمومية في مجال المرافق العمومية والبنية التحتية، مع

إعطاء نفس جديد لسياسة المدن الجديدة والأقطاب الحضرية الكبرى من خلال وضع إطار قانوني ملائم ومحفز يدعم استثمارات المدن.

4 - من أجل منظومة تدبيرية فاعلة:

- . ضرورة تجاوز النظرة القطاعية الأحادية في التعامل مع قضيّاً إعداد التراب باعتماد تصور شامل ومندمج أساسه التعاون والتنسيق بين مختلف المتتدخلين والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.
- . نهج سياسة تواصيلية وإعلامية منفتحة لإشراك السكان في برامج التهيئة المحلية من خلال استثمار الوسائل التكنولوجية الحديثة في دعم سياسة إعداد التراب وتحقيق التنمية الترابية.
- . بلورة منهجية جديدة ملائمة تعتمد على تخطيط التنمية الجهوية والتربوية من أجل استدراك متأخرات التنمية وإقرار تخطيط جهوي تفاوضي وتشاوري مع الفاعلين الجهويين والمحليين بطريقة تشاركية لا مركزية.
- . مراجعة النظام الضريبي لقطاع العقار بهدف جلب المزيد من الاستثمارات وتخفيض العبء الضريبي سواء من جانب الأسر أو المنعشين العقاريين، مع خلق ضرائب متخصصة تبعاً لمجالات التدخل (السكن الاجتماعي، الكراء، السكن السياحي، الأنسجة القديمة، ...).
- . تنظيم المهن المرتبطة بقطاع الإنعاش العقاري وخصوصاً مهن الوكلاء العقاريين، مع تحفيز المنعشين العقاريين الكبار لولوج البورصة للاستفادة من كل أشكال التمويل المتاحة.
- . توسيع عمل الوكالات الحضرية ليشمل التخطيط والاستشراف والتدبير الحضري ومشاريع التأهيل الحضري، وتعزيز فروع الوكالات الحضرية لتشمل كل المراكز القروية التي تعرف دينامية عمرانية متسرعة، مع تكثيف التجزئيات العقارية بالمراكز القروية الصاعدة.
- . تعزيز وتحفيز مخططات التهيئة الحضرية، مع تبسيط مساطر المصادقة ومراجعة وثائق التعمير، مع فرض آجال محددة لإنجاز تصاميم التهيئة للجهات التي تشكو من خصاص في إنتاج السكن وتقيد الفوائد خلال مرحلة إنجاز هذه التصاميم.
- . إعادة النظر في المؤسسات المتدخلة، وخاصة مؤسسة العمران، لتنمية التخطيط الاستراتيجي، مع بلورة أشكال جديدة للشراكة بين الدولة والقطاع الخاص في مجال إنعاش السكن بحثاً عن الفعالية وسرعة التنفيذ والجودة.
- . إحداث مركز وطني للتكوين في التدبير الترابي، وإعداد برنامج للتكوين المستمر الملائم، مع تكوين المنتخبين الجهويين والمحليين للتمكين من آليات التدبير الضرورية لممارسة مهامهم.
- . تطوير إطار مؤسسي خاص بالقياس والبحث والتوثيق (إحداث مرصد لقياس ملائمة العرض والطلب في مجال السكن، خلق مؤسسة للأبحاث والدراسات في مجال البناء والإنشاء العقاري وجلب التقنيات الخارجية، خلق مراكز للتكوين المهني والتقني في مجالات البناء والإنشاء العقاري).
- . تخصيص جوائز لأحسن المشاريع السكنية لتشجيع المهندسين المعماريين والمنعشين العقاريين وشركات البناء الصغرى والمتوسطة والكبرى الذين يساهمون في الرفع من الجودة المعمارية.

إصلاح الإدارة وتعزيز الحكامة العمومية

احتل إصلاح الإدارة، خلال السنوات الأخيرة، موقعًا مهما في البرامج الوطنية المهيكلة وفي المشروع المجتمعي الحديث حيث أصبح يشكل مدخلًا رئيسيًا نحو إصلاح الدولة ذاتها عبر تقوية مؤسساتها وتنسيق وظائفها والارتقاء بخدماتها. وقد تضاعفت أهمية هذا الإصلاح مع إعداد النموذج التنموي الجديد إذ كان واضحًا أن الإدارة، رغم المحاولات الإصلاحية السالفة، تمثل إحدى العقبات أمام الإقلاع التنموي الشامل، على الرغم مما حققه المغرب من تطور ملحوظ في البناء المؤسسي والتتنافسية الاقتصادية. وأبرزت التشخيصات المختلفة أن إيقاع الإدارة لم يعد قادرًا على استيعاب التحولات المتسارعة للمجتمع والانتظارات المتزايدة للمواطن نتيجة اختلالاتها البنوية والوظيفية المتعددة. حيث اتسمت الإدارة بنقص شديد في الابتكار واحتضان أقل للكفاءات وتعثر واضح في التدبير والحكامة، مما انعكس سلبًا على أدائها الذي ظل دون مستوى التطلعات، سواء في اتجاه المواطن، أو في اتجاه المقاولة.

وعلى هذا الأساس، أصبح إصلاح الإدارة أولوية من الأولويات التي تؤكد عليها تقارير العديد من الهيئات الدولية والوطنية، بل إن الدولة نفسها جعلت منه خياراً استراتيجياً لا بد منه في اعتماد سياسات عمومية ناجعة. كما أن المرحلة الحالية، بإكراهاتها المختلفة ومستلزماتها التنموية، تقتضي إقرار مرفق عمومي فعال في خدمة المواطن والاستثمار، وتطوير العمل العمومي على أساس حكامة جيدة وأداء فعال يسهم في تجسيد العدالة الاجتماعية والمجالية واحترام شروط الكرامة الإنسانية. ولذلك، تمت المبادرة، خلال الولاية الحكومية الحالية، إلى اعتماد الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة وفق مقاربة مندمجة تشاركية تؤسس لثقافة جديدة في التعاطي مع المرفق العام، وتمكن من إرساء آليات جديدة للتدبير العمومي. وقد تمحورت هذه الخطة حول إعادة النظر في هيئات الإدارات العمومية لتمكينها من إسناد التطور السياسي والاقتصادي ودعم التنمية الشاملة، كما أولت عناية خاصة لتعزيز وتنويع الخدمات لتحقيق الاندماج الاجتماعي، وتمكين الإدارة من الآليات والوسائل التشريعية والتنظيمية والتدبيرية الضرورية. وقد استهدفت خطة الإصلاح تحقيق تحولات هيكلية في الإدارة والوظيفة العموميتين على المستويات التنظيمية والتدبيرية والتخليقية والرقمية من خلال مجموعة من الدعامات الرئيسية المتمثلة في التشريع والتواصل والتقييم والابتكار.

وبموازاة مع الخطة المذكورة، ارتكز إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية على الرسالة الملكية الموجهة إلى الملتقى الوطني للوظيفة العمومية العليا المنعقد بالصخيرات في 27 فبراير 2018، والتي تضمنت توجهات أساسية بتدابير جوهيرية تستند إلى المقتضيات الدستورية، وخاصة ما يتعلق بميثاق المرفق العام، أيضًا تيسير وولوج المواطنين إلى الخدمات العمومية ذات الجودة، وتحسين أداء الإدارة العمومية عبر دعم الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وتحقيق مبادئ الإنصاف المجالبي والحياد والشفافية والنزاهة.



إن الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية، إذ يسجل أهمية هذه الخطوات المنجزة، ينخرط كلبا في التوجه الإصلاحي الهدف إلى مراجعة شاملة وعصرية لمنظومة الإدارة، ويؤكد مواصلته لتفعيل الخطة الوطنية مع تطوير برامجها وألياتها بما يتماشى مع التحولات الطارئة، وخاصة الواقع الجديد الذي أفرزته جائحة «كوفيد 19» وما يتطلبه من تحديث نظم ووسائل العمل (بما فيها العمل عن بعد) وتسرير عمليات الرقمنة. وسيحرص الحزب على اتخاذ ما يلزم للارتقاء بالإدارة: تحديث هيكلها، تطوير وظائفها، تعزيز مواردها البشرية والمالية، تخليق المرفق العمومي، تعميم الخدمات العمومية وتنويعها، تكريس مبادئ القرب والتواصل والحكامة.

I - تفاوتات كبيرة وعوائق متعددة:

- . تتوفر الإدارة العمومية على رأسمال بشرى مهم بلغ حوالي 449.568 موظفاً مدنياً سنة 2020، أي ما يشكل 1,6% من عدد السكان، وهو ما يعادل حوالي 16 موظفاً مدنياً لكل 1.000 نسمة، ويعادل حوالي 46 موظفاً مدنياً لكل 1.000 نسمة من السكان النشطين.
- . تعتبر كتلة أجور الموظفين العموميين مرتفعة جداً بالمقارنة مع ما تتيحه إمكانيات الدولة من موارد مالية حيث سجلت كتلة أجور موظفي القطاع العام خلال سنة 2020 أكثر من 37% من مجموع النفقات الخاصة بالميزانية العامة.
- . عرفت نفقات الموظفين ارتفاعاً بلغ حوالي 3% إذ انتقلت من 135.933.004.000 درهم سنة 2020، إلى ما يناهز 139.863.458.000 درهم (بما فيها مبلغ 18.609.325.000 درهم كمساهمات الدولة في إطار أنظمة الاحتياط الاجتماعي والتقاعد) برسم سنة 2021.
- . تمرّكحوالي 78% من نفقات الموظفين بجهات الرباط سلا القنيطرة، والدار البيضاء سطات، وفاس مكناس، وطنجة طوان الحسيمة، ومراكش أسفي، وسوس ماسة؛ مع تمرّكحوالي 23% من نفقات الموظفين بجهة الرباط سلا القنيطرة نظراً لتمرّك جل القطاعات الوزارية بمدينة الرباط.
- . يعرف توزيع الموظفين العموميين على القطاعات الوزارية تفاوتاً كبيراً إذ يتمرّكحوالي 90% من الموظفين في ستة قطاعات وزارية كبرى على رأسها التربية الوطنية، والداخلية، والصحة، والعدل، والاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، وإدارة السجون.
- . على الرغم من التحسن الملحوظ الذي سجله المغرب في مجال مناخ الأعمال إذ احتل المرتبة 53 عالمياً حسب تصنيف المؤشر العالمي لممارسة الأعمال، ما زالت الإدارة تعاني من اختلالات متعددة تجعلها عائقاً أمام تعزيز الاستثمار.

II - إصلاح طموح في مواجهة واقع عنيف:

- . البُطء في تفعيل الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة، وخاصة على مستوى مجموعة من المحاور المرتبطة بالحكامة الجيدة والجهوية المتقدمة وتدبير الموارد البشرية، مع تعذر العديد من البرامج والمشاريع الحكومية الهدافلة إلى تأهيل الأداء الإداري ومحاربة الفساد.

- . خضوع القيادات الإدارية لـ إكراهات التسيير اليومي في غياب رؤية استراتيجية للتأهيل الإداري ونقص كبير في التدبير التشاركي الذي يتيح تعبئة جميع الطاقات والكفاءات الإدارية، وخاصة الشركاء الاجتماعيين والمهنيين.
- . تزايد التفاوت الصارخ على مستوى الأجر المعمتمدة في الوظيفة العمومية، والعجز عن اتخاذ الإجراءات العملية لـ إقرار منظومة جديدة للأجور، محفزة ومنصفة وشفافة، مع استمرار تعدد الأنظمة الأساسية واللامبالاة في التعامل مع فئات عريضة من الموظفين.
- . هيمنة عنصر التعويضات على التركيب العام لـ منظومة الأجر المعمتمدة حاليا في الوظيفة العمومية، وذلك مقارنة مع الراتب الأساسي المرجعي الذي تميز شبكة أرقامه الاستدلالية بالمحدودية وعدم التناسق.
- . انعدام العدالة الإدارية من خلال استمرار المقاربة ذات الأساس الفئوي في مجال الأجر، والمؤدية إلى تعزيز التفاوتات بين هيئات الموظفين وغياب التجانس بين الأنظمة الأساسية للوظائف.
- . استمرار ظاهر الفساد والرشوة والزيونية وإهدار المال العام في مجموعة من مفاصيل المرفق العمومي، الشيء الذي يمس في الجوهر مبدأ المجانية ويؤثر سلبا في ثقة المواطن ومصداقية الإدارة.
- . غياب التوازن بين الإدارات والمرافق العمومية سواء من حيث توزيع الموارد البشرية بطريقة غير منصفة أو من حيث تخصيص الاعتمادات المالية بطريقة غير متكافئة، مما يؤدي إلى وجود قطاعات إدارية بامتيازات واضحة وأخرى مهمشة.
- . غياب العدالة المجالية في توفير الخدمات الإدارية نظرا للتفاوتات الموجودة في ما بين الجهات من جهة، وفي ما بين الوسط الحضري والعالم القروي الذي يعاني من نقص حاد في الموارد البشرية والمالية والتقنية.
- . اللجوء إلى الممارسات المناهضة للشفافية وتكافؤ الفرص بفعل اللجوء إلى المناورات والالتفاف على المساطر القانونية المعتمدة في التعيين في المناصب العليا خدمة للأهداف الشخصية والولاءات السياسية.
- . غياب مخططات فاعلة لـ تأهيل الموارد البشرية وتنمية المؤهلات والكفاءات الإدارية وتطوير أساليب التدبير الإداري نتج عنه ضعف واضح في برامج التكوين المستمر الموجه للأطر الإدارية و مختلف فئات الموظفين.
- . انعدام الاستراتيجيات التواصلية المتمدورة حول المنظومة الإدارية وسياساتها العمومية مما أدى إلى خصاص مهول في الإخبار بالمقتضيات الإدارية، وعدم تيسير اللجوء إلى المعلومات الإدارية، وقلة التواصل مع فئات الموظفين.
- . ضعف الحكامة الإدارية وقصور الرقابة في المجالات العمومية نتيجة قصور عمليات التفتيش الإداري وعدم تفعيل الآليات القانونية والإدارية المتعلقة بالمحاسبة والمساءلة وتقييم المردودية.
- . تقديم الحكومة ومؤسساتها الإدارية العمومية لنموذج سيء في احترام العدالة والامتثال

للقارات القضائية حيث ارتفعت حالات الإدارات الممتنعة عن تنفيذ الأحكام القضائية، وبالتالي عدم إنصاف العديد من المقاولات والموظفين.

III - إرادة قوية من أجل إدارة ناجحة:

1- تقوية وتطوير الإطار التشريعي والتنظيمي:

. بلورة مخطط تشريعي دقيق لإصدار أو تعديل النصوص القانونية الضرورية بتحديث منظومة الوظيفة العمومية، والارتقاء بالأداء العمومي، ورقمنة الإدارة، وتكريس النزاهة والشفافية، وتعزيز الحكامة الجيدة، وتوفير الخدمات ذات الجودة.

. تفعيل مقتضيات الميثاق الوطني للاتمركز الإداري وفق أفق زمني واضح، وتسريع إخراج وتعيم التصاميم المديرية للاتمركز الإداري دعماً للإدارة الناجعة ذات الاختصاصات اللازمـة والوسائل البشرية والمادية الملائمة سواء على الصعيد الوطني أو الجهوي.

. التفعيل الأسلم للإطار التنظيمي المحدد لقواعد تنظيم القطاعات الوزارية وتعزيز آلياته من أجل بلورة أفضل وتدبير أبـعـج للبرامج القطاعية، خاصة في المجالـات الاجتماعية والاستثمارية ذات الأولـوية.

. ضمان الرعاية المستمرة للمرفق العام وجودة الخدمات العمومية، مع ما يقتضيه ذلك من دعم للبعد الجـهـوـي واعتماد الـلاتـمرـكـزـ الإـادـارـيـ واعـتـمـادـ لـلـكـفـاءـةـ وـالـفـعـالـيـةـ فـيـ تـدـبـيرـ الـموـاـرـدـ الـبـشـرـيـةـ.

. تطوير وتعيم البرنامج الوطني لتحسين الاستقبال المتعلق بتأهيل المكاتب الأمامية للإدارات العمومية وفق المبادئ العامة لميثاق حسن الاستقبال، وذلك بغية توفير خدمات عمومية ميسرة لفائدة المواطن والمقاولة.

. إعادة النظر في تعدد الأنظمة الأساسية للموظفين العموميين، مع مراجعة منظومة الأجر مناسبة من أجل التقليل من حدة الفوارق بين الأجر الدني والأجر العـلـيـاـ، وتحفيـزـ الموـظـفـينـ عـلـىـ الرـفـعـ منـ أـدـائـهـمـ الإـادـارـيـ.

2- تعزيز حكامة الإدارة العمومية:

. التفعيل السليم لمقتضيات ميثاق المرافق العمومية لتجسيد الالتزام بقواعد الحكامة الجيدة وضمان حقوق المواطن والمقاولة وتقديم خدمات عمومية قائمة على مبادئ الشفافية والعدالة والإنصاف.

. ضرورة الارتكاز على الجـهـوـيـةـ المتـقدـمـةـ لـتـرـسـيـخـ الـحـاكـمـةـ التـرـابـيـةـ وـتـقـرـيـبـ الـمـواـطـنـ مـنـ الـخـدـمـاتـ وـالـمـرـافـقـ العـمـومـيـةـ وـمـنـ مـرـاكـزـ الـقـرـارـ عـبـرـ انـخـراـطـ الـجـمـيعـ وـخـصـوـصـ الـإـادـارـةـ العـمـومـيـةـ،ـ الـمـرـكـزـيـةـ وـالـلـامـرـكـزةـ.

. تعزيز الآليـاتـ الـرامـيـةـ إـلـىـ تـقـوـيـةـ الـحـاكـمـةـ الإـادـارـيـةـ وـضـمـانـ نـجـاعـةـ الـرـقـابـةـ الـمـالـيـةـ،ـ معـ الـحـرـصـ عـلـىـ

تكـريـسـ ثـقـافـةـ التـقيـيمـ الـمـنـتـظـمـ وـالـتـدـبـيرـ الـمـبـنـيـ عـلـىـ النـتـائـجـ وـرـبـطـ الـمـسـؤـولـيـةـ بـالـمحـاسـبـةـ.

. استحضار مبادئ الحكامة العمومية الجيدة، وبلورة أفكار متقدمة بشأن التدبير العمومي الناجع، المتشبع بثقافة التعاقد المؤسس على الالتزام بالأهداف، والاحتكام إلى المردودية والنـتـائـجـ،ـ معـ الـأـخـذـ بـعـينـ الـاعـتـيـارـ منـطـقـ الخـدـمـةـ العـمـومـيـةـ الـقـائـمـ عـلـىـ مـبـادـئـ الـمـصـلـحةـ الـعـامـةـ،ـ الـنـزـاهـةـ،ـ وـالـعـدـالـةـ الـمـجـالـيـةـ،ـ

والتماسك الاجتماعي.

. ضرورة إعداد أجيال جديدة من القيادات الإدارية بمختلف الإدارات والمرافق العمومية عبر استقطاب الكفاءات ذات التكوين العالي، والتحلي بروح المسؤولية العالية ومؤهلات التواصل الفعال والتخطيط الاستراتيجي والقدرة على تدبير المشاريع بوصفها معايير جوهرية يجب أن تحكم مساطر التعين في الوظائف السامية.

. إعادة النظر في هيكل وأدوار الوظيفة العمومية العليا والمتوسطة وتعزيز مواردها البشرية من خلال الالتزام بمعايير الاستحقاق والكفاءة والمهنية والتقييد بالمنطق التعاقدى وربط المسؤولية بالمحاسبة.

. إصلاح منظومة الولوج إلى الوظائف العمومية من خلال إعادة النظر في طرق التوظيف والبحث عن أحسن السبل لاستقطاب الكفاءات بالوظيفة العمومية تكريساً للبعد المهني.

. إحداث مرصد المرفق العمومي لرصد وتتبع المؤشرات المتعلقة بالإدارة العمومية من أجل تقويم العمل العمومي واتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة للاستجابة لحاجيات المرتفقين.

. برنامج تحسين الخدمات الإدارية قصد تيسير ولوج المرتفقين إليها وتحسين مناخ الأعمال، وخاصة التركيز على الخدمات العمومية ذات الواقع المباشر والإيجابي على المواطن والمقاولة.

. وضع نظام لقياس الأداء العمومي عبر اعتماد بارامتر لقياس جودة الخدمات العمومية بشكل منتظم من أجل معرفة مدى استجابة المرفق العمومي لحاجيات المرتفق وتتابع مستوى رضاه، مع إحداث المرصد الوطني للإدارة العمومية الذي سيتولى تقييم النجاعة الإدارية وجودة المرفق العام.

. ضرورة مراجعة حكامة منظومة الإصلاح الإداري من خلال تعزيز صلحيات واحتياطات القطاع الوزاري المكلف بالإدارة والوظيفة العمومية في اتجاه تكريس دورها الأفقي وضمان التقاديمية الإصلاحات القطاعية.

3 - تأهيل الموارد البشرية:

. اعتماد مخطط متكامل محكم للارتقاء بالموارد البشرية من خلال تحسين ظروف العمل والاشغال، وتعزيز المحفزات المالية ودعم البرامج التكوينية وتنمية الحماية والرعاية الاجتماعية.

. تحديد آليات تدبير الموارد البشرية بالإدارة العمومية من خلال تعزيز قدرات الموظفين العموميين وعقل مؤهلاتهم وجلب الكفاءات القادرة على الإسهام في الارتقاء بالأداء العمومي.

. فتح مسالك الإصلاح الضرورية لتدشين مسار الانتقال المتدرج، من نموذج للوظيفة العمومية قائماً على تدبير المسارات، إلى نموذج جديد مبني على تدبير الكفاءات ونموذج إداري فعال ملائم للنموذج التنموي المنشود ومستجيب لمتطلبات المرحلة الراهنة والمقبلة.

. ضرورة التزام موظفي المرافق العمومية بمعايير الجودة والشفافية والمسؤولية والمحاسبة لضمان القرب من المواطنين والإصغاء لمطالعهم وتلبية حاجياتهم المشروعة.

. تطوير منظومة تقييم أداء الموظف عبر بلورة آليات قانونية وتدبيرية تمكن من ترسیخ عناصر

- . الاستحقاق والكفاءة والمرودية في المسارات المهنية في علاقتها بجودة الخدمة العمومية.
- . إيلاء الأهمية الالزامية لتكوين المستمر من خلال وضع سياسة واضحة وبرامج موحدة لتكوين المستمر على مستوى جميع الإدارات العمومية، مع دمجه في عمليات التقييم وفي معايير الترقية في المسار المهني.
- . تفعيل حركية الأطر المشتركة بما يسمح بإعادة التوازنات الضرورية بين القطاعات الوزارية على مستوى قدرتها التأطيرية والتوجيهية، مع اعتماد نظام من إقامة الجسور بين مختلف القطاعات وال مجالات العمومية.
- . إقرار آليات جريئة للمساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية من أجل ترسیخ أقوى لمقاربة النوع الاجتماعي، مع تدعيم ولوح النساء للوظيفة العمومية العليا عبر اعتماد تدابير تحفيزية تسعى إلى تحقيق المناصفة ومراعاة مبدأ الاستحقاق والكفاءة.

4 - تحول رقمي سريع لإرساء الخدمات عن بعد:

- . مضاعفة اللجوء إلى التكنولوجيات الحديثة في مختلف الإدارات والمؤسسات العمومية، مع وضع حد نهائي للتدخل والازدواجية بين المساطر التقليدية والرقمية من خلال تحديد آجال قريبة للانتقال إلى الرقمنة الشاملة.
- . تطوير المخطط التوجيهي للتحول الرقمي للإدارة العمومية من خلال تقوية البنية التحتية الرقمية وتوفير الأعداد الالزامية من الموارد البشرية المؤهلة القادرة على إنتاج وتدبير وتتبع مختلف الخدمات الرقمية، سواء تلك المشتركة بين مختلف الإدارات، أو تلك الموجهة للمواطنين والمقاولة.
- . تحسين اشتغال المنصة الحكومية للتكميل (Gateway) وإتاحة الولوج المشترك لبيانات سجل بطاقة التعريف الوطنية والسجلين العدلي والتجاري قصد تيسير استفادة المواطنين من مجموعة من الخدمات العمومية.
- . الرفع من جودة نظام الشكايات (البوابة الوطنية الموحدة) لدعم ثقة المواطن في الإدارة الرقمية وتعزيز قنوات التفاعل السريع بين المواطن والإدارة من خلال معالجة الشكايات المتوصل بها في آجال زمنية قصيرة.
- . تطوير النظام المعلوماتي المشترك لتدبير الموارد البشرية بالإدارات العمومية SIRH-AP لضمان تبادل أفضل للمعلومات بين مختلف المرافق الإدارية وتمكين الفاعل الإداري من اتخاذ القرار المناسب في مجال السياسات المرتبطة بالموارد البشرية.

5 - الشفافية والتواصل آليتان ضروريتان للإدارة المفتوحة:

- . تغيير العقليات ومحاربة السلوكات والممارسات المشينة (الرشوة، الفساد، استغلال النفوذ، عدم الانضباط في أداء العمل....) التي تسعي للإدارة وللموظف معاً من أجل تعزيز نجاعة الإدارة والرفع من منسوب الثقة فيها لدى المواطن.
- . إعادة الاعتبار لمنظومة القيم داخل المرفق العمومي على كافة مستويات الإدارة مع تقديم

الوطنية وشرف خدمة المواطن والجدية والجودة والنزاهة والانخراط من أجل الصالح العام، ومحاربة الممارسات السلبية مثل التغيب غير المشروع والتسويف أو البطء المبالغ فيه عند معالجة ملفات المواطنين والمستثمرين.

. إرساء آليات لترسيخ منظومة النزاهة وتحسين جودة الخدمات العمومية، وخاصة دعم الأخلاقيات في الوظيفة العمومية من خلال إصدار مدونة القيم والأخلاقيات والسلوك المهني الخاصة بالموظفين العموميين.

. التسريع في وضع الآليات الضرورية لتنفيذ مقتضيات قانون الحصول على المعلومات من أجل ترسیخ مبادئ الشفافية في التدبير العمومي وضمان الحق للمواطن في الحصول على المعلومات طبقاً للمقتضيات الدستورية.

. تعزيز الخطة الوطنية للحكومة المنفتحة بتنمية آليات الديمقراطية التشاركية القائمة على إشراك المواطن في بلورة وتقدير السياسات العمومية، وذلك في إطار انخراط المغرب في مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة.

. تشديد الإجراءات الموجهة للقطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية للتقييد بالاحترام التام المفروض على الإدارة اتجاه القانون والعدالة من خلال الامتثال لقرارات القضاء وتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في حقها.

. وضع آليات لنشر الثقافة الإدارية الديمقراطية المؤسسة على مبادئ الحوار والتشاور بين مختلف المتدخلين (الإدارة، الموظف، المواطن، الشريك الاقتصادي والاجتماعي، ...) وإشراك الموظف لإبداع وجهة نظره في المشاريع والبرامج القطاعية والمساهمة الفعلية في صناعة القرار العمومي.

. اتخاذ الإجراءات الرامية إلى ضمان الشفافية اللاحزة والرفع من حس التواصل مع المواطنين في مراكز تقديم الخدمات العمومية (الصحة، القضاء، النقل، الضرائب، الجمارك، الأمن، ...).

. اعتماد مخطط حكومي وطني ملزم لمختلف القطاعات العمومية من أجل تأهيل التواصل المؤسسي العمومي بما يمكن الإدارات العمومية من بناء مختصة وكفاءات مهنية لدعم البرامج القطاعية في إصلاح الإدارة، مع ترسیخ نظام تواصل ناجع يسهم في افتتاح الإدارة على المواطن والمجتمع.

القطب الاقتصادي

دراسة السياسة الاقتصادية للمغرب خلال النصف القرن الأخير تعطي الانطباع أن بلادنا تشكل لغزاً محيراً، ذلك أن نسب نمو الناتج الداخلي الخام (PIB) ظلت متقلبة وغير مستقرة بالمقارنة مع بلدان آخرين في طريق النمو، وأحياناً بمستويات أضعف من البلدان الأقل نجاعة بقارتنا.

- وعليه فيمكن تصنيف نسب نمو الناتج الداخلي الخام المغربي عبر خمسة مراحل مختلفة:
- . المرحلة الأولى الممتدة من 1960 إلى 1980 اتسمت بأرقام عالية نسبياً (معدل 6,2٪) مع تغيرات طفيفة للناتج الداخلي الخام،
 - . المرحلة الثانية (بين 1980 و1990) عرفت نمواً أقل أهمية بمعدل يقارب 4,2٪ سنوياً وتذبذب أكبر للناتج الداخلي الخام،
 - . خلال المرحلة الثالثة المتعلقة بعشرينة 1990 عرفت نسب النمو على عكس ما سبق تقلبات كبيرة مع تراجع ملحوظ، نتيجة لزيادة سنوية ضئيلة 3,5٪،
 - . وتسجل المرحلة الرابعة مرحلة عشرية 2000 اقلالع نسبة النمو لتصل إلى معدل 5٪ وذلك بفضل السياسات الاقتصادية الموجهة إلى العوامل المرتبطة بالطلب الداخلي أساساً،
 لكن وتيرة النمو تدنت بشدة مع بداية عشرية 2010 لتصل إلى معدل لا يتجاوز 3,5٪ وذلك بسبب عناصر ذاتية وأيضاً خارجية .

ا. نمو بوتيرة غير كافية منذ 20 سنة

في ظل المنعطفات السياسية الاقتصادية وبفضل تحسن السياق الدولي، شهد مسار النمو بالمغرب تسارعاً ملحوظاً على امتداد عشرية 2000 حيث تمكّن ايقاع نمو الناتج الداخلي الخام PIB من ربع نقطتين مقارنة مع العشرية التي سبقتها ليستقر حول معدل سنوي بـ 5٪ وقد كان لهذا الانجاز انعكاسات هامة على الدخل ومستوى العيش.

ونتج عن عملية إنشاء مسلسل النمو التي انطلقت مع بداية عشرية 2000 تحسن ملموس للأداء الاقتصادي على المستوى العام وفيما يخص كل قطاع على حدة، كما أن عملية الانعاش هذه كانت تحصيل حاصل للتوجه الجديد الذي طبع السياسة الاقتصادية وبصفة عامة استراتيجية النمو المعتمد منذ بداية هذه العشرية، حيث عمّدت السلطات العمومية في إطار هذه الاستراتيجية إلى تبني اختيار إحياء سلسلة النمو من خلال تطوير الطلب الداخلي ودعم الاستثمار العمومي¹، إذ أن عشرية 2000 اتسمت بأنشطة هامة تروم تحسين القدرة الشرائية ودعم استهلاك الأسر. ومن بين هذه الأدوات تجدر الإشارة، بصفة خاصة، إلى إعادة تقييم مداخيل الأجور والحد الأدنى للأجور وتعديل الجباية المتعلقة بالدخل والتحكم في التضخم المالي ودعم القدرة الشرائية بواسطة نظام المقاضة. كما تميزت هذه العشرية بتقوية الاستثمار العمومي وأيضاً الخاص. وبينما انصب مجهود الاستثمار العمومي أساساً على تطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات العمومية الأولية، كانت تقوية الاستثمار الخاص تصب في اتجاه تنويع الانتاج في القطاعات المعدنية، الطاقية والصناعية كما خصت نشاطات السياحة والمواصلات السلكية والبناء والأشغال العمومية.

وقد تميزت عشرية 2000 أيضاً بتنوع الاقتصاد الوطني عبر إرساء استراتيجيات قطاعية في الصناعة والفلحة والسياحة من جهة، كما سجلت من جهة أخرى انفتاح المغرب على المحيط الدولي من خلال توقيع عدة اتفاقيات للتبادل الحر ALE (الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي وتركيا، الخ) لكن هذه الاتفاقيات لم تفلح في تلافي التدهور المستمر للحسابات الخارجية حيث اضمر الطلب الخارجي تجاه المغرب من جهة وارتفعت أسعار الواردات من جهة أخرى، كما ساهم التزايد المطرد في أسعار المواد الأولية وطاقة في هشاشة ميزان الأداء حيث وصل عجز الحساب الجاري إلى 6,9٪ من الناتج الداخلي الخام PIB في 2020 بما يعني التقهقر بـ 2,3 نقطة بالنسبة المئوية علاقة بالمستوى المسجل سنة 2019.

لهذا فيمكن الاقرار باعطاف جوهري لتطور وتيرة النمو منذ بداية عشرية 2010، ذلك أن نموذج النمو المعتمل به بالمغرب منذ ما يجاوز 21 سنة أظهر علامات تقهقر بارزة. فبينما كان الاقتصاد يتوجه شيئاً فشيئاً نحو ايجاد قدرات نمو على الأمد البعيد طيلة عشرية 2000، تبدو وتيرة صعوده تميل نحو انعطاف

1- بمتوسط زيادة تجاوز 8% سنوياً خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، مثل الحجم الإجمالي للاستثمار أكثر من 30% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط خلال هذه الفترة، وبالتالي يُحسب أكثر من 5 نقاط مئوية من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالتسعينيات.

خلال هذه العشر سنوات الاخيرة مع فارق نمو يتراوح بين 1.5 ونقطتين فيما يتعلق بمعدل مرحلة 2000 - 2010.

إضافة إلى تأثير العناصر المكونة يمكن استنتاج أن ضعف المنظومة الذي خلصت إليه المعاينات كان متفاقما في أواخر دورة النمو التي استنفذت كل طاقاتها التحفيزية، ويمكن ايجاد عناصر فهم كل هذا في طبيعة خصوصيات نموذج النمو الذي تم إطلاقه مع بداية سنوات 2000، إذ أن ترکز النمو خلال هذه العشرية أساساً على عوامل الطلب الداخلية، الاستهلاك والاستثمار، أفقده قوته بسبب نقاط الضعف الجوهرية فيه. تباطؤ النمو، واستمرار عجز الحسابات العمومية، وفقدان القدرة التنافسية، وعدم كفاية فرص الشغل، وانخفاض الإدماج، كلها عناصر تثير تساؤلات حول استدامة الديناميكية الاقتصادية التي بدأت لأكثر من عشر سنوات وقدرتها على التجديد في المستقبل.

II. يواجه الاقتصاد الوطني تصاعدا في المخاطر الداخلية والخارجية التي تشكل العديد من التحديات التي يجب التغلب عليها:

استمر الوضع الاقتصادي للبلدنا في التدهور منذ عام 2011 وتميز بشكل أساسي بتباطؤ في النمو الاقتصادي، حيث انخفض متوسط معدله من 5٪ خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى متوسط 3.5٪. علاوة على ذلك، يظل هذا النمو «لغزا» بمعنى أنه على الرغم من تنفيذ عدد من السياسات القطاعية، فإنه يظل متقلبا وغير مستقر وضعيفا وحيث المخاطر المناخية إلى حد كبير. والأكثر خطورة أنه لا يزال غير شامل ولا يكاد يخلق فرص العمل². فأصبحت البطالة عنصرا هيكليا مع كل المخاطر التي ينطوي عليها ذلك، لا سيما تلك التي تؤثر على الشباب حاملي الشهادات. في عام 2020، شهد وضع سوق الشغل، في ظل التأثير المشترك لوباء COVID-19 والسنة الفلاحية الجافة، تدهوراً تميز بتدمير مناصب الشغل، وانخفاض حجم العمل بالساعة وزيادة في البطالة والعمالة الناقصة وعدم النشاط.

يوضح هذا التشخيص أنه إذا كانت عملية النمو التي بدأت منذ عشرين عاما قد أتاحت تحقيق مكاسب كبيرة من حيث الإنتاج والدخل، فلا يمكن إنكار أن نموذج النمو المطبق لم يكن قادرا على تجاوز أوجه القصور الهيكيلية التي أصابت حدوده. وبالفعل، فإن استهلاك الأسر الذي زاد بشكل كبير خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بفضل زيادة الدخل، يميل إلى الركود في العشرية الأخيرة بسبب انخفاض القدرة الشرائية للأسر إثر ركود الأجور. بالإضافة إلى ذلك، كان نموذج النمو هذا هو السبب الرئيسي للزيادة الهيكيلية في عجز الحساب التجاري لميزان المدفوعات بسبب الزيادة في حجم الواردات (فاتورة الطاقة، التجهيزات، السلع الاستهلاكية). وبالفعل، فقد ساهم الاستهلاك الداخلي في تقوية الواردات لصالح شركائنا التجاريين، في غياب عرض إنتاج وطني قادر على استيعاب هذا الطلب المحلي.

تبعاً لكل ما سلف، تتيح المرحلة التي تشمل العشرين سنة الأخيرة فرصة التفكير المتمعن ليس للقيام

2 - تنتج نقطة واحدة من النمو 9.000 منصب شغل خلال عقد 2010 مقابل 27.000 في المتوسط خلال عقد 2000.

بتخفيض مفصل للدينامية الاقتصادية الجارية فحسب، بل أيضاً من أجل تحديد الرهانات الأساسية التي تصاحب مسلسل النمو في المستقبل، وترتبط هذه الرهانات بقدرة الاقتصاد على تحقيق أرباح إنتاجية كافية وهي مستوى التضحيات بخصوص تجميع رأس المال للدفع بمسلسل الإقلاع³. كما تشمل إمكانيات إعادة هيكلة النظام الانتاجي وتنوعه بالإضافة إلى التمكّن من خلق فرص الشغل بما يستجيب لاحتياجات التنمية والنوعية. ويكون الهدف الأساسي من تجويد الانتاجية واعادة الهيكلة وازدياد التشغيل الوصول إلى إدراك مداخل كافية تساعده على تقليل فوارق مستويات العيش وإرساء دينامية مدمجة حقيقية.

وتتجدر الاشارة رغم ذلك إلى أنه في ظل ندرة الموارد وتصاعد الاحتياجات المالية، لا يمكن تصور الاستمرار في العمل لتحقيق الأهداف المتوقعة دون الأخذ بعين الاعتبار ضرورة الحفاظ على التوازنات المالية وتحمل العجز العمومي. ويصير الحفاظ على التوازنات المالية للدولة في مستويات مقبولة داخل سياق مطبوع باتساع المديونية في هذه الظرفية تحدياً رئيسياً كما هو الشأن في ما يتعلق بالإنتاجية والمداخل والتشغيل.

وقبل التساؤل حول السيناريوهات المحتملة للنشاط الاقتصادي المستقبلي تكمن الضرورة القصوى في تقييم الرهانات الأساسية لحركية النمو اعتماداً على تشخيص شامل على ضوء الخلاصات الناتجة عما جرى خلال السنوات الأخيرة. وتبدو هذه الرهانات تحدياً للاقتصاد.

1 - سياسة صناعية بنتائج غير كافية:

- . يبقى النمو الشامل لل الاقتصاد رهين بقدرات القطاع الأولي الذي وبمساهمة متوسطة بحوالي 15% من الناتج الداخلي الخام PIB يسجل تذبذباً واضحاً لسنوات متتالية.
- . ما يطبع دينامية النمو منذ بداية العشرية التوجه نحو غلبة القطاع الثالث في النشاط الاقتصادي التي تتجلى في تنامي أنشطة الخدمات في الناتج الداخلي الخام PIB.
- . يجد القطاع الصناعي صعوبة في تحقيق الزخم رغم المجهودات والتضحيات التي طبعت فترة زمنية تفوق ما يناهز 10 سنوات.

2. عرف الموقع الخارجي للبلاد تقهقرًا كبيراً خلال عشرية 2010

سجلت التجارة الخارجية⁴ ازدهاراً ملحوظاً بازدياد مضطرب للتباينات التجارية واستمر المنحى التصاعدي للمبادرات التجارية خلال فترة 2000 - 2010 على مدار النصف الأول من العشرية الحالية، ولكن بوتيرة جد بطيئة ولم يتوقف تصاعد العجز الهيكلي للحسابات الخارجية منذ بداية العشرية ليبلغ ذروته بمقارنته نسبة 10% سنة 2012 مع تراجع النمو وضعف قدرات التصدير وغلاء أسعار المنتوجات المستوردة. ولم تكن العودة

3 - تصنف المؤسسات الدولية البلدان إلى ثلاثة فئات وفقاً لما إذا كانت اقتصاداتها مدفوعة «بالترابط المكثف» لعوامل الإنتاج (البلدان النامية)، أو «الكافحة» أو الاستخدام الأفضل «للعوامل المترافقمة بالفعل (البلدان الناشئة بالفعل) أو أخيراً من خلال «البحث» - التنمية - الابتكار (الدول المتقدمة تقود الاقتصاد العالمي).

4 - في نهاية عام 2020، تميزت التجارة بانخفاض حجمها الإجمالي بنسبة 11.7% مقارنة بالعام السابق. لذلك تظهر الواردات انخفاضاً بنسبة 14% أو 68.7 - مليار درهم (422.3 - مليار درهم عام 2020 مقابل 491 مليار درهم عام 2019)، وهو ما يمثل انخفاضاً أكبر من الصادرات. هذه الأخيرة انخفضت بنسبة 7.6% أو 21.7 - مليار درهم بقيمة 262.8 - مليار درهم نهاية عام 2020 مقابل 284.5 مليار درهم نهاية عام 2019.

شيئا فشيئا إلى مستويات مقبولة لعجز الأداءات الخارجية خلال السنوات الأخيرة ممكناً إلا بفضل بروز سلسلة صناعية جديدة موجهة إلى أسواق التصدير وبسبب هبوط أسعار الطاقة والمواد الأولية. منذ بضع سنوات وإلى حدود الأزمة الصحية لسنة 2020، بدل المغرب جهوداً كبيرة لتجويد موقعه التنافسي من حيث التصدير وهذا أظهر تطور المؤشرات الرئيسية للمبادلات الخارجية برسم سنة 2020 انخفاض العجز التجاري بنسبة 22,8% وريحت نسبة التغطية 4,3 نقط لتستقر في 62,2% وهذا على الرغم من الصعوبات الاقتصادية الكبيرة التي مرت بها البلاد.

المتوقع التنافسي للمغرب

بزيادة متوسطة تقدر بـ 7% سنويات خلال مرحلة 2010 - 2017 تبقى وتيرة ازدهار أسواق التصدير الملاحظة منذ بداية العشرية محدودة بالنظر إلى المجهودات المبذولة على مستوى تقوية عرض التصدير فيما يخص تنوع المنتجات، ويكمّن السبب الرئيسي لهذه المحدودية في كون تقوية مسلسل النمو ونتائجها فيما يتعلق برفع الإنتاج والمداخيل وتحسين مستويات العيش لم ترقى إلى إحداث دينامية حقيقية من حيث التنافسية، ولهذا فإن الموضع التنافسي للمغرب بالقياس عبر الحصص السوقية على الصعيد الدولي لم يسجل تطوراً ملحوظاً منذ بداية العشرية. وتبرز التقييمات الفجراة في هذا الشأن أن حصة المغرب السوقية انتقلت من 0,125% سنة 2010 إلى 0,145% سنة 2014 لتحقق فقط 0,02% كنسبة مئوية منذ بداية العشرية. كما يبرز ترتيب المغرب بحسب منهجهية المنتدى الاقتصادي العالمي WEF ضعف تطور الإمكانيات التنافسية للمغرب خلال السنوات الأخيرة، بنتيجة تقدّر بـ 4,2 في مقياس مؤشر التنافسية الشاملة ICG لسنة 2016 احتل المغرب المرتبة 70 في مجموعة 138 بلد رابحاً فقط 5 مراتب منذ سنة 2010. ويبرز تقرير القدرة التنافسية العالمية لسنة 2019 أن المغرب حصل على نتيجة 60 على 100 بتحسين يقدر بـ 1,5 نقطة مقارنة مع السنة الفارطة ومع ذلك فإن ترتيبه راوح المرتبة 75.

وهذا المؤشر يعتبر قياساً للتنافسية الوطنية التي يتم تعريفها وقياسها على أساس «مجموع المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى الإنتاجية». فالمغرب إذا كان قد بدل مجهودات في ما يخص المؤسسات والبنية التحتية والاستقرار الماكرو اقتصادي، فقط ظل متخلقاً فيما يتعلق بمحاور الصحة واعتماد تقنيات التواصل وتطوير الكفاءات حيث احتل على التوالي المراتب 91 - 97 - 111. وبهذا يحتل الاقتصاد المغربي موقعه التنافسي وسيط، في الانتقال من مرحلة النمو المعتمد على تراكم عوامل الإنتاج إلى مرحلة النجاعة.

3. انتاجية عامة لعوامل الانتاج تساهم بشكل غير كافي في النمو:

خلال عشرينة 2000 حيث عرفت وتيرة النمو تسارعا هاما. ووصلت مساهمة الانتاجية الجمالية لعناصر الإنتاج في النمو إلى أعلى مستوياتها بأزيد من 30 % في المجموع. على العكس تميزت فترات تباطئ النشاط كما هو الشأن بالنسبة للنصف الأول من عشرينة 2010 بضعف مساهمة الانتاجية في وتيرة النمو وقد تكون هذه الوتيرة تقلصت عمليا إلى الثلث لتروس حول معدل 10 %. وهنا يجب التركيز على أن العامل الأساسي المستخلص من هذه النتائج يكمن في كون أرباح الانتاج⁵ تشكل أهم الرهانات في دينامية التنمية للسنوات القادمة. من جهة أخرى لم تتطور الانتاجية العامة لعوامل الانتاج إلا بـ 1,7+٪ سنوي طوال الـ 15 سنة الماضية. بينما كان تطور رصيد رأس المال أسرع وهذا يدل على وجود مشكل مردودية وفعالية الاستثمار.

4. سوق شغل غير فعال يطبعه ضعف القدرة على إحداث مناصب الشغل:

ما فتئ عرض الشغل يحرز تقدما ملحوظا يفوق نسبة تزايد السكان⁶، وقد ازدادت حدة هذا المنحى بفعل ظاهرة التوسيع الحضري الذي ساهم بشكل كبير في ارتفاع الضغط على سوق الشغل بالمرافع الحضرية. وبالموازاة مع ضغط العرض تطور الطلب بوتيرة أكثر بطنأ بالقياس مع حرکية النشاط وهذا يسجل نموذج النمو بعض التفاوت بين أداء النشاط الاقتصادي وتطور الشغل.

ويمكن تفسير ضعف قدرة خلق فرص الشغل عن طريق نمو قوي بطبعه التركيبية نفسها لآلية الانتاج والاختلافات الهامة التي تطبع النشاط والشغل بين الوسط القروري والوسط الحضري وبهذا الصدد تحدد احصائيات التشغيل نسبة البطالة بالوسط القروري في مستوى يتراوح بحسب الموسم الفلاحي بين 3 و4 %. وهذا مستوى يعتبر عموما من طرف أغلب المحللين ضعيفا جدا بصفة غير عادية.

ويشبه هذا المستوى وضعية «العمالة الكاملة» (le plein emploi) بينما الشغل في العالم القروري يبقى حسب الانطباع العام مطابعا بالأنشطة الموسمية والعمالة الناقصة (le sous-emploi) والبطالة المقنعة. والحال أن نسبة البطالة بالعالم القروري كما هو مبين في احصائيات الشغل تحتل مراتب جد متاخرة كما لا تتأثر كثيرا بالتقنيات الاقتصادية وتنعكس على المعدل الوطني بتحفيظ النسبة الجمالية، وهذا يساهمن في بروز بعض حالات التلاشي فيما يتعلق بتوجهات النشاط ودورات الإنتاج.

5. على المستوى الاجتماعي يبقى الانفراج بطيئا وغير كافي بالنظر لتحسين مستوى عيش السكان والقضاء على الفوارق:

تشير المعطيات المتضمنة في آخر استطلاع هم الأسر إلى منحنى بطيئ لكن حقيقي في اتجاه تقليص

5 - تتحقق هذه المكاسب من خلال زيادة نجاعة الاستثمار وتوزيعها حسب القطاعات. كما يتم تحقيقها من خلال تراكم رأس المال البشري من خلال نظام تعليمي فعال واستغلال رافعات الرقمنة.
6 - إن مرحلة التحول الديمغرافي التي يمر بها المغرب حاليا والتي تميز بانخفاض مصاحب في معدل المواليد ومعدل الوفيات لم تصل بعد إلى أجيال السكان الذين يدخلون سوق العمل.

الفوارق فيما يخص المصارييف بين الفئات السوسيو اقتصادية بالعالم الحضري كما بالعالم القروي. ومع ذلك فإن الاتجاه نحو تقليل الفوارق من حيث الاستهلاك يبقى بارزاً وسط الساكنة الحضرية بالاستناد إلى تطور مؤشر تركيز الانفاق حيث تقلصت قيمة مؤشر جيني (Gini) بنقطة واحدة فقط على المستوى الاجمالي في بحر 12 سنة⁷ وأكثر من نقطتين لدى الساكنة الحضرية خلال نفس الفترة.

ويبدو الانعطاف الملحوظ لمؤشر تركيز الانفاق الذي سجل توجهاً واضحاً نحو تقليل الفوارق بين المجموعات السوسيو اقتصادية مصحوباً من جهة أخرى بتراجع ملموس للفقر⁸ بالمقارنة مع معطيات الدراسات السابقة.

6. على المستوى المجهلي تبرز تفاوتات مستويات العيش بين مختلف الجهات.

يتبيّن من خلال ترتيب الجهات من حيث الانفاق المتوسط الفردي، أن النصف عاجز عن تحطيم عتبة المعدل الوطني للانفاق الفردي. حسب هذا الترتيب يبدو أن الجهتين الأفقر هما درعنة تفالالت وبني ملال خنيفرة. وتتجدر الاشارة أنه إلى جانب التقدم المسجل من حيث المداخيل ومستويات العيش على الصعيد الوطني، عدّة جهات تبدو منخرطة في مسلسل تقارب متين مما يمكنها من تقليل فوارق مستويات العيش مقارنة مع جهات أغنى منها. ويتعلق الأمر خاصة بجهات فاس مكناس ومراكنش آسفى والجهة الشرقية. لتسرريع هذه الوثيرة وجب توطيد هذا المسلسل عبر نمو أكثر قوّة وأكثر ادماجاً.

7. تبقى الحسابات المالية للدولة مطبوعة باختلالات ملحة

عجز الميزانية

بحخصوص التوازنات المالية كانت دينامية النمو في عشرية 2000 مصحوبة باستقرار نسبي لحسابات الدولة، وذلك رغم الجهود المبذولة من حيث الاستثمار العمومي. إذ أن عجز الميزانية المتعلق بالناتج الداخلي الخام استقر خلال النصف الأول من العشرية في حوالي 3.6%.

إن التوجهات نحو استقرار حسابات الدولة البارزة إلى حدود نهاية عشرية 2000 عرفت اضطرابات مهمة في بداية العشرية الحالية بفعل ضعف النمو المصحوب بعدم استقرار الأسواق والتذبذبات القوية لأسعار الطاقة والمواد الأولية. وطفت على السطح قطبيعة مع التوازنات التي ظهرت طيلة عشرية 2000 لتبدو واضحة سنة 2021 حيث بلغ عجز الميزانية ذروته إلى 7.5% من الناتج الداخلي الخام.

أمام هذا الاختلال المهوول، اتخذت عدة إجراءات من ضمنها خاصة التخفيفات الكبيرة التي أجريت في ميزانية الاستثمار للدولة، مقاييس أسعار المواد النفطية وتقليل نفقات المقاومة عبر رفع دعم أسعار بعض المنتوجات.

7- انخفض مؤشر جيني من 40.6 في عام 2001 إلى 39.60 في عام 2017.

8- في عام 2019، وفقاً لبيانات المرصد الوطني للتنمية البشرية والعتبات الأساسية الرسمية للمندوبية السامية للتخطيط، يشكل الفقراء 1.19% من السكان بالمغرب، 13.06% منهم في المناطق الحضرية و 86.94% في المناطق القروية حيث يقدر معدل انتشار الفقر بنسبة 2.79% من حيث عمق وشدة الفقر باللحظة تأثير الوسط القروي أيضاً أكثر من الحضري.

لكن العمل بهذه الاجراءات كان له أثر محدود جدا بفعل انكماش النشاط مع عواقبه الوخيمة على مداخل الدولة وأيضا بفعل جمود بعض نفقات التسيير. ويلاحظ أن عجز الميزانية بقي يراوح مكانه منذ سنة 2013 إلى متم سنة 2015 في أعلى من 6 % من الناتج الداخلي الخام وفتح الباب على مصراعيه لأكبر حجم للمديونية العمومية. وبقي تخفيف عجز الميزانية فيما بعد متواضعا منتقلًا من 4 % من الناتج الداخلي الخام سنة 2016 إلى 3.8 % سنة 2018 و 5.3 % سنة 2020 وزادت هوة هذا العجز سنة 2020 كنتيجة للآثار السلبية للأزمة الصحية. فقد وصل العجز ذروته إلى 7.6 % من الناتج الداخلي الخام وذلك تحت وطأة الإنفاق الذي قامت به الدولة لتوفير التجهيزات الطبية والأدوية واللقاح وإنقاذ النسيج الاقتصادي الوطني والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين.

المديونية العمومية

بعد تطورٍ نسبياً متواضع خلال عشرية 2000 عادت المديونية العمومية بقوة إلى حالتها في السنوات الأخيرة. وهذا راجع إلى الانحرافات المتتالية المسجلة على مستوى حسابات الدولة.

لا يمكن عزل التطورات الظرفية التي طبعت مرحلة السنوات الأخيرة عن التوجه التصاعدي الذي تلا الانعطاف الكبير لمنحنى المديونية سنة 2008 ويستنتج خاصة أن تباطؤ النمو وطبيعته المتذبذبة منذ بداية العشرية كانت له عواقب وخيمة على عائدات الجباية المباشرة وغير مباشرة. واستلزم استمرار مجهود الاستثمار الذي قامته الدولة والمؤسسات العمومية تعبيئة موارد هامة على مستوى السوق الداخلي كما على مستوى الأسواق الخارجية وزادت حدة الضغط على الميزانية في إطار السياق الظيفي للنصف الأول من الشعريّة بفعل الارتفاع الكبير لنفقات المقاومة تحت تأثير اشتعال أسعار النفط والمواد الأولية.

8. قطاع خاص يبقى على هامش التنمية الاقتصادية الوطنية.

عموما، إن القطاع الخاص المغربي لم يتمكن من لعب دور المرافقة الفعالة لمختلف السياسات العمومية للتنمية التي وضعناها ببلادنا منذ أكثر من 40 سنة. ويكلّم السبب في عدم القدرة على تطوير المقاولة والتحرر من وصاية الدولة ودخول غمار التحرر والاستقلال الذي يمكنه من امتلاك القدرة على الابتكار وتحمل المخاطر وإعطاء دفعّة حقيقية لعجلة الاقتصاد وتسريع تحوله.

إن المغرب ورث إثر خروجه من الحماية بورجوازية تجارية لم تنجح في التحول إلى بورجوازية صناعية مقاولة بالمفهوم الأوروبي أو الشمالي أمريكي. وهذا نجد من عناصر فهم هذه الحالة التخوف من المخاطر، رفض تحقيق هؤامش ربح أقل أهمية، استمرار اقتصاد الريع والزيونية.

ختاما، بعد تحديد نقاط اليقظة في اقتصادنا التي تشكل كل التحديات التي يتوجب رفعها للتوصل إلى وضع اللبنات الأساسية لاقتصاد ناشئ حقيقي، حيوي، ومبتكر وشمولي، يبدو من البديهي ضرورة تغيير نموذج التنمية.

إن النموذج الحالي المرتكز على العوامل المرتبطة بالطلب الداخلي، ورغم الانجازات التي لا غبار عليها كما أسلفنا، قارب حالة الاشباع، فأضحت يعاني من بعض الانهاك فيما يتعلق بوتيرة النمو. إنه نموذج يفتقر إلى الشمولية ويعجز عن تلافي الفوارق الاجتماعية والمجالية. وهو أيضاً نموذج يتسم بعدة نقائص فيما يتعلق بالحكومة على اعتبار ان الدولة لم تلعب دورها بطريقة فعالة، خاصة:

- . كمنضم وضامن لحسن سير اقتصاد السوق. وقد كان لهذا ال الخلال آثار وخيمة منها تطور اقتصاد الريع والزبونية والوحشية الاقتصادية وتقوية الممارسات اللاتنسافية.

- . كاستراتيجي حامل لنظرة مستقبلية على الأمد البعيد، قادر على التخطيط ووضوح الرؤيا الشمولية.

- . كحامٍ بشبكات اجتماعية وآليات للحماية الاجتماعية للساكنة الهشة والمعوزة.

إن هذا النموذج التنموي لم يستطع إضفاء دينامية حقيقية قادرة على دعم نشأة طبقة متوسطة كما لم يمكن من تجويد الانتاجية العامة من خلال التحول الهيكلي لاقتصادنا والتنوع وتركيب نسيجنا الصناعي، وهي مقومات أساسية للتنافسية.

III. الحالة الراهنة والمحصلة وافق نمو الاقتصاد المغربي لسنة 2021.

خصوصية الأزمة الصحية التي يمر بها العالم منذ يناير 2020 هي أنها تمars صدمة مزدوجة، على العرض وعلى الطلب. على الرغم من بقاء عدد قليل من القطاعات في مأمن، هذا الانكماش يرجع أساساً إلى انخفاض إنتاج السلع والخدمات، وانخفاض الصادرات، وتعطل سلسلة القيمة العالمية، فضلاً عن انخفاض السياحة بسبب إغلاق الحدود والتدابير التي تقييد التنقل. فيما يتعلق بالشغل، شهدت سوق العمل في ظل التأثير المشترك لوباء COVID-19-2020 الموسم الفلاحي الجاف تدهوراً يتميز بتدمير الوظائف وانخفاض حجم العمل بالساعة وزيادة البطالة والعملة الناقصة وعدم النشاط.

من ناحية أخرى، من الواضح أن صدمة الطلب لها عدة أسباب تراكمية. مداخل جزء من السكان يتناقص بشكل كبير، وخاصة الفئات الأكثر هشاشة، والاستهلاك الذي يعتبر غير ضروري يتم تأجيله، استهلاك آخر أصبح مستحيلاً بسبب الحجر. هذه هي الدورة المعروفة للركود. كما أن تزامن صدمات العرض والطلب هو ما يجعل الوضع الحالي استثنائياً وخطيراً للغاية. وقد تمت استجابة الدولة من خلال سياسات لتعزيز إجمالي العرض والطلب.

1. ردة فعل السلطات العمومية في مستوى الرهانات.

أمام جسامته الأزمة وطبعتها غير المسبوقة التي باغتت مجموع العالم، لا يسعنا إلا ان نثمن ما قامت به بلادنا تحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس. فبالفعل، منذ الإغلاق التدريجي للحدود الجوية في بداية مارس 2020 إلى وضع برنامج للتلقيح وتحفييف إجراءات الحجر وعمل الدولة المتعدد الابعاد كان نموذجاً على اعتبار القدرة على رد الفعل واتخاذ تدابير قوية على مستويات مختلفة.

على الصعيد الاقتصادي والمالي والاجتماعي تم ارساء عدة تدابير منذ انطلاق لجنة اليقظة الاقتصادية

الاستراتيجية. وهذا كانت اهم هذه التدابير تشكيل صندوق دعم لمحاربة كورونا بأمر من صاحب الجلالة الملك محمد السادس، فاق 53 مليار درهم، مما جعل المغرب يحتل المرتبة الرابعة عبر العالم في مكافحة الوباء من حيث الانفاق المخصص بالنسبة للناتج الداخلي الخام.

كان الهدف من إنشاء هذا الصندوق مساندة عمل الدولة فيما يخص تحديث البيانات التحتية الصحية من جهة ودعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة التي تعيش مصاعب مالية وتقوية القدرة الشرائية للأسر المعوزة (مأجورون فقدوا شغلهم، منخرطون في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، اشخاص يشتغلون بالقطاع غير المهيكل يتوفرون أو لا يتوفرون على التغطية الصحية راميد).

ما يقارب 18.000 مقاولة استفادت من قروض بنكية مضمونة من طرف الدولة كما استفادت. مقاولة من دعم الدولة واستفاد 000.059 مأجور مسجل بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من تعويضات فقدان الشغل. هذا بالإضافة لأربع ملايين من الأسر المعوزة التي حصلت على مساعدات مالية مباشرة.

2. آفاق مظلمة

التوقعات التي يمكن استخراجها من المراجعة الحالية للسيناريوهات المتعلقة بالفترات المالية لسنوات 2021 و 2022 تبدو مؤشرًا إيجابياً تبعًا بنسبة نمو للناتج الداخلي الخام بالأرقام المحلية تصل إلى 6,5٪ لسنة 2021 و 2.3٪ لسنة 2022. وهي توقعات بعيدة عن الأداء الجيد بل لا تعد إلا انتعاشًا طفيفًا للأنشطةتمكن بعضها من تدارك مستوى إمكانيات النمو 2019 علامة على هذا تكون النقطة القاتمة في هذه الآفاق الاقتصادية المتواضعة هي استمرار الضغوطات الشديدة التي تجري على سوق الشغل حيث أن اختلال هذا السوق وفقدان الشغل المتزوج عن الازمة الصحية قد يطول أمد رغم المحظوظات الرامية إلى الانتعاش والهادفة إلى تخفيف وطأة توترات طلب الشغل.

IV. عن ضرورة إعادة صياغة نموذجنا التنموي

إن نموذج التنمية الجديد الذي نقترحه يجب أن يستند على مقاربة مختلفة تشمل في نفس الوقت سياسة استباقية للعرض وسياسة تحفيزية للطلب.

الرهان من حيث العرض هو وضع:

- . سياسات عمومية استباقية داعمة للبحث والابتكار ومهارة المشاريع بواسطة منظومة جبائية تحفيزية عادلة وسياسات قطاعية واضحة ذات أثر كبير.
- . أدوات تمويل مخصصة لمناخ أعمال سليم، آمن وشفاف وجذاب نحو الاستثمار الخصوصي الوطني والأجنبي.

والهدف المتوازن هو تعزيز دور القطاع الخاص، رفع استقلاليته، تغيير ثقافته الاقتصادية بالتصدي بكل اشكال اقتصاد الريع والامتيازات وبث ثقافة المواجهة المعقّلة للمخاطر. فالرهان يتمثل في تطوير النسيج المقاولاتي المتكوّن من المقاولات الصغيرة والمتوسطة من الجيل الجديد وزيادة الانتاج الوطني

عامة ومساهمة القيمة المضافة المنجزة محليا في مجموع صادراتنا خاصة. وبعد تحديد سياسة العرض هذه يجب مواكبتها بسياسة للطلب مدعاة بسياسة فعالة للمداخيل وباستراتيجيات للشغل ومحاربة البطالة. هذا الطلب الإضافي يجب توجيهه إلى الانتاج الوطني مع أثر الزيادة المستدامة والمضرورة لاستهلاك الأسر مع تسريع وتيرة نمو الاقتصاد. ويجب أن يستعمل هذا الترابط المتزامن لسياسة للعرض وللطلب إطار مرجعي لإرساء نموذج تنموي ذي أثر قوي مع أهداف تسريع وتيرة نمو الاقتصاد وزيادة مداخيل الأسر وتسهيل الصادرات وتخفيض نسبة البطالة.

1. أي نموذج للتنمية لإنجاز إقلاع المغرب؟

طبقا لطلعات صاحب الجلالة الملك محمد السادس الذي نادى، بمناسبة الخطابين الأخيرين لافتتاح الدخول البرلماني، إلى إقامة نموذج جديد للتنمية، فقد جند الاتحاد الاشتراكي طاقاته وكفاءاته وعرض أمام الرأي العام خلال يوم دراسي منظوره للتنمية بالمغرب تحت عنوان: «دولة قوية وعادلة ... مجتمع حداثي ومتضامن» وذلك في أبريل 2018. الرؤية هاته عرضها بعد ذلك الحزب أمام اللجنة الخاصة لنموذج التنمية.

في مشروعه الذي يرتكز على برامجها الانتخابية وخبرته في تدبير الشأن العام، رافع الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية على المستوى الاقتصادي من أجل إرساء استراتيجية جديدة للتنمية تكون شمولية ومرتكزة على العدالة الاجتماعية والانصاف والتضامن. تنمية مدفوعة بالاستثمار الخصوصي والعام الوطنيين ومدعومة بنظام جبائي عادل ومنصف يضع كشرط أساسى مسبق القطيعة التامة مع اقتصاد الريع والزبونية وحالات الاحتكار الفعلى.

اننا نطمح بواسطة تغيير النموذج والقطاعات المترتبة عنه إلى تغيير عتبة التنمية من أجل فعالية أكبر. ويتعلق الأمر بالقيام بإصلاحات هيكلية تسمح بالدفع بالبلاد في مسلسل تنويع الانتاج ورفع الإنتاجية. وتقليل التبعية للعوامل الخارجية التي يصعب التحكم فيها كالطقس والمناخ الدولي.

ان إنجاح هذه التغييرات يستلزم قبل كل شيء استرجاع ثقة المقاولة عبر تجويد مؤسسات دعم التنمية وتنمية المصالح العمومية والاستثمار في الرأسمال البشري وتحديد أولويات إعادة الهيكلة.

وستلزم هذه الاستراتيجية التنموية المدمجة وثيرة للنمو سريعة ومستدامة في آن واحد. لكي يحقق الحد الجذري للفقر وتحقيق التفاوتات الاجتماعية بين مختلف فئات السكان. ان استدامة واستمرارية وتيرة النمو تستوجب توسيع وتنويع القاعدة الانتاجية للاقتصاد من خلال وضع سياسات عمومية في مجموع قطاعات النشاط حيث يتم خلق مناصب الشغل الجيدة وتجويد التنافسية الشاملة للاقتصاد وأيضا تعزيز وتيرة النمو. أما المؤشرات المستعملة في هذه الحالة فهي عدد ونوع مناصب الشغل التي يوفرها كل قطاع ونسبة الزيادة من حيث خلق فرص العمل ونسبة الإنتاجية. الخ.

وينطوي هذا النموذج التنموي على التركيز في المراحل الأولى على العقبات وأوجه الجمود الهيكليية

التي تعيق سير الاقتصاد وتنافسيته وتمس هذه المعوقات سير عمل سوق الشغل، نظام التربية والتكوين، الجباية، مناخ الاعمال، العدالة، الولوج للتمويل، البحث والابتكار. الخ. والخلاصة أن التنمية المدمجة تعنى أن كل المكونات المجتمعية تستفيد بطريقة منصفة من ثمرات هذه التنمية.

وباعتتماد استراتيجية تنمية متكاملة وطموحة من أجل النهوض بالتنمية والتشغيل، سيتمكن المغرب من الاستفادة المثلث من المناخ الدولي الجديد.

وفيما يلي الأهداف الهامة المتواخدة من هذه الاستراتيجية:

- أ. تسهيل تزايد التنافسية على الامد القصير باعتماد عدد من الإجراءات الهدافة إلى تقليل كلفة الإنتاج في القطاعات الكثيفة من حيث اليد العاملة ومواصلة المجهودات الرامية إلى تحسين هذه الأخيرة.
- ب. تعزيز المبادرة الخاصة في قطاعات الإنتاج التي ستسمح للدولة بتسريع تحديتها الاقتصادي والمنافسة في الأسواق الدولية للسلع والخدمات ذات الكثافة التكنولوجية العالية والعملة الماهرة.
- ج. إعادة النظر في الدور الذي يجب أن تلعبه الدولة لتسهيل هذا الانتقال خاصة فيما يخص التحفيزات المغطاة للخواص لدفعهم إلى الاستثمار على شكل خدمات عمومية تسمح بزيادة انتاجية عوامل الإنتاج الخصوصية داخل القطاعات الحيوية الاستراتيجية ومن حيث دعم الإنتاج الخاص داخل القطاعات الحيوية الاستراتيجية ومن حيث دعم استراتيجية التكامل الجهوي.
- د. ضمان التنمية الاجتماعية لمجموع فئات الساكنة، خاصة الفئات الأكثر هشاشة عن طريق اقامة شبكات اجتماعية لهذا الغرض.
- هـ. حماية انظمتنا البيئية ومواردننا.
- و. ضمان استمرار التنمية الاقتصادية للمغرب من خلال تمتين مرونة عوامل الإنتاج.

2. استراتيجية النمو المقترحة من طرف الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية.

من أجل كل ما سلف يقترح الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية استراتيجية تنمية كلية متكاملة ومدمجة تدخل بطبيعة الحال في إطار التوجهات العامة للنموذج التنموي الجديد الذي يرغب فيه صاحب الجلالة الملك محمد السادس في شقه الاقتصادي. ومن أهم اهدافنا تسريع التحول الهيكلي للاقتصادنا وتنوع المنتوج من جهة، والانتقال من اقتصاد مدفوع بترابط عوامل الإنتاج إلى اقتصاد مدفوع بفعالية عوامل الإنتاج من جهة أخرى. ومن أسس هذه الاستراتيجية الاصلاح الجبائي ومواكبة وتقوية نسيج المقاولات الصغيرة والمتوسطة لضمان تنافسية أحسن لهذا الأخير.

وتتجلى الرافعات العملية في تحول أدوار الدولة من خلال تقويتها كمدبر استراتيجي، حامي ومنظم واياضا تأكيد اختيار الانفتاح التجاري المعتمد من طرف المغرب من حيث تحكم أمثل لهذا الأخير من أجل العمل على أن يكون هذا الانفتاح اختياريا وليس مفروضا واستغلال الامكانات المتاحة بفضل الجمهوية.

في هذا الصدد يقترح الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية وضع «ميثاق التنمية المسؤولة» يلزم مسؤولية مجموع الفاعلين والجهات المعنية بمسألة تنمية المغرب والذي يتوجب حمله من طرف رئيس الحكومة.

ويتكون هذا الميثاق من أربع محاور وهي ملخصة كالتالي:

أولا سياسات اقتصادية قوية وطموحة واستباقية. هذه السياسات الاقتصادية تقترح بواسطة الاليتين التي تحدد شكل السياسة الاقتصادية للدولة وهي الميزانية والجباية، مواكبة ارساء النموذج الجديد للتنمية فيما يتعلق بشقه المالي. وعلى هذا الاساس رحب الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية باعتماد القانون الإطار الجديد بشأن النظام الجبائي مؤخرا، هذا القانون الذي أفرزته المنازرة الوطنية الثالثة للجبائيات التي انعقدت بالصخيرات سنة 2019 واذ ينخرط الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية في توجيهات هذه المنازرة فإنه سيسهر بكل أمانة على ترجمة هذا القانون على أرض الواقع مع الحرص خاصة على احترام مبادئ الانصاف الجبائي في تحصيل الضرائب والعدالة الاجتماعية باستخدام العائدات الجبائية في الاصلاح المنشود.

يتعلق المحور الثاني بالسياسات القطاعية من خلال تنسيق محكم مع تحقيق انسجامها وتماسكها. وفي هذا الصدد، تم اقتراح آليات جديدة للحكومة كنظام قيادة قطاعية ومتعدد القطاعات مندمج (مؤشرات التتبع، نظام معلوماتي) علاوة على هذا يتوجب على هذه السياسات القطاعية أن تأخذ بعين الاعتبار الوضع الجديد للاقتصاد العالمي والرؤية الجديدة العالمية للعمل التي أفرزتها الازمة الصحية. وللمغرب في هذا الإطار عدة جوانب قوة بالنظر لسياق تشيكيلة سلاسل القيمة العالمية وإعادة التوطين الصناعي (بأوروبا خاصة).

فيما يتعلقب ظهرت الازمة الصحية لكوفيد 19 قدرات المغرب وضرورة إعطاء الاولوية للإنتاج المحلي عبر بدائل الاستيراد خاصة والابتعاد تدريجيا عن الواردات غير الضرورية. وفي هذا الشأن يتضح أن تطوير شبكات صناعية في ميدان الصحة والادوية والصيدلة مسار يجب أن نوليه أهمية كبيرة لتقوية السيادة الطبية للبلاد. وهنا يجدر تثمين التزام المغرب في هذا الاتجاه من خلال التوقيع مؤخرا في حضرة صاحب الجلالة محمد السادس على سلسلة من الاتفاقيات التي توفر المغرب على طاقات صناعية وبيوتكنولوجية كاملة ومندمجة مرصودة لصناعة اللقايات ببلادنا. وفي نفس التوجه يعتبر تطوير مهن جديدة في الاقتصاد الرقمي، الاقتصاد الأخضر والازرق (اقتصاد البحر) في صميم مجالات المستقبل حيث تحتوي على خزانات عديدة للفرص فيقترح الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية عددا هاما من السياسات القطاعية في ميادين الفلاحة والصيد البحري والاقتصاد الرقمي والسياحة والتجارة والصناعة التقليدية، الخ.

المحور الثالث يخص تطوير المقاولات الصغرى والمتوسطة بواسطة عدة ميكانيزمات تسعي إلى متابعة عصرنة الاقتصاد الوطني ورفع مستوى وتنمية تنافسية النسيج الصناعي للبلاد والرقمي بالمقاولات المبتكرة. ويتعلق الأمر بالقطيعة الضرورية والعاجلة مع اقتصاد الريع والزيونية والاحتكار الذين يقوضون القدرات المقاولاتية للمغاربة. وقد تم في هذا الصدد اقتراح عدة آليات وميكانيزمات منها «قانون عصرنة الاقتصاد» قانون «ستارت أب - الابتكار»، أدوات تمويلية ملائمة، لخلق الرجة المقاولاتية، الخ.

وأخيرا يتعلقب المحور الرابع بالتهيئة المجالية والموارد والتنمية المستدامة. ويتعلقب الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية في هذا الصدد إلى المساهمة في المجهود الوطني الرامي إلى الاستغلال الأمثل

للموارد المائية والطاقة والبيئية التي تزخر بها البلاد باعتماد تصور يطبعه ترشيد استغلال الموارد والوسائل وفعالية واستمرارية الخدمات. وهذا تماشيا مع تجويد كل الاشكال المرتبطة بالحكومة الجيدة على المستويات النظرية والمؤسساسي والقانونية والتنظيمية والعملية، انطلاقا من التخطيط الاستراتيجي وتدبير المجالات الترابية المعنية.

إن «ميثاق التنمية المسؤولة» هذا الذي يندرج في إطار النموذج الجديد للتنمية يجب أن يعرض داخل ترسانة تشريعية وتنظيمية (قوانين، مراسيم، قرارات) واضحة ومنسجمة من أجل ضمان فعالياتها وسرعة تنفيذها.

أ - السياسات الاقتصادية سياسة المالية العامة

لقد كانت السياسة المالية العامة دائما معاكسة للتقلبات الدورية فإلى حدود الازمة المالية لسنة 2008 كان الانشغال بالتوازنات الماكرون اقتصادية مصحوبة بسياسة مالية تقشفية مصبغة اساسا بتقليل الطلب العمومي وخفض الاستثمار العمومي، وكانت آخر ترجمة لهذه السياسة المالية في شكل حذف 15 مليار درهم من ميزانية الاستثمار لسنة 2013 فبممارسة سياسة مالية على شكل «توقف وانطلاق» بفواصل سنوي (سنة على أخرى) اظهر التدبير المالي غياب اي اطار توعي على المدى المتوسط (اطار الانفاق المتوسط الاجل) وهذا من سنة الى الاخر يتم تدمير مجهودات الانطلاق لسنة خلال السنة المواتية في غياب مخطط سنوي متجدد على المدى المتوسط اذ الهدف من هذا التخطيط المالي يكمن في اقامة ممارسة معاكسة للدورات الاقتصادية على المدى المتوسط وليس السنوي.

وبالفعل نظرا للإجراءات المعاكسة للتقلبات الدورية لا يخشى المغرب الرواج المحسوم على اعتبار ضرورة سن سياسة مالية باهظة الكلفة فيما يتعلق بالاستثمار فعدم احتساب الانتاج الملائم للقطاع غير المهيكل يسمح بهامش عجز وديونية لا يهدد التوازنات الماكرو اقتصادية الا إذا اندرج الانفاق العمومي في تزايد نمط عيش الدولة. وعلاوة على هذا فان تاريخ التضخم على مد السنوات الست الاخير يبرز ان الخطر التضخمي يكون ضئيل الاحتمال. فقد تراوح منذ 2009 بين 0,2% و 1,9%.

إن سياسة مالية معاكسة للتقلبات الدورية كما هو معمول بها في انتعاش ما بعد كوفيد 19، يجب ان ترتكز على تسبيل الديون (monétisation de la dette) التي يمثل عبئها ما يناهز 13٪ اي قرابة 30 مليار درهم. فمن الجدير الابتعاد عن جمود السياسة النقدية الحالية والا فان تدابير الانعاش لن تؤتي اكلها امام جسامه الرصيد السلبي بـ 32 مليار دهم المسجل سنة 2020 الذي تضاف إليه 20 مليار درهم كرصيد ايجابي متوقع بقانون المالية لسنة 2020 لم يتم تحقيقه. إننا أمام عجز التمويل من 54 مليار درهم. وردة فعل التراجع تبقى هي نفسها: تباطؤ الطلب العمومي.

٩ المصدر: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأوروبي بشأن الضرائب

لكن إذا كانت الدولة تحتاج لموارد فان بنك المغرب يفترض ان يكون دراعها المسلح لكبح المديونية بشراء سندات الخزينة التي يجب إصدارها. ولن يكون المغرب لا أول ولا آخر بلد يداول دينه لدى بنكه المركزي، وهذا الاخير يتوجب أن يتقبل تخفيف الارتدوكسيا النقدية ليتيح استئناف النشاط.

وعليه فإن السياسة المالية المنشودة يجب ان جريئة واستباقية لتمكن من مواجهة الاثار السلبية للازمة الصحية على الاقتصاد الوطني. ان إرساء مخطط واسع للاستثمار العمومي، استباقي وجريء يروم تحديد البنيات التحتية الاجتماعية الاساسية (قطاع الصحة كأولوية) والمتقدمة (مجال الرقمي خاصة) أضحت ضرورة قصوى للمغرب. فمن بين الدروس المستخلصة من هذه الازمة القناعة بضرورة إعادة تثمين قطاع الصحة بتحريره من الاختلالات التي تسيء الى تدبيره. اما فيما يتعلق بتهيئة ميزانية السنوات القادمة فمن الحكمة برجمة عجز مالي يدور حول نسبة يمكن تداركها (5٪ على سبيل المثال) ولا نقترح الانخراط في سياق محموم للإنفاق العمومي والتعاطي للتبذير والتبديد، بقدر ما نشدد تحطيط هذا الإنفاق بحسب أولويات البلاد وخاصة القطاعات وترشيد ما يمكن ترشيده.

فيما يخص تمويل هذا العجز، يمتلك المغرب هامشا للاشتغال من حيث المديونية وهذا على الرغم من أن مستوى الدين العمومي مقارنة بالنتائج الداخلي الخام يمكن، حسب التقديرات أن يتخطى عتبة 80٪. لذا من الاجدر اللجوء الى الدين العمومي الداخلي من خلال استخدام جزء من التوفير الوطني على سبيل المثال وإقامة عملية واسعة للقتراض الوطني.

السياسة الجبائية

إن التظلمات التي توجه نحو النظام الجبائي الوطني معروفة للجميع : مثل الاقتطاع الجبائي المجحف (بالنسبة للأسر والمقاولات الصغري والمتوسطة)، والاثقال المتواتلة للضغط الجبائي على عامل الشغل، التركيز الشديد على الضريبة على الأجراء المصرح بهم ومقابلات القطاع المهيكل وشعور دافعي الضرائب بعدم الثقة في الادارة الجبائية بل و انخراطهم في موقف تحد لها. وفي هذا الشأن يثمن الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية إقرار القانون الإطار الجديد للجباية.

ويجب على وجه الخصوص العمل على تطبيق بعض التدابير ومنها: مراجعة جداول الضريبة على الدخل (IR) (خفض الضغط الجبائي على الشرائح الوسيطة ورفع سقف الاعفاء مع إضافة شرائح جديدة بالنسبة للدخل المرتفع)، إدماج ضريبة تدريجية على الممتلكات والارث، إعادة النظر في الملاذات الضريبية التي تکبد الدولة خسائر تفوق 35 مليار درهم.

إصلاح الضريبة على القيمة المضافة (TVA) ووضع أدوات تحفيزية لدعم البحث والتطوير وابتکار المقاولات (قروض ضريبية للتطوير والبحث مثلا). فمجموع هذه التدابير يمكن أن تمد ميزانية الدولة بمبالغ قد تصل الى 30 - 40 مليار درهم إضافية كل سنة⁹، يمكن استعمالها كما يلي: 3/1 للاستثمار العمومي، 1/3 لحماية الاجتماعية المعتمدة، 1/3 لتمويل حفظ تكاليف المقاولات الصغرى والمتوسطة والاسر. ويقترح الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية بهذا الصدد تنزيل مقتضيات القانون الإطار الجديد الذي ينظم الجباية

مع التأكيد بالخصوص على تقوية القدرة الشرائية للأسر (الطبقات الوسطى) ودعم تنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة عبر نظام التحفيزات والإعانات.

ب. تعزيز السياسات القطاعية وتحقيق تماستها

بشكل مستعرض ترمي استراتيجية النمو إلى وضع سياسات تهدف (بادئ ذي بدء) إلى القضاء على قيود التنمية والى الرقي بالابتكار في القطاعات الأساسية كالقطاع الفلاحي والصناعة والطاقات المتعددة والقطاع المالي. من جهة أخرى يتوجب تقوية جانب حكامة هذه الاستراتيجيات من خلال العمل على تنزيل وتعزيز وتسريع تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية.

في القطاع الصناعي على وجه الخصوص، هذا القطاع الذي نراهن عليه لإحداث القطيعة، من الضروري إعادة النظر في تصور السياسة الصناعية على ضوء التحولات والانماط الجديدة التي تستقر على مستوى سلاسل القيمة العالمية. في بعض القطاعات (صناعة السيارات، الطائرات مثلا) والاستفادة من إعادة التوطين الصناعي القادم من أوروبا. ويتوفر المغرب على مكامن قوة لا يستهان بها (القرب من الاتحاد الأوروبي، خلاصات التجربة، أبواب إفريقيا...) ليتمكن من الانخراط بصفة مستديمة في رفع قيمة وتجويد نسبة اندماج اقتصاده.

وبالموازاة مع تطوير هذه القطاعات الحيوية واعتبار لما خلفته الازمة من عواقب وخيمة على هذه الأخيرة، يجب السهر على التنويع الاقتصادي وتطوير سلاسل الصناعية الجديدة داخل القطاعات التي يتتوفر فيها المغرب على مكاسب تنافسية. فالازمة أظهرت بكل تأكيد أن المغرب يملك مكامن قوة خاصة في بعض السلاسل ويستند على آثار التجربة التي يتوجب الاستفادة منها. ويتعلق الأمر، إلشارة، بالقطاع الزراعي الغذائي (الترويج للعلامة التجارية المغرب بالنسبة للمواد الموجهة إلى التصدير، المنتجات المحلية، سلاسل الفلاحة العضوية «بيو»، الخ)، قطاع النسيج (صنع الكمامات)، والقطاع الصيدلاني (الادوية) وصنع الأجهزة والوسائل الطبية. وكذلك قطاع الخدمات المبتكرة مثل التسليم إلى المنزل، تجارة القرب، المنصات الرقمية للمهنيين والحلول التعاونية والحلول التعليمية والمنصات الرقمية للتعليم عن بعد.

إن المقاربة الصناعية المتواخة يجب أن تدرج في إطار «بدائل الاستيراد» برفع الانتاج الوطني قدر المستطاع فيما يخص السلع المستوردة عادة من طرف المغرب. من أجل ذلك يجب السهر على ارساء سياسة الافضلية الوطنية ويدو من اللازم في نفس الاتجاه القيام بمراجعة بعض اتفاقيات التبادل الحر لجعلها عادلة ومتوازنة أكثر بلبلادنا. عقد اتفاقيات جديدة للتبادل الحر منطقة التجارة القارية الأفريقية ((ZLECA) والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (CEDEAO) على سبيل المثال، فالتوقيع على مثل هذه الاتفاقيات أضحت ضرورية في إطار توطيد العلاقات المغربية - الأفريقية ويهدف تثمين التكامل بين

10 - لا ينبغي أن تقتصر التكنولوجيا المالية على رقمنة المدفوعات. يجب سن النصوص التنفيذية للقانون 15-18 الذي ينظم وينظم القواعد الاحترازية المتعلقة بإنشاء التمويل التعاوني (التمويل الجماعي أو الإقراض الجماعي) وتوسيع نطاق إنشاء منصات رقمية لهذا النوع. التمويل الذي من شأنه أن لا شك في مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الوصول إلى مصادر التمويل بما يتماشى مع احتياجات النمو الخاصة بهم.

الطرفين.

ج . تدعيم مناخ الاعمال وإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة والابتكار

99,4% من المقاولات المغربية، مقاولات صغرى، ومتوسطة منها 86% مقاولات صغيرة جدا برقم أعمال لا يتعدى 3 ملايين درهم. وهذه المقاولات خاصيات متناقضة فهي، من جهة، تمثل 73% من مجموع المأجورين المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وفي النقيض لا تساهم إلا بأقل من 37% في تكوين القيمة المضافة لمجموع المقاولات المغربية ولا تشارك إلا ب 27% من الصادرات. وتعرض عوامل ضعفها الهيكلي لخسائر متزايدة ونسبة وفيات عالية حيث تختفي كل سنة أكثر من 5000 مقاولة و 50% من تشطيبات المقاولات تجري خلال الخمس السنوات التي تلي ولادتها.

أما فيما يتعلق بالمساهمة الجبائية فأقل من 1% من المقاولات تضطلع بما يقرب من 80% من عائدات الضريبة على الشركات. وهذا يبرز ضعف المساهمة في المنتوج الجبائي من طرف النسيج المقاولاتي المغربي. هذه النسبة لا تعود بنا فقط إلى التهرب الضريبي، بل تعكس خاصة مستوى الهشاشة في الوسط المقاولاتي فيما يخص تراكم رأس المال. بالفعل، رغم عدد من الانجازات الهامة التي بوأت بلادنا موقع محترمة في الترتيبات العالمية مثل ممارسة الاعمال التجارية للبنك الدولي، يبقى مناخ الأعمال بالمغرب يرزخ تحت ثقل الخصاص الذي يشكل اكراهات كثيرة بالنسبة للمستثمرين كالولوج للتمويل، العقار، الجبايات، القضاء، والأعباء الإدارية.

لهذا يجب التعجيل بالإصلاحات على صعيد جميع الميادين. ونقترح بهذا الخصوص خمسة محاور تتعلق بتطوير وتعزيز بقاء المقاولات، خاصة الصغرى والمتوسطة:

. إحداث صدمة مقاولاتية من خلال إطلاق برنامج مكثف يهدف إلى بروز 200000 مقاولة صغيرة ومتوسطة و 10000 مقاولة صغير جدا على مدى 5 سنوات وذلك بالإنشاء المباشر أو مواكبة المشاريع الصغرى التي توفر على إمكانيات التطور. نقترح ترسانة قانونية وتنظيمية لمواكبة المشاريع الناشئة (start up)، التمويل والولوج إلى الأسواق والتكوين والحماية الاجتماعية... الخ. وقدر الميزانية الممكن تخفيضها لهذا البرنامج ب 10 مليارات درهم من الميزانية العامة و 40 مليار درهم بواسطة القروض المضمونة من طرف الدولة.

. إصلاحات تنظيمية ومؤسسية تروم تبسيط المساطر الإدارية للمقاولات. يقترح الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية «قانون عصرنة الاقتصاد» ويهدف المحور الأول من هذا القانون إلى تحقيق صدمة تبسيط تنظيمي لصالح المقاولات تشمل وضع مجموعة من المساطر الإدارية الرامية إلى إلغاء معظم التراخيص والأذونات وتعويضها بدفتر تحملات والتزام بالنتائج، بالإضافة إلى رقمنة هذه الأخيرة. أما المحور الثاني لهذا القانون فينص على وضع ميثاق جديد للاستثمار يحل محل ميثاق 1995 الذي أصبح متجاوزا وإصدار

11 - تغطي إل 263 حوضا مائيا ابira للحدود (البحيرات والأنهار) ما يقرب من نصف سطح الأرض. 145 تتقاسم هذه الأحواض و 30 مرتبطة بها بالكامل.

مبثاق وطني للمقاولات الصغري وتحسين الولوج إلى عدد من عوامل الانتاج (خاصة العقار) وإصلاحات مؤسساتية ومحاربة حقيقة للفساد والجريمة المالية.

. تجوييد الولوج إلى الطلبية العمومية وخلق ميكانزمات الأفضلية الوطنية عبر تقاسم فرص السوق.

تجوييد الولوج إلى التمويل البنكي. والهدف منه هو التوصل إلى معدل أحسن للرساميل المستديمة للاستثمار ولصندوق رأس المال المتداول. ونقترح في هذا المجال:

. إنشاء بنك عمومي للاستثمار (BPI) للمقاولات الصغري والمتوسطة. بنك يرافق المقاول من النشأة إلى النضج والبقاء والاستمرارية.

. تشجيع البنك الخصوصية على تمويل الاقتصاد من خلال توسيع تشكيلة منتوجات التمويل الموجهة للمقاولات الصغري والمتوسطة. وملائمة ومراجعة نظام الضمانات من أجل توجيهه إلى حاجيات وقدرات الفاعلين.

. إعادة تنشيط سوق الرساميل واستراتيجية جذب الأدخار الخصوصي.

نقترح لتحقيق جذب ادخار الأشخاص الذاتيين إطلاق وسائل أكثر جاذبية من أجل توفير السكن مثل، الانخراط في التقاعد الاختياري والمكمل والتأمين على الحياة. فيما يخص تمويل المقاولات توجد فرص حقيقة جذب الأدخار على شكل سندات بالأمد المتوسط والطويل التي يبدو عرضها لا يرقى إلى الطلب. وبصفة عامة، يجب أن تستفيد تعبئة التوفير من اتساع رقعة استخدام الحسابات المصرفية لتطوير سوق ثان يمكن للمدخرين الصغار على عائدات أحسن من تلك التي تنتج عن الودائع لأجل. هذا التوجه يجب أن يستند على التكنولوجيا المالية (fintech¹⁰) التي تتيح مزيد من فرص جذب الأدخار أكثر مما توفره الشبكة البنكية التقليدية.

د - تهيئة المجال والموارد والتنمية المستدامة

من المؤكد ان التحكم في المصدر المائي والمصدر الطاقي، وتدبير المجال الترابي عامه والفضاءات القروية يكتسي صبغة هامة ويقتضي اختيارات استراتيجية على جميع المستويات خاصة فيما يتعلق بالسياسات العامة التي تصب في الانظمة الفلاحية والاختيارات الطاقيه والمعدنية وتدبير الانظمة الایكولوجية، والمناطق المناخية الاحيائية الكبيرة، بالخصوص التي تصنف في الطبقات القاحلة والشبه قاحلة.

ومن حسن الحظ أن المغرب يعد من البلدان القليلة التي تحظى بامتلاكها سلسلة مواردها المائية كاملة حيث يوفر عليها هذا كل نزاع مرتبط بالمياه الاقليمية العابرة للحدود¹¹، ولكن لا يجب ان يحجب هذا الامتياز حقيقة الاجهاد المائي التي نواجهه.

لذلك فنذرة الموارد المائية بالمغرب والتبعية الطاقيه حيال السوق الخارجيه (95 % من الحاجيات المستوردة) بالإضافة لسياسة تهيئة المجال الترابي، تعتبر الرهانات الاستراتيجية الكبيرة الثلاثة التي يتوجب على مواجهتها خلال السنوات القادمة.

إن تقوية تنافسية كل فضاء وفعالية جميع أنشطة التنمية يجب أن تكون مصاحبة لهدف التنمية العادلة وهذه الأخيرة تقتضي إعادة تنشيط جميع اشكال التضامن بين المجالات التربوية وبداخلها.

لذا فإن الجهد المبذولة والتنسيق المرتبط بها يجب أن تستجيب للتطلع إلى نظرة شاملة واستكشافية معاً للتوصل إلى غايات التنمية الاقتصادية والبشرية المستدامة المنشودة. إن تهيئة الفضاءات لا يمكن أن تندمج في المواصلة التاريخية لأنشطة الإنسان وأثارها على الأرض ما لم تعتمد على تشاور واسع لتحكم جماعي في المستقبل.

ختاماً، يجب التأكيد، في سياق كل التحولات التي يعرفها الاقتصاد العالمي المؤثرة يقيناً في اقتصادنا، على الجانب الرئيسي للسياسة الاقتصادية التي سيتم اقتراحها: إعادة صياغة دور الدولة في شقه الاقتصادي، فمهامها كمنظم واستراتيجي ومخطط يتوجب تقويتها. فالدولة مطالبة بسن سياسة «التدخل الذكي» الذي يجب أن يسهر على دعم قدرة اقتصادنا على مواجهة المنافسة الدولية وحماية في الفئات السكانية الأكثر هشاشة.

وهذا يقتضي في البداية القيام بسلسلة من الاصلاحات المتعلقة بمكونات الإطار الماكرو اقتصادي كالسياسة المالية والسياسة الجبائية والسياسة النقدية. وهذا يستوجب أيضاً اصلاحات لتحسين اليد العاملة ومهاراتها ومتانة الاعمال والن هو ب بالابتكار ودعم القطاعات الاستراتيجية عبر سياسة صناعية ملائمة تطوي بالخصوص إنشاء اتفاق الاستثمار من بنية تحتية متقدمة وتشجيع نسيج اقتصادي مركب.

إن لهذه الاصلاحات ضرورة أساسية في سبيل الدفع بالمقاولات الخاصة إلى الاستفادة من الفرص الجديدة المتاحة من طرف السوق العالمية. ونجاح البلد في بلوغ ذروتها. نخص بالذكر تسريع مجهودات تحسين مناخ الاعمال التي سييسر نشأة وتطور المقاولات الصغيرة والمتوسطة الأكثر قدرة على خلق مناصب شغل مؤهلة. وهذا يؤثر أيضاً بصفة إيجابية في تدفق الاستثمارات الأجنبية.



المغرب أول

الاتحاد الشعبي للقوى الشعبية

+212 524 15 1000

Union Sociale des Forces Populaires



السياسات الاقتصادية والمالية

بالموازاة مع الضغط الذي تعاني منه المالية العمومية بسبب انخفاض الموارد وارتفاع الانفاق، جاءت اثار الوباء على التدبير المالي للبلاد لتفرض اعادة تكييف الاولويات قصد وضع المسائل الحرجية لنموذجنا التنموي في الواجهة، ويتعلق الامر بالسياسة الاقتصادية وهيمنة الاقتصاد الغير مهيكل والضعف الهيكلي للنظام الجبائي العاجز عن تعبئة موارد إضافية.

بالفعل، رغم التوافق بين مختلف الفاعلين خلال الدورة الثالثة للجباية المنعقدة في ماي 2019 ارجعت الازمة المتربعة عن تفشي وباء كوفيد - 19 الى الأمام الى التساؤل للوقوف على سبب تأخر الاصلاحات الجبائية على فقدان نظامنا الجبائي لفعاليته وجدواه.

I. التشخيص

1. النظام الجبائي

يعتمد النظام الجبائي الوطني على الموارد المستخرجة من ضريبة القيمة المضافة للضريبة على الدخل والضريبة على الشركات اضافة الى الموارد الجبائية غير مباشرة. فتتعدي الموارد الجبائية بالفعل 88 % مداخيل الميزانية العامة.

لقد تمكنت المجهودات المبذولة من طرف الادارة المالية من توسيع القاعدة وتحسين المردودية وتطوير موارد الخزينة وهذا عرفت الموارد الجبائية منحى تصاعدي ما بين 2007 و2017 مع فارق متوسط من 6,7 مليارات درهم، إضافة إلى ازيداد عائدات الضرائب غير المباشرة على عكس استقرار نسبة المداخيل الجبائية المباشرة وانخفاض الدخل المرتبط بالضريبة الداخلية على الاستهلاك في نفس الفترة.

رغم الانجازات الهائلة من حيث تحسين مناخ المالية والأعمال وتطوير التدبير المالي عموما والتدبير الجبائي بالخصوص، لا زال نظامنا الجبائي يرزخ تحت ثقل المشاكل الهيكيلية التي تعيق وسريع الوعاء تقلص التركيز الجبائي والاستعمال الامثل للقدرات الحقيقية التي يتتوفر عليها الاقتصاد الوطني. وواقع الحال أننا لم نتمكن من ادماج عدد من انشطة القطاع الغير مهيكل ولا من تحقيق الانصاف والعدالة الجبائية.

أ. الضريبة على القيمة المضافة (TVA)

تشير الارقام المتعلقة بالضريبة على القيمة المضافة على أهميتها في بنائنا الجبائي، وعلى ضرورة استحضار تأثيرها على الموارد المالية للدولة في أي إصلاح مرقب. كما يُستشف من هذه الأرقام، حجم التملص الضريبي والصعوبات التي تعيق الإدارية الضريبية سواء في ضبط الوعاء أو في التحصيل. ذلك أن نشاطات

12- المصادر: قانون التسوية 2018/2019. تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عن الضرائب (2019)؛ وثائق قوانين المالية 2019 ، 2020 ، 2021؛ تقرير بنك المغرب (2019)؛ وثائق وزارة المالية وثائق المعاشرة الوطنية حول الجبايات (2019).

اقتصادية عديدة تبقى غير مشمولة بهذه الضريبة، بفعل اتساع رقعة القطاع غير المهيكل. كما يتبيّن أن إصلاح الضريبة على القيمة المضافة، سيكون له الوقع المباشر وال سريع، موازاة مع تدابير إصلاحية أخرى، في إعطاء دفعه لعجلة الاقتصاد، من خلال تشجيع الاستهلاك الداخلي.

تذكير بعض الأرقام الرئيسية¹²:

- . 150 مقاولة تؤدي 50 % من رسوم القيمة المضافة.
- . الضريبة على القيمة المضافة تشكل القسط الأكبر في النفقات الجبائية (13,6 مليار درهم سنة 2020).
- . وصلت مجموع مداخيل الضريبة على القيمة المضافة ما يفوق 67.2 مليار درهم (قانون التصفية لسنة 2019).
- . الإيرادات الصافية المتعلقة بالضريبة على القيمة المضافة بلغت 31,8 مليار درهم سنة 2019.

ب. الضريبة على الدخل (IR)

إن نظام الضريبة على الدخل يعاني من اختلالات كبيرة بالمغرب من حيث انعدام المساواة في التطبيق بين مختلف الدخول كما من حيث عدم ملائمة التكاليف الضريبية لقدرات دافعي الضرائب الحقيقة، مما يبرز ضرورة مراجعة نظام الضريبة على الدخل لتحقيق العدالة الجبائية والحفاظ على الطبقة الوسطى التي تتأثر بطريقة مباشرة من فوارق التكاليف هذه.

بعض الأرقام لتوضيح الأزمة المتعلقة بالضريبة على الدخل:

- . 73 % من الضريبة على الدخل متأثرة من الاقتطاعات على الأجر، في حين أن الدخل المهني يمثل نسبة 5 %.
- . معدل مساهمة الأجير تتجاوز 5 مرات مساهمة المهني.
- . 3 % من المهنيين يُؤدون 50 % من الضريبة على الدخل المهني.
- . 126 مقاولة تمثل 50 % من الضريبة على الدخل المفروضة على الأجر.
- . 95 % من مداخيل الضريبة على الدخل متأثرة من 11.47 % من الملزمين (CESE 2019).
- . وصلت المداخيل الصافية الخاصة بالضريبة على الدخل 44.5 مليار درهم برسم سنة 2019.

ج. الضريبة على الشركات (IS)

بقراءة دقيقة لأرقام الضريبة على الشركات نستنتج للأسف مستوى المطابقة الجبائية لدافعي الضرائب مع هشاشة النسيج المقاولاتي الوطني. وتبرز جسامته التركز الجبائي. وهذه الوضعية تغذي أيضا تبرير السلطات المالية لربطها بنظام الحد الأدنى للضريبة على الشركات.

- . 1 % من المقاولات تؤدي 80 % من ضريبتها على الشركات.
- . 84 مقاولة تؤدي 50 % من الضريبة على الشركات، وهذه المقاولات لا تمثل إلا 28 % من مجموع رقم الأعمال (2019).
- . 95 % من إيرادات الضريبة على الشركات تصدر عن 6,12 % من دافعي الضرائب.

- . شركة من أصل ثلاثة خاضعين للضريبة على الشركات تصرح بعجز دائم (2019).
- . بلغت المداخيل المتعلقة بالضريبة على الشركات 54 مليار درهم سنة 2019.

د. الضريبة الداخلية للاستهلاك (TIC)

تمثل الضريبة الداخلية للاستهلاك المورد الثاني من مجموع المداخيل الجمركية (32٪ برسم سنة 2020). ومع ذلك فقد انخفضت مداخيل الضريبة الداخلية للاستهلاك بـ 8,4٪ سنة 2020 مقارنة مع السنة السالفة لتبلغ 26,9 مليار درهم.

تبعد هذه المعطيات مستوى مساهمة الضريبة الداخلية للاستهلاك في الموارد المالية للميزانية والهؤامش التي يمكن استغلالها لرفع العائدات المحصلة في هذه الفئة. هذا بدون إغفال العواقب المباشرة لاحتمال رفع نقصان استهلاك المواد المضرة بالصحة.

ه. النفقات الجبائية

إن النفقات الجبائية تعتبر من أهم الأعمدة الرئيسية لنظام الحوافز الجبائية المعتمدة من طرف الدولة. فهي تتيح تخفيض الضغط الجبائي بعض المجموعات أو بعض الأنشطة. والقطاعات الاستهلاكية بهدف تحسين تنافسيتها. ورغم نبل الهدف التي تدعوه إلى اعتماد هذا النظام فقد أدلى في الواقع إلى إدامة وضعية الريع وإلى تفاقم الفوارق بين القطاعات الاقتصادية وإلى إنهاء المالية العمومية دون بلوغ الأهداف المنشودة.

. وصل متوسط النفقات الجبائية خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى 2017 إلى 31.33 مليار درهم سنويًا،

. وصلت النفقات الجبائية سنة 2020 إلى 28.9 مليار درهم، وتهمن 302 تدبيرا، في شكل إعفاءات كلية أو جزئية أو مؤقتة، وتخفيضات، وإسقاطات، وخصوم، وضرائب جزافية، وتسهيلات مالية.

. تحليل توزيع النفقات الجبائية تبعاً لنوع التدابير، يبين هيمنة الإعفاءات الكلية بنسبة 58.4٪، بمبلغ 16.8 مليار درهم، تليها التخفيضات بنسبة 28.1٪، بمبلغ 8.1 مليار درهم، ثم الإعفاءات الجزئية أو المؤقتة بنسبة 7.8٪، بمبلغ 2.2 مليار درهم.

. توزع النفقات الجبائية حسب نوع الضريبة كالتالي: الضريبة على القيمة المضافة 47٪، بمبلغ 13.6 مليار درهم، والضريبة على الشركات 17.6٪، بمبلغ 5.07 مليار درهم، والضريبة على الدخل 13.3٪، بمبلغ 3.8 مليار درهم، والضريبة المفروضة على عقود التأمين 11.7٪، بمبلغ 3.3 مليار درهم، واجبات التسجيل والتنبيه 5.7٪، بمبلغ 1.6 مليار درهم، والرسم على الاستيراد 3.1٪، بمبلغ 895 مليون درهم، الرسوم الداخلية على الاستهلاك 1.1٪، بمبلغ 304 مليون درهم، والضريبة الخصوصية السنوية على المركبات 0.6٪، بمبلغ 171 مليون درهم.

. توزيع النفقات الجبائية حسب القطاعات خلال سنة 2020، يبين استفادة قطاع العقار بنسبة 20.2٪

13-17 رسمياً يحق للجماعات الترابية تحصيلها مباشرةً، و 13 رسمياً لصالحهم.

(5.8 مليار درهم)؛ يليه قطاع الأمن والاحتياط الاجتماعي بنسبة 18.6٪ (5.3 مليار درهم)؛ وقطاع الطاقة بنسبة 13.1٪ (3.8 مليار درهم)؛ فقطاع الصادرات بنسبة 9.8٪ (2.8 مليار درهم)، ثم الفلاحة والصيد البحري بنسبة 8.2٪ (2.3 مليار درهم).

و. الجباية المحلية

يمثل النظام الجبائي المحلي أحد الواجهات الأساسية للمنظومة الضريبية الوطنية. ويغلب عليه في العموم طابع التعقيد وضعف المردودية، بالنظر إلى تعدد المتدخلين في تحديد الوعاء وفي إجراءات التحصيل، وهو ما ينعكس حتماً على تطوير الموارد المالية للجماعات الترابية، وعلى امكانية تحقيق برامجها وأهدافها التنموية؛ بالإضافة إلى ما تشكله مكونات هذه المنظومة من ضغط جبائي على الم��مين. وتكون الموارد الإجمالية للجماعات الترابية من: موارد ذاتية¹³ وموارد محولة من طرف الدولة، وموارد الضرائب والرسوم المدبرة من طرف الدولة لحساب الجماعات الترابية، بالإضافة إلى موارد الإقتراضات.

. تشكل المداخيل الضريبية برسم سنة 2019، ما نسبته 79٪ من المداخيل الإجمالية للجماعات الترابية.

. تمثل حصة الجماعات الترابية من منتوج الضريبة على القيمة المضافة نسبة 43٪ من مجموع مداخيل الجماعات الترابية برسم سنة 2019.

. بلغ إجمالي موارد الجماعات الترابية ما قدره 47.5 مليار درهم (قانون التصفية 2019).

. بلغ مجموع موارد الجماعات الترابية من المداخيل الضريبية برسم سنة 2019، ما قدره 33.93 مليار درهم.

. تمثل الموارد المحولة من الدولة لفائدة الجماعات الترابية نسبة 54٪ من مداخيل هذه الأخيرة؛

وتصل هذه النسبة إلى 92٪ بالنسبة للجهات و93٪ بالنسبة للعمالات والأقاليم (قانون التصفية 2019).

. يتضمن النظام الجبائي المحلي: 17 رسمياً تم التخصيص للجماعات الترابية بتحصيلها، و13 إتاوة لفائدة لها.

. بلغت الموارد المرصدة من طرف الدولة للجماعات الترابية ما قدره 28.8 مليار درهم برسم سنة 2019.

2. القطاع البنكي والأسواق المالية

يعتبر القطاع البنكي دعامة مهمة لتنمية الاقتصاد الوطني وأداة أساسية في جذب الأدخار وتمويل الاستثمار. وقد حافظ القطاع البنكي على مردوديته خلال العقد الأخير، كما أنه تمكّن من امتصاص صدمة الجائحة بفعل التدابير التي اتخذتها السلطات المالية؛ حيث تجاوب بنك المغرب مع جميع طلبات إعادة التمويل المقدمة من طرف البنوك.

يتسم القطاع البنكي الوطني بغياب المنافسة وبوجود مخاطر التمركز، واحتمالات الانعكاسات السلبية للأنشطة الخارجية للمؤسسات خاصة بإفريقيا. بالإضافة إلى ارتفاع حجم الديون المعلقة الأداء، وهو تأثير قد يتتجاوز حدود النظام البنكي، ليرفع مخاطر الاستقرار المالي الوطني، في حال استمر تفاقم حجم

القروض المؤجلة.

رغم المجهودات المبذولة، يستمر التمثيل السائد لدى المتعاملين مع القطاع البنكي، بأن هذا الأخير لا ينخرط بالمستوى المطلوب، في تمويل الأفراد والمقاولات، في ظروف تساعد على الادماج الاقتصادي. كما أن تراجع أسعار الفائدة السيادية لم يكن له الأثر المباشر على مراجعة البنوك لأسعار فوائدها.

كما أن التحديات الاقتصادية والاجتماعية لما بعد الجائحة أصبحت تفرض مقاربة متعددة للسياسة النقدية للمغرب وأدواراً جديدة للبنك المركزي، تتجاوز حدود تحقيق استقرار الأسعار والإشراف البنكي؛ بل المطلوب اليوم أن تشمل تدخلات بنك المغرب: تشجيع الاستثمار وتحقيق التنمية وتمويل المقاولات وفرض تنافسية حقيقة في سعر الفائدة، تتلاulum مع التوجه الجديد للبنوك المركزية على المستوى الدولي.

إن الأرقام المتعلقة بالمعاملات المصرفية والمساهمة البنكية في التنمية الاقتصادية تقدم حقيقة لا لي sis فيها:

. وتضم شبكة القطاع البنكي 6388 وكالة بنكية، و7025 شباباً أوتوماتيكياً، موزعة على أنحاء التراب الوطني. كما يشغل هذا القطاع 54.651 من الموارد البشرية المختلفة.

. تفاقم حجم الديون المعلقة الأداء للبنوك، والتي تجاوزت 70 مليار درهم سنة 2019، وذلك بنسبة 7.7% من مجموع القروض.

. ارتفع حجم تدخلات بنك المغرب في السوق النقدية إلى مستويات غير مسبوقة، وصلت في غشت 2020 إلى 142.5 مليار درهم.

. عمل البنك المركزي على توسيع لائحة الأصول المقبولة كضمان لعمليات التمويل، مما مكن من مضاعفة حجم التمويل للبنوك لينتقل من 150 مليار درهم إلى 450 مليار درهم.

. عمد بنك المغرب خلال الجائحة إلى تخفيض سعر الفائدة المرجعي إلى 1.5% عوض 2.25%. كما قام بتخفيف القواعد الاحترازية وبنجير 12 مليار درهم من الحساب الاحتياطي لفائدة مؤسسات الائتمان.

. بلغت القروض الموزعة في أواخر سنة 2019 ما قدره 968 مليار درهم، موزعة بنسبة 48% لقطاع الخدمات، 45% لفائدة الصناعات والطاقة والماء والبناء والأشغال العمومية، و7% لقطاع الأولي.

3. المقاولات والمؤسسات العمومية

تلعب المؤسسات والمقاولات العمومية دوراً مركزياً في التنمية الاقتصادية، ورافعة أساسية في تنفيذ السياسات العمومية، والاستراتيجيات القطاعية، والتنمية المجالية. إلا أن التحولات التي عرفها الاقتصاد الوطني، في ارتباط دقيق بمناخ المال والعمل على المستوى الإقليمي والدولي؛ والتحديات الجديدة التي افرزتها الجائحة؛ وما يسجل من ارتفاع للنفقات مقابل تراجع الموارد المالية للميزانية العامة؛ والمخاطر التي تهدد المالية العمومية بفعل الارتفاع المضطرد لمديونية المؤسسات والمقاولات العمومية؛ قد فرضت علينا جماعياً بضرورة مراجعة شاملة لهذا القطاع.

. بلغت الامدادات المالية الموجهة للمؤسسات والمقاولات العمومية ما مجموعه 33.310 مليون

درهم برسم سنة 2019.

من المرتقب أن تصل الاعتمادات المالية التي سترصد للمؤسسات والمقاولات العمومية برسم نفقات الاستثمار سنة 2021 ما قدره 81.9 مليار درهم، ما يمثل 35.6٪ من الاستثمار العمومي (قانون المالية 2021).

عرفت مديونية المؤسسات والمقاولات العمومية مندى تصاعدي، حيث وصلت سنة 2017 إلى 277.75 مليار درهم. وهذا المنحى المتتطور له انعكاساته على قدرتها في إنجاز مشاريعها وتحقيق الهدف، خاصة وأن 53.9٪ من هذه المديونية هي بالعملة الصعبة.

II. المحور الأول: إدراج اصلاحات عميقة لروافد النظام الجبائي الرئيسية

يراهن الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية على اقلاع اقتصادي معتمد على التنمية البشرية المندمجة باستعمال كل امكانيات الأنظمة المالية والجبائية من خلال إصلاح عميق منبثق من التزامه القوي بالعدالة الاجتماعية.

بالنظر إلى التشخيص الدقيق لهفوات نظامنا الجبائي والنقص الهيكلي المستحيل جمعها مع نفس المقاربات ونفس الانظمة القانونية ونفس أشكال التدخل. فإننا نؤمن أننا بحاجة لصدمة تحدث قطيعة مع الشكوك الاعتيادية في قدرة عمل السياسيين وتعيد الثقة في كفاءتنا الجماعية، كل على مستوى من أجل:

الاستمرار في الجهود الرامية إلى اصلاح المالية العمومية مع أثر واضح على مصداقية الأرقام وتنمية ركائز الشفافية اللصيقة بها.

خفض الضغط الجبائي على الطبقة المتوسطة والحفاظ على قدرتها الشرائية.

تجسيد العدالة الجبائية طبقاً لمبدأ المساهمة المنصفة والتضامنية المتضمنة في دستور المملكة ومنذ يوليوز 2021 في القانون الإطار حول الجبايات.

تقييم الدور الاقتصادي للمقاولة المغربية وتأهيلها للمساهمة في خلق الثروة وتكرис توزيعها المحكم في إطار الاستحقاق والانصاف

ملاءمة جبائتنا الوطنية مع التزامات المغرب الدولية والأخذ بالاعتبار لرهانات البلاد المستقبلية إن للأفراد أو للمؤسسات.

تبسيط وتوحيد المساطر لجعل القطاع المنظم (الاقتصاد المهيكل) أكثر جاذبية لفاعلين القطاع الغير مهيكل.

إخراج المقاولات والأفراد من حلقة الريع والاستغلال والاحتكار للتوجه نحو حلقة التنافسية واحترام المعايير ودفاتر التحملات وخلق القيمة المضافة الاقتصادية والاجتماعية.

تحفيض التمركز الجبائي وتوسيع الوعاء وتدبير أمثل لزمن الاصلاح بهدف الوصول إلى الفعالية والمرونة والمصداقية

. استعادة علاقة الثقة بين الادارة الجبائية والمواطنين، التأكيد على احترام القوانين المشتركة وتجسيد مبدأ القرب.

. جعل الثورة الجبائية محركا للتنمية والعدالة الاجتماعية التي يصبو اليها مجموع المواطنين.

ولتحقيق هذه الأهداف يطمح الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية إلى المشاركة في الإصلاح الجبائي والمالي باعتماد مقترنات متماسكة ومندمجة تروم تقويم ركائز الجبائية الوطنية، ترشيد النفقات الجبائية، تطوير السياسة النقدية وسير مؤسسات الائمان وحكامة المؤسسات العمومية.

ويقترح الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية تنزيل القانون الإطار الجديد المنظم للجبائية بالتأكيد على وجه الخصوص على القدرة الشرائية للأسر (الطبقة الوسطى) وتنمية تنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة عبر نظام للتحفيزات والمساعدات.

1. ضريبة القيمة المضافة

إننا نؤمن داخل الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية أن الهدف من الضريبة على القيمة المضافة يجب أن يتمحور حول إرساء حياد الضريبة على القيمة المضافة التام، اقامة جبائية متدرجة تضمن العدالة الاجتماعية وتقوي التضامن بين مختلف فئات المجتمع، اعتماد شفافية أكبر فيما يخص معايير توزيع عائدات الضريبة على القيمة المضافة بين الجماعات الترابية، توسيع دائرة الأنشطة الاقتصادية التي تدخل في حقل اختصاصات الجبائية، حماية الطبقة الوسطى بالحفاظ على قدرتها الشرائية ولبلوغ كل هذا نحتاج إلى اتخاذ تدابير واضحة وعاجلة.

أ. تدابير أفقية

تبسيط وإعادة هيكلة ضريبة القيمة المضافة حول أربع نسب:

. تطبيق 0 % على الموارد الأساسية مع إعادة ترتيب لأنحة منتوجاتها.

. إعادة النظر في معدل الائمان المخفضة والنسبة العادلة لضريبة القيمة المضافة.

. زيادة تسعيرة خاصة للمواد والمنتجات الفاخرة.

. التصدي بكل حزم ومسؤولية للتلاعب في الفواتير والقرارات المنقوصة، سواء بالنسبة للأنشطة الداخلية أو عند الاستيراد، وما يترب عنها من تهريب ضريبي يضر بالموارد المالية للدولة.

. مراجعة نظام الموازنة التناصية سواء الأفقية أو العمودية.

ب. تدابير تحفيزية تجاه الاشخاص الذاتيين لتحسين مستوى عيش المواطنين.

. حذف الضريبة على القيمة المضافة حول القروض الخاصة بالسكن، والتي لا تتجاوز قيمتها 1.5 مليون درهم.

. تخفيض سعر الضريبة على عمليات بيع وتسليم الأعمال والتحف الفنية.

. تطبيق «السعر المخفض» على عمليات بيع تذاكر الولوج للمتحف وقاعات السينما والمسارح.

- . رفع عتبة المساحة المغطاة المعرفة من المساهمة الاجتماعية للتضامن المطبقة على ما يسلمه الشخص لنفسه من مبني معد للسكن الشخصي من: «تساوي أو تقل عن 300 متر إلى 400 متر مربع.
- . تطبيق «السعر المخفض» على عمليات نقل المسافرين.

ج. تدابير تحفيزية حيال المقاولات والاستثمار

- . تطبيق «السعر المخفض» على عمليات نقل البضائع.
- . إقرار نسبة 0 % للضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للأنشطة والمعدات والمنتجات التي تدخل في إطار البحث العلمي والابتكار.
- . تحمل الدولة للضريبة على القيمة المضافة للمواد الأولية المستوردة التي تدخل في سلسة الإنتاج (في إطار دعم تنافسية المقاولات).
- . تصفية دين الضريبة على القيمة المضافة ورفع مستوى الإرجاعات.

2. الضريبة على الدخل

من أهداف الاصلاح الجبائي كما جاء في القانون الإطار وكما يدفع به الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية منذ عدة عشريات:

- . الحفاظ على الطبقة المتوسطة من خلال تخفيض الضغط الجبائي على الأجراء.
- . إعادة النظر في نسبة وقادة التضريب بهدف ملاءمة التكاليف مع خصوصية الدخل.
- . تحقيق التوازن بين الضرائب المفروضة على رأس المال وتلك المطبقة على العمل.
- . توسيع الوعاء من خلال إدماج أكبر للمهنيين والتجار الكبار.

هذه الغايات خلال الخمس سنوات القادمة، نقترح اتخاذ تدابير عملية تتمثل فيما يلي:

- . رفع شريحة الدخل المغففة من الضريبة من 30.000 إلى 50.000 درهم بالنسبة لمجموع الدخل الذي حصل عليه الخاضع للضريبة خلال السنة.
- . خصم النفقات التي يتحملها الأشخاص الطبيعيون من الضريبة على الدخل المهني (مثل مصاريف الدراسة والتطبيق وغيرها).
- .ربط حصة الضريبة على الدخل بنسبة التضخم.
- . إعفاء المتقاعدين وقدماء المحاربين والمقاويمين وذوي حقوقهم من الضريبة على الدخل عن الأجر والدخول المعتبرة في حكمها، التي يقل مجموعها عن 100.000 درهم سنوياً.
- .مراجعة الأشطر الضريبية بالنسبة للخاضعين للضريبة برسم الدخول الفلاحية لتشمل الفلاحين الذين يحقون رقم أعمال سنوي يرسم هذه الدخول ما بين 1 مليون و5 ملايين درهم.
- .مراجعة الجدول الضريبي ونسبة السعر التصاعدي للضريبة على الدخل، مع الزيادة في الضريبة على الأجور المرتفعة (من خلال إدراج فئة دخل إضافية).
- . اعتبار الدخل الأسري كأساس في احتساب القاعدة الضريبية، وملاءمة نسب الخصم الخاصة بها

لتأخذ بعين الاعتبار نفقات الدراسة والتطبيق ونفقات التحملات العائلية.

3. الضريبة على الشركات

إن الجباية تعتبر محدد أساسياً للتنافسية، ولذلك نقترح إصلاحاً جبائياً يتيح الاستثمار والخضوع للالتزام الضريبي كمسؤولية اجتماعية، عبر:

- . تأهيل المقاولة الوطنية من خلال المساهمة في خفض كلفة الإنتاج.
- . توسيع الوعاء وقاعدة الملزمين.
- . ملائمة المنظومة الضريبية مع طبيعة النشاط الاقتصادي للمقاولة.
- . تخفيف الترکيز الضريبي.

وببلغ هذه الأهداف خلال الخمس سنوات القادمة، نقترح التدابير العملية التالية:

- . تطبيق نسب تصاعدية للحد الأدنى للضريبة على الشركات بالنسبة للمنشآت التي تصّرّح بعجز دائم لسنوات عديدة، وذلك في أفق إلغاء هذا المقتضى موازاة مع توسيع الوعاء.
- . إيلاء أهمية خاصة للمقاولة الناشئة، خاصة الصغيرة منها والمتوسطة العاملة في المجال الصناعي، والتقنيات الحديثة، والبحث العلمي والابتكار.
- . ضبط أفضل للوعاء الضريبي من خلال تعزيز آليات الرقابة والتدقيق وتجميع المعطيات وتبادلها بين مختلف مصالح الإدارة المالية.
- . مراجعة الجدول الضريبي ونسبة السعر التصاعدي للضريبة على الشركات، مع تخفيض النسبة الأكثـر ارتفاعاً.
- . تأثير السلطة التقديرية للإدارة الضريبية في احتساب النفقات المدرجة في التقارير الخاصة بالشركات والمهن المقنة.

4. الرسوم الداخلية على الاستهلاك (TIC)

من أولويات الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية تعبيئة أرصدة إضافية للخزينة باستغلال الهوامش الممكنة لجبايتنا وملاءمة النظام الجبائي الوطني مع الممارسات الدولية المثلث. وهكذا، فإن الضريبة الداخلية على الاستهلاك كان يراد تطبيقها طبقاً لمضمون إنشاؤها وخاصة مساحتها في تخفيض استهلاك الآليات والسلع التي تضر مباشرة بصحة المواطنين، مما يكون له انعكاسات إيجابية على تكاليف العلاج الصحي. وبهذا الصدد، نقترح:

- . الرفع من الحد الأدنى للضغط الجبائي على المنتجات المتضمنة لنسب عالية من الملح والسكر.
- . رفع نسب التضريب المطبقة على المنتجات التي لها أثر سلبي مباشر على البيئة.
- . الرفع من الحد الأدنى للضغط الجبائي على السجائر والأنواع الأخرى من التبغ.
- . الرفع من الحد الأدنى للضغط الجبائي على الكحول.

5. تدابير جبائية ومالية جديدة لتحسين واستدامة الإيرادات (المدخلات)

يهدف الاتحاد الاشتراكي عبر هذه الاقتراحات الى تعبيئة أموال إضافية للخزينة من خلال استغلال كل الهوامش الممكنة في نظامنا الضريبي، وترشيد النفقات، وتوحيد الجهات، وتجويد التدخلات الافقية والعمودية المرتبطة بالاختصاصات المتنوعة للسلطة الحكومية المكلفة بالمالية.

. تعميم آلية الإيداع الإلكتروني للفواتير والوثائق التي تقوم مقامها من طرف الممولين، على جميع الإدارات والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية والشركات التابعة لها، من أجل ضمان احترام آجال الأداء القانونية أو التنظيمية وال التعاقدية.

. إعادة تنظيم الهيكل الإداري للسلطة الحكومية المكلفة بالمالية، عبر دمج المديريات ذات الاختصاصات المتكاملة، وملاءمة تمثيليتها مع التقسيع الجغرافي المعتمد من حيث الجهات والأقاليم.

. الرفع من موثوقية ومروءية الأرقام الخاصة بالمديونية، حيث أن المعطيات الرقمية الخاصة بالدين العمومي لا تفيذ التمييز بين مديونية الدولة بصفة عامة ومديونية الخزينة بفعل غياب الحسابات «الموطدة»، وهو ما يجب تداركه، موازاة مع تحقيق الانسجام بين الأرقام الواردة في مختلف التقارير الصادرة عن المديريات التابعة للسلطة الحكومية المكلفة بالمالية.

. وضع الإشكالات المرتبطة بنجاعة وفعالية التحصيل في قلب إصلاح المنظومة الضريبية، وذلك من خلال التفكير في إحداث «وكالة وطنية للتحصيل» تمكن من تجميع الكفاءات المتخصصة في مجال التحصيل، وتوحيد الأنظمة المعلوماتية لمختلف المتدخلين في هذه العملية؛ وذلك بهدف تجاوز الصعوبات

التي تواجه الإدارة المالية في استكمال مختلف مراحل التحصيل واستخلاص الواجبات الضريبية

. الحرص على استمرار النفس الإيجابي في احترام الآجال القانونية المنصوص عليها في القانون التنظيمي للمالية، وفي تبسيط مقوءية الأرقام، بما يحقق مبدأ الصدقية التي نص عليها المشرع، وبما يساعد السلطة التشريعية على القيام بأدوارها الدستورية؛ وبما يضمن في نفس الآن، للمواطنات والمواطنين حقهم في الوصول إلى المعلومة المالية وإغناء النقاش العمومي حولها.

. تخفيض الاعتمادات المرصودة للنفقات المتعلقة بالتكاليف المشتركة، وإعادة توطينها في الميزانيات السنوية الخاصة بكل قطاع.

. إخضاع اعتمادات جميع الحسابات المرصدة لأمور خصوصية وجميع مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة لمقارنة نجاعة الأداء؛ بالإضافة إلى الفصول الميزانية التي تخص التكاليف المشتركة والتخفيفات والارجاعات الضريبية والنفقات الطارئة والمحصصات الاحتياطية ونفقات الدين العمومي

. إيلاء أهمية بالغة لقانون التصفية من حيث الدراسة والمصادقة، لما له من أهمية دستورية وقانونية تمكن من التتحقق من مدى التزام الحكومة بالترخيص البرلماني أثناء تنفيذ القانون المالي. كما تساعد في فهم واستقراء المعطيات الرقمية الخاصة بالمالية العمومية، على ضوء افتراض نجاعة الأداء، لمختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية الذي تقوم به المفتشية العامة للمالية.

. وقف الانزياح التدريجي لبعض موارد ونفقات الدولة نحو الحسابات الخصوصية للخزينة، مع تقليص عددها وخفض مجموع الموارد ووقف التحملات التي تتم من خلالها، مقارنة بموارد ونفقات الميزانية

العامة. خاصة في ظل تطور مداخيل هذه الحسابات بفعل ترحيل الأرصدة المتراكمة واستفادتها من مداخيل تتجاوز نفقاتها المبرمجة.

- . تأثير أفضل للتوقعات الخاصة بموارد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة بهدف التدبير الاستراتيجي لتوازنها المالي وتحقيق النتائج المتوقعة من خلقها.
- . تحسين نسبة الإنجاز الخاصة بمكون الاستثمار في الميزانية العامة، من خلال رفع القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية، لإنقاص تنفيذ البرامج وأجرأة المشاريع المبرمجة.

6 - تقليص النفقات الجبائية وترشيد نظام التحفيز

هدفنا هو الحد من الريع والتفاوت بين القطاعات الاقتصادية واستنزاف المالية العمومية دون تحقيق المنظر وتغيير المنظومة التحفيزية من خلال تقليص الاستثناءات وإلغاء الإعفاءات والامتيازات الضريبية ذات الأثر والقيمة المضافة المحدودة؛ باعتبارهما أحد المدخلات الأساسية لصلاح نظامنا الضريبي. ولبلوغ هذا الهدف، نحن في حاجة لتدابير واضحة وعاجلة:

أ. تدابير أفقية ومؤسسية:

- . إلغاء الإعفاءات «الدولية-المناسبة» (les amnisties fiscales) التي تُقدم عليها الإدارة الضريبية، بما يحقق العدالة والمساواة بين مختلف الملزمين.
- . تقييم قبلي وبعدي لمختلف أشكال النفقات الجبائية دراسة وقعها على النسيج الاقتصادي والاجتماعي وعلى إحداث مناصب الشغل، وفق آليات مضبوطة لقياس الأثر.
- . مواصلة المجهود الخاص بدراسة وتقييم التدابير الاستثنائية والاعفاءات وترميزها، وتجوييد تقديمها في الوثائق المرفقة بقانون المالية.
- . التحول التدريجي في دعم المقاولات، نحو مقاربة تعتمد على نظام إعانت من الميزانية العامة عوض الإعفاءات الضريبية.
- . تحديد سقف أقصى في الميزانية العامة للدولة، يخص المنظومة التحفيزية.
- . إدماج كل القطاعات والأنشطة الاقتصادية في دائرة التغريب.
- . توجيه النفقات الجبائية إلى تدارك الخصاص التنموي والفارق بين الجهات والإقليم، من خلال الارتكاز على التحفيزات المساهمة في إحداث القيمة المضافة وخلق مناصب الشغل.

ب. التدابير المتعلقة بالأشخاص الذاتيين الرامية إلى تحسين مستوى عيش المواطنين:

- . اعتماد مقارب متجدد لدعم الأسر من خلال الاستهداف المباشر، موازاة مع تطوير نظام السجل الاجتماعي الموحد.

ج. تدابير تحفيزية حيال المقاولات والاستثمار:

- . إعادة توجيه النفقات الجبائية نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية اقتصادياً واجتماعياً، مع إيلاء أهمية خاصة للمقاولات الناشئة وتلك العاملة في مجالات البحث والابتكار، وفي التكنولوجيات

- الحداثة للإعلام والاتصال وفي الطاقات المتعددة،
- . توجيه آليات الدعم إلى مبادرات التكوين والتقويم المستمر ليد العاملة متعددة المؤهلات والفنان السوسيو-مهنية الوسعة،
 - . ربط أشكال التحفيز والاستفادة من النفقات الجبائية بمستوى الامتثال الضريبي، والمسؤولية الاجتماعية للمقاولة واحترام قانون الشغل،
 - . استحضار البعد التعاقدية (نموذج دفتر التحملات)، حول الأهداف والأجندة الزمنية للأجرأة في كل أشكال الدعم والتحفيز الذي تقدمهما الدولة للمقاولات.

7. الجبائية المحلية:

- يعتبر الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية أن تطوير موارد الجماعات الترابية أصبح ضرورة ملحة قصد تحسين التدبير المحلي وتنمية القدرات والموارد البشرية بالجهات والمجالات الترابية. ويتأتى هذا عبر:
- . إضفاء الوضوح والتبسيط على النظام الجبائي المحلي من خلال تقليص الرسوم المحلية ودمجها ضمناً لفعالية.
 - . إعادة النظر في الأساس المعتمدة في توزيع الدعم المالي للدولة الموجه للجهات والجماعات الترابية.

. تنمية موارد الجماعات الترابية من خلال توسيع الوعاء ونجاعة الأداء.

- . الارتكاز على الآلية الضريبية من أجل تحقيق الجاذبية للجهات والجماعات الترابية.
- . توفير ظروف اللائقية الممكنة بين الضرأب الوطنية والنظام الجبائي المحلي.

من أجل تحقيق هذه الأهداف يقترح الاتحاد الاشتراكي الإجراءات والتدابير التالية:

- . إضفاء الطابع المحلي على تدبير الضريبة على الدخل الخاصة بالأرباح العقارية، والتنصيص عليها في القانون المتعلقة بجيابيات الجماعات الترابية.
- . مراجعة نظام الموازنة التناسبية سواء العمودية أو الأفقية للموارد المالية التي تستفيد منها الجماعات الترابية.
- . إعادة النظر في تشكيل اللجان المحلية المختصة بالبحث في الشكایات المتعلقة بالجيابيات المحلية بشكل يدعم قدرة الفاعل الترابي على القيام بمهامه على الوجه المطلوب.
- . التخفيف من الجزاءات والزيادات والغرامات تشجيعاً للملزم على الانخراط الطوعي في المنظومة الجبائية.
- . مراجعة ازدواجية التدبير الجبائي (إحصاء / تصريح).
- . الغاء الضريبة المهنية تشجيعاً للاستثمار.
- . تقليص عدد الرسوم والجيابيات، وتجميدها حول واحدة موجهة للنشاط الاقتصادي وأخرى موجهة للعقار.
- . مراجعة حصة الجهات من عائدات الرسوم المفروضة للجماعة (رسم الخدمات الجماعية والرسم

- المفروض على استخراج مواد المقالع).
- . تخويل المدبر الجبائي المحلي صلاحية ابراء الملزم من مبالغ الجزاءات والزيادات والغرامات، خاصة وأنه هو من يحدثها.
 - . توسيع الوعاء الجبائي عبر تقليل الإعفاءات، مع مراجعة قواعد وعاء بعض الرسوم المحلية وتحسين عمليات تحصيلها.
 - . دعم صلاحيات الجماعات الترابية بهدف المساهمة في ضبط القطاع غير المهيكل وإخضاعه للتضريب.

III. المحور الثاني: السياسة المالية ومؤسسات السلف

يعتبر الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية من الأهمية بمكان إعادة النظر في السياسة المالية الوطنية قصد جعلها رافعة أساسية إلى جانب أخرى لتحريك عجلة التطور والتنمية.

ففيما يتعلق بالنظام البنكي المغربي، من الضروري مراجعة استراتيجية تدخله بإعادة النظر في الأولويات على المدى المتوسط والطويل بطريقة تمكن من تقوية:

- شفافية الأبناك لمساهمة أكثر في تنمية الاقتصاد الوطني.
- التنافس على مستوى القطاع البنكي خاصة من خلال تطوير نشاطات الخدمات قصد التحرر من التبعية للموارد الناجمة عن وساطة القروض.

انطلاقا من هذا يقترح الحزب تدابير مندمجة تصب في اتجاه عصرنة هيئات وتقنيات العمل البنكي وضمانات تفاعل عريض مع البيئة الاجتماعية من جهة والمناخ المقاولاتي من جهة أخرى.

أ. تدابير أفقية:

. السهر على احترام الأبناك للقواعد المعمول بها في مجال محاربة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المعتمدة من طرف مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك تفاديا لترابع تصنيف المغرب في هذا المجال.

. التعجيل بإخراج ميثاق يحدد الالتزامات المتبادلة للسلطات المالية ومؤسسات الأئتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، وشركات التحصيل، حول القواعد الدنيا الواجب احترامها فيما يخص الخدمات المقدمة وحقوق الزبناء وحماية المعطيات الشخصية طبقا للقوانين الجاري بها العمل.

. الحرث على شفافية التعاملات التي تتم ببورصة القيم، وعدم التساهل مع الشركات المدرجة في التزاماتها اتجاه زبنائها، وكذا التطاريخ التي يجب أن تقوم بها طبقا للمعايير الدولية المعمول بها في هذا المجال.

. مواصلة الإصلاحات الخاصة بتحرير سعر صرف الدرهم بناء على دراسات الأثر، وموازاة مع استعادة التوازنات الماكرو-اقتصادية وانتعاش الإنتاجية الموجهة للتصدير، مع التأكيد على نهج سياسة متحكم فيها في مجال دعم القدرات الشرائية للمواطنين.

- . إعادة النظر في الاستراتيجية الاقتصادية والمهام المنوطة بالبنك المركزي لتشمل تمويل الاقتصاد عبر شراء سندات الخزينة أو إعادة شراء الدين على مستوى السوق الثانوي.
- . إدخال عينة أوسع من آليات الحماية من تقلب وعدم استقرار أسعار الصرف، وأسعار الفائدة وأسعار المواد الأولية.
- . تعزيز الوثائق المرفقة بقانون المالية بتقرير خاص عن تمويل المقاولات والأنشطة البنكية وعن مستوى تنفيذ البرامج الوطنية ذات الصلة.
- . تعزيز أدوار المركز المغربي للوساطة البنكية وتسهيل الوصول لخدماته وضمان مجانيتها للأفراد والمقاولات.

ب. التدابير المتعلقة بالأشخاص الطبيعيين:

- . تسقيف سعر الفائدة المطبقة على القروض الممنوحة للسكن الرئيسي، وعلى تمويل الشركات الصغيرة جداً والصغيرة، في حدود **ضعف** سعر الفائدة الرئيسية.
- . تدليل شروط فتح الحسابات البنكية من أجل تحسين وصول الفئات الفقيرة إلى المعاملات البنكية.
- . مواصلة المجهودات المبذولة في تنفيذ السياسة الوطنية للشمول المالي، وتغطية الجماعات الترابية التي لا تعرف تواجد نقط الوصول إلى الخدمات المالية.
- . حماية الزبناء عبر تعزيز الشفافية حول المصاريف البنكية وتاريخ القيمة، وتسهيل الحركة البنكية وتسلیم شهادة رفع اليد على الضمانات، وتقديم كافة التسهيلات المرتبطة بتأجيل أداء المستحقات، وتسهيل تحويل الحسابات والعمليات المرتبطة بها.
- . إجبارية اللجوء إلى الأداء الإلكتروني والحسابات البنكية في كل الخدمات الاجتماعية التي تقدمها السلطات العمومية.
- . رفع سقف مبلغ المنازعات التي تكتسي فيها قرارات المركز المغربي للوساطة البنكية طابع الإلزامية بالنسبة للبنوك.

ج. التدابير المتعلقة بالمقاولات:

- . السهر على احترام الالتزامات المتبادلة للدولة والقطاع البوليسي الخاصة بتمويل صندوق دعم المبادرة المقاولاتية، والذي رُصد له مبلغ 6 ملايير درهم على 3 سنوات (+1 مليار من صندوق الحسن الثاني للتنمية).
- . العمل على تيسير الشروط الإجرائية لاستفادة كل أصناف المقاولات من التمويل في إطار منظومة الضمانات العمومية للقروض البنكية.
- . ملاءمة الإطار القانوني والتنظيمي لضرورات المالية الرقمية والبنك المتنقل (Mobile banKing) من أجل المراقبة ودعم الابتكار والمبادرة في هذا القطاع.
- . مواجهة الديون المتعثرة للبنك باعتماد التنسيد.
- . تشجيع المقاولة الوطنية على استخدام آليات التمويل البديلة.
- . مراجعة النسب المئوية التي تقتطعها البنوك، كمصاريف عن الخدمات التي تقدمها بمناسبة

- . الارجاعات الضريبية (Remboursement par affacturage).
- . إحداث إطار تنظيمي تحفيزي من أجل تحسين تدبير المخاطر، وتنمية رأس مال المخاطر وأس مال الاستثمار، كآليات لتمويل المقاولات قيد الإحداث أو المقاولات الناشئة.
- . بث الحيوية في سوق الأسهم من خلال خفض الضريبة على فائض قيمة الأسهم المدرجة وخفض مصاريف الدخول إلى البورصة وتشجيع اللجوء إلى الأسهم.

IV. المحور الثالث: حكامة المؤسسات والمقاولات العمومية

في ضوء الدور الهيكلبي للمؤسسات والمقاولات العمومية في تنمية البلاد، من الضروري معالجة الاختلالات الهيكلية التي تحول دون تطور المقاولات والمؤسسات العمومية، سواء في الجانب القانوني والمؤسساتي، أو في القيادة الاستراتيجية والحكامة، أو في العلاقة المالية مع الدولة.

- من الضروري أيضا تحديد هدف تحسين ربحية (rentabilité) المحفظة العمومية من أجل تثمين أفضل لموارد الخزينة. وسيعطي هذا مؤشرا قويا للفاعلين الاقتصاديين فيما يتعلق بمبدأ مثالية أو تفرد (prin-
- cipe d'exemplarité de l'Etat actionnaire) الدولة المساهمة. وفي هذا الإطار، نقترح الإجراءات التالية:
- . تحين النظم الأساسية والإطار القانوني المنظم لسير المؤسسات والمقاولات العمومية وتثمين ممتلكاتها، كمقدمة للورش الإصلاحي الخاص بالمؤسسات والمقاولات العمومية، باعتبارها رافعة لتنزيل الأوراش المستقبلية للنموذج التنموي الجديد.
- . وضع أجندة زمنية محددة لإعادة هيكلة بعض المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع الاستراتيجي والرهانات الاجتماعية والاقتصادية، بما يتماشى ومهامها الأساسية ويحقق الانسجام بين مختلف فروعها ومجالات تدخلها.

- . مواصلة الإصلاحات الرامية إلى تحسين الحكامة والشفافية المتعلقة بتدبير المؤسسات والمقاولات العمومية عبر نماذج واقعية «لعقد البرنامج»، تُؤسس لجيل جديد من التعاقد بين الدولة ومؤسساتها، وتساهم في تطوير أفضل للشراكة والتكامل بين القطاع العام والخاص.
- . تأثير المدة الزمنية المخصصة للتفاوض بين الحكومة والمنشأة العمومية، من خلال تحديد سقف زمني لتوقيع أو تجديد «عقود البرامج».

- . ضرورة إشراف السلطة الحكومية المكلفة بالوصاية على المقاولات والمؤسسات العمومية ذات الطابع غير التجاري، وتمكينها من الأسس القانونية والتنظيمية والإدارية لاتخاذ المتعين في: التسمية والتوجيه والمراقبة.
- . الحرص على ضمان الانسجام بين المخططات والبرامج الاستثمارية للمؤسسات والمقاولات العمومية، مع السياسات العمومية التي تحددها الحكومة في القطاع.
- . اعتماد تشريعات تستجيب لدينامية مكونات المحفظة العمومية، بما يساعدهم في فعالية ونجاعة العمليات المرتبطة بالإحداث والتحويل والتفويت، والحل أو التصفية الخاصة بالمؤسسات والمقاولات العمومية.

- . إجبارية إرفاق مقتراحات إحداث المؤسسات أو المقاولات العمومية أو أحد فروعها، بدراسة الجدوى ودراسة الأثر، تفادياً للتدخل الاختصاصي وتكرار المهام في نفس القطاع أو في نفس المجال الترابي.
- . تحديد شروط تعيين ممثلي الدولة والقطاعات الحكومية في الأجهزة التقريرية للمؤسسات والمقاولات العمومية وتعزيزها بمتصرفين مستقلين.
- . تنفيذ خطة عمل استراتيجية لتعزيز مقاربة النوع في التعيين في مناصب التدبير والمسؤولية، وضمان حضور أكبر للنساء في الأجهزة التدابيرية للمؤسسات والمقاولات العمومية.
- . نشر تقارير «المفتشية العامة للمالية» المرتبطة بمهام الرقابة المالية أو افتتاح المشاريع للمؤسسات والمقاولات العمومية في إطار المهام التي تقوم بها.
- . إعادة تنظيم وتوزيع مكونات المحفظة العمومية وفق مجموعات متاجسة، في أفق تجميع أو توحيد تلك التي لها نفس الاختصاصات أو تتقاطع في مجالات تدخلها مع القطاعات الوزارية الوصية، أو التي تفتقد إلى موارد ذاتية أو لها قيمة مضافة متواضعة.
- . ترشيد البرامج الاستثمارية للمؤسسات والمقاولات العمومية وفق منظور جديد للنماذج الاقتصادية، يأخذ بعين الاعتبار أولويات المقاولة والمؤسسة العمومية في البرامج والاستثمارات ذات القيمة المضافة الاجتماعية والاقتصادية.
- . يقظة أكبر اتجاه مدionية المؤسسات والمقاولات العمومية، والعمل على تحويل بنيتها نحو الدين الداخلي، مع تأطير أكبر لتكاليف الاستغلال والقروض التي تلجأ إليها من أجل تمويل أنشطتها وبرامجها الاستثمارية.
- . إعادة ضبط التحويلات المتبادلة بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية وفق منظور جديد يأخذ بعين الاعتبار نتائج المؤسسات المعنية، وقيمتها المضافة الاقتصادية أو الاجتماعية، مقارنة بالإمدادات المالية التي تستفيد منها بشكل مباشر من الميزانية العامة أو من الحسابات الخصوصية أو من الرسوم شبه جبائية المرصودة لفائدها.
- . إصلاح نظام المراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية وفق منظور متكامل يحدد بشكل واضح مسؤولية المتتدخلين، ويعيد رسم دور الدولة «كمسامهم»! مع تحمل هذه الأخيرة لمسؤوليتها في تصفية مخزون الضريبة على القيمة المضافة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية.
- . استحضار البعد الجغرافي والتنمية المجالية في المخططات الاستراتيجية وأشكال تدخلات المؤسسات والمقاولات العمومية، بالشكل الذي يعكس الاختيارات الاستراتيجية والسياسات العمومية للحكومة.
- . إعادة النظر في التوزيع المجالي للمؤسسات والمقاولات العمومية خارج محور جهتي الرباط والدار البيضاء، خاصة بالنسبة لتلك التي تنشط على المستوى الوطني.
- . اعتماد منهجية جديدة لتدبير المخاطر المرتبطة بالحضور المتنامي للمقاولات العمومية على الصعيد الإقليمي والقاري، وذلك من خلال آليات لبيضة والتتبع مؤسسة على مؤشرات احترافية محينة.
- . تأطير التعيينات في مناصب التدبير والمسؤولية للمؤسسات والمقاولات العمومية، وفق منظور يستحضر بعد التعاقد في تحقيق الأهداف والنتائج والتقييم وترتيب الآثار عليها.

المقاولات الصغيرة والمتوسطة والصغرى

لتحليل بيئة الأعمال بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة المغربية، اخترنا مقاربة واقعية تستند إلى جمع المعطيات الميدانية، إضافة إلى المشاورات مع عدد من رؤساء مقاولات صغيرة جدا ومقاولات صغيرة ومتعددة ومع خبراء. للأسف الشديد، فإن الملاحظة النهائية تتوافق مع انتظاراتنا، وهي أن مناخ الأعمال في المغرب ليس مناسبا لخلق المقاولة وتطويرها. وهذا، بالرغم من أهمية المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة التي تمثل 93% من النسيج الإنتاجي والمبادرة الخاصة في المغرب من ناحية، وكثرة البرامج المتفرقة والمجزأة الموجهة للمقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة من ناحية أخرى، تبين أن استراتيجية المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة فشلت فشلاً متعدد الأبعاد.

باختصار، يمكننا أن نعلن، في ضوء التقدم الملتبس، عدم فاعلية السياسات والاستراتيجيات المعتمدة في العقود الأخيرة. ويرجع ذلك، من بين أمور أخرى، إلى غياب التقاديم هذه السياسات وبطء التطبيق ومشاكل في الحكومة.

وللإجابة عن هذه الإشكالية، نقترح مقاربة مبتكرة، شاملة وأكثر تكاملا على المدى المتوسط. وهذا يمر بالضرورة عبر إحداث قطيعة تدريجية مع النموذج الحالي.

I. تشخيص الوضعية

إشكالية المقاولات الصغيرة والمقاولات الصغرى والمتوسطة معقدة وتتطلب مقاربة شاملة. وهذا، فإن العيب الأول هو التصنيف الغريب للمقاولات في ميناق المقاولات الصغرى والمتوسطة. هذا التصنيف الكمي عادي وبسيط لكونه: تصنيف عام ولا يأخذ في الاعتبار خصوصيات أنشطة المقاولات الصغيرة والمقاولات الصغرى والمتوسطة. تصنيف ينطلق من معطيات إحصائية غير دقيقة بسبب القطاع غير المهيكل.. كما أنه تصنيف لا يأخذ بعين الاعتبار إلا ما هو منجز وليس الإمكانيات، وهو ما يستبعد فعليا المقاولات الناشئة.

وتعمل المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة في بيئة معقدة مقسمة إلى ثلاثة محاور:

1. المحور المؤسساتي أ. إعداد التراب الوطني

إن عزلة بعض المراكز الحضرية المتوسطة أو الصغيرة، وضعف البنية التحتية والخدمات العمومية الذي ينضاف إليه نقص التكوين تفسر انتشار قطاع أولي بدائي و/أو تجارة ذات قيمة مضافة هزيلة. في هذه

المراكز، كل هاته العوامل لا تساهم في تطوير المقاولات الصغيرة والمقاولات الصغرى والمتوسطة، وهو ما يتسبب بالتبعية في البطالة والهجرة..

بـ. اتفاقيات التبادل الحر والتموقع على الصعيد الدولي

من أجل الانخراط في الاتجاه العالمي الذي تمليه اتفاقيات منظمة التجارة العالمية والعلمية، وقع المغرب العديد من اتفاقيات التبادل الحر مع العديد من البلدان والفضاءات الاقتصادية الإقليمية. كان من المنتظر أن تكون هذه الاتفاقيات بمثابة رافعات للنمو الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة المواطن من خلال توفير فرصة حقيقة تحفز النسيج الاقتصادي وبالتالي المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة عبر مضاعفة الفرص الصناعية الجديدة، ونقل الكفاءات والولوج إلى الأسواق الدولية.

غير أن الواقع مختلف تماماً للأسف الشديد. أدت اتفاقيات التبادل الحر إلى منافسة غير عادلة، كما أن المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة، التي كانت غير مهيأة، تحولت إلى مقاولات مستوردة لتلبية الطلب المحلي..

الشركات الأجنبية التي استقرت في المغرب عبر حصولها على امتيازات مختلفة أصبحت علاجاً مسكنًا للبطالة الهيكيلية مستفيدة في ذلك من الأجور المنخفضة. أفضل المؤشرات هي مستوى احتياطياتنا من العملات الأجنبية وميزان الميزان التجاري. بالإضافة إلى ذلك، فقد تبين أن الإشعاع الموعود لـ«صنع في المغرب» على المستوى العالمي كان مجرد وهم..

جـ. الثقافة والنظام التعليمي

بحكم أن الثقافة كانت مهمة في استراتيجيات التنمية في المغرب، فإننا نعتقد أن سياسات تنمية ريادة الأعمال فشلت في تقدير تأثير الثقافة على دينامية الأعمال في بلادنا.

وانطلاقاً من البرامج المستوحاة غالباً من تجارب البلدان الأخرى، لم يول السياسيون سوى القليل من الاهتمام للخصوصية المغربية التي تتوجس من المقاولة والتي تعتبرها نخبوية، في حين تدافع عن نظام العمل المأجور الذي يعتبر أقل خطورة.

وفضلاً على ذلك، حتى إذا كان البعض يتغلب على ثقافة الخوف من المخاطرة التي تغرسها البيئة الأسرية، فإن الغالبية إما تنجذب إلى الانتهازية بغض النظر تحقيق الربح السريع والقصير الأجل، أو إلى نموذج مقاولاتي عفا عليه الزمن وقيمه المضافة ضعيفة، مع حكامة تعزز على المدى الطويل لأنحة المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة التي تعمل في القطاع غير المهيكل، وتخلق مناصب شغل هشة، بدخل الكفاف، ومقاولات سريعة الزوال.

ويعزز النظام التعليمي استمرارية هذه الثقافة. والتذبذب الذي يميز سياساتنا لم يؤد إلى تفاقم عجزنا عن إنتاج خريجين مؤهلين حاملين لأفكار مبتكرة في ريادة الأعمال، على الرغم من وفرة العرض في برامج التكوين المفكرة حول ريادة الأعمال لأنها منفصلة عن عالم الأعمال..

2. المحور الأفقي

أ. الدولة والإدارات العمومية

يعتبر دور الدولة وأجهزتها التنفيذية حاسما في المجال الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي يؤثر على مبادرة ريادة الأعمال وخلق واستغلال وتطور المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة في المستقبل.

من خلال سلطتها في مجال اقتراح القوانين وتنفيذها، فإن الدولة هي المحفز لأي دينامية ذات توجه قوي في النسيج الاقتصادي. وباعتبارها أكبر أمر بالصرف بالنسبة للصفقات العمومية، فهي تحفز الطلب، ولكن يجعلها في نفس الوقت المدين الرئيسي لبعض الشركات وبشكل غير مباشر لبعض الشركات بسبب التأثير النسقي.

ومع ذلك، وعلى الرغم من العديد من المبادرات، فإن النتائج كانت متباعدة وأقل من التوقعات. فوفقاً للمندوبيّة الساميّة للتخطيط، فإن 57 % من المقاولات ينتقدون الممارسات الإداريّة غير الأخلاقيّة التي كانت السبب في علاقات غير صحيّة. كما ينتقدون الفساد والمساطر المعقدة والطويلة وطول فترات السداد، من بين أمور أخرى.

ب. الولوج للتمويل

خلصت جميع الدراسات إلى أن وسائل التمويل الموجهة للمقاولات الصغيرة والمقاولات الصغرى والمتوسطة ضعيفة. بداعاً من نقص رأس المال الهيكلي إلى صعوبة الحصول على تمويل هذا الامر الذي يأثر سلباً على الاستثمار وتنمية هذه المقاولات.

على الرغم من صيغ التمويل المتاحة، تظل البنوك حذرة فيما يتعلق بالائتمان وتفضل تمويل الجزء السفلي من الميزانية بدلاً من تمويل الاستثمارات. مع دعم نهج الممتلكات العينية على حساب إمكانات الأعمال.

بالإضافة إلى ذلك، يعمل سوق الرساميل بشكل رئيسي في اتجاه المقاولات الكبرى. هناك حاجة إلى إصلاح السوق المالي وكذا سوق الرساميل من الجيل الجديد. وهذا الإصلاح يجب أن يركز على وضع أدوات جديدة لتعبئة الأدخار الخاص وتقليل الفجوة بين الاستثمار والادخار والتي تبلغ حوالي 8 نقاط فإذا تعدد هذا، فإن احتمال الحلقة المفرغة للمديونية الداخلية والخارجية يمكن أن يكون النتيجة الحتمية لتمويل النموذج التنموي الجديد.

إن تحليل بنية الأدخار في المغرب تظهر أن الأدخار المالي شديد السيولة وقصير الأجل وأن هذا الوضع يفيد بشكل أساسى البنوك التي تجني أرباحاً متزايدة باستمرار. إن الأدوات المخصصة للاستثمارات المتوسطة والطويلة الأجل ضعيفة للغاية وتدريحاً قليلاً وتوظف بعيداً عن اهتمامات وانشغالات النظام البنكي. يتم معاقبة صغار المدخرين في صناديق التوفير ودفاتر التوفير بأسعار فائدة بالكاف إيجابية.

3. محور العمليات

من خلال هذا المحور، نريد تسليط الضوء على العناصر الثلاثة التي نعتقد أنها تؤثر بشكل كبير على نشاط المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة وإنمايتها.

أ. السوق الداخلي

من وجهة النظر الهيكلية، يتميز السوق الداخلي بالتأثير القوي للوسطاء وأصحاب الريع والعاملين في القطاع الغير المهيكل..

العرض يغلب عليه القطاع الثالثي ويركز على التجارة في البضائع المستوردة، والمقلدة في بعض الأحيان، أو المهرية. هذه البضائع، سواء كانت موادا أولية أو منتجات نهائية، فهي منخفضة الجودة وتبيع بأسعار بخسة. وهذا يؤدي إلى انخفاض هوامش المنتجين المغاربة الذين يتنافسون مع هذه المنتجات. وهو ما ينعكس على الاستثمار، ويؤدي إلى عرقلة تنمية المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة.

لا يزال الطلب الخاص القادر على الدفع والمستدام يتركز في المدن المتوسطة والكبيرة وهو موجه بشكل أساسي نحو المواد المستوردة. الطلب العمومي موجه في قسط كبير منه نحو الشركات كبيرة، التي تعاني من آجال السداد طويلة الأمد.

ب. عوامل الإنتاج

بدعما من الاستثمار ووصولا إلى التسويق، فإن تدبير عوامل الإنتاج مقيدة كثيرا للمقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة. فالاعتماد القوي على الواردات يجعل نموذج الأعمال غير مستقر بسبب تقلب الأسعار على المستوى الدولي وتقلب أسعار الصرف، علما أن التقنيات المستوردة بشكل عام قديمة ومستخدمة وهذا ما يضعف الإنتاجية.

يضاف إلى ذلك، من بين أمور أخرى، فاتورة الطاقة المرتفعة بشكل كبير، وهو ما يفسر القيمة المضافة المنخفضة التي تنتجه المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة. مع العلم أن سعر الطاقة في المغرب هو من أعلى الأسعار في العالم.

الرأس المال البشري هو عامل أساسي في إنتاجية المقاولة. وفي المغرب، تواجه المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة بشكل بنائي مشكلة اليد العاملة المؤهلة الموزعة بشكل غير متكافئ جغرافيا ومكلفة جدا في حالة نقلها.

وأخيرا، مع تكلفة النقل المرتفعة جدا وآجال التسلیم العشوائية، يزداد مستوى المخزون الآمن وهذا يؤثر بشكل كبير على خزينة المقاولات الصغيرة والمقاولات الصغرى والمتوسطة، التي تعاني أصلا بسبب التأخير في آجال الأداء وثقل سعر الفائدة.

ج. الحصول على الوعاء العقاري

على الرغم من بعض التقدم التي مكن بلادنا من الحصول على رتب في التصنيف الدولي ولاسيما قياس «أنشطة نظام الأعمال» للبنك الدولي، لا تزال بيئة الأعمال في المغرب تعاني من العديد من أوجه القصور التي لا تزال تشكل قيوداً على المقاولات الصغيرة والمقاولات الصغرى والمتوسطة. ومع ذلك، لا ينبغي لهذا الأداء أن يحجب التقدم الذي يتعمّن تحقيقه في مجال تسهيل الحصول على الوعاء العقاري، أو في إنشاء مناطق صناعية متخصصة، أو تحسين جودة التجهيزات والبنيات التحتية.

II. مقتراحات الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية

بالنسبة للاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية، من المستعجل إحداث تغيير في بيئة الأعمال الوطنية لتشجيع ريادة الأعمال والاستثمار الخاص المغربي.

نقطة انطلاق، نقترح بداية تدقيق التعريف القانوني للمقاولات الصغيرة جداً والمقاولات الصغرى والمتوسطة لدمج الخصائص النوعية والاجتماعية والبيئية التي تأخذ في الاعتبار الخصوصيات الحالية للمقاولات الصغيرة جداً والمقاولات الصغرى والمتوسطة وتصنيفها:

- . المقاولات الناشئة:
- . المقاولات الصغيرة جداً والمقاولات الصغرى والمتوسطة المنظمة والشفافة:
- . المقاولات الصغيرة جداً والمقاولات الصغرى والمتوسطة التي تعمل في القطاع غير المهيكل.

ويتعلق الأمر بمعالجة بيئة الأعمال كل وفقاً لشبكة القراءة نفسها للتشخيص أعلاه.

1. المحور المؤسساتي

أ. تهيئة التراب الوطني

في رأينا، مخطط تهيئة مندمج وفعال يجب أن يندرج في إطار تفكير طويل المدى الذي يأخذ بعين الاعتبار التراب الوطني بأكمله. وهذا يتطلب توزيعاً عادلاً للفرص والموارد الضرورية للتنمية الاقتصادية والتي لا يمكن فصلها عن مشاركة المقاولات الصغيرة والمقاولات الصغرى والمتوسطة.

في هذا الإطار، نقترح توسيع صلاحيات الجهات إلى جانب نظام محاسبة محايده. كما يتعمّن إنشاء لجان على المستوى الجهوّي تتوفّر على الموارد البشرية والماليّة اللازمّة لدعم المقاولات الصغيرة والمقاولات الصغرى والمتوسطة، وليس فقط على المستوى الإداري. كما يجب منح حوافز ملموسة للشركات التي تمركزت بالفعل في المراكز المستهدفة.

تخصّص كل جهة يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار في مخطط مديرى وطني شامل، الذي يأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الحالية وإمكانيات كل جهة، من أجل تحفيز التعاون والتآزر بين الجهات وتحسين النفقات الإجمالية. وأخيراً، نظام توزيع يسمح بتوفير تمويل كافٍ للمشاريع لتنمية المناطق الأقل جاذبية.

بـ. اتفاقيات التبادل الحر والتموقع على الصعيد الدولي

على غرار ما يحدث في العالم في أعقاب أزمة كوفيد19، فإن مراجعة اتفاقيات التبادل الحر في رأينا، أصبحت أمرا لا مفر منه. يجب أن نتوجه نحو استهداف انتقائي للأسواق ذات الطلب المرتفع على المنتجات المغربية، وأن نراقب بمؤشرات التوازن التجاري، حتى، بدون العودة إلى الحماية، يتمكن الميزان التجاري من تحقيق توازن نوعي مستدام.

وسيكون من الضروري أيضا مراجعة وجهة الإعانت التي تمنحها الدولة وتوجيهها نحو القطاعات التحويلية التي تزيد من مزايانا إلى أقصى حد وتقلل من صادراتنا من المواد الخام لصالح المنتجات المصنعة.

من المهم أيضا تعزيز وسائل مكافحة التهريب والتقليل عبر تشديد العقوبات في القانون الجنائي.

أخيرا، يقترح الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية تشجيع الوطنية الاقتصادية من خلال تشجيع استهلاك المنتوجات المغربية. وهذا يمر عبر تحسين ثلثي جودة/سعر لمنتجاتنا ليتم تصنيعها وفقا لمعايير صارمة من أجل خلق علامة تجارية محلية بهدف تعزيز الصادرات.

جـ. الثقافة والتعليم

نحن نقترح فعلا سياسيا منظما ومستداما لإحداث ثورة في التفكير في ريادة الأعمال في المغرب لتحقيق هدف منسق ومتقارب تنخرط فيه عالم الأعمال والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية من أجل إقناع المجتمع أن ريادة الأعمال هي التي تخلق العمل المأجور. إن بيداغوجيا مبتكرة وبناء تشاركي الذي يساهم فيه المقاولة ورجل الأعمال، مهمان من أجل خلق نموذج رجل الأعمال المدبر المستقبلي.

2. المحور الأفقي

أـ. الدولة والإدارات العمومية

نحن بحاجة إلى إطار مؤسسي جديد يظهر العلاقة بين الدولة والمقاولة من خلال نهج تشاركي يقوم على القرب والتفاعل والتعاطف، حيث يلعب الموظف الوطني، المتخلص من عيوب البيروقراطية، دورا ميسرا في تنفيذ القوانين والمساطر. يجب إعادة صياغة الإطار القانوني بهدف غرس الثقة والبساطة للمقاولين الديناميكيين.

على هذا النحو، تم اقتراح سلسلة من الإصلاحات التنظيمية والمؤسسية في اتجاه تبسيط المساطر الإدارية. كما يقترح الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية «قانون تحديث الاقتصاد» وتضمينه جميع المقتضيات المتعلقة بمناخ الأعمال. يقترح هذا القانون بشكل خاص تبسيط المساطر للشركات والذي تشمل أيضا:

- . مراجعة كافة الإجراءات الإدارية المتعلقة بالنشاط الاقتصادي بهدف إزالة 90 بالمئة من التراخيص والتصاريح واستبدالها بدفاتر تحملات مع التزام بسيط بالإشعار. ويتعين تأطير التراخيص المتبقية؛
- . رقمنة جميع المعاملات بين المواطنين والشركات مع الإدارة خلال 3 سنوات. جميع الوثائق يمكن

تقديمها أو استخراجها في نسخة إلكترونية دون حاجة المواطن للتنقل؛ . وضع ميثاق استثمار جديد ليحل محل ميثاق 1995 الذي أصبح متجاوزا، ووضع ميثاق وطني للمقاولات الصغرى والمتوسطة-المقاولات الصغيرة جدا، . المكافحة الفعالة والفعالية للفساد والجرائم المالية.

الضرائب هي أيضاً معيار أساسي للقدرة التنافسية. نقترح إصلاحاً ضريبياً يعزز الاستثمار والقبول بالضريبة كمسؤولية اجتماعية. تم تفصيل هذا الإصلاح في القسم المخصص للسياسات الاقتصادية المقترحة من قبل الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية، أعلاه.

ب. الولوج إلى التمويل

بالنسبة لهذا المحور، نوصي بما يلي:

- . تعزيز وتنوع آليات إعادة توجيه الأدخار نحو القطاعات الإنتاجية؛
- . إعادة هندسة العلاقة بين البنك والمقاولة. وهذا يمر عبر توسيع منتجات التمويل المختصة المقاولات الصغيرة جداً والمقاولات الصغرى والمتوسطة.
- . تجميع جميع الصناديق وصناع القرار والوكالات العمومية المتدخلة في تمويل المقاولة (دعم، مساعدات مباشرة، إلخ.) في هيئة واحدة في شكل بنك تمويل متخصص. يتعلق الأمر بإنشاء بنك عمومي للاستثمار خاص بالمقاولات الصغيرة والمقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة. بنك يواكب المقاول من بداية المشروع إلى نضجه. فيما يتعلق بإدارة المخاطر، يمكن دعم هذه المؤسسة من قبل الشركة الوطنية للضمان وتمويل المقاولة. وسيكون تدخلها من أجل المساعدة المباشرة وتقديم قروض بشروط دنيا. سيساعد هذا البنك (البنك العمومي للاستثمار) أيضاً في تمويل تحديث أدوات الإنتاج والإدارة عن طريق تثبيت عمليات المرونة التنظيمية.
- . وضع سياسة تعليمية خاصة بالمالية وريادة الأعمال (إشراك نظام التعليم العالي، والوسطاء الماليين).

بالإضافة إلى ذلك، فيما يتعلق بالأسواق المالية، نقترح:

الإسراع في إصلاح الأسواق المالية في المغرب بأبعادها المتعددة (سوق الرساميل والبورصة والتأمين وشركات التمويل وأنشطة رأس المال-المخاطر، ورأس مال تنمية، إلخ) وذلك في إطار مقاربة منسقة ومتكاملة!

تحسين سيولة السوق من خلال تسهيل الولوج إلى سوق البورصة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة وإدخال أدوات مالية جديدة (مثل المنتجات ذات الأجل المحدد) وإنشاء وكالة تصنيف مستقلة. تسريع عملية تحديث شركة بورصة الدار البيضاء عبر الإنترن特، من أجل تسهيل تبادل الأوراق المالية المرتبطة بالمقاولات الصغرى والمتوسطة وكذلك لتعزيز دمقرطة الاستثمار المسؤول في سوق الأوراق المالية؛ تكثيف تطوير مصادر بديلة للتمويل من خلال إنشاء إطار تنظيمي مناسب.

فيما يتعلق بالولوج إلى الخدمات البنكية والقروض، فيتعلق الأمر بـ:

- . تنويع عروض التمويل البشكي وتحسين نسبة استخدام الحسابات البنكية؛
- . تكثيف ومراجعة نظام الضمان من أجل توجيهه نحو احتياجات وقدرات الفاعلين؛
- . تطوير أدوات محددة مثل صناديق الضمان العمومية لقروض الشركات الصغيرة والمتوسطة، وصناديق رأس المال-المخاطر العامة/الخاصة، وصناديق الاستثمار العامة/الخاصة، الخ.

3. المحور العملياتي

هدفنا هو تحسين إنتاجية المقاولات الصغيرة والمقاولات الصغرى والمتوسطة من خلال:

أ. تعزيز السوق الداخلية

- . تكثيف مكافحة الفساد والتهريب واعتماد ضرائب عادلة ومنصفة لردع حالات البحث عن الريع. يجب أن يترافق هذا النهج مع تسريع اندماج القطاع غير المهيكل؛
- . دعم الطلب وتوطين الوظائف في المراكز البعيدة وغير الساحلية التي يجب أن يعهد بتحقيقها إلى الجهات وفق خطة وطنية.
- . تخصيص عدد من الصفقات العمومية بشكل حصري للمقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة المهيكلة مع تدابير المساعدة التقنية والمالية.

ب. تخفيض تكاليف عوامل الإنتاج

سياسة مندمجة لبناء صناعة وطنية ثقيلة بإمكانها أن تحل تدريجيا محل واردات الآلات اللازمة لتجهيز الصناعة والبناء والأشغال العمومية على سبيل المثال. وفي هذا الإطار، فإن زيادة الإنفاق العمومي على البحث والتطوير أمر لا مفر منه. ونظرا لأن هذا التحول الصناعي له توجه قوي، فإننا نوصي بسياسة تشترط استيراد أدوات التجهيزات بنقل مصاحب للتكنولوجيا والمهارات مع إعانت للاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعمل في الصناعات الثقيلة.

تنمية مهارات الجودة بتكلفة معقولة:

- . الجمع بين احتياجات التكوين والسياسات القطاعية وعروض التكوين من خلال التفكير أكثر في تنمية المهارات.
- . تعزيز جهود التنسيق والتآزر بين السياسات التعليمية والتكوين والتوظيف من خلال إعادة توجيه وتحديث دور مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل.
- . تطوير التكوين في مجال ريادة الأعمال لتعزيز تأسيس المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة ذات القدرات الإدارية الجيدة.
- . تشجيع الشباب المؤهلين على العمل في المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة من خلال وضع ميثاق المسؤولية الاجتماعية لتحسين الثقة بين المأجورين وأرباب العمل.
- . الزيادة في عدد المراكز الجامعية والتكوين المهني القريبة.

- . إعادة هندسة برامج التكوين مع مراعاة واقع النسيج الاقتصادي المغربي وخصوصيات المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغيرة والمتوسطة.
- . تفعيل عمل وكالة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني المعتمدة في مارس 2016، مع ضمان تتمتعها بالاستقلالية في اتخاذ القرار، وبإشراف القطاعين العام والخاص والموارد المالية والبشرية الكافية.
- . توافر لوجستي جهوي موحد من خلال إنشاء مراكز تخزين جهوية لتسهيل التزويد وحل مشكلة اللوجستيك والنقل.

ج. حل الإشكالية العقارية

- . اعتماد مشروع قانون التسجيل العقاري (الأراضي الجماعية) وتسهيل المساطر بالنسبة للمستثمرين الذين يقومون بمشاريع تنموية.
- . تعزيز الرقابة المتعلقة بثمين الأراضي الممنوحة لمشاريع التنمية. يجب أن تتم هذه الرقابة من خلال المكاتب الجهوية للأملاك العمومية.
- . تحسين توفر الوعاء العقاري والمخزون المؤجر للاستخدام الصناعي.
- . زيادة أو إحداث ضريبة تستهدف الأصول غير المولدة للثروة، مثل الأراضي غير المبنية أو غير المستغلة، والمساكن غير المأهولة أو حتى ثمين الأصول غير المرتبطة بالاستثمارات.

وأخيرا، نقترح دعم المقاولات الناشئة والابتكار على وجه التحديد باعتبارهما رافعتين حقيقيتين للتغيير النسيج الاقتصادي الوطني. والسبب هو أن المقاولة الناشئة، حتى لو كانت تعتبر من وجهة نظر ريادة الأعمال مبادرة استثمارية، فإنها مع ذلك تحفظ بخصائصها المميزة للغاية.

فال مقاولة الناشئة هي في رأينا مبادرة يجب أن تكون مبتكرة، والعنصر الأساسي فيها هو الإنسان. ينجح هذا الأخير، من خلال مهاراته، في تحويل فكرة باستخدام التكنولوجيا الجديدة إلى نموذج مقاولة فريدة تقدم بشكل عام خدمة متقدمة ذات إمكانات عالية لتحقيق الربح بمرور الوقت وبالتالي فإن تصنيفها يقع في اقتصاد المعرفة، الذي يجمع بين الأوساط الأكاديمية وعالم الأعمال على المستوى الدولي.

- في المغرب، تم الإعلان عن عدة مبادرات وبعضها قيد التنفيذ. مع ذلك، ورغم أنها مصممة لتغطية كل ما هو ضروري (من الحضانة، والتدريب، والتمويل، والمساعدة الفنية)، إلا أن هذه المبادرات لم تحقق سوى إنجازات خجولة بسبب إيجام المعنيين بالأمر، والخلط الذي لازال موجودا بين مقاولة تقليدية و مقاولة ناشئة. ومن هنا كان تعدد الصعوبات التي تواجه المقاولات الناشئة في المغرب:
- . قانونية ومالية: عدم وجود تعريف قانوني للمقاولات الناشئة؛ مساطر قانونية مرهقة بخصوص هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال بالنسبة للأموال المخصصة لانطلاق المشروع.
 - . التمويل المحدود بسبب نفور المانحين من المخاطرة.
 - . ثقافة ريادة الأعمال المحافظة.

- . رأس المال البشري الذي يفتقر إلى المهارات الشخصية اللازمة لتطوير المشروع.
- . صعوبة الولوج إلى السوق الوطنية والدولية.

من أجل تصحيف أوجه القصور في السياسات والاستراتيجيات الموضوعة لهذا الجزء المستقبلي من المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغار والمتوسطة، نوصي بإحداث «قانون المقاولة الناشئة والابتكار» الذي يشمل المحاور التالية :

على الصعيد القانوني :

- . ضياغة إطار قانوني خاص بالمقاولات الناشئة، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بتصفيتها.
- . وضع نظام خاص بالحاضنات.
- . تكثيف لواحة الصرف الأجنبي والتصدير لتدويل المقاولات الناشئة.
- . تكثيف النظام الضريبي مع المقاولة الناشئة والمؤسس.

من أجل تحسين الولوج إلى الأسواق :

- . خلق علامة شركة ناشئة، ممنوعة من قبل لجنة مكونة من ممثلي عن الصناديق والسلطات العمومية والخبراء.
- . دمج المقاولات الناشئة في حصة طلبات العروض العمومية.
- . تخفيف شروط ولوج المقاولات الناشئة إلى الأسواق الاستراتيجية (البنوك، التأمين، الخدمات المالية).
- . تشجيع المقاولات المغربية الكبيرة أو الشركات المحلية متعددة الجنسيات على دعم المقاولات الناشئة في الوصول إلى الأسواق الدولية في شكل عقود المناولة على سبيل المثال.
- . وضع نظام لشهادات المرشدين والخبراء في مواكبة المقاولات الناشئة.

لتشجيع الاستثمار:

- . اعتبار المقاولات الناشئة «فاعلين اقتصاديين معتمدين» بالمعنى الجمركي وإعفائهم من إجراءات الملاعنة عند الاستيراد.
- . إنشاء ميثاق خاص بالمقاولات المغربية الناشئة يخول لها الاستفادة من المساعدات والمنح والمزايا الضريبية وكذا الاستفادة من النظام البيئي لتعاضد المجموعات.
- . إصلاح شركة المساهمة المبسطة ونظام هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال (الشروط والمرونة ورأس المال والمساطر وغيرها) و/أو إنشاء آليات متعلقة بها.

لتسهيل الولوج إلى التمويل :

- . إنشاء تمويل بنكي لصادرات المقاولات الناشئة.
- . إنشاء نظام حواجز مالية للباحثين بناء على عدد المنشورات وإيداع براءات الاختراع (برنامج الاتفاقية الصناعية لتكوين عن طريق البحث، دعم تكاليف إيداع براءات الاختراع).

إعداد دعم حكومي محدد للمقاولات الناشئة :

- . تعزيز الدعم العام لبنيات المواصلة والتيسير لحاملي المشاريع (المالية والتقنية والتواصل وغيرها).
- . مركزة المعلومات المتعلقة بالمساعدات العمومية الموجهة إلى حاملي المشاريع المبتكرة.
- . وضع برنامج وطني للتنمية روح المبادرة داخل المؤسسات التعليمية.
- . إصلاح برامج التربية الوطنية لتتناسب بشكل أفضل مع مهني المستقبل.
- . إحداث الإطار القانوني لـ«الباحث» بما يتيح الحصول على موارد مالية وتقنية وإدارية كافية لتشجيع الابتكار.



إعداد التراب الوطني والموارد والتنمية المستدامة

التزم المغرب منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بنهج الاستدامة. في هذا السياق، شرع في تنفيذ العديد من الإصلاحات والبرامج بهدف الحفاظ على النظم البيئية، وتحسين المرونة الاجتماعية والبيئية للبلاد وتشجيع المزيد من أساليب الإنتاج التي تحترم البيئة.

- تطور البلاد وبالتالي استغلال الموارد والأراضي يضعنا في مواجهة عدة تحديات:
- . رأس مال طبيعي غني ومتتنوع، ولكنه في حالة تدهور مستمر (الاستغلال المكثف للمياه والتربة، وندرة المياه، والأراضي الهشة - الجبال والواحات والسهول).
 - . التحضر المستدام الذي تهيمن عليه المدن الكبيرة ذات الكثافة البشرية العالية مع ما يطرحه من رهانات الصحة والأمن.
 - . عالم قروي متخلّف يتسم بالفقر والعزلة.
 - . بلد في طور التحول الديمغرافي.

الرهان الأساسي يتعلق بالثاني (الماء/الطاقة) والذي يعد جزءا لا يتجزأ من المساهمة المحددة وطنيا، كما تحمل مكانة مهمة في أهداف التنمية المستدامة. اليوم، نلاحظ أن هشاشة كبيرة تميز السياق المناخي والهيدروليكي للمغرب - يتأثر بشكل أساسي بعدم انتظام سنوي وتقلب التساقطات المطرية من سنة لأخرى وعدم تجانس توزيعها في الزمان والمكان، ولكن أيضا بالتداعيات السلبية الناتجة عن الأنشطة البشرية وتغير المناخ.

لذلك يعتبر التحكم في الموارد المائية والطاقة وتدبير التراب الوطني بشكل عام والمناطق القروية، أمرا حاسما ويطلب خيارات استراتيجية على جميع المستويات، لا سيما فيما يتعلق بالسياسات العمومية ذات الصلة بالنظم الزراعية، والخيارات الطاقية والمعدنية، وتدبير النظم البيئية، وخاصة بالنسبة للمناطق المصنفة في الطبقات البيومناخية شبه الجافة والقاحلة.

ندرة الموارد المائية في المغرب، والتبعية الطاقية للسوق الخارجية (95 بالمئة من الاحتياجات المستوردة) وهذا سياسة إعداد التراب الوطني، هي التحديات الاستراتيجية الرئيسية الثلاثة التي يجب على البلاد مواجهتها في السنوات المقبلة.

نرى بأن اتباع طريقة التفكير التي تجعل من الإنتاجية المتزايدة رافعة تستهدف الربح الآني، دون الأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات الخاصة للمناطق المشكلة للتراب الوطني، سواء من حيث الموارد المتاحة أو من حيث المعرفة المحلية التي تحترم التنوع البيولوجي، يمكن أن يزيد من تدهور البيئة بشكل عام والإضرار بالظروف المعيشية للسكان الحاليين والمستقبليين.

في هذا السياق، نطمح للمساهمة في الجهد الوطني لتحسين الموارد المائية والطاقة والبيئية في بلادنا، من خلال تبني تصور يتسم بترشيد الموارد والوسائل، وفعالية الخدمات واستدامتها وذلك عبر تحسين جميع الجوانب المتعلقة بالحكومة الجيدة، سواء على المستويات المؤسساتية والقانونية والتنظيمية والعملية، انطلاقاً من التخطيط الاستراتيجي للتدبير منسق للمجالات الترابية.

ومع ذلك، وهذا هو الحال بامتياز للتدبير المستدام، يجب أن يسير تعزيز القدرة التنافسية لكل مجال وفعالية إجراءات التنمية جنباً إلى جنب مع هدف التنمية العادلة. وهذا يتطلب تعزيز أشكال مختلفة من التضامن بين المناطق وداخلها.

وهكذا، فإن الجهود التي سيتم بذلها وما يتصل بها من تنسيق يجب أن ترتبط برؤية شاملة واستشرافية، مع تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والبشرية المستدامة. كما أن تهيئة المجالات لا يمكن أن تندمج في إطار الاستثمارية التاريخية للأعمال البشرية وتأثيراتها على المجالات إلا تم اتباع مقاربة تشاروية واسعة للسيطرة الجماعية على المستقبل.

١. تهيئة التراب الوطني

تستند تهيئة التراب الوطني على رؤية تهدف إلى تحقيق النمو المستدام من خلال صياغة السياسات العمومية التي تحدد المبادئ الثلاثة. يجب أن يلبي النمو المستدام احتياجات السكان الحاليين، دون التأثير على مستقبل الأجيال القادمة وقدرتها على تلبية متطلبات معيشتهم، أو حتى رفاهيتهم.

علاوة على ذلك، للاحظ أن جميع التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمعات الحديثة لها أبعاد ترابية أساسية. تجسد هذا الواقع من خلال العودة إلى مفهوم المجال الترابي (المجال الترابي هو وعاء لمختلف التحديات والاختلافات واللا مساواة) والعودة القوية إلى التحديات الترابية في الخطاب السياسية والدراسات المتعلقة بالتنمية، بالإضافة إلى الاهتمام المتجدد بتهيئة التراب وتحسين حكمه تدبيرها.

١. التشخيص

على مدى العقود الماضية، شهد المغرب تحولات عميقة مع تحديات جديدة سواء من حيث التمدن وتعزيز المدن الكبرى، فضلاً عن تحول المناطق القروية وإشكاليات المرونة المرتبطة بها وأخيراً، الإشكاليات المتعلقة بتغير المناخ ورهان الاستدامة:

أ- الرهان الديمغرافي والدينامية الاجتماعية الفوارق المجالية والاجتماعية تتعمق:

- . كثافة سكانية عالية في الشمال الغربي (87٪ من الساكنة يتركزون في 27.5٪ من المساحة).
- . أقل من 13٪ من السكان يتركزون في المناطق الجنوبية والشرقية.
- . تمركز قوي على الساحل (55٪).
- . تباطؤ مستمر في النمو الديمغرافي (2.06٪ في عام 1960 و 1.25٪ في عام 2014).

بـ- رهانات دينامية التمدن :

المغرب اليوم هو بلد متمدن. هذا تغيير كبير في المشهد الوطني الذي حدث بسرعة منذ السبعينيات (29% من سكانه يسكنون في المدن) إلى يومنا هذا (أكثر 65%). يتميز هذا التمدن بمركز قوي للسكان على الشريط الساحلي وإنماح للثروة بشكل رئيسي في المراكز الحضرية (75% من الناتج الداخلي الخام، 80% من المداخيل الضريبية، 60% من مناصب الشغل) وهو ما يشكل فوارق مهمة بين المناطق.

بالإضافة إلى ذلك، تهيمن على المجال الحضري المدن الكبيرة ومدينة الدار البيضاء الكبرى (حوالي 50% من السكان). وهو ما يطرح مسألة إمكانيات التي يتبعها على مستوى المدن المتوسطة (ثلث السكان) والمدن الصغيرة (20% من السكان).

جـ - العالم القروي: فوارق مقلقة

يمثل العالم القروي في المغرب 98% من المساحة و40% من السكان، أي 85 بالمائة من الجماعات. يتميز بساكنة شابة ونشاط مرتبط بشكل شبه حضري بالفلاحة (78% من مناصب الشغل) يعاني من عدة مشاكل:

- . الفقر والهشاشة: ثلث السكان في وضع هش.
- . العزلة وضعف الولوج إلى الخدمات والتجهيزات.
- . تغطية طيبة محدودة للغاية ~ 32%.
- . نسبة التجهيز بأجهزة الكمبيوتر والوصول إلى الإنترنت تعرف تأخراً كبيراً 26% من الأسر.
- . ارتفاع نسبة الأمية والهدر المدرسي.

2. الإجراءات المقترنة

للاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية رؤية استباقية تقوم على كل من الاستفادة القوية من المكتسبات السابقة، وعلى الحاجة إلى مزيد من الانفتاح على الابتكارات والتجارب الناجحة في التنمية الترابية والاندماج الجهوي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن السياسات العالمية والوطنية الحالية موافقة لإطلاق سياسة جديدة لإعداد التراب الوطني موجهة نحو التنمية الجهوية المستدامة. يتعلق الأمر بشكل رئيسي بـ:

- . تعزيز قدرات تدخل الجهات باعتبارها إطاراً مناسباً للتنمية المستدامة والتقائية السياسات العمومية.
- . تطوير العمل العام من أجل إعداد مشروع وطني يسمح بتنمية جهات متضامنة وتنافسية.
- . تحسين حكامة المجال الترابي وتعزيز التعاون بين الجماعات.

العمل من أجل سياسة تهيئة للتراب مندمجة من خلال:

- * تجديد المقاربات المتعلقة بالمسألة الحضرية.
- * تحسين حكامة المدن الكبرى.
- * إندماج المناطق شبه الحضرية.

- * تعزيز اندماج الإطار الحضري.
- * تطوير النقل الجماعي العمومي كوسيلة مفضلة للمواصلات في المدن.
- . إيلاء اهتمام خاص للتعهير في العالم القروي من خلال ضمان تقوية الروابط بين المدن والقرى.
- . تعليم التغطية الرقمية للمجال الترابي وخاصة في العالم القروي.
- . بناء نظام معلومات خاص بكل منطقة وتعزيز إنتاج المؤشرات لتوجيه اختيار صانعي القرار في الشؤون المتعلقة بالمجال الترابي.
- . تحسين المعرفة بالمناطق الحضرية والتغيرات في المناطق القروية.
- . الحرص على تمفصل وثائق التخطيط.

فيما يتعلق بالعالم القروي وبالنظر إلى أهمية المجال القروي، فقد أرتأينا أنه من المفيد أن نخصص له مقاربة استراتيجي وإجراءات محددة، والتي نعرضها بطريقة محددة ومفصلة أدناه. وبالتالي، فإن التوجهات العامة المعتمدة لتطوير المجال القروي، بما في ذلك المناطق الجبلية والواحات، تتعلق بتحقيق الأهداف الرئيسية المترابطة التالية:

- . الحد من الفوارق بين المناطق القروية والمناطق الحضرية، مع مراعاة أوجه التكامل بينها ولا سما دينامييات المدن التي تدخل في المجال الجغرافي الجهوي الذي يتكون منها.
- . تصحيح الاختلالات الجهوية وداخل الجهات فيما يخص البنية التحتية وتهيئة المجال وفرض التنمية من خلال إنجاز مشاريع كبيرة مهيكلة.
- . تحسين الخدمات المتعلقة بجودة الحياة ورفاهية الساكنة القروية، لا سيما من خلال تحسين الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية.
- . تنمية الإمكانيات الاقتصادية للمناطق القروية من خلال زيادة القدرة على إنتاج الثروة، مع مراعاة الشرط الذي لا غنى عنه لتحسين الإنتاجية والإنتاج الفلاحي وغير الفلاحي، مع احترام ضرورات الحفاظ على الموارد الطبيعية ووقف عمليات تدهور البيئة بشكل عام.
- . تعزيز العمل الحكومي لصالح النظم البيئية الهشة ذات الرهانات الاستراتيجية وخاصة الواحات والمناطق الجبلية والمحرومبة بشكل عام؛ من خلال إنشاء نظام دعم مالي حكومي دائم مقرر بضرورة الحفاظ عليها من التصحر والتدمر، وذلك عبر تهيئتها من قبل السكان المحليين لمصلحتهم الخاصة ولصالح الجماعة.
- . تعزيز دور الوكالة الوطنية لتنمية الواحات وشجرة الأركان، من خلال مدتها بالوسائل الموارد المناسبة لتكوين قادرة على ضمان تنمية وحماية مناطق الواحات والمناطق التي يزرع فيها الأركان التي تمثل تراثا إنسانيا وتجعل من صورة المغرب في هذا الصدد استثناء دوليا.

يرتكز إنجاز هذه الاستراتيجية على أربعة مبادئ هي:

- . توطين (Territorialisation) الفلاحة من أجل تكييف مخططات العمل بشكل أفضل مع الواقع المحلي لكل مجال ترابي.

- . مشاركة جميع الفاعلين في عملية التنمية.
- . التوفيق بين متطلبات رؤية وطنية للتوجهات وال الحاجة إلى المخططات الجموقية.
- . إدماج ومواءمة البرامج القطاعية من أجل تحقيق أقصى قدر من التكامل والفعالية.
- . مراعاة مبدأ المحافظة على الموارد وملاءمة اختيار الإنتاج وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

II. الماء

المغرب من بين البلدان القليلة في العالم المحظوظة لامتلاكها للسلسلة الكاملة لمواردها المائية. وهكذا، فإن جميع منابعها وأنهارها وأحواضها المائية وأنظمتها البيئية المختلفة من منبعها إلى مصب جميع أنهارها تقع داخل أراضيها، مما يجنبها النزاعات المتعلقة بالمياه العابرة للحدود.

المغرب هو بلد له موارده المائية السطحية والجوفية، بالإضافة إلى 3500 كيلومتر من السواحل البحريّة، والتي تشكل إمكانات كبيرة لتحلية المياه واحتياطي موارد مستقبلي قادر على إطعام أكثر من 50٪ من سكان المغرب، ولا سيما سكان المدن الساحلية.

يقدر تهاطل الأمطار سنويا بحوالي 140 مليار متر مكعب، بينما تقدر الموارد الطبيعية بـ 22 مليار متر مكعب موزعة على النحو التالي :

- . المياه السطحية: 18 مليار متر مكعب.
- . المياه الجوفية: 4 مليار متر مكعب.

إن المكاسب التي تحققت في تخطيط وتدبير وتعبئة الموارد المائية منذ السنتينيات جعلت المغرب نموذجاً إقليمياً وقارياً في هذا المجال :

1. المنجزات والمكاسب

بفضل الجهود التي بذلها المغرب في مجال تعبئة الموارد المائية، أصبح للبلاد الآن 144 سداً كبيراً، يضاف إليها أكثر من عشرة أنظمة لنقل المياه وآلاف الآبار تبلغ سعة التخزين الإجمالية الحالية 21 مليار متر مكعب. ومن المنتظر أن تصل إلى 27 مليار متر مكعب بحلول عام 2030.

أما فيما يخص التزويد بمياه الشرب، فقد تجاوز تزويد المناطق الحضرية بالماء الصالح للشرب 96٪ بينما تبلغ هذه النسبة في البوادي 94٪. ومع ذلك، ينبغي تحقيق نوع من التقدم في مجال الربط بالصرف الصحي. في الوقت الحالي، تبلغ نسبة الربط بالصرف الصحي ومعالجة المياه على التوالي 72 و 24 بالمائة. بالإضافة إلى ذلك، فإن تطوير الري أتاح تغطية 1.7 مليون هكتار، تم تجهيز ثلثها من قبل السلطات العمومية، وذلك بفضل الحوافز المالية وبرنامج التأثير التقني العام والخاص.

تبنت الدولة استراتيجية وطنية للمياه تم تعديلها وتحديثها أربع مرات منذ عام 1995 الركيائز الثلاث لهذه الاستراتيجية هي :

- . تدبير الطلب وتثمين الماء.
- . تدبير وتطوير العرض فيما يخص الماء.
- . الحفاظ على الموارد المائية وحمايتها في البيئة الطبيعية وفي المناطق الهشة.

2. محاور سياسة الاتحاد الاشتراكي في مجال الماء:

ربما نواجه الفرصة الأخيرة بالنسبة للمغرب من أجل تفادى أزمة مياه محتملة قادمة ومن أجل ذلك، نوصي بالعمل على عدة محاور:

أ. ضمان اندماج واتساق برامج وسياسات تهيئة التراب الوطني والمياه والبيئة، من خلال الاستمرار في وضع آليات الضبط والتنسيق داخل قطاع الماء، مع الحرص على انسجام / التقاء الكل.

ب. تحسين التزويد:

. بناء السدود لتكون قادرة على تخزين أكبر قدر ممكن من المياه السطحية بالنظر إلى الإمكانيات التي يمكن تعبئتها.

. بدء وبناء الطرق المائية السريعة التي تسمح بنقل المياه من الأحواض الفائضة في الشمال (طنجة، لوكوس، سبو، الأحواض الساحلية للبحر الأبيض المتوسط) إلى الأحواض التي تعاني من عجز في وسط وجنوب شرق المغرب.

. الاستثمار في مشاريع تحلية المياه (مياه البحر والمياه المالحة نسبيا) لتلبية الاحتياجات المائية للمدن الساحلية وإعادة توجيه حصصها من السدود إلى مدن الوسط والمناطق القروية وبعض المناطق الزراعية.

ج. ترشيد الاستهلاك

. مواصلة برنامج تحويل أنظمة الري (50000 هكتار في السنة) نحو أنظمة أكثر اقتصاداً للمياه وأكثر ابتكارا، مما سيتيح لنا توفير أكثر من 2.5 مليار متر مكعب من المياه.

. توجيه اختيارات أنظمة الإنتاج الزراعي وأساليب الإنتاج من خلال التدابير التحفizية، وخاصة بالنسبة لمناطق الهشة.

. إعادة النظر في تراخيص حفر الآبار من خلال تعزيز القيود المرتبطة برخصة الحفار ومن خلال فرض الغرامات والعقوبات المالية المترتبة على ذلك.

. تشجيع، من خلال التدابير التحفizية، استخدام الآبار الجماعية، بالتوازي مع تشديد القيود على الآبار الفردية وحظر استخدام المياه من الآبار دون شهادة الجودة الصحية.

. تشجيع اعتماد أنظمة الري الجماعية للطاقة الكهرومائية الصغيرة والمتوسطة.

. اشتراط منح التحفيزات المالية لاستخدام الضخ الشمسي بالالتزام بتبني نظام راي مقتصد للمياه، لضمان الحصول على الفعالية المتقاطعة.

د. الحفاظ على الموارد الطبيعية

- . تعميم الربط بالصرف الصحي السائل للتنظيف والحفاظ على الموارد وحماية صحة المواطنين والمواطنين، من خلال اتباع سياسة إرادية فيما يتعلق بالبرنامج الوطني للتطهير السائل معالجة المياه العادمة !
- . حماية وإعادة تأهيل المياه الجوفية بهدف تجديد الاحتياطيات.
- . حماية الملك العام المائي من التصريفات التي قد تضر به: حالة المياه العادمة المرتبطة بالأنشطة الحرافية والصناعية والمنزلية بدون معالجة وغيرها.
- . معاقبة أي جريمة تلويث أو ممارسات تلوث صناعي لمجاري المياه أو الأنهر أو المياه الجوفية، من خلال ضمان التنفيذ الصارم لأحكام القانون 15-36، ولا سيما تلك المتعلقة بمبدأ «الملوث يدفع» وغيرها.
- . تزويد كل وكالة حوض مائي بأنظمة الكشف والمراقبة والإشعار والمعلومات المتعلقة بالفيضانات والسيول والكوارث المائية الأخرى، وكذا تدبيرها.

هـ. تحسين الحكماء :

- . تعزيز التدبير اللامركزي والمنسق القائم على المقاربة التشاركية، بهدف تحويل المسئولية لمجموع الفاعلين المتتدخلين في قطاع المياه وكذلك المستهلكين.
- . تعزيز دور المنظمة المهنية من خلال ضمان تقوية قدرات قادتها، من بين أمور أخرى، وذلك من خلال التدريب المستمر في تدبير الموارد والحكامة بشكل عام.
- . تعزيز دور مجالس إدارات وكالات الأحواض المائية وضمان تمكينها وتكوينها (التنظيم والتخطيط والتدبير والصلاحيّة، والتحسيس).

وـ. إجراءات التحسيس والتوعية

- . تعزيز برامج التحسيس التي تتناول الاقتصاد في المياه والحفاظ عليها: أجهزة الدولة والمجتمع المدني والمستهلكين وضمان انتظام هذه البرامج.
- . مساعدة النسيج الجمعوي العامل في مجال المياه والبيئة على تطوير برامج توعية طموحة وتعزيز قدرات التصميم والتخطيط والتنفيذ.
- . تعزيز تكوين أعضاء غرف الفلاحة والصناعة والحرف والمستهلكين والقضاة والمحامين في القضايا المتعلقة بالماء وتنظيم موائد مستديرة للنقاش حول الممارسات الجيدة.

III. المعادن

1. تشخيص الوضعية

إن الحديث عن المملكة المغربية يعني أولاً وقبل كل شيء الحديث عن بلد يزخر بالمعادن ولطالما كان قطاع المعادن مكوناً أساسياً للاقتصاد الوطني، وذلك بفضل وجود مجال جيولوجي مناسب أتاح تطوير القطاع المعدني في العديد من مناطق البلاد.

تكمن أهمية هذا القطاع في مساهمته في الناتج الداخلي الخام بنسبة تصل إلى 10 بالمئة وحصته في الصادرات الوطنية التي تزيد عن 22٪، فضلاً عن آثاره الإيجابية على التنمية الجوية والقروية.

يبلغ الإنتاج الوطني من المعادن 38 مليون طن، وأهم هذه المعادن الفوسفات الذي يشكل أكثر من 90٪ من إجمالي الإنتاج. وتصل الاستثمارات في هذا القطاع إلى أكثر من مليار درهم ويشغل بشكل مباشر 41000 شخص.

وإذا كان المغرب يتتوفر على احتياطيات كبيرة من الفوسفات وعلى صناعة فوسفاطية متقدمة، مما يبوءه المرتبة الأولى من حيث التصدير والمرتبة الثالثة من حيث الإنتاج على المستوى العالمي، فإنه يحتل أيضاً مكانة مميزة على المستوى العالمي والإفريقي بالنسبة لعدد من المواد المعدنية مثل كالزنك والرصاص والباريت والفلوريت والكوبالت والفضة.

مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن قطاع المعادن، باستثناء الفوسفات، يواجه اليوم العديد من التحديات، لاسيما الحاجة إلى اكتشاف حقول معادن جديدة، وتنمية المواد المعدنية المستغلة وضمان استدامتها. وهذا، وبصرف النظر عن الفوسفات، تظل مساهمة قطاع المعادن محدودة من حيث رقم المعاملات 5 مليارات درهم، وحجم مناصب الشغل التي يوفرها 15000 والاستثمارات المخصصة للبحث المعدني، والتي تصل إلى حوالي 400 مليون درهم.

هذا الركود في النشاط المعدني، باستثناء الفوسفات، يعود إلى عدة عوامل، من بينها بشكل خاص انخفاض مستوى الاستثمارات المخصصة للتنقيب عن المعادن والبحث المعدني من قبل الفاعلين في هذا المجال، مما يؤدي إلى عدد أقل من المناجم الجديدة وإلى المزيد من إغلاق المناجم بسبب استنفاد المعادن القابلة للاستغلال اقتصادياً.

لم تحقق استراتيجية تطوير قطاع المعادن باستثناء الفوسفات أهدافها المتمثلة في مضاعفة حجم الاستثمار في القطاع بثلاث مرات، ومضاعفة بعشر مرات حجم الاستثمار في التنقيب والبحث المعدني ليصل إلى ما يقرب من 4 مليارات درهم ومضاعفة مناصب الشغل المحدثة في القطاع إلى أكثر من 30 ألف منصب شغل مباشر.

إذا تميز المغرب باستقراره وتطوير بنائه التحتية، فإن المستثمرين في قطاع المعادن يواجهون أوجه قصور ومشاكل أخرى. ويتعلق الأمر بشكل أساسي بتسوية المنازعات وتوافر قاعدة بيانات جيولوجية مناسبة. يجب تحسين هذا المحور من أجل جذب المستثمرين.

في مجال الصخور والمعادن الصناعية، تعتبر كمية الواردات من المواد كبيرة وتأثيرها بشكل متزايد على الميزان التجاري للبلاد. وبالتالي، ونظراً لأهمية موادها للنسيج الصناعي الوطني، يجب استغلال الإمكانيات المتاحة للتطوير.

تعتبر واردات المغرب من الصخور والمعادن الصناعية كبيرةاليوم وتستمر في الارتفاع تضاعفت الواردات من حيث الكم 1.279 إلى 2.480 كيلو طن وتضاعفت قيمتها ثلاثة مرات تقريباً 1.280 إلى 2.952 مليون درهم خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2019 في هذا السياق، سيسفيد قطاع المعادن المغربي من تثمين هذه المواد محلياً لتخفيف العبء على الميزان التجاري وأن يصبح أكثر اندماجاً في القطاع الصناعي في البلاد.

للتزال الجهود المبذولة حتى الآن من حيث تحديث الإطار التشريعي والتنظيمي وكذلك من حيث تحسين معدل التغطية في الخرائط الجيولوجية والجيوفизيائية والجيوكيميائية غير كافية لضمان تنمية الثروة المعدنية التي تزخر بها بلادنا.

2. الأهداف الاستراتيجية

وبالرغم من ذلك، لا يزال قطاع المعادن بحاجة إلى استراتيجية طموحة وواقعية ومنسجمة. وهذا هو السبب في أنه أصبح من الضروري وضع سياسة معدنية جديدة لتحقيق الأهداف التالية:

- . تحسين التغطية الخرائطية للمناطق المحتملة بالبيانات الجيوعلمية المناسبة وإمكانية الوصول إلى المعلومة الجغرافية.

. تحسين مساهمة القطاع في الميزان التجاري من خلال:

- * تشجيع استخدام المواد المحلية.
- * تشجيع البحث العلمي في مجال المعادن ولاسيما تثمين الكبريت والبوتاسي.
- * جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال تثمين الإمكانيات المعدنية التي تزخر بها بلادنا.
- . تعزيز تكامل قطاع الموارد الطبيعية مع القطاعات الأخرى: الصناعة والماء والسياحة.
- . تعزيز احترام البيئة هدف «صفر نفايات» للنشاط المعدني.

يتعلق الأمر بتحقيق أهداف الواقعية رقم معاملات يصل إلى 200 مليار درهم وخلق 100 ألف منصب شغل خلال ولاية حكومية مدتها 5 سنوات.

3. الإجراءات المقترنة

لتحقيق هذه الأهداف نحتاج إلى فتح عدد معين من الأوراش:

- . تحديث الإطار التشريعي والتنظيمي وتطهير التراث المعدني الوطني ووضع إطار قانوني يحدد شروط وطرق تثمين الثروة المعدنية ذات الأصل البحري.
- . تحسين حكامة القطاع من خلال إنشاء وكالة وطنية مكلفة بإنجاز البنية التحتية الجيوعلمية، وضمان إنعاش القطاع المعدني والنفطي على طول سلاسل القيمة لقطاعي المعادن والطاقة. فضلاً عن إنشاء نظام حكامة لتدبير الموارد المعدنية الموجه نحو تحقيق المصالح الوطنية (تركيز الاستثمارات العمومية المخصصة للبحوث المعدنية على المعادن الاستراتيجية).
- . تشجيع البحث العلمي في الجيولوجيا والمعادن لمواجهة التغيرات العميقة التي تشهدتها الصناعة

- . المعدنية في جميع أنحاء العالم.
- . اعتماد نظام ضريبي تحفيزي، خاصة في مرحلة البحث المعدني.
- . تحسين عرضنا القابل للتصدير من خلال تثمين المواد المحلية بدلاً من تصدير منتجات أولية بقيمة المنخفضة.
- . تعزيز الكفاءات في المهن المتعلقة بالجيولوجيا والمعادن.
- . تثمين رأس المال البشري من خلال ضمان ظروف جذابة للنساء والرجال العاملين في الصناعات المعدنية من خلال منهم حقوقا اجتماعية تضمن رفاهية العمال وظروف عمل لائقه.

IV. المواد النفطية

1. تشخيص الوضعية

عملت المملكة المغربية منذ الاستقلال على إمداد البلاد بالمنتجات البترولية والغاز الطبيعي والوقود الصلب في ظل أفضل ظروف السلامة والجودة واستطاعت بناء سلسلة قيمة متكاملة من الاستيراد عبر الموانئ الوطنية، والتكرير في مصافي سيدي قاسم ولسامير، سلسلة التوزيع التي تغطي الأراضي الوطنية. وقد أنشأت مخزونا إستراتيجيا وسهرت على متابعة برامج تطوير وتجويف قطاعات النفط وغاز البترول المسال والغاز الطبيعي.

وتساهم الحكومة في تطبيق أنظمة التعرفة خاصة بالمنتجات البترولية والغاز الطبيعي وتنظم سوق الغاز والبترول بهدف ضمان مناخ المنافسة، وتنظم العلاقات مع الهيئات المهنية. ومع ذلك، منذ عام 2012، أدلى غياب رؤية الحفاظ على سلسلة القيمة لهذا القطاع الاستراتيجي إلى إغلاق شركة لسامير، وخفض السعة التخزينية للمنتجات البترولية من ستة أشهر إلى شهر واحد من الاستهلاك الوطني، وانعدام الشفافية في الأسعار العامة للمنتجات البترولية التي أدت إلى مشاكل اجتماعية واقتصادية على المستوى الوطني.

2. مقتراحات الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية:

يقترح الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية سياسة بديلة لتصحيح الوضعية. تهدف هذه السياسة النفطية إلى تأمين إمداد السوق الوطنية بالمنتجات البترولية، ولاسيما من خلال :

- . مضاعفة منافذ دخول المنتجات البترولية المستوردة.
- . التزويد المستمر والمنتظم للمنتجات البترولية.

كخزانات (لتكون قادرة على ضمان احتياط استراتيجي تدوم ستة أشهر على الأقل).

- . تعميم الوصول إلى المنتجات البترولية المختلفة، من خلال التنظيم الفعال للسوق الحرة، وضمان أسعار عادلة ومنصفة لصالح المستهلكين ومكافحة الاحتكار والممارسات المنافية للمنافسة الشرifفة.
- . إعادة تشغيل شركة لسامير مع تطوير صناعة التكرير ومرافق استقبال المنتجات المكررة وسعات التخزين في مناطق المملكة المختلفة.

. تطوير استخدام الغاز البترولي المسال في المناطق القروية وتحسين خصائص المنتجات البترولية بهدف الحفاظ على البيئة، ولاسيما عن طريق الحد من تدمير الغابات الناجم عن الاستغلال المفرط لها.

٧. الطاقات غير الأحفورية أو البديلة

يتميز قطاع الطاقة في المغرب بالاعتماد شبه الكلي على الواردات لتلبية احتياجاته من الطاقة. وإدراكاً منها لهذا الضعف، فإننا مدعوون لإيجاد الإجابات المناسبة لمواجهة المشكلات والتحديات التي يواجهها قطاع الطاقة في بلادنا، لاسيما فيما يتعلق بالتقديرات التي تميز أسواق الطاقة.

والنظر إلى دينامية اقتصادنا، ازداد طلبنا على الطاقة الأولية في المتوسط بـ 5 بالمئة في السنوات الأخيرة. كان هذا الطلب ارتفع بشكل أساسى نتيجة الزيادة في استهلاك الكهرباء الذي زاد بمعدل 6.5٪ سنوياً نتيجة كهربة العالم القروي، والذي وصلت نسبتهااليوم إلى أكثر من 98.6 بالمئة ، في حين أن نسبة الكهربة لم تكن تتجاوز 18 بالمئة في عام 1996.

في مواجهة هذه الدينامية غير المسروقة للاقتصاد المغربي وكذلك النمو الديمografي إلى جانب تحسن مستويات معيشة السكان، فإننا تتوقع مضاعفة الطلب على الطاقة الأولية بثلاث مرات ومضاعفة الطلب على الكهرباء أربع مرات في أفق عام 2030.

وقد أعطى جلالة الملك محمد السادس، في خطابه يوم 30 يوليوز 2007 بمناسبة عيد العرش، انطلاق عملية تغيير السياسة الوطنية في مجال الطاقة، من خلال تحديد الأهداف الأساسية الرئيسية والخطوط العريضة للتوجهات الاستراتيجية الاستباقية التي ينبغي أن تتلاءم مع سياسة إرادية لتعبئة موارد الطاقة الوطنية في هذا المجال. وفي هذا الصدد، تم وضع استراتيجية طاقية جديدة طموحة تهدف بشكل أساسى إلى تأمين الإمدادات من خلال تنوع موارد الطاقة وتعظيم الوصول إلى الطاقة بأسعار منخفضة وتعبئة موارد الطاقة من خلال تثمين الإمكانيات الوطنية للطاقة المتجدددة وتكثيف عمليات التنقيب عن النفط والغاز وكذلك دمج نظام الطاقة الوطني في بيئته الإقليمية.

١. تشخيص الوضعية

بصفته أكبر مستورد للطاقة في شمال إفريقيا، يواجه المغرب تحدياً صعباً يتمثل في تلبية الطلب المحلي المتزايد على الطاقة مع إبقاء فاتورة الواردات تحت السيطرة. ويعاني المغرب من نقص في الموارد الأحفورية، حيث يؤدي هذا العجز إلى تبعية طاقية، إذ يتم استيراد 96 بالمئة من حاجياته.

إن احتياجات المغرب من الطاقة آخذة في الازدياد، في حين أن الموارد أصبحت نادرة. زاد الطلب على الطاقة الأولية في المتوسط بـ 5٪ خلال السنوات الأخيرة. بسبب اعتماده بشكل كبير على واردات الطاقة، تؤثر فاتورة الطاقة بشكل كبير على الميزانية العامة للمملكة. ويؤدي الدعم الذي تقدمه الدولة إلى تفاقم الوضع، خاصة بالنسبة لغاز البوتان.

في مواجهة هذه التحديات، وضعت الحكومة المغربية في عام 2009 الاستراتيجية الطاقية الوطنية

التي تركز على الاستفادة من تنوع مزيج الطاقة في قطاع الكهرباء، وتسريع تطوير الطاقات المتجددة، وخاصة الطاقة الريحية، والطاقة الشمسية والميدروليكية، ويجعل من الفعالية الطاقية أولوية وطنية وتعزز اندماجا أكبر في السوق الإقليمية.

على أساس هذه الاستراتيجية، كانت الأهداف المحددة في عام 2009 للطاقة المتجددة في المغرب تمثل 42 بالمئة من القدرة المتوقعة بحلول عام 2020، أي 6000 ميجاوات. تمت مراجعة هذه الأهداف في عام 2015 لتصل إلى 52 بالمئة أو 12900 ميجاوات بحلول عام 2030.

يركز هذا العمل على البحث الاستشرافي لتحسين استخدام الطاقات المتجددة وتفسير الأثر الاقتصادي على النمو في المغرب. تؤثر فاتورة الطاقة بشكل كبير على التوازنات الاقتصادية والمالية. وتمثل مشترياته من النفط 20% من إجمالي الواردات وتشكل ما يقرب من 50% من العجز التجاري. الفحم النباتي، الذي يوفر 20% من الاستهلاك الوطني للطاقة، وإن كان ذلك يتم على حساب تدهور التراث الغابوي، في حدود 5000 هكتار في السنة.

مازال مزيج الطاقة الوطني في المغرب يعتمد بشكل كبير على الوقود الأحفوري، وخاصة النفط. ويغطي النفط أكثر من ثلثي احتياجات الطاقة الأولية في المغرب، يليه الفحم 16 بالمئة والكتلة الحيوية والنفايات 7 بالمئة، وتحتل الفحم الصدارة في إنتاج الكهرباء بأكثر من 40% من إجمالي الإنتاج، يليه البترول والغاز الطبيعي. في حين 15% أخرى من إنتاج الكهرباء مصدرها الطاقات المتجددة، ولاسيما محطات الطاقة الكهرومائية الكبيرة، بسبب لجوء المغرب مبكراً إلى السدود لإنتاج جزء من الكهرباء. دخلت مصادر الطاقات المتجددة، وخاصة الطاقة الشمسية والطاقة الريحية، السوق المغربية مؤخراً. وتضاعف إنتاج الكهرباء من المصادر المائية مرتين وتضاعف هذا الإنتاج من الطاقة الريحية بثلاث مرات منذ عام 2002.

أ. المشهد المؤسساتي لقطاع الكهرباء المغربي

غنى عن البيان أن الإصلاحات التي أجريت فيما يتعلق بالسياسة الطاقية تحتاج بالضرورة إلى إصلاحات تشريعية وتنظيمية ومؤسساتية. والهدف من ذلك هو ضمان الظروف المناسبة لتنفيذها بشكل سليم، وحتى وضعها على محك القطيعة التكنولوجية المحتملة وضمان دعم الموارد البشرية بشكل عام، سواء من حيث التكيف مع التغييرات التي تحدثها عملية الانتقال أو من حيث المعلومات والتقويم والشرح الضروري للارتقاء في المهارات الجديدة.

ب. الإنتاج

يتم توفير إنتاج الكهرباء من خلال مجمع إنتاج بسعة 10938 ميجاوات في نهاية عام 2018. يتم توفيره بشكل أساسي من قبل المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب. منذ عام 1994 تم السماح للشركات الخاصة بإنتاج الطاقة الكهرومائية المخصصة حصرياً لتلبية احتياجات المكتب. وهي مرتبطة بالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بواسطة عقود شراء كهرباء مضمونة طويلة الأجل من نوع اتفاقية شراء الطاقة.

شهدت الفترة 2009-2013 إطلاق المخطط الوطني للإجراءات ذات الأولوية بهدف إعادة التوازن بين العرض والطلب على الكهرباء من خلال العمل، من ناحية على تعزيز القدرات الإنتاجية من خلال قدرة إضافية تصل إلى 1400 ميغاواط، ومن جهة أخرى، على ترشيد استخدام الطاقة.

كان الهدف المحدد في أفق 2020 هو زيادة حصة الطاقات المتجددة إلى 42 بالمئة من الطاقة الكهربائية. ولتحقيق هذا الهدف، تم إطلاق برنامج تهدف إلى إنتاج 6000 ميغاواط من المصادر المتجددة: 2000 ميغاواط من مصدر ريعي، و 2000 ميغاواط من مصدر شمسي و 2000 ميغاواط من مصدر كهرومائي. اكتملت المرحلة الأولى من الاستراتيجية الطاقية الوطنية بنجاح وأتاحت إعادة التوازن بين العرض والطلب ووضع الإصلاحات التشريعية والمؤسسية والتنظيمية اللازمة لدعم البرنامج والمشاريع التي تم إطلاقها كجزء من الاستراتيجية الطاقية الوطنية.

لكن منذ عام 2013، كان هناك ترافق في متابعة تنفيذ المخطط الوطني لتنمية الطاقات المتجددة. أبرز تقييم تنفيذ الاستراتيجية الطاقية نتائج كارثية من الناحيتين الاقتصادية والمالية بسبب التكلفة المرتفعة للغاية بسبب سوء اختيار الحلول التكنولوجية. ولذلك يتعين على المغرب مراجعة سياساته الطاقية وتحديد أهداف جديدة لتسريع الانتقال الطاقي، مع مراعاة المعايير الاجتماعية والاقتصادية والعلمية.

مع إعداد المخطط الوطني للضبط في سنة 2012، تم الشروع في وضع قواعد لضبط القطاع. وسيشهد عام 2016 إصدار القانون رقم 15-48 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإنشاء الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء. وكان الهدف هو تعزيز الإطار التشريعي ومواكبة التغييرات العميقية في قطاع الطاقة المتجددة التي صدر بشأنها القانون رقم 09-13 في عام 2010.

يحدد القانون 15-48 القواعد التي تضمن المعاملة العادلة لمستخدمي الشبكة، ولا سيما من حيث استقلالية مشغل شبكة النقل الكهربائي (تجاه الفاعل التاريخي المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب) الذي يشرف عموديا على مجموعة الأنشطة: الإنتاج، النقل والتوزيع.

وتتجدر الإشارة إلى أنه يجب تطوير المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب نحو نموذج جديد يتكون من فصل أنشطة إدارة الشبكة عن أنشطة الإنتاج أو التوريد للمستهلك.

2. الاستراتيجية والإجراءات المقترحة

يقترح الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية سياسة طاقية تنطلق من المكاسب السابقة وتعمل على تصحيح الاختلالات المسجلة، وتدارك النواقص من حيث الفعالية التقنية والاقتصادية والبيئية، ومن حيث سلامة وموثوقية التزويد.

بالنسبة للاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية، السياسة الطاقية تتمحور حول مصادر طاقة متجددة وقدرة على ضمان ولوح الفاعلين والمواطنين في نفس الآن للطاقة النظيفة وبتكلفة مقبولة اقتصاديا واجتماعيا.

وهكذا، من الممكن تحقيق هذه الأهداف المزدوجة، أو حتى الأهداف الثلاثة، من خلال تقليل انبعاثات غازات الدفيئة، بالنظر إلى الإمكانيات التي توفر عليها بلادنا، ولا سيما الطاقة الريحية والطاقة الشمسية، والتي تبلغ إمكاناتها تقريرياً إلى 20000 ميجاواط.

وبالتالي، فإن اختيار مزيج الطاقة الذي يركز على الطاقات المتجدددة (الريحية والشمسية والهيدروليكية والغاز الحيوي والوقود الحيوي والكتلة الحيوية، وما إلى ذلك) يعد اختياراً حكيمًا. نقترح أن يكون لها مرحلة انتقالية طاقية تعتمد على الوصول إلى مزيج الغاز الطبيعي والفحم النظيف، من خلال تقنيات واحدة للتقطاف الكربون وتخزينه، وإعادة توازن عرض الكهرباء كلما كان ذلك ضرورياً وبالتالي حل مشكلة الانقطاع المرتبط بالطاقات المتجدددة. يمثل الغاز في هذه الحالة عامل مرونة كطاقة نظيفة ذات مردودية جيدة.

ويبقى الهدف هو استغلال الإمكانيات العديدة المتاحة للمغرب، وتصحيح أوجه النقص المتعددة، مما يسمح له بتجاوز نقاط الضعف لديه وضمان أمن تزويده بالطاقة من خلال الاعتماد على مزيج متتنوع ومبتكر ومنفتح على التقنيات الجديدة التي يتغير تطويرها محلياً وجهويَاً وكذا في إطار التعاون الدولي والأوروبي.

وفضلاً عن ذلك، فيما يتعلق بالهيدروجين، يتمتع المغرب بإمكانيات مهمة قادرة على رفعه إلى الصدارة على المستوى العالمي من خلال استغلال الورش الكبير للطاقات المتجدددة كعامل مضاعف في هذا الصدد.

ومع ذلك تبقى مسألة ولوح المغرب إلى الطاقة الكهربائية النووية ستكون مصدراً للإلكترونات الخضراء، والتي يمكن أن توفر، بالإضافة إلى الطاقات المتجدددة، تكاليف الإنتاج وبالتالي الأسعار للطاقة النظيفة تنافسية للغاية لغاية لاقتصادنا الأخضر، كهدف خلال السنوات الثلاثين المقبلة. وهذه أفضلية نسبية كبيرة: طاقة نظيفة أرخص بنسبة 30 بالمئة.

الإجراءات الخاصة المتعلقة بهذه الاستراتيجية هي:

. ضمان التنافسية الاقتصادية من خلال مراعاة تكلفة الإنتاج وسعر البيع للكهرباء والمنتجات البترولية.

. ضمان وتأمين التزويذ المستمر بالكهرباء والمنتجات البترولية لجميع أنحاء البلاد.

. الحفاظ على طبيعة الخدمة العمومية لمهمة تدبير الولوج إلى شبكة نقل الكهرباء وتوزيعه.

. ضمان مراقبة تقييم الموارد الوطنية بما يؤدي إلى تنمية الطاقات المتجدددة وتحديتها، ولا سيما لتطوير مشاريع الطاقة الشمسية والطاقة الريحية مع مراعاة تكاليف وأسعار كيلوواط.

. دمج الهندسة والصناعة المغربية في إنجاز الدراسات وتصنيع التجهيزات في مجال الطاقات المتجدددة:

* المساهمة في تعزيز البحث والتطوير والابتكار التكنولوجي ونقل التكنولوجيا في مجال الطاقات

المتجددة.

* تعزيز المهارات وتطوير القدرات، لاسيما فيما يتعلق بالخيارات التكنولوجية الجديدة من أجل التحكم في التكاليف المقبولة اجتماعياً واقتصادياً، دون إغفال توازن السوق وضمان استدامة النموذج.

ومن أجل ذلك، من الضروري تحسين حكامة القطاع من خلال :

. متابعة المجهود التشريعي والتنظيمي التي بدأت في مجال تطوير الطاقات المتجددة:

. تنسيق وتوحيد جهود مختلف المؤسسات المعنية والفاعلين في القطاعين العام والخاص من أجل التنفيذ الفعال للمقتضيات القانونية.

. توسيع صلاحيات و اختصاصات الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء من خلال الوسائل التشريعية والتنظيمية بالإضافة إلى توسيع مجال تدخلها ليشمل الغاز الطبيعي، أو حتى جعلها في نهاية المطاف هيئة لضبط الطاقة على غرار هيئات الضبط الأوروبية والمتوسطية والأفريقية.

السياسات القطاعية

هناك العديد من الاستراتيجيات القطاعية المتعلقة بالقدرة التنافسية في القطاع الأولي والثانوي والثالث. إن طموحات ورؤى هذه الاستراتيجيات بشكل عام محددة واضح ومعظمها يهدف إلى تحسين القدرة التنافسية لل الاقتصاد المغربي وخلق فرص العمل.

ومع ذلك، هذه الاستراتيجيات، حتى وإن كانت طموحة وإرادية، فإنها تفتقر إلى الرؤية القibilية والفعالية في إنجازها. فهناك العديد من المتدخلين على مستوى كل استراتيجية قطاعية ومسؤوليات غير محددة وموزعة بشكل سيء بين الفاعلين. وفضلاً عن ذلك بعضها لا تقدم مؤشرات دقيقة بشأن الميزانية والمدة الزمنية وتثيرها على الاقتصاد الوطني وعلى المواطن.

كما أن العلاقات والتدخل بين مختلف الاستراتيجيات يظل نادراً، وهو ما يضيّع على الاقتصاد الوطني العديد من فرص التكامل وعلى سبيل المثال، يعكس ضعف ترسیخ مخطط التسريع الصناعي مع باقي الاستراتيجيات القطاعية من جهة ومع السياسات الاقتصادية بشكل عام من جهة أخرى، عدم انسجام الاستراتيجيات، وبالتالي يؤخر تطوير النسيج الصناعي الوطني.

أولاً. نحو استراتيجيات قطاعية منسجمة

حتى تكون هذه الاستراتيجيات فعالة وواضحة، فإن جعلها منسجمة من شأنه أن يمنح لصانعي القرار القدرة على جعل الإصلاحات تعطي أكلها ويكون لها آثار كبيرة على الفعل العمومي، لاسيما على زيادة القدرة التنافسية لل الاقتصاد المغربي. سيستفيد اقتصادنا من تطوير رؤية متعددة القطاعات على شكل أهداف قابلة للتنفيذ ومتربطة، من أجل تعزيز التآزر بين مختلف القطاعات. ومن أجل ذلك، يستند الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية في استراتيجيته القطاعية الشاملة على مخطط مديرى مندمج ويتشكل من عدة مكونات..

إذا كانت الاستراتيجيات القطاعية قد سمحت بخلق ديناميات، فإن مختلف التقارير التشخيصية المختلفة، الوطنية والدولية، كشفت النقش الواضح في الانسجام بين مختلف السياسات، وهو ما يشير إلى غياب التنسيق على مستوى الإعداد وتنفيذ مختلف السياسات.

إن الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية، باعتماده مقاربة شمولية ومشاركة لتنمية الاقتصاد الوطني تستند على سياسة إرادية للدولة، قام بوضع برامج مندمجة من أجل تحقيق أكبر انسجام بين القطاعات مع استغلال أمثل للموارد.

ثانياً. سياسات قطاعية جيدة الإعداد يتم تنفيذها بشكل منسق

يقدم برنامج الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية تصوراً جيداً لاستراتيجيات قطاعية تقوم على مخططات

مدددة مع إجراءات دقيقة. تأخذ هذه المخططات في الاعتبار بشكل منهجي أربعة مكونات: الكفاءة والابتكار، والقدرة الإنتاجية، والتمويل، والاستهلاك والتسويق. كما ترتكز على بنية تحتية ولوجستيك معدة لتسهيل التبادل بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين وتقليل تكاليف وسائل الإنتاج.

بالإضافة إلى ذلك، يتم تكييف هذه المخططات الاستراتيجية بالنسبة لكل قطاع من أجل التركيز على المكون الأكثر تقييدا واستغلال العناصر الأكثر تأثيرا.

لمتابعة تنفيذ هذه المخططات والتأكد من تحقيق آثارها على المواطن والاقتصاد الوطني، سيتم وضع مؤشرات تتبع من أجل المتابعة المستمرة لسير التنفيذ وتصحيح الوضع عند الضرورة.

الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية، إدراكا منه، أن التأثير في حياة المواطن والاقتصاد الوطني لا يمكن تحقيقها إلا إذا تعاون مختلف المتتدخلين على المستويين الترابي والوطني لتحقيق أهداف مشتركة، يقترح مقاربة تشاركية خلال العملية برمتها من التصميم والإعداد إلى التقييم. إن مشاركة جميع المتتدخلين (بالإضافة إلى الوزارات الوصية، من الضوري إشراك الجماعات الترابية- خاصة الجهات) أمر ضروري من أجل تبسيط عملية صنع القرار وتحسين التنفيذ من حيث الوقت والتكاليف.

أخيرا، ضمن الحكومة الفعالة تحقيق النتائج الموعودة. وهذا يضمن تحليل ما تم التخطيط له مقابل ما تم تحقيقه بناء على مؤشرات تتبع نجاعة الأداء ومن أجل إدارة أفضل، يجب تحليل وتقدير الجوانب التالية على وجه الخصوص :

. الامتثال للرؤية الموضوعة مسبقا والتي تهدف إلى ضمان العلاقات بين المخططات الناتجة عن السياسات المختلفة:

. خلق القيمة التي تهدف إلى التأكد من أن البرامج المختلفة تحقق بالفعل النتائج المرجوة.

لذلك فإن الحكومة، من خلال وزاراتها المختلفة تحت إشراف رئيس الحكومة يجب أن تحدد ما إذا كانت القرارات والالتزامات التي تم التعهد بها لازالت ذات راهنية، وما إذا كانت النتائج المتوقعة قد تحققت، وما إذا كانت الموارد كافية أو ما إذا كانت تدابير التكيف وأو التصحيح وإعادة التوجيه ضرورية.

تحتاج عملية التقييم المستمر للإجراءات الحكومية إلى وضع مجموعة من المؤشرات المناسبة وجمعها ووضعها رهن إشارة هيئة للإشراف تابعة لرئيس الحكومة بشكل مستمر. كذلك من الضوري وجود نظام معلوماتي يركز على تجميع البيانات التي يتم جمعها بطريقة شفافة وحيادية. لكي يكون نظام الإشراف فعالا، فإنه يحتاج إلى وسائل على المستوى المركزي في مختلف الوزارات وعلى المستوى الجهوي من أجل لامركزية صنع القرار وبالتالي تحقيق نوع من المرونة.

وأخيرا، نهدف إلى إجراء تعديل عميق وبنوي لنطاق تدبير المخططات القطاعية وتفاعل الفاعلين العموميين من خلال التنظيم عبر:

. إجراء تقييمات في منتصف المدة وتقديرات نهاية للاستراتيجيات.

. المساعدة داخل الإدارات العمومية.

على سبيل التوضيح ومن أجل تعزيز الصناعة الوطنية، من الضروري إجراء تقييم المحطات الصناعية المندمجة. سيساعد ذلك على ضمان استدامتها، وتقييم ما إذا كانت تساهم حقا في تعزيز القدرة التنافسية للنسيج الصناعي المغربي وفي خلق ثقافة الابتكار وما إذا كانت بشكل عام محركا لتطوير اقتصاد قوي ومرن.

ثالثا. في الحاجة إلى سياسة قوية وطموحة في الابتكار والبحث والتطوير:

الابتكار شرط أساسي لتنمية الاقتصاد الوطني بشكل عام وتنمية بعض قطاعات المستقبل، الاقتصاد الرقمي على سبيل المثال). وهكذا، فإن الابتكار، لاسيما من خلال الإنفاق على البحث والتطوير، وعدد من العوامل الأساسية مثل الولوج إلى بنية تحتية جيدة وبيئة أعمال محفزة وغيرها، يلعب دورا رئيسيا في قدرة الاقتصادات على تحسين إنتاجية وسائل الإنتاج (الأرض ورأس المال المادي والعمل)، مما يضمن نموا قويا ومتينا ومستداما.

وتنعكس هذه القدرة على الابتكار في قدرة الشركات على الاندماج في الأسواق العالمية والاستفادة منها خاصة في نقل التكنولوجيا والخبرة الأجنبية، وهو ما يعزز الانتاجية. يجب أن تتمكن عمليات نقل التكنولوجيا إلى البلدان التي تستفيد منها من وضع استراتيجية « الخروج من الأعلى » تقوم على إنتاج سلع وخدمات عالية الجودة وليس على استراتيجية التقليد.

فيما يتعلق بالمغرب، تم تحقيق بعض التقدم ولكنه لا يزال إلى حد كبير أقل من الإمكانيات وخاصة احتياجات اقتصادنا بالنظر إلى موقعنا التنافسي العالمي. وهكذا، فإن جهود الاستثمار في البحث والتطوير مازالت متواضعة جدا 0.7 بالمئة من الناتج الداخلي الخام، في حين يجب أن يصل إلى 2 أو 3 بالمئة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن عدد الباحثين لكل ألف فرد نشيط بالمغرب هي حاليا أقل من تلك المتواجدة حاليا في دول مثل الصين والبرازيل ومالزيا والشيلي وهناك معطى آخر مهم يتبع الإشارة إليه أيضا هو أن 30 % من الجهود في البحث والتطوير يتم تمويلها من قبل الشركات التي توظف ما يقل قليلا عن 10 % من العاملين في البحث والتطوير. وفي الوقت نفسه، لا يزال الإطار التنظيمي لتشجيع البحث والابتكار، ولاسيما وضع نظام أساسي للباحثين وتشجيع البحث داخل الشركات، غير كاف. ونفس الأمر بالنسبة للإطار الخاص بدراسة طلبات براءات الاختراع.

هذه الوضعية تفسر ضعف موقع المغرب في المؤشرات العالمية للابتكار والمعرفة. كما أن هذه المؤشرات تظهر صورة بلد لديه بيئة مؤاتية بشكل عام لأنشطة الابتكار، ولكن في حاجة إلى إثارة تقدم مهم، لاسيما فيما يتعلق بالدعم المالي للمشاريع المبتكرة.

وهكذا، فإن استراتيجية النمو التي نقترحها يجب أن تكون مرفوعة بتعزيز استراتيجية الابتكار من خلال تحديد الأهداف التالية:

. زيادة حصة الإنفاق على البحث والتطوير من 0.7 % الحالية إلى 2.5 % من الناتج الداخلي الخام

بحلول عام 2030 :

. تهيئة الظروف الضرورية لتسريع نشر براءات الاختراع بهدف إنشاء 3500 براءة اختراع مصادق عليها سنويا بحلول عام 2026، أغلبية تلك البراءات يجب أن تكون مغربية.

نقترح عددا من المقترنات:

. وضع استراتيجية جديدة لتطوير البحث والابتكار في أفق 2026، تكون قطاعية ومنفتحة على عالم المقاولة. يتعلق الأمر بإعادة النظر وتطوير استراتيجية «مغرب الابتكار» التي وضعت في سنة 2009 والتي تخللها عدد من أوجه القصور والاختلالات. الهدف هو تقييم هذه الاستراتيجية ووضع إجراءات للتقديم فيما يخص الحكومة والبنية التحتية والتمويل على وجه الخصوص. استراتيجية تطوير البحث هاته يجب، في رأينا، أن تكون جهوية انتلاقا من نمط الانتاج الخاص باقتصاد كل جهة. ونقترح أيضا إحداث نظام خاص بالمقاولة المبتكرة الناشئة،

. فيما يتعلق بتمويل المقاولات المبتكرة، ينبغي تسريع وتعزيز برنامج دعم المقاولات الناشئة المبتكرة «استثمار مبتكر» عبر تعبئة مبلغ مالي إجمالي لا يقل عن مليار درهم سنويا، لاسيما من خلال صناديق الأسمال المجازفة مشكلة من القطاعين العام والخاص والمخصصة لمختلف مراحل جمع الرساميل، وشبكة من الحاضنات والمسرعات لتحديد واختيار ودعم حاملي المشاريع وإنشاء شبكة وطنية لتسهيل التواصل وتبادل المعلومات بين حاملي المشاريع والحاضنات والشركات والمدارس «ملكة الأعمال» المعاهد العليا والجامعات، إلخ...، والرفع التدريجي للميزانية العمومية المخصصة للبحث والتطوير (من خلال التمويل المباشر لمراكز البحث العمومية وطلبات العروض التي تشرف عليها معاهد الأبحاث (المراكز الوطنية للبحث العلمي والتكنولوجي ومعهد البحث في الطاقة الشمسية والطاقة الجديدة، إلخ).

. تطوير البحث والتطوير الخاص، لاسيما في إطار شراكات بين الجامعات والمقاولات لهذه، يتبع :

* سن قرض-ضريبة للبحث والتطوير والابتكار،

* دعم المشاريع الابتكارية التي تنفذها المقاولات الصغرى والمتوسطة؛

* تفعيل استقلالية ميزانية المختبرات الجامعية وحريتها في الاستثمار، والوصول إلى التمويل الخاص/الخارجي، والحصول على حصص في المقاولات الناشئة والإتفاق دون رقابة مسبقة في حدود ميزانياتها والوسائل التي يتم الحصول عليها من الخارج؛

* السماح للباحثين الجامعيين بالاستفادة من تعويضات إضافية في إطار المشاريع البحثية وبالتالي زيادة جاذبية المجال البحثي؛

* تعزيز الإطار التنظيمي لتشجيع البحث والابتكار، ولاسيما من خلال إنشاء إطار قانوني للباحثين، وتشجيع البحث داخل المقاولات، وإنشاء مؤسسات داخل الجامعات...);

* تقوية الروابط بين الجامعات المغربية ونظيراتها الأجنبية.

رابعاً. برنامج اقتصادي واجتماعي

مختلف السياسات القطاعية التي وضعها المغرب في مجالات الصناعة والفلحة والسياحة والصيد البحري والصناعة التقليدية والتجارة بشكل رئيسي كانت مرفوقة بتغييرات مهمة في الهيكلة القطاعية لللاقتصاد المغربي، ولاسيما انخفاض حصة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام (حوالي 14 بالمائة) وزيادة مهمة في حصة قطاع الخدمات والاتصالات والخدمات المالية والأفشورينغ. وإذا كانت هناك دينامية قد أحدثت، فإن تحقيق الأهداف المرجوة حسب القطاع، لاسيما فيما يتعلق بتطوير النسيج الصناعي ونقل التكنولوجيا ودمج الإنتاج الوطني في سلسلة الإنتاج العالمية وخلق فرص الشغل، لم يكن في مستوى الطموحات.

وفضلاً عن ذلك، غالباً ما اعتبر المحور الاجتماعي محوراً تقليدياً وهامشياً أو في أحسن الأحوال اعتبر موضوعاً لمجموعة من المبادرات غير الهدافة للربح. غير أن المحور الاجتماعي يفرض نفسه كنتيجة للمبادرات الاقتصادية من أجل التصدي للانعكاسات السلبية للرأسمالية المتطرفة والتوجهات المتوجهة للعولمة من أجل ضمان توازن بين طموحات المقاولة الاقتصادية ومتطلبات المحيط المجتمعي، حيث تعطى الأولوية للإجراءات الرامية إلى تسريع التنمية البشرية. للأسف الشديد، لا يزال المغرب غير قادر على تعبئة كل الطاقات المجتمعية القادرة على جعل الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية تحدث كامل أثرها.

ومن هذا المنطلق، وضع الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية لسياسات العامة تقوم على محوريين، اقتصادي واجتماعي، من خلال اقتراح برامج طموحة، لكنها قابلة للتحقيق التي تهدف إلى تعزيز القدرات والكافعات من جهة، وتحسين الإطار التنظيمي والضربي من جهة أخرى، من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والإنصاف والمساواة والكرامة.

بالإضافة إلى استراتيجية خاصة لتطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، نركز في مختلف السياسات القطاعية على هدف خلق فرص عمل لأنقة وتحسين ظروف العيش والعمل.

I. الفلاحة

منذ استقلال المغرب، كانت الفلاحة دائمًا في قلب خيارات التنمية نظرًا للرهانات المهمة التي يثيرها هذا القطاع على المستويين الاقتصادي والاجتماعي والتربوي. فال فلاحة المغربية كانت محرك تحديث الفلاحين ورمز الثروة والسلطة وسوق شغل واعد ومصدراً للعملة الأجنبية من خلال تشجيع الصادرات.

بعد فترات الجفاف في الثمانينيات، كانت الفلاحة من بين القطاعات غير المستدامة على الرغم من الحصص الكبيرة من الميزانية التي تم تخصيصها لهذا القطاع. وهذا، تحولت الدولة من سياسة التدخل (دعم الأسعار لإنتاج المنتجات الاستراتيجية كجزء من سياسة الاكتفاء الذاتي ودعم الإنتاج الذي يحل محل الواردات، وما إلى ذلك) نحو سياسة أكثر تحررًا (تحرير المحاصيل استبدال دعم أسعار المنتجين بدعم الاستثمار الفلاحي).

لكن وعلى الرغم من إنجازات هذا القطاع ، مثل إنشاء البنية التحتية المائية والفلحية ، وتنويع الإنتاج النباتي والحيواني ، واستثمار التراث المعرفي والخبرة المتوازنة المعترف بها (ممارسات الفلاحية والري) ، وكذلك تطوير المزايا التنافسية، لا سيما في قطاع الفاكهة والخضروات ، فإن التفاوتات بين مناطق الإنتاج (المناطق المتقدمة والمتوسطة والنائية) وبين كبار المنتجين والغالبية العظمى من الفلاحين (أي 70٪ من صغار المزارعين) لم تتوقف عن الاتساع وإحداث آثار ضارة لنموذج إنتاجي غير عادل وغير متكافئ. كما أن غالبية المنتجين يظلون تحت رحمة التساقطات، الأمر الذي يطرح تساؤلات حول فعالية برامج التنمية والتناقضات التي خلقتها بعض تدخلات الدولة.

وقد لوحظت تناقضات كبيرة بين استراتيجية الدولة واستراتيجيات المنتجين وال فلاحين في فترة فك الارتباط والشك هذه كتناقضات ، يمكننا أن نذكر على سبيل المثال:

- . تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي في وقت الغالبية العظمى من الأسر لا تحقق الاكتفاء الذاتي.
- . تشجيع الصادرات في وقت تعجز فيه المحاصيل الغذائية عن تلبية احتياجات السكان المحليين.
- . تصدير المياه على شكل خضروات وفاكهه طازجة في الوقت الذي لا تحصل الغالبية العظمى من المحاصيل على المياه.

مع وصول حكومة التناوب، أصبحت للفلاحة استراتيجية تعرف باسم استراتيجية 2020 . وهي استراتيجية تشاركية واستباقية، أخذت في الاعتبار الخصائص الجهوية لكل منطقة لتعزيز المهمة الاستراتيجية لقطاع الفلاحة في الاقتصاد الوطني. تم تعديل هذه الإستراتيجية في عام 2008 و التي تمدح عنها مخطط المغرب الأخضر.

1 - التشخيص

لقد استطاع مخطط المغرب الأخضر تطوير منهج قائم على سلسل القيمة من خلال تشكيل المنظمات بين مهنية وتشجيع الاستثمار الخاص في الفلاحة وتنمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص من خلال توقيع عقود البرامج التي وفرت الأساس العملي لهذه السياسة.

وقد عرف التمويل العام للقطاع الفلاحي ارتفاعاً كبيراً بين عام 2008 ، تاريخ بدء تنفيذ مخطط المغرب الأخضر، و 2017 ، بحيث تضاعفت نفقات الاستثمار العمومي المبرمجة بـ 2.5٪ بمبلغ تراكمي قدره 63.4 مليار درهم. وبالتالي ارتفعت حصة الاستثمار الفلاحي في إجمالي الاستثمار العام المبرمجم من 5٪ في عام 2008 إلى 14٪ في المائة في سنة 2014.

ونظراً لوزنها في الناتج المحلي الإجمالي (بين 13٪ و 19٪ بالمئة أي ما يعادل 127 مليار درهم) على الرغم من التباين الكبير من موسم زراعي إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى ، ودورها الاستراتيجي في المجال الاقتصادي والسياسي والاستقرار الاجتماعي ومكانتها كمزود رئيسي للوظائف (38٪ الوطني وأكثر من 70٪ في المناطق القروية أي أكثر من 4 ملايين وظيفة) ! شهد القطاع الفلاحي على مدى العقد الماضي تغيراً هيكلياً كبيراً تميز بتعزيز وزن القطاعات الفلاحية ذات الإنتاجية العالية والقيمة المضافة (زراعة الأشجار

والثروة الحيوانية على وجه الخصوص)، ومع ذلك لا تزال زراعتنا غير منتجة نسبياً.

أيضاً، وعلى الرغم من إعادة هيكلة وزارة الفلاحة (لا تمركز الخدمات، وإنشاء وكالة التنمية الفلاحية التي تنسق تنفيذ مخطط المغرب الأخضر وإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير مناطق الواحات وشجرة الأركان وإنشاء مديرية التنمية القرورية والمناطق الجبلية، وإنشاء المكتب الوطني للسلامة الصحية وإصلاح نظام الإرشاد الفلاحي، وإضفاء الطابع الإقليمي على غرف الفلاحة، وما إلى ذلك) تميزت هذه المرحلة من تفعيل المخطط الأخضر بحكامة غير ناجعة.

بالإضافة إلى الإنتاج الفلاحي، تجدر الإشارة أيضاً إلى أن المغرب قد تمكن من تطوير قطاع متنوع وتنافسي للصناعات الغذائية الفلاحية، لا سيما في تصنيع الحبوب، وصناعة الألبان، وحتى تصنيع الفواكه والخضروات. يستفيد هذا القطاع من الاستيراد بدون رسوم جمركية للمواد الخام المصنعة المعدة للاستهلاك المحلي (الحبوب، الزيت الخام، السكر الخام) أو تصديرها بعد المعالجة مثل السكر الأبيض، الذي زادت مبيعاته في السوق العالمية بشكل حاد منذ عام 2015. كما استفادت صناعة الأغذية من مخطط المغرب الأخضر من خلال الإنتاج الفلاحي الإضافي الذي يمكن تحويله ومن خلال الدعم الممنوح لهذا القطاع.

وفقاً لوزارة الفلاحة والصيد البحري، كانت صناعة الأغذية الفلاحية، قد سجلت رقم معاملات بـ 160 مليار درهم تخص شركة في عام 2016 وساهمت بـ 19% من الاستثمارات الصناعية، و 12% من صادرات المنشآت الصناعية وشغلت أكثر من 140.000 شخص. ومع ذلك، لا تزال القدرات الفلاحية المغربية غير مستغلة بالكامل ولا يزال يتطلب بذل جهد كبير لإدماج سلاسل القيمة في الأعمال التجارية الفلاحية. في مواجهة هذه التحديات، هناك العديد من القضايا والمعوقات الاقتصادية التي تعرقل المكانة البارزة التي خصصت للقطاع الفلاحي من قبل السياسات الفلاحية المختلفة التي انتهجها المغرب منذ استقلاله. تتعلق هذه القيود بما يلي:

. أولاً، المعالجة غير الملائمة لقضية العقار التي تعوق تنمية الاستثمار الفلاحي (مع العلم أن أصحاب الأراضي الصغيرة يمثلون 70% من المزارعين).

. ثانياً، عدم كفاية تدريب رأس المال البشري ودعمه وإشراعه وتطبيقه للمساهمة في تحديث القطاع (ارتفاع معدل الأممية، انخفاض اعتماد التقنيات).

. ثالثاً، عدم ترشيد إدارة موارد المياه بشكل كاف (انخفاض نجاعة الري للقطعة الأرضية الواحدة، ومعدلات تزويد تتجاوز أحياً 300 بالمئة).

. رابعاً، سوء الإدارة (عدم فعالية التدخلات العامة مع ضعف مؤسساتي على المستوى الجموي، وضعف من حيث الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتنظيم المهني وهيمنة المركزية على التدبير الجموي وما إلى ذلك) إلى جانب ضعف تنظيم بعض القطاعات.

وإذا كان المخطط الأخضر بعد 14 سنة قد قام بتلبية احتياجات الإنتاج الوطني لقطاعات معينة، مثل اللحوم بنسبة 100%، فواكه وخضروات بنسبة 82%. فإن بعض المحاصيل الاستراتيجية الأخرى تظل متختلفة

وتتسبب في مشاكل العرض وتكلفة الموارد للسوق الوطني. وينطبق هذا بشكل خاص على الحبوب، التي يمثل إنتاجها الوطني 62٪ فقط من حاجيات المغاربة، والسكر بنسبة 47٪، والزبدة 31٪، وخاصة زيوت الطعام التي لا تمثل سوى 2 بالمائة.

2. الخطوط العريضة للاستراتيجية: مجالات التحسين

يجب أن يعترف المغرب 2021 بالدور الأساسي للزراعة والعالم القروي. في الواقع، تتطلب منا اليوم تحديات الاكتفاء الذاتي الغذائي، والاستدامة، وخلق القيمة لسكان العالم القروي، مراجعة استراتيجية لجعل الفلاح مدركاً حقيقياً للنمو الوطني، والحفاظ على الأراضي ومواردها وإعادة توزيع الثروة. لهذا من الضروري تعديل مخطط المغرب الأخضر. في هذا، الصدد يقترح الاتحاد الاشتراكي تقليماً لهذا المخطط وتكيفه، مع مراعاة التوجهات الاستراتيجية التالية:

- . أولاً، ضمان المزيد من العدالة التربوية والاجتماعية من خلال تنمية العالم القروي.
- . ثانياً، ضمان الإدارة المستدامة والمعقولة للموارد الطبيعية (المياه والتربة).
- . ثالثاً، نهج الاكتفاء الذاتي في القطاعات ذات الاستهلاك الوطني المرتفع (الزيت والسكر والزبدة والحبوب).
- . رابعاً، تعزيز الابتكار وتحسين التكامل بين قطاعي الفلاح والصناعة.

أ- ضمان المزيد من العدالة التربوية والاجتماعية لوضع التنمية المستدامة في العالم القروي على المسار الصحيح.

. الحفاظ على الدخل من خلال الإعانات العادلة والتحفيزات تجاءوا مع التقلبات المناخية، على سبيل المثال، ومن خلال تحسين المنافذ مثل هيكلة قنوات التوزيع أسواق الجملة وتحديث المسالخ، وتشجيع الصناعة التحويلية.

. تحسين نوعية ومستوى المعيشة في العالم القروي :

- * خلق طبقة وسطى قروية قادرة على تحسين أراضيها وخلق قيمة مضافة محلية.
- * ضمان حد أدنى للدخل 2000 درهم شهرياً.
- * إنشاء شركات خدمية في المناطق النائية من خلال حواجز من وزارة الفلاحة والإدارات الأخرى (تخطيط استخدام الأراضي، السياحة، الثقافة، المياه والغابات، إلخ).
- . تقوية الإرساء التربوي :

* تشجيع الاستثمار الخاص وإنشاء نموذج تجميع بهدف السماح لأكبر عدد ممكن من المشغلين بالاستفادة من هذه الديناميكية الموجهة نحو السوق.

* مراعاة تطوير استراتيجيات لوجستية وثقافية وسياحية أخرى في ترويج وتسويق المنتجات الفلاحية المحلية.

ب - ضمان الإدارة المستدامة والمعقولة للموارد الطبيعية :

. فيما يتعلق بموضوع الموارد المائية :

- * التخفيف من آثار تغيير المناخ من خلال تبني المحاصيل المرنة ومن خلال الممارسات المبتكرة (الري الذكي ، والمحاصيل البديلة ، والإعانت الموجهة نحو المحاصيل الأقل استهلاكا ، وما إلى ذلك).
- * تعزيز الممارسات الفلاحية الجيدة مع التركيز على تحسين الإنتاجية والاستخدام الفعال للبذور ومياه الري.
- * إدارة طبقات المياه الجوفية وتحسين إنتاجية المياه.
- * توجيه الدوافر نحو أنظمة الري الأكثر إنتاجية.
- * إعداد نظام حصن الري كحل ممكن لتقليل الضغط على مياه الري عند الحاجة.

. معالجة قضية العقار :

- * تعزيز المناطق النائية والمناطق الهشة والاعتراف بدورها في الحفاظ على التربة والنظم البيئية.
- * تسهيل الوصول إلى العقار، وخاصة للشباب من خلال التحكم الصارم في أسعار الأراضي لتجنب المضاربة (هدف الحفاظ على سعر الأرض عند قيمة إنتاجية).
- * يجب أن تدار الوحدات الزراعية من خلال النصوص القانونية التي تنص على الحد الأدنى من المناطق الصالحة لكل وحدة إنتاج ترابية، الهدف تمكين كل أنواع الوحدات الزراعية من الاستفادة من نفس الدوافر المحددة وبالتالي ضرورة الإعانت الترابية العادلة. يجب أن تجتمع المزارع غير الصالحة من حيث المساحة في اتحادات ذات اهتمام مشترك، أو في مشاريع التجميع حسب القطاع أو في التعاونيات ذات الإنتاج الخاص، حتى يتمكنوا من الولوج إلى الإعانت الموجهة للإنتاج والمعالجة وإستراتيجيات التسويق.

ج. الاكتفاء الذاتي المستهدف في القطاعات ذات الاستهلاك الوطني المرتفع من خلال تحسين الإنتاج الوطني :

- . تعزيز التجارب الناجحة وتصحيح حالات الفشل وإعادة تشغيل المشاريع في حالة الأزمات أو الفشل.
- . زيادة الإنتاج بكميات أقل (مياه أقل ، مبيدات حشرية أقل ، تلوث أقل ، أسمدة أقل).
- . تجنب إهدار المنتجات من خلال تحسين سلسلة القيمة (تشجيع معالجة / تحسين المحاصيل).
- . الاستثمار في الفلاحة المتصلة بالإنترنت (إنترنت الأشياء).
- . التركيز على الاكتفاء الذاتي :

* إنتاج خبزنا: قطاع الحبوب هو القطاع الفلاحي الرئيسي من حيث المساحة والكمية المستهلكة من طرف الأفراد (أكبر من البلدان المجاورة) وعدد المنتجين. ومع ذلك، فإن العوائد التي لا تزال منخفضة أو غير مستقرة والحجم المرتفع نسبياً للواردات يلقيان بثقلهما على الاقتصاد الوطني. كما أن الأسعار على المستوى الوطني منخفضة بسبب تزامن الواردات مع فترة الحصاد. يجب التعامل مع هذا القطاع من خلال تحليل الخصائص المحددة لمناطق الفلاحة والأصناف المتوفرة وتخزين الحبوب.

* إنتاج السكر في مناطقنا المنسقة: إذا كان إنتاج السكر قد زاد في السنوات الأخيرة تحت تأثير مخطط المغرب الأخضر ، فلا يزال المغرب يعتمد بشكل كبير على الواردات التي زادت باستمرار منذ عام 2008. خلال الفترة 2008-2017 ، بلغ المتوسط السنوي من واردات السكر 1.8 مليون طن ، على الرغم من الانخفاض الحاد في عام 2017. ويبدو أن معدل الاعتماد على واردات السكر قد ازداد سوًاءً منذ تنفيذ المخطط الأخضر ، فقد انتقل من متوسط من 49٪ بين عامي 1992 و 2008 إلى 71٪ بين عامي 2009 و 2016 ، بزيادة قدرها 22 نقطة في 8 سنوات.

* البذور الزيتية: بعد تحرير هذا القطاع في التسعينيات ، انهار الإنتاج تدريجياً ، خاصة لظهور عباد الشمس. اليوم ، يعتبر إنتاج بذور الصويا منخفضاً للغاية ، كما أن إنتاج عباد الشمس ، بعد أن وصل إلى 59344 طن في 2009-2010 ، قد وصل في السنوات الأخيرة حوالي 30,000 طن / سنة. في الواقع ، إنتاج البذور الزيتية غير كافٍ للغاية لتلبية الطلب المتزايد على زيوت الطعام. ونتيجة لذلك ، تنمو الواردات بشكل مطرد وتجاوزت 700000 طن من الزيوت الخام في عام 2017. وأصبح معدل الاعتماد على واردات زيت الطعام ثقيلاً متزايد بشكل كبير ، لذلك من الضروري مراجعة الشراكة لتعزيز زراعة البذور الزيتية.

د. تعزيز الابتكار وتحسين التكامل بين القطاعين الفلاحي والصناعي من ناحية وإدماج صناعة الأغذية الفلاحية في سلسل القيمة العالمية من ناحية أخرى :

. تعزيز ودعم رأس المال البشري :
تحسين المعرفة المحلية وتعزيز الابتكارات المحلية. وهذه المعرفة لا يمكن أن تكون منتجة ومتكررة إلا إذا فقط تم تنظيم الوصول إلى المهنة الفلاحية. يمكن فقط للمزارعين ، المسجلين في السجل الفلاحي مع المزارع الصالحة للحياة ، أن يكونوا متلقين للمشاريع والمستفيدون من الإعانات.

. استهداف المنح لتشجيع المزيد من الاندماج :
* توجيه الإعانات والحوافز الضريبية نحو المشاريع ذات المستوى العالمي من تطوير البحث والابتكار.
* تعزيز اندماج قطاع الأغذية الفلاحية في القطاع الصناعي المغربي من أجل ضمان زيادة قوية في تعقيد هذا النسيج ، وهو عامل مهم للقدرة التنافسية.

هـ. تحسين الحكمامة :
لن تكون إعادة الهيكلة فعالة بالكامل إلا إذا اقتربت بتدابير الحكم الرشيد. يجب أن تستجيب إعادة الهيكلة للتغيرات في الخدمات على مستوى الإدارة العامة ومؤسسات الفاعلين من القطاع الخاص (النقابات والاتحادات وغرف الفلاحة وما إلى ذلك) من أجل :
. القطع مع السياسة القطاعية غير اللائقية عن طريق سياسة زراعية ترابية مما يتطلب تطوير خرائط المحاصيل والمياه.
. إصلاح نظام صندوق التنمية الفلاحية: يجب إعادة توجيه الصندوق لدعم هدفين: (1) دعم الإنتاج

- والفلحة الإنتاجية ، (2) دعم الزاعة المعيشية و الفلحة التضامنية .
- . تعزيز الدور الوطني والإقليمي والمحللي للمعهد الوطني للبحث الزراعي وفقاً لنهج ترابي متخصص (المناخ المحلي ، والجفاف ، والتنمية ، والتحول ، وتعزيز المكانة المحلية ، وما إلى ذلك) .
 - . إعادة هيكلة المديريات الفلاحية الجهوية وتغييرها إلى مكاتب جهوية للتنمية الفلاحية وتطوير الأراضي مع منح هذه المنظمات الاستقلال المعنوي والمالي لمزيد من إضفاء الطابع الديمقراطي على القرارات وتفويض السلطات .
 - . إعادة تنظيم الغرف الفلاحية لمنتها دور ومسؤولية في إدارة النشاط والترويج له . وتمثل الغرف المهنية حسب التخصصات المنظمة في الاتحادات المهنية .

II. الصيد

1. الوضع الحالي

يعتبر المغرب من أكثر البلدان تنافسية في العالم من حيث صادرات المنتجات السمكية وتميز المنطقة الاقتصادية الخالصة بتنوع كبير في الموارد، 500 نوع منها 60 بالمئة مستغلة، مما يجعل المغرب رائداً في سوق السردين المعلم الدولي، بحصة تصدير تزيد عن 40 بالمئة . ويمثل الساحل المغربي مساحة جيوستراتيجية تمتد على ما يقرب من 3500 كيلومتر والتي تغطي تراثاً بيئياً متنوعاً . مع هذه الثروة الكبيرة، وتنوع الموارد السمكية، يمثل قطاع صيد الأسماك ما يقرب من 3 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي ويعمل به حوالي 670.000 شخص، بما في ذلك 110.000 منصب شغل مباشر.

2. التشخيص

أ - فيما يتعلق بالاستهلاك والتسويق الوطني :

يظل الاستهلاك الوطني منخفضاً مقارنة بطول الساحل المغربي ، حيث لا يتجاوز 15 كيلو غرام / ساكن / عام مقابل هدف 19 كيلو غرام / ساكن / عام ومتوسط دولي يبلغ 20.5 كيلو غرام / ساكن / عام، أسباب هذا التأخر متعددة :

. مشاكل التسويق.

* عدم كفاية مرافق التبريد ومصانع الثلج في نقاط الإنزال المطورة وقرى الصيد.

* عدد محدود من الأسواق البلدية.

* محدودية وسائل نقل وتوزيع الأسماك.

. انخفاض تقييم الاستزراع المائي نظراً لإمكاناته.

ب. فيما يتعلق بالقدرة التنافسية للتصدير والتصنيع :

لا يزال أداء القطاع غير كاف في ضوء الإمكانيات التي يمكن حشدتها بالفعل. يتم تصدير إنتاج الأسماك طازجة دون أي معالجة، 41 بالمئة من إجمالي حجم الصادرات وهذا بلا شك يمثل عجزاً كبيراً من حيث خلق فرص العمل والقيمة المضافة على المستويين الوطني والمحللي هناك أيضاً حاجة للتحكم بشكل

أفضل في سلسلة التبريد.

كما لا تزال صادرات القطاع تتسم بالاستقطاب القوي من طرف أسوق الاتحاد الأوروبي التي تستوعب 60٪. يمكن أن يكون للانفتاح على أسواق جديدة ، بما في ذلك أفريقيا على وجه الخصوص ، إلى جانب تحسين تقييم المنتجات ، آثار إيجابية على تنمية قطاع الصيد الوطني.

وفيما يتعلق بتقييم المنتجات السمكية ، فإن أكثر من 80٪ من الإنتاج في صناعات الصيد يتعلق بأسماء السطح الصغيرة (السردين والماكريل) وعلى الرغم من الإجراءات العديدة التي اتخذتها الإدارات الوصية (الصيد والصناعة) لتشجيع وضمان الاستثمارات الجديدة ، فإن القطاع يعاني من مشاكل عده :

- . توريد المواد الخام بسبب ندرة الموارد في أسماء السطح الصغيرة.
- . الوصول إلى التمويل (الائتمان المصرفي).

ج. فيما يتعلق بالتوظيف وظروف العمل

لقد تم إحراز تقدم كبير خلال العقد الماضي. ومع ذلك ، يظل البحارة مجموعة سكانية هشة بسبب : . هشاشة تعاونيات الصيادين التي تفتقر إلى الاستقلالية الإدارية والتي لا تزال تعتمد على المساعدة من الإدارة المشرفة لتطوير نشاطها أو ربحيتها.

. وضع العاملين بالقطاع : عدم وجود تعاقد بين ملاك السفن والبحارة من جانب مما يضعف البحارة عندما لا يتم استيفاء شروط الخروج إلى البحر (40٪ من السنة).

. تغطية اجتماعية غير مكتملة: لا يستفيد جميع البحارة من التغطية الاجتماعية ، علاوة على انهم لا يستطيعون المطالبة بحقوقهم في استحقاقات التقاعد نظراً لموسمية النشاط (نقص النقط).

. عدم وجود تأمين على الحياة للبحارة مما تسبب في مأساة اجتماعية في قطاع معرض لمخاطر كبيرة.

. نقص الكوادر الطبية على مستوى بعض الفروع الصحية.

. ضعف أسطول قوارب النجاة (19 على مستوى الدولة بما في ذلك 3 في حالة توقف تام) ونقص الموارد اللازمة لتشغيلها وصيانتها.

د. استدامة الموارد:

يؤثر التطور الهش لـ «صحة» قاع البحر مع خطر الاستغلال المفرط للموارد السمكية على استدامة الموارد. السواحل الساحلية مهددة بالتعريفة والتلوث ، مما يعرض البيئة الساحلية للخطر.

3 - الإجراءات الواجب تنفيذها :

- أ. محور تنمية الاستهلاك الوطني:
 - . تعزيز شبكة أسوق المأكولات البحرية المحلية بالشراكة بين الإدارة الوصية والجماعات الترابية.
 - . تحديث تجارة الأسماك بمواصفات تفي بمتطلبات اللوائح المعتمد بها (المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية ووزارة الصيد البحري).

- . تشجيع توزيع الأسماك عبر الأكشاك المتنقلة (المساعدة على الاستثمار في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني) ومن خلال تجار الجملة؛
- . دعم تعاونيات تجار الجملة لتنفيذ مشاريع تهدف إلى تحسين قنوات التسويق.

ب. المحور الاجتماعي :

- . وضع برنامج لبناء قدرات التعاونيات لتحسين درايتها الفنية؛
- . التفاوض مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بشأن مواعيده العمال الموسميين مع الخدمات المقدمة، ولا سيما التعويضات العائلية والتأمين الاجباري؛
- . الترويج لطلب البحارة من خلال الإجراءات التالية :
 - . تعليمي السجل الصحي للبحار؛
 - . تنظيم الصيدليات على متن السفن واحتراطها؛
 - . تعزيز الموارد البشرية في الفروع الصحية من خلال تعيين أطباء متعددين، على سبيل المثال؛
 - . تنظيم حملات طبية متعددة التخصصات للبحارة؛
 - . تطوير التطبيب عن بعد.

ج. محور التصنيع والابتكار :

التنمية الارادية للاستزراع المائي :

- . وضع إطار تنظيمي (كود الاستزراع المائي)،
- . إنشاء إطار معياري خاص بكل نوع؛
- . تشجيع تمويل الاستثمارات الصناعية (مثل المفرخات) من خلال برامج مشتركة بين إدارات المصايد والصناعة،
- . القيام بحملات ترويجية لمنتجات المأكولات البحرية المصنعة للمستهلكين المغاربة.

III. الصناعة

1. حصيلة السياسة الصناعية

تمثل المنتجات المصنعة اليوم 69.8 بالمئة من التجارة العالمية للسلع. تشكل هذه السيادة، مقارنة بنهاية الثلاثينيات، انعكاساً تاماً بين وزن المنتجات المصنعة ووزن الفلاحة.

لطالما اعتبر تحسين التنافسية الصناعية في المغرب أحد العوامل المحددة لخيارات التنمية الاقتصادية العامة لما لها من تأثير مباشر على استدامة النمو والكفاءة الاقتصادية.

ومع ذلك، إذا كانت هذه العقيدة قد مكنت المغرب من تطوير وتنفيذ سياسات التصنيع، فإن هذه الأخيرة عانت كثيراً من تقلبات التنافسية. لذلك من المهم التتحقق مما إذا كان هذا الوضع يعزى إلى مشكلة ملائمة أو نجاعة السياسات الصناعية العمومية التي انتهجهما المغرب حتى الآن.

بين عامي 2005 و 2013 ، طور المغرب استراتيجيتين متتاليتين لتنمية القطاع الصناعي (مخطط الإقلاع الصناعي ; والميثاق الوطني للإقلاع الصناعي) من أجل تمكينه من الاندماج والارتقاء تدريجياً في سلسلة القيمة الدولية بناءً على تطوير مهن جديدة ذات قيمة مضافة أعلى.

كما أن القطاع الصناعي المغربي كان بحاجة إلى الاندماج حول أقطاب الكفاءة، وضخ أحدث التكنولوجيات والخبرات من خلال نقل التكنولوجيا والاستثمار الأجنبي المباشر لدعم الإنفاق العام والخاص في أنشطة البحث والتطوير. وكان من المقرر أن يصاحب ذلك استمرار تنمية الموارد البشرية المؤهلة المفعمة بالإنتاجية القائمة على المعرفة.

و حالة قطاع المنسوجات والملابس في المغرب بلغة في هذا المضمون خاصة بعد انتهاء اتفاقية الألياف المتعددة ، التي أظهرت الحاجة الملحة لتعزيز البحث والتطوير على مستوى المقاولات لحماية حصة السوق الوطنية والدولية. فالفاعلون مقتنعون أكثر من أي وقت مضى أن تكاليف العمالة المنخفضة لم تعد عاملًا محدداً للقدرة التنافسية في الأسواق الدولية وأن تميز المنتجات وتحسين الإنتاجية يعتبران الآن المحركات الجديدة للتنمية الصناعية في البلاد. ومع ذلك، على الرغم من استراتيجية الإقلاع الصناعي التي تم تفيذها منذ عام 2005 ، لم ينجح المغرب حتى الآن في تعبئة إمكاناته التنافسية بالكامل. إذا كانت هذه التوجهات الجديدة قد غرسـت بالتأكيد ديناميكية أدت إلى تحسين جاذبية البلاد وحفـزـتـ نشاطـ ما يسمـىـ بالتجارة العالمية في المغرب ، ولا سيما السيارات والطيران ، فمن الواضح أنها لم تحدث التغييرات الهيكلية المتوقـعةـ ، ولا سيماـ منـ حيثـ خـلقـ قـيمـةـ مـضـافـةـ وـوـظـائـفـ كـبـيرـةـ :

- . من حيث خلق فرص العمل ، لم يصل القطاع الصناعي إلى الهدف المتوقع. في السنوات العشر الأولى ، خلقت 75000 فرصة عمل فقط بينما نصـتـ خـطةـ اـقـلاـعـ علىـ خـلقـ 220.000ـ فـرـصـةـ شـغلـ فيـ 5ـ سـنـوـاتـ . وـعـمـومـاـ عـرـفـتـ نـسـبـةـ العـمـالـةـ الصـنـاعـيـةـ رـكـوـدـاـ خـلـالـ الـعـشـرـيـنـ عـامـاـ المـاضـيـةـ .

- . إن تنوع الاقتصاد المغربي نسبي فقط ويظل بشكل عام متخصصاً في قطاعات أو منتجات ليست ديناميكية بما فيه الكفاية و ذات قيمة مضافة منخفضة.
- . لا تزال الزيادة في القيمة المضافة الصناعية غير كافية.
- . تنافسية العرض المغربي القابل للتصدير والشركات الصغيرة والمتوسطة لا تزال غير كافية.
- . القطاع غير المهيكل يقيـدـ معدلـ اـندـماـجـ الصـنـاعـيـ .

خـاصـيـةـ الصـنـاعـيـةـ هـذـهـ هـيـ نـتـيـجـةـ مـباـشـرـةـ لـدـاءـ كـامـنـ بـحـيـثـ لـاـ يـزاـلـ المـغـرـبـ يـعـانـيـ منـ نقاطـ ضـعـفـ أـفـقـيـةـ وـمـؤـسـسـاتـيـةـ تـعـرـقـلـ التـحـولـ الـهـيـكـلـيـ لـاـقـتـصـادـهـ وـتـطـوـرـ نـسـيـجـهـ الصـنـاعـيـ الإـنـتـاجـيـ كـمـاـ يـتـضـحـ منـ رـكـوـدـ حـصـةـ الـقـطـاعـ الصـنـاعـيـ فـيـ النـاتـجـ الـمـحـلـيـ الإـجـمـالـيـ وإـعـاقـةـ قـدرـتـهـ التـنـافـسـيـةـ .

وـعـذـلـكـ ، فـإـنـ تـجـارـبـ كـلـ مـنـ الـبـلـدـانـ الـمـتـقـدـمـةـ وـالـنـاشـئـةـ تـظـهـرـ وـجـودـ عـلـاقـةـ رـابـطـةـ بـيـنـ التـحـولـ الـهـيـكـلـيـ العـمـيقـ لـلـاقـتـصـادـ وـالـنـمـيـةـ الـحـقـيقـيـةـ الـمـسـتـدـامـةـ . فـيـ الـوـاقـعـ ، فـإـنـ الـقـدـرةـ التـنـافـسـيـةـ غـيرـ المـادـيـةـ لـلـصـنـاعـةـ الـوـطـنـيـةـ ، وـهـيـ شـرـطـ أـسـاسـيـ لـلـجـاذـبـيـةـ ، تـصـطـدـمـ بـالـقـيـودـ الـمـؤـسـسـاتـيـةـ الـهـيـكـلـيـةـ وـالـشـامـلـةـ الـتـيـ تـعـيـقـ

تحولها إلى آلية إنتاجية تخلق ثروة ومناصب شغل كثيرة، هذه القيود هي في الأساس ما يلي :

- . العرض التكويني لنظامي التدريس والتعليم غير كاف. ظاهرة الهدر المدرسي وبرامج التعلم القديمة تؤدي إلى نشوء متعلمين يتمتعون بالقليل من الثقافة الصناعية وريادة الأعمال أو انعدامها، ومهارات عملية محدودة للغاية. وتصحيح هذه الاختلالات لا يتم إلا بشكل جزئي فقط عن طريق التدريب المهني.

- . محدودية القدرة على البحث والتطوير.
- . الأراضي الصناعية ضحية المضاربات العقارية.
- . تدبير القروض المصرفية على أساس الممتلكات (أهمية الضمانات) وليس على أساس جودة التدبير (الاعتماد على ملف المخاطر وإمكانية سداد الشركات الصغيرة والمتوسطة) الشيء الذي يقلل التمويل المتاح للاستثمار الصناعي.

في عام 2014 ، اعتمد المغرب خطة صناعية جديدة. يتعلق الأمر بمخطط تسريع التنمية الصناعية 2014 – 2020 ، والذي كان طموحاً للغاية ولكن دون الاستناد إلى تقييم موضوعي للنسختين السابقتين، فقد هدف إلى تقديم استجابات للعقبات الرئيسية الثلاثة التي تم تحديدها أثناء تنفيذ الخطة السابقة. ويشمل ذلك تعبيئة التمويل اللازم ، من خلال تخصيص صندوق استثماري مخصص 20 مليار درهم بالإضافة إلى معدلات فائدة تفضيلية، ومرنة توافر العقار (توفير 1000 هكتار مستأجرة بالإضافة إلى منصات صناعية متكاملة)، وتنفيذ نظام تدريب معنّى بناءً على التجربة الإيجابية للبطل الصناعي الوطني ، مكتب الشريف للفوسفات. ومع ذلك ، فإن خطة التسريع الصناعي هذه تعاني من «خطيئة أصلية» ناتجة عن عدم تقييم السياسة الصناعية التي نفذت خلال العقد الماضي. على وجه الخصوص تجاهل هذه الخطة الملاحظة الأساسية التي وضعها العديد من المختصين والمرأقبين المطلعين: أصل عدم القدرة التنافسية النسبية للصناعة المغربية هو أولاً وقبل كل شيء نظامي (قيود أفقية ومؤسساتية) قبل أن يكون وظيفياً (القطاعات، التجمعات، إلخ).

بالإضافة إلى هذه القيود الموضحة أعلاه ، يجب أن نضيف ضعف إجراءات دعم تحديث سلسلة القيمة (صعوبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، وضعف الصناعات ذات الصلة ، وصعوبات التعاون بين الشركات) ، بالإضافة إلى القيود المؤسساتية ، مثل :

- . ضعف حكامة السياسة الصناعية (نقص التنسيق مع القطاعات الحكومية الأخرى ونقص الشفافية ومشاركة أصحاب المصلحة).
- . حدود سياسة الاستثمار (نهج قطاعي بنتائج عكسية ، واختيار القطاعات خارج أي استراتيجية شمولية طويلة المدى).
- . مناخ الأعمال والقدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- . الافتقار إلى التقييس أو حتى غيابه.

. معوقات ريادة الأعمال (حواجز إدارية ، القطاع الغير المهيكل ، فساد ، اقتصاد الريع).

أخيرا ، لا يزال هناك خلل أساسى في النهج يعيق التنمية الصناعية في المغرب لا يزال الجانب البين قطاعي غالباً تقريباً في تصميم سياساته الصناعية ، وهو ما يمثل فرقاً رئيسياً مع البلدان الناجحة الأخرى ، والتي تمكنت من التقدم خاصة بفضل قطاعها الصناعي (كوريا الجنوبية وتركيا وإندونيسيا والمكسيك ، إلخ). فيما يتعلق بحكامة السياسة الصناعية ، لا يمكن تحسين النتائج دون تبسيط عملية صنع القرار ودون الانسجام بين جميع مكونات السياسة الاقتصادية (السياسة الصناعية ، السياسة التجارية ، سياسة سعر الصرف ، إلخ) منطقياً ، لا يمكن للأسف لخطة التنمية الصناعية الأخيرة التي دخلت حيز التنفيذ منذ 2014 أن تنتج الآثار التي طال انتظارها من حيث خلق فرص العمل والمساهمة الكبيرة في الناتج الداخلي الإجمالي لأنها تعاني من نفس العلل مثل الخطط السابقة.

إن التغيير الجوهرى في هذه السياسة الصناعية ، القائم على رؤية متكاملة ونهج شامل للاقتصاد المغربي ، أصبح الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى كضرورة من الدرجة الأولى لإخراج المغرب من معدلات نموه غير المنتظمة.

2. أي استراتيجية صناعية لمغرب الغد؟

. على ضوء ما سبق، يبدو أن التحدي الذي يواجهه استراتيجية المغرب الصناعية لعام 2021 هو الانتقال من خطة التسريع الصناعي إلى «خطة الادماج الصناعي» من أجل زيادة معدل التكامل بين سلاسل القيمة وتعزيز العلاقات بين الشركات الكبيرة والصغيرة والشركات المغربية المتوسطة الحجم. فالامر يتعلق باستراتيجية صناعية ديناميكية ومتکاملة من البداية إلى النهاية من أجل التكيف من ناحية مع الأسواق الوطنية والعالمي وحركتهم الدائمة، ومن ناحية أخرى عدم الإضرار بأي حلقة من حلقات سلسلة القيمة لصالح آخرين. بهذه الطريقة سنزيد من تأثير السياسات المتبعة وتجنب مخاطر تدمير القيمة.

الأهداف:

- . إنتاج وطني تنافسي من حيث التكلفة والجودة قادر على تعويض الحاجة إلى الواردات.
- . إنتاج ذو قيمة مضافة عالية ومحتوى تقني عالٍ ، من خلال زيادة حصة المنتجات المصنعة في الصادرات (التركيز على الصناعة الفلاحية وصناعة المأكولات البحرية والأدوية والمعدات).
- . ترسیخ المغرب كقطار حقيقة في إفريقيا للصناعات الغذائية والصيدلانية (راجع الإجراءات المتعلقة بالترويج للعلامة التجارية المغربية على المستوى الدولي).

للحصول بذلك يجب إجراء إصلاحات جوهرية. هناك مستويين من الإصلاح يجب مراعاتها. من ناحية، إصلاحات أفقية تشمل الابتكار وسياسة البحث والتطوير، وسياسة دعم القدرة التنافسية للشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وتحسين العرض (الجودة / التكلفة) في مجال النقل والخدمات اللوجستية، وتحسين التنسيق بين مختلف السياسات القطاعية، وإنشاء نظام حكامة فعال يجعل من الممكن متابعة تطور النسيج الصناعي والمؤشرات ذات الصلة عن كثب، واتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب في بيئه

تشاركية وشفافية. من ناحية أخرى، إصلاحات قطاعية (مفصلة أدناه) من خلال تعزيز قطاعات الأعمال ذات القيمة المضافة العالية لاقتصادنا.

3. خطة العمل المقترحة :

أ- دعم الشركات في مجده الاستثمار والإنتاج:

- . تعميم حزمة على جميع الأنشطة الصناعية والدعم في التدريب، وتسهيل الوصول إلى العقار، وتقليل الإجراءات الإدارية، وما إلى ذلك.
- . تكثيف عرض الخدمات المصرفية والمالية مع خصوصيات قطاع الصناعات ودورة رأس مالها (إمكانية النظر في التمويل العام من خلال بنك عمومي للاستثمار في القطاعات التي تعتبر استراتيجية).
- . تعزيز البحث والتطوير من قبل الشركات الصناعية بالشراكة مع الجامعات والمخابر البحثية (انظر المقترنات المتعلقة بالمالية وبيئة الأعمال).

ب. تحسين المنافذ:

- . إنشاء آلية تفضيلية وطنية إقليمية في جميع عقود المشتريات العامة للسلع الصناعية.
- . إجراء مراجعة دورية لجميع اتفاقيات التجارة الحرة بهدف إعادة التفاوض بشأنها أو لمواجهة أي آثارها سلبية المحتملة على النسيج الإنتاجي المغربي.
- . تحسين الترابط بين السياسة الصناعية وسياسة سعر الصرف.

ج. جعل «صنع في المغرب» ضمانة للجودة:

تعظيم التقنيات ومراقبة الجودة عبر سن نصوص قانونية ومن خلال الرفع من الوسائل والإمكانات الموضوعة لرقة الشركات الصناعية بشكل منهجي ومستمر. فلا ينبغي طرح أي منتوج في السوق الوطنية أو للتصدير دون تتبع.

التقييس

يساعد الاستثمار في المعايير وشهادات الجودة في تطوير عرض منتج عالي الجودة ويسمح بتسهيل الوصول إلى أسواق معينة. في المغرب، تعد عملية التقنيات جزءاً من حركة أكثر شمولية لتزويد أسواق التصدير، لا سيما الأسواق الناشئة والأفريقية. كذلك بشكل عام، يذل المغرب جهوداً من حيث القدرة على إنتاج المعايير، لكن اعتمادها من قبل الشركات لا يزال منخفضاً. يوصى من أجل تحسين جودة الإنتاج المغربي بشكل مستدام وتسوييل الخضر من الوراثاتصالح المنتج المحلي من جهة والتغلغل في أسواق التصدير من جهة أخرى بـ:

- . تشجيع اعتماد المعايير من قبل الشركات من خلال تعزيز دعم الفاعلين (توسيع برامج الدعم التقني والمالي، التحسين بأهمية التقنيات وأحترام المعايير، تعزيز أنشطة المعهـج المغربي للتقنيـس).

- . تطوير البنية التحتية للجودة (زيادة اعتماد المختبرات وهيئات التفتيش الأخرى).

- . تحسين إجراءات تقييم المطابقة للاستيراد والتصدير (تسهيل وتنمية الإجراءات، زيادة الشفافية في إجراءات الرقابة، وما إلى ذلك)

د. الفرص القطاعية

. القطاع الطبي والصيدلاني :

كشفت أزمة كوفيد-19- عن المخاطر الكامنة في الترابط بين سلاسل التوريد العالمية خاصة في مواجهة الدول الآسيوية الكبيرة وفي قطاعات حيوية ذات الصلة بسيادة الدول. أدت هذه المخاطر، إلى جانب الكشف عن ضعف أنظمة الصحة العمومية في البلدان الأوروبية على وجه الخصوص، إلى تفاقم الشعور بالضعف والاعتماد على الشركات المصنعة الآسيوية، وعجلت من حاجة هذه البلدان إلى استعادة ما فقدته من سيادة في هذا المجال. وهذا يعني بالضرورة إعادة تشكيل عالمية لسلالسل القيمة في هذا القطاع. أما بالنسبة للمغرب، فمن المرجح أن يكون القطاع الطبي والصيدلاني من بين قطاعات المستقبل من حيث إمكانات النمو. فلقد أظهر هذا القطاع بالفعل مرونة نسبية وقدرة على اتخاذ إجراءات استباقية في إدارة أزمة كوفيد-19.

بالإضافة إلى ذلك، فهو قطاع منظم وحديث إلى حد ما من حيث أدوات الإنتاج ودرجة الابتكار. في هذا الإطار يمكن للمغرب أن يموقع نفسه لتحقيق أكبر قيمة مضافة خاصة لأوروبا وأفريقيا بفضل قربه الجغرافي. ونتيجة لذلك، فإن المغرب في وضع جيد لأن يصبح مركزاً للصناعة الأدوية، خاصة وأنه من الدول الموقعة على العديد من المعاهدات التجارية مع أوروبا والولايات المتحدة والصين، رغم منافسة الدول الآسيوية الناشئة وكذلك من دول شمال إفريقيا. تظهر نتائج الدراسة التي أجريت حول سوق الأدوية الخاص في المغرب، أن المغرب يتمتع بمشهد صيدلاني مشجع يضعه كمرجع من حيث الإنتاج المحلي لكل من الأدوية الأصلية والجنيسة. هذا الإنتاج المحلي، الذي نما بقوة في السنوات الأخيرة، يمكن استخدامه لتزويد السوق المحلي والتصدير.

. الشرط الواجب توفره لتحقيق هذه الأهداف هو تطوير البحث والتطوير والابتكار وخاصة توافر الابتكار العلاجي وظرووف وصول أسرع للمرضى إلى هذه الابتكارات. أيضاً، فيما يتعلق بالمقترنات، سيكون من المناسب إنشاء مجموعة عمل وطنية تضم جميع الفاعلين في القطاع الذين سيتم وضعهم تحت اشراف قطاعي الصحة والتجارة والصناعة، مع مهمة رئيسية تتمثل في تحديد الفرص الفورية لتطوير صناعة الأدوية المغربية التي تركز على التكنولوجيا العالية والتصدير.

بشكل عام، سيكون من الضروري خلق، ابتداء من تصنيع أول جهاز تنفس صناعي مغربي 100٪، اقتصاد طبي حقيقي يكمل قطاع الأدوية. يتمثل التحدي في تعزيز جزء من منظومة قطاع الطيران بناءً على إنجازات القطاع في ميدان منح الشهادات، لإنشاء منصة تكنولوجية حقيقة تعمل على منتجات جديدة.

. قطاع السيارات:

قطاع السيارات المغربي هو القطاع الثاني الذي اخترناه من حيث الإمكانيات التي يحتزها، ولا سيما تطوير إنتاج وطني مستقل حقيقي، وهذا حتى لو كان يعاني على المدى القصير من تداعيات الأزمة الصحية المرتبطة بكوفيد-19.

نقترح الإدماج النوعي لقطاع السيارات المغربي في سلاسل الإنتاج العالمية و تتعلق المجموعة الأولى من المقترنات ، على وجه الخصوص ، بالمساعدة الفنية للشركات. حيث أن مشاركة الشركات المغربية في سلسلة توريد السيارات لا تزال محدودة ، ويرجع ذلك أساساً إلى الصعوبات التي تواجهها وفقاً لمعايير الجودة وبسبب مشكلة التكلفة التنافسية للأسعars. من الضروري إذا تقديم المساعدة الفنية لتحسين جودة الشركات الحالية التي ترغب في الاندماج في سلاسل القيمة الخاصة بالسيارات. ستتركز هذه المساعدة على تحسين الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالشهادات المطلوبة ، وقبل كل شيء تقديم دعم أفضل للشركات الصغيرة والمتوسطة من قبل السلطات العمومية (وزارة التجارة والصناعة) للحصول على هذه الشهادات من خلال برامج التدريب على وجه الخصوص ممولة بالكامل أو جزئياً من قبل الدولة.

وتتعلق المجموعة الثانية من المقترنات بدعم السياسات العمومية في هذا المجال. من المهم الإصرار هنا على الحاجة إلى خلق أوجه تآزر بين إدارة صناعات السيارات و الجمعية المغربية لصناعة وتجارة السيارات في تنفيذ هذه التدابير. على سبيل المثال ، من الضروري:

* تعزيز القدرات المحلية من خلال توسيع برنامج التدريب وتسهيل إعادة إنتاج التدريب الناجح بين القطاعين العام والخاص لتلبية الطلب ، والذي يعد حالياً أعلى بكثير من العرض المتاح !

* الإسراع في إعداد مشروع قرار وزاري بشأن توحيد شروط سداد التكاليف اللوجستية للشركات التي تشحن البضائع إلى ميناء طنجة (يجب أيضاً وضع هذا الإجراء في الاعتبار مع التدابير الشاملة المقترنة لتطوير قطاع اللوجستيات في المغرب) !

* تكافؤ الفرص بين المصدررين من خلال تقديم نفس الحوافز للجميع ، بغض النظر عن مكان تواجدهم (مناطق حرة أم لا) وما إذا كانت شركات جديدة أو قائمة !

* زيادة تنوع الصادرات. في الواقع ، يزيد اعتماد المغرب على أسواق التصدير الأوروبية من تعرسه للتغيرات في السوق العالمية. كما يعتمد نجاح المغرب على تنوع أسواق صادراته إلى البلدان النامية والناشئة الآخرين. يقدم السوق الإفريقي فرصة واعدة لمثل هذا التوسيع على المدى المتوسط ، والذي من شأنه أيضاً أن يجعل من الممكن تحقيق وفورات الحجم .

قطاع الطيران :

تطور قطاع الطيران في المغرب بقوة ليضع نفسه في سوق تنافسية للغاية. ومع ذلك وعلى غرار قطاع السيارات ، عانى قطاع الطيران من عواقب أزمة كوفيد. يجب علينا العمل للاستفادة من مهارات وقدرات منظومة الملاحة الجوية للتنويع في الصناعات الأخرى (المعدات الطبية والطاقة الشمسية ، إلخ). بخصوص الضغط على العقار يوصى بتخفيف الازدحام بجهة الدار البيضاء واستكشاف مناطق إنشاء جديدة.

فيما يتعلق بالأنظمة وإصدار الشهادات ، يوصى بإنشاء منظمة خارجية لعمل ك وسيط مركزي ومتخصص بين كبرى الشركات المصنعة العالمية ومورديها المحليين. يمكن أن تلعب هذه المنظمة دوراً مهماً في تعزيز الكفاءة من خلال توفير وظائف التدقيق وإصدار الشهادات لمساعدة الموردين الجدد في إجراءاتهم

وتقليل أجل شهاداتهم.

أخيرا، فيما يتعلق بالحصول على التمويل، يجب وضع برنامج دعم تمويل جيد للشركات بما في ذلك نظام ضمان عام، على هذا النحو سيكون من الحكمة النظر في أدوات جديدة لتمويل الشراكة بين القطاعين العام والخاص مثل صناديق الاستثمار أو رأس المال الإنمائي على وجه الخصوص.

. قطاع الصناعات الغذائية:

بحسب مرصد التعقيد الاقتصادي، فقد وصل قطاع الفلاحة والأغذية الفلاحية المغربي في عام 2019 إلى صادرات بندو 60 مليار درهم مقابل واردات 50 مليار درهم و يعد هذا القطاع من بين القطاعات القليلة التي تولد فائضا تجاريا.

ومع ذلك ، من خلال تحليل طبيعة المنتجات المصدرة ، نجد أن المنتجات الخام أو ذات القيمة المضافة المنخفضة (مثل المنتجات السمية المحمدة) تمثل ثلثي هذه المنتجات. وتعكس القيمة المضافة المنخفضة لهذه المنتجات ركود صناعة الأغذية الفلاحية المغربية. بالإضافة إلى ذلك، لوحظ أننا نستورد 40٪ من المنتجات الغذائية خام أو ذات قيمة مضافة منخفضة (الحبوب ، الشاي ، البدور الزيتية ، إلخ).

وبالتالي فإن دمج الموارد الخام أو ذات القيمة المضافة المنخفضة في صناعة أغذية زراعية قوية وتنافسية سيسمح بتكوين الثروة وتحسين تدفقات النقد الأجنبي وبالطبع خلق وظائف أكثر استقرارا. وستسمح هذه الدينامية بتقوية القطاعات ذات الصلة مثل الصناعات البلاستيكية والمعدنية.

لتتحقق هذا التحول، يجب مواجهة العديد من التحديات المتعلقة بتحسين بيئة الأعمال بشكل عام وبشكل أكثر تحديداً بتشجيع الاستثمار الصناعي، ووضع معايير الجودة وخاصة نقل التكنولوجيا والبحث والتطوير في هذا القطاع، هذا هو السبب في أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن أن تكون مفيدة في البداية ، شريطة أن تنشئ مراكز امتياز صناعية ، ولا سيما تشجيع الصادرات إلى إفريقيا وتجربتنا مع صناعة الطيران والسيارات خير مثال في هذا الصدد.

١٧. السياحة

١. الحالة العامة

أ- السياحة: فرص كبيرة لكن أزمة غير مسبوقة قطاع السياحة هو النشاط الاستهلاكي الأول في العالم. حيث نما عدد السياح الوافدين على مستوى العالم بشكل كبير في السنوات الأخيرة ليصل إلى 1.4 مليار في عام 2019 ، أي 10 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ويوفر 1 من كل 10 مناصب شغل.

وتوفر السياحة فرص نمو كبيرة من حيث جذب الاستثمار والوظائف وعائدات النقد الأجنبي ، وتلعب دوراً مهمّا في الحد من الفقر والإقصاء الاجتماعي والتفاوتات الجهوية.

لقد تغيرت اتجاهات السفر والسياحة كثيرا خلال العقد الماضي: طلب كبير على المحتوى الثقافي وعلى

السياحة المسؤولة اجتماعياً وبيئياً، والاهتمام بالتجارب البشرية والاجتماعية (الإقامة مع العائلات على سبيل المثال).

لكن منذ أبريل 2020 ، يمر هذا القطاع بأزمة غير مسبوقة. ففي عام 2020 وبسبب القيود التي أحدثها جائحة كوفيد-19، حقق قطاع السياحة أسوأ النتائج في تاريخه حيث انخفض عدد الوافدين الدوليين بنسبة 74 بالمئة.

ب - السياحة في المغرب أصول لكن قطاع يواجه صعوبة قبل الأزمة الصحية
تشكل السياحة في المغرب ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي. ففي عام 2019 زار ما يقرب من 13 مليون سائح البلاد. وساهمت بنسبة 7٪ في الناتج المحلي الإجمالي و 20٪ في صادرات السلع والخدمات كما أنها توظف أكثر من 550.000 شخص أو 5٪ من السكان العاملين ، ناهيك عن العاملين في الصناعة التقليدية. وقد بلغت عائدات السياحة في عام 2019 ما يقرب من 78.6 مليار درهم (خارج النقل الجوي).

يجب الاعتراف أن للمغرب نقاط قوة كبيرة لبعض نفسه بين الوجهات السياحية الأكثر شعبية بمواردها الطبيعية، تراثها الحضاري والثقافي والمطبخي والأثري، استقرارها الاجتماعي والسياسي ، وقربها من أسواق المصادر الرئيسية. كما أنها تتمتع ببنية تحتية ذات جودة مقبولة وشبكة كثيفة للحركة الجوية تسهل اتصال الدولة بأسواق المصدر في وقت قياسي.

مع الأخذ في الاعتبار التغييرات الرئيسية في السياحة حتى قبل أزمة كوفيد-19 وبالنظر إلى نقاط القوة في المغرب ، يجب أن يستفيد هذا القطاع بشكل كامل من مرحلة الانتعاش ومع ذلك ، وعلى الرغم من أن البلاد قد قطعت أشواطاً كبيرة في تنمية السياحة منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، إلا أن وتيرة الجمود تباطأت بشكل حاد خلال العقد الماضي. وهذا ، في حين تميزت رؤية 2010 بنتائج إيجابية نسبياً ، ولو من حيث الأهداف الكمية فقط ، فإن رؤية 2020 كانت فاشلة بجميع المقاييس. هذه الاستراتيجية لم تحقق أهدافها عملياً على مستوى الطاقة الاستيعابية ، زيادة عدد الوافدين ، السياحة الداخلية بالإضافة إلى فشل آليات المفروض فيها توجيه القطاع (المجلس الوطني للسياحة ، وكالات التنمية السياحية ، إلخ).

في الوقت نفسه ، عانى القطاع من عدة اختلالات وظيفية منها :

- . تركيز العرض (من حيث الإقامة الليلية) 60٪ في مدينتي مراكش وأكادير.

- . التركيز القوي على السوقين الموردين (الفرنسي والإسباني) الذي يمثلان 52 بالمئة من السياحة الأجنبية.

- . موسمية مضرة ، تتميز بتركيز قوي على فترات معينة مثل الإجازات المدرسية الأوروبية وموسم ذروة قصير. وهذا له تأثير سلبي على استقرار التوظيف وربحية الاستثمارات.

أخيراً، بسبب القيود التي تسبب بها جائحة كوفيد-19، فإن أكثر من 14000 شركة سياحية معرضة للخطر وحوالي 400000 شخص معرضون لخطر فقدان وظائفهم.

ج - النقل الجوي / الخطوط الملكية المغربية في المغرب ، وبسبب قيود السفر ، والقرار المبكر للسلطات المغربية بإغلاق البلاد لمدة أشهر ، كانت الأنشطة المتعلقة بالسياحة هي الأكثر تضررًا من الأزمة . ونتيجة لذلك انخفضت جميع المؤشرات بمعدل 75٪ بالمئة: الوفدون إلى المراكز الحدودية ، والليالي الفندقية والإيرادات ، ودوران الأعمال . وانخفضت الحركة الجوية إلى 7 ملايين راكب مقابل 25 مليونا في 2019 .

تقدير خسائر الخطوط الملكية المغربية ، الناقل الوطني ، بنحو 10 مليارات درهم في عام 2020 ، واضطررت الشركة الوطنية للتخلص من ثلث أسطولها (المكون من 60 طائرة) بسبب تراجع نشاطها .

2. الأهداف / الإجراءات الاستراتيجية:

بالنظر إلى أهمية القطاع في خلق القيمة وخلق فرص العمل وجلب العملات الأجنبية ، هناك حاجة إلى نهجين لمعالجة القطاع :

- . على المدى القصير ، إعادة بناء العرض اللوجستي الذي تدهور أو دمر عقب الجائحة .
- . على المدى الطويل ، مراجعة الاستراتيجيات والحكامة والتشغيل من أجل الانتعاش المستدام ، لا سيما من خلال مراجعة استراتيجية السياحة الوطنية والسياسة الجوية ، ووضع قانون إطار للسياحة ، وتطوير السياحة المستدامة والمسؤولة وتعزيز الرقمنة ، وجميع الروافع التي تجعل من الممكن إطالة الموسم ، وزيادة سعة الاستقبال وإدامة الوظائف .

أ- الإجراءات ذات الأولوية: التصرف بسرعة لتجنب الفوضى ظهرت أزمة كوفيد-19 أن القطاع مهدد بشكل خطير . هذا هو السبب في ضرورة اتخاذ تدابير عاجلة لتجنب الفوضى . وفي الواقع ، سوف يستغرق الأمر من سنتين ونصف إلى أربع سنوات حتى تعود السياحة الدولية إلى مستويات عام 2019 . فكيف يمكننا إعادة بناء العرض اللوجستي المغربي ؟

عانت البنية التحتية للسياحة ، التي ظلت غير نشطة لفترة طويلة ، من تدهور جزئي أو حتى كلي لبعض الوحدات ، هذا هو الحال مع الفنادق والمطاعم وأساطيل السيارات (تأجير السيارات والنقل السياحي) وخاصة الأسطوны الجوية . وللتذكير ، تم تخفيض أسطول الخطوط الملكية المغربية (الشركة الرئيسية والتاريخية) بنسبة 30 بالمئة بسبب الانخفاض الحاد في الطلب و اختارت معظم شركات الطيران التي تخدم المغرب نفس سياسة تخفيض عروضها . اليوم ، يقدر التزويد الجوي بـ 5 ملايين مقعد مقارنة بأكثر من 35 مليونا في عام 2019 .

يجب تقديم دعم خاص لإعادة بناء العرض السياحي من أجل التمكن من النجاح في الانتعاش ، خاصة وأن المغرب يمكن أن يواجه طلبًا قويًا ، كونه وجهة آمنة ، وقريبة ، من أسواق المصادر الرئيسية وبالنظر للإدارة الجيدة للأزمة كوفيد-19 .

إذا لم يتم تلبية هذا الطلب القوي بسبب عدم كفاية أو رداءة العرض ، فإن الوجهة المغربية ستتعرض لضربة شديدة لعدة سنوات ؛ وسيكون من الصعب للغاية تدارك الأمر . يجب أن يكون هذا الجهد أيضًا مصحوبًا

بعمل مماثل من حيث التدريب.

ب - إجراءات متوسطة / طويلة المدى مراجعة استراتيجيات من أجل اقلاع مستدام :
تعد مراجعة الاستراتيجية أمراً ضرورياً للتحضير للتعافي ودعم التحول الهيكلي لقطاع ما بعد الأزمة من أجل تطوير نشاط أكثر مرنة ومستداماً يوفر وظائف أكثر استقراراً على مدار السنة. يجب أن تتناول هذه الاستراتيجية النقاط التالية :

. وضع قانون إطار السياحة

وسيضمن توضيح مسؤوليات الفاعلين والمؤسسات العمومية والنسيج الجمعوي وإصلاح القوانين والأنظمة التي لها تأثير على السفر والسياحة.

ويتمثل التحدي الرئيسي في إنشاء هيئات قادرة على تصميم وتنفيذ ورصد استراتيجيات السياحة الوطنية والإقليمية.. يجب أن تضمن هيئات الإدارة هذه التنسيق، الغائب أو الفاشل حالياً، مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في صناعة السياحة، سواء بين ممثلي القطاعين العام والخاص وبين مختلف الهيئات العامة أو شبه العامة. الهدف هو ضمان تآزر أفضل بين كل هذه الأطراف.

بالإضافة إلى ذلك، من الضروري تفعيل المشاريع التي لم تر النور بعد كالهيئة العليا للسياحة المسؤولة عن التوجيه والرقابة والتقييم والمجلس الوطني للسياحة الذي تتمثل مهمته في ضمان التنسيق الواسع مع مختلف الجهات الفاعلة في القطاع.

في الوقت نفسه، فإن إنشاء هيئات جهوية أمر ضروري لتنفيذ استراتيجيات المخصصة للأقاليم. يتم ذلك من خلال وضع استراتيجيات خاصة بكل منطقة، بالنظر إلى أن لكل منها ثروة مختلفة وإنماكانياتها الخاصة. الهيئات الإقليمية التي تجمع مختلف المهنيين من مختلف القطاعات، والممثلين المحليين، والمؤسسات المعنية: الوزارات والهيئات الوصية مدعوة لتحديد هذه السياسة بالتنسيق مع جميع الأطراف. و يجب على هذه المنظمات اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطوير السياحة الجهوية من خلال تحديد الإمكانيات السياحية التي سيتم تطويرها واستغلالها (ثقافي، رياضي، طبي، ترفيهي إلخ).

لذلك من الضروري تنفيذ المشروع الوارد في رؤية 2020 لوكالات التنمية السياحية من أجل تنفيذ هذه الاستراتيجيات الإقليمية وكذلك تنفيذ ومراقبة عقود البرامج الإقليمية.

. تطوير السياحة على مدار السنة

لتجاوز الموسمية المعيبة للنشاط السياحي والتركيز على الأسواق الأوروبية، ستتجه الإجراءات إلى تطوير قطاعات جديدة لا تعتمد على المواسم السياحية :

- * السياحة الثقافية التي تستهدف أسواق معينة.
- * السياحة الترفيهية.
- * السياحة القروية وسياحة المغامرات (البيئية).

* السياحة العلاجية: مجالات مهمة يجب تطويرها بفضل خدمة رعاية صحية حديثة وخدمة رفاهية عالية التطور (جراحة التجميل وطب العيون والعمليات الجراحية الأخرى).

. تطوير سياحة مستدامة ومسئولة.

. يجب أن تسلط الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية الضوء على السياحة المستدامة والمسؤولة التي تعزز مرونة القطاع في مواجهة المخاطر البيئية والصحية من خلال :

* تفعيل الميثاق المغربي للسياحة المستدامة ، بما يضمن التقارب بين مسؤوليات الفاعلين وجاذبية الوجهات والتماسك الاجتماعي.

* وضع معايير الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية في جميع المجالات ولجميع الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة.

* تشجيع الاستثمارات في مشاريع السياحة المستدامة ، بمساعدة وحوافز مالية ، مع إيقاف أي استثمار جديد في المشاريع المكلفة من وجهة نظر بيئية ، لا سيما فيما يتعلق باستهلاك المياه والتأثير على التنوع البيولوجي. وكخطوة ثانية ، تحويل البنية التحتية الحالية نحو مشاريع أقل ضرراً بالبيئة.

. تعزيز المشاركة في عملية الرقمنة

نظرًا لأن الرقمنة هو المصدر الرئيسي للوصول إلى المنتجات والخدمات السياحية فستحتاج أنظمة الاتصالات والتسويق إلى التعزيز من خلال هذه الأداة. في هذا الصدد ، يجب إعطاء الأولوية لتطوير نظام حجز ودفع مغربي يتبع تدفق العملة إلى الخارج ورسوم الخدمة المرتفعة. ويمكن استخدام التجارب الناجحة لبعض المجموعات المغربية لإنشاء نظام وطني وتعديله على الصناعة بأكملها.

. إعادة التفكير في السياحة الوطنية

تطور السياحة الداخلية بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة بسبب التحسن في مستويات المعيشة والتغيرات في مراكز اهتمام الأسر والترويج للمنتجات السياحية التي تتجه بشكل متزايد نحو هذه الفئة.

لذلك يجب وضع استراتيجية محددة بهدف تعزيز الأنشطة والمرافق السياحية للمواطنين ، من خلال الاستثمار العام أو الخاص والدعم المالي والضربيي وذلك للترويج لمنتجات تتلاءم مع السمات المختلفة للسياح المغاربة. فيما يلي بعض الإجراءات التي من شأنها زيادة القدرة الاستيعابية للسكن بسعر معقول:

* إنشاء صندوق المركز الوطني للعطش. الهدف هو جعل الوصول إلى هذه الخدمة عادلاً لجميع الموظفين العاملين والعاملين في المؤسسات المعنية ، من خلال دمج الشبكة الكاملة لمراكز الاصطياف للمؤسسات العمومية وشبه العمومية وتلك التابعة للإدارات داخل هيئة تدبير واحدة ؟

* تقوية وتحسين الشبكة الوطنية لليواء الشباب (ملاجئ) مع تطوير نظام الاتصالات الرقمية للسماح بوصول وشفاف للشباب إلى هذه البنى التحتية.

. إعادة التفكير في السياسة الجوية المغربية

لقد أثبتت الأزمة الصحية ، أكثر من أي وقت مضى ، مصلحة المغرب في التوفير على فاعل وطني قوي

في مجال النقل الجوي. خلال الأشهر الأولى للجائحة وبعد احتواها، تمكّن المغرب بمساعدة أسطول الخطوط الجوية الملكية المغربية، من تنظيم حملة لإعادة مواطنيه الذين تقطعت بهم السبل في مختلف البلدان في الخارج. بفضل طائرات الخطوط الملكية المغربية، قدم المغرب ملايين الأطنان من المساعدات الإنسانية إلى حوالي 40 دولة إفريقية. وبفضل طائرات الخطوط الجوية الملكية المغربية طويلة المدى تحصل البلاد على إمدادات سريعة من اللقاحات.

لا يمكن استئناف السياحة بدون شركة قوية. على عكس الشركات منخفضة التكلفة التي تغادر البلاد عند حدوث أزمة، فإن الفاعل الوطني لديه مهمة عمومية وسيادية ويضع جميع موارده في خدمة البلد. أيضاً يجب أن تتضمن الاستراتيجيات الإجراءات التالية:

* إعطاء الأولوية الإستراتيجية للناقل الوطني: في معظم التجارب الناجحة في النقل الجوي التي بدأتها عدة دول منافسة، منحت الدولة كافة الإمكانيات لبناء خطوط جوية قوية. تعطي الدولة الأولوية لشركتها أولاً في اختيار المحور.

* قواعد جوية تخدم الجهات والسياحة الداخلية. فيما أن النقل الجوي أداة رئيسية للانفتاح والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وبالتالي التنمية السياحية، يجب أن تنص الاستراتيجيات الإقليمية على إنشاء قواعد جوية جهوية. يوجد بالفعل 16 خطًا داخلياً مدعوماً من خلال اتفاقيات الشراكة. ومع ذلك، لا تزال الشبكة تركز على مطار الدار البيضاء ومعظم هذه الخطوط تربط المدن المغربية بالعاصمة الاقتصادية. ستستخدم القاعدة الجوية الجهوية لربط كل جهة ببقية البلاد و بقية العالم دون المرور بالعاصمة الاقتصادية مركز الحركة الجوية الدولية. لذلك فإن الفكرة هي وضع نموذج اتفاقية موحدة يتم تطبيقه على المناطق المعنية بحيث يكون لكل منطقة قاعدتها الجوية الجهوية بطريقة مستدامة. يمكن أن تكون هذه الاتفاقية النموذجية مستوحاة من الشراكات التي تم إجراؤها حتى الآن. يمكن أن تستند هذه الإستراتيجية إلى توفر العرض اللوجستي، وبالتالي يمكننا تعبئة الموارد التي تم «سحبها» خلال فترة الأزمة لإعادة تخصيصها في ظل الظروف المثلثى ..

٧. الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

١. التشخيص

غالباً ما يُنظر إلى الاقتصاد الاجتماعي على أنه قطاع هامشي تقليدي أو في أفضل الأحوال مجموعة من مبادرات المواطنين غير الهدافة للربح. ومع ذلك، فإن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو نتيجة مهمة للمبادرات الاقتصادية التي تصدت للانعكاسات السلبية للرأسمالية المطلقة والاتجاهات الجامحة للعولمة.

وقد ظهر هذا النوع من الاقتصاد لضمان توازن معين بين طموحات المشروع الاقتصادي ومتطلبات البيئة المجتمعية، حيث تعطى الأولوية للاستراتيجيات الهدافة إلى تسريع وتيرة التنمية البشرية وهذا يعني أن الاقتصاد الاجتماعي أصبح يدعم النمو الاقتصادي من خلال تحقيق تنمية اجتماعية موازية تقوم على مكافحة جميع أشكال الفقر والضعف أو الاستبعاد الاجتماعي.

في الواقع، توجد رهانات عديدة وتحديات كبيرة في التعامل مع الاختلالات الاجتماعية من خلال مقاربتها من منظور اقتصادي موحد. وهذا يتطلب مشاركة مختلف الجهات الحكومية والجهات الفاعلة الخاصة ومكونات المجتمع المدني.

لسوء الحظ ، فشلت الحكومة في حشد أو تعزيز الطاقات المجتمعية التي يمكن أن تنتج التأثير الكامل للأنشطة الاجتماعية والاقتصادية.

ومن هنا يسعى الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية إلى توجيه الاقتصاد الاجتماعي في الاتجاه الصحيح من خلال إعادة النظر في السياسة العامة المعتمدة وتسرع تحقيق مشاريع التضامن من خلال وضع خطة طوارئ مع مراعاة التفاوتات الاجتماعية والفارق التراوبي.

سيتم تنفيذ هذه الاستراتيجية الجديدة باعتماد مجموعة من التدابير الملموسة لإنعاش الاقتصاد الاجتماعي من خلال مراجعة الإطار المؤسسي والقانوني ، وتعزيز القدرات والمهارات وتنوع الشراكات لتحقيق العدالة الاجتماعية والإنصاف والمساواة والكرامة.

2. الحالة العامة

- . نموذج تنموي بلغ حدوده في ظل تفاقم التفاوتات الاجتماعية والترابية.
- . عدم وجود بعد استراتيجي منظم ومتماスク ذي أهداف واضحة قادرة على ضمان استمرارية المشاريع الاقتصادية ذات الطابع الاجتماعي ، وتوفير دخل ثابت و دائم للأسر و مكافحة التهميش والإقصاء. وبالتالي ، فإن الإجراءات الحكومية لا تتجاوز مستوى التدابير المتخذة بشكل عاجل ومرتجل كرد فعل على ظاهرات السكان الفقراء والمهمشين.
- . عدم وجود إطار قانوني ينظم ويحدد مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- . تعدد المؤسسات العاملة في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في ظل عدم وجود آليات فاعلة لتنسيق البرامج المختلفة.

3. التوجهات الاستراتيجية

من أجل نموذج تنموي عادل طالب الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية في عام 2016 بتطوير سياسة عامة متماسك وواضحة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال تعزيز الحكومة التي من شأنها تحفيز ودعم تطوير هذا القطاع .. وهذا يتطلب قبل كل شيء اعتماد إطار تشريعي يتلاءم مع خصوصية المغرب وثقافة التضامن وتبادل المنافع والمصالح الراسخة فيه. إلى جانب الجانب المؤسستي ، نقترح استهداف العوامل ذات الصلة القادرة على ضمان نقلة نوعية في سلسلة القيمة للقطاعات. تشمل هذه العوامل :

أ. رفع مستوى تنظيم الهياكل الإنتاجية
في الواقع ، إن تحديات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ليست مؤسساتية فقط بل هي تحديات السوق كذلك. تواجه معظم سلاسل القيمة عقبات في الوصول إلى عوامل الإنتاج وقنوات التوزيع ، وبالتالي تفشل في توفير دخل لائق.

لذلك فدعم وتعزيز الفاعلين في القطاعات المختلفة للتجمع داخل التعاونيات و مجموعات المصطبل الاقتصادية في كل قطاع / إقليم. فالرافعة التنظيمية تعتبر ضرورية في ظهور عروض جذابة من حيث الحجم والاتصال بشبكة التوزيع والجودة (التوحيد القياسي ووضع علامات الجودة والسعر).

ب . التمويل كرافعة للصمود وظهور النظام التعاوني

. الرفع من مرونة وقدرة الفاعلين في هذه القطاعات :

يجب أن يساعد التمويل في إيجاد حلول عاجلة و طويلة الأجل لتحسين المرونة والحفاظ على الإنجازات. غالباً ما يكون النظام المالي حذراً عندما يتعلق الأمر بالمخاطر ، والتي يعتبرها مهمة عندما في حالة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. بالإضافة إلى ذلك ، غالباً ما تتجه جمعيات القروض الصغيرة نحو التمويل الصغير الذي يستهدف المشاريع الصغيرة ذات معدلات تغطية مخاطر باهضة.

. دعم نهوض القطاعات الوعدة

هذا التوجه الاستراتيجي هو جوهري مع عملية تكامل هيكل الإنتاج (التعاونيات والمؤسسات الاجتماعية). فاليوم يشهد العالم ظهور مؤسسات مالية موجهة نحو سوق التمويل الاجتماعي وتطور أدوات الدين وحقوق الملكية للمؤسسات الاجتماعية من خلال إنشاء فئات جديدة من الأصول. واحدة من أقدم أشكال هذه المؤسسات هي البنوك التعاونية.

* إنشاء أدوات مالية مخصصة ، لا سيما من خلال البنوك اللذين يهدفان إلى دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

* توجيه أموال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية كأولوية (إن لم يكن حصرياً) لتمويل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

ج. التدريب المستمر وبناء القدرات

غالباً ما يكون العجز في الإنتاجية ناتجاً عن تقنيات ومهارات بدائية لا تولد قيمة مضافة كافية لتوسيع نطاق الإنتاجية من حيث الحجم والجودة.

. التدريب الميداني: من الضروري تعزيز معرفة المنتجين من خلال تبني الممارسات الجيدة.

. الحفاظ على الحرف: تعميم نقل المعرفة من أجل إتاحتها للحرفيين المتدربيين كجزء من حملة لرفع مستوى مهاراتهم.

. التعلم الجديد: يتعلق الأمر بتدريب خاص في الإدارة وتطوير الأعمال. مع الاشارة إلى ان العديد من مجالات الاقتصاد التضامني تتطلب تدريباً مستمراً لضمان مستوى مناسب من الخدمة. هذا هو الحال بشكل خاص في حالة الخدمات الموجه للأشخاص في قطاعي السياحة والصحة أو حتى التربية في مجالات التعليم.

د. تطوير استراتيجيات السوق / التسويق

للانتقال من «الممكّن» إلى خلق القيمة من المهم اعتماد استراتيجيات تسويقية مخططة، وهو أمر لا

يمكن أن يقتصر على العمل المستقل للمنتجين الفرديين. غالباً ما يؤدي غياب استراتيجيات التسويق إلى استحواذ الوسطاء على القيمة، مما يحد من التأثير الاقتصادي والاجتماعي على المنتجين.

تطوير نظام معلومات السوق يستهدف المنتجين (معرفة اتجاهات المستهلكين واحتياجاتهم) والعملاء (الترويج للمنتجات والخدمات). ففي الواقع، أظهر المستهلكون اهتماماً بالمنتجات المحلية والحرفية التي تستخدم المعرف التقليدية بالإضافة إلى تلك التي تشكل جزءاً من الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وعمليات الإدماج الاجتماعي. ومع ذلك، كي يكون نظام المعلومات هذا فعالاً، فإن هذا يفترض وجود مراجع تتبع، وسم الجودة، تدقيق المحتوى، الخ.

- . الانخراط في قنوات التوزيع الكبري (الدعم الضوري للتواافق ولضمان هوامش الربح) .
- . الانخراط في قنوات التسويق باستخدام استراتيجية متخصصة (مثل دار زعفران في سوس)،
- . الترويج عبر قنوات قصيرة لكون سلسل التوريد القصيرة في السوق تمكن من تجنب تمايز المنتجات وسلسلة الهوامش التي تؤثر على السعر النهائي.

هـ. تعزيز ريادة الأعمال الاجتماعية

العديد من القطاعات لديها مستوى منخفض من إشراك الشباب. غالباً ما يرجع هذا الوضع إلى حقيقة أن نسيج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يهيمن عليه القطاع الأولي والحرفي ولا يكاد يغطي قطاع الخدمات الذي يحتمل أن يجتذب الشباب. في جميع أنحاء العالم، تعد المشاريع الاجتماعية مجال نشاط يتطور استجابة للطلب المتزايد على خدمات شخصية أو مجتمعية تظهر المؤسسات الاجتماعية في مجالات مثل المرافقة التعليمية الدعم وخدمات المرافق العامة، ومساعدة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، والأنشطة الثقافية للإبداع الفني والرياضة والاكتشاف، الخ.

- . تسهيل الوصول إلى العقار؛
- . ضمان حصة من ريادة الأعمال الاجتماعية في طلبيات الإدارة والمؤسسات العمومية؛
- . تشجيع إنشاء النظم البيئية الدقيقة على مستوى الجماعات والأقاليم؛
- . سن حوافز ضريبية تتلاءم مع ريادة الأعمال الاجتماعية.

VI . الاقتصاد الرقمي

يعد الاقتصاد الرقمي اليوم ناقلاً للنمو والإنتاجية والقدرة التنافسية للشركات والبلدان. وتؤثر طبيعته الشاملة على جميع قطاعات الاقتصاد، كما أنه أصل قطاعات مبتكرة جديدة جعلت الآخرين يعتمدون عليها.

يعرف اليوم الرقمي عالمياً على أنه الثورة الصناعية الرابعة، مما يخلق فرصاً اقتصادية واجتماعية كبيرة، ولكنه يحدث أيضاً تغييرات غير مسبوقة. إنه الثورة الصناعية اللاسرع بالانتشار والعمق من خلال تأثيرها الاجتماعي والاقتصادي. الرقمية هي رافعة مهمة للقدرة التنافسية الاقتصادية ومنشئ للثروة الاقتصادية. لذلك فإن الموجة الرقمية تتطلب العديد من التعديلات على مستوى مجتمعنا وخاصة على مستوى السياسات التي يتم تنفيذها من أجل الاستفادة من فوائدها.

1. تقييم الوضع

فيما يلي نتائج الاستطلاع الذي قامت به وكالة التنمية الرقمية مع عينة تمثيلية من المواطنين والشركات المغربية في عام 2020 :

- . خلل في الخدمات الإدارية :

- * متوسط الوقت اللازم لتفاعل المواطنين مع الإدارة هو 50 ساعة في السنة وأكثر من 85 % من المواطنين ليسوا راضين أو غير راضين تماما.

- * متوسط وقت تفاعل الشركات مع الإدارة هو 200 ساعة / سنة ، مع أكثر من 70 % من الشركات غير راض أو غير راض تماما.

- * 92 بالمئة من المواطنين غير راضين أو غير راضين تماما عن الخدمات الإلكترونية.

- * 87 بالمئة من الشركات غير راض أو غير راض تماما عن الخدمات الإلكترونية.

- . ثقافة واستخدامات رقمية لا تزال محدودة بين المواطنين والشركات.

بالإضافة إلى ذلك ، هناك نوعان من التحديات الرئيسية :

- . قضية الموارد البشرية للاحتفاظ بالمواهب ، حيث يغادر المملكة أكثر من 600 مهندس في قطاع

- المعلومات والاتصالات كل عام. وهذا يؤدي إلى نقص في الكفاءات المتخصصة في المهن الرقمية:

- . مشكلة البنية التحتية التي يتبعها بتحسينها بسبب المناطق البيضاء المتبقية التي يجب تغطيتها، وانخفاض إنتاجية البيانات والاستخدام المنخفض لمراكز البيانات.

2. الخطوط العريضة لاستراتيجية التنمية المستقبلية

لتسريع التحول الرقمي والاستجابة للتحديات الاجتماعية والاقتصادية للبلاد والتحرك نحو نهج يركز على المستخدم المواطن ورجال الأعمال، يهدف المغرب إلى وضع ما يلي:

- . إدارة رقمية في خدمة المواطنين والشركات،

- . مجتمع مدمج بفضل الرقمية،

- . بيئه مواطنة لتطوير الصناعة الرقمية،

- . اقتصاد تنافسي بفضل مكاسب الأداء التي حققتها التكنولوجيا الرقمية وتطور القطاعات التكنولوجية.

ومع ذلك، نحن بحاجة إلى أكثر من طموحات، فرغم أن هذه الطموحات جديرة بالثناء، إلا أننا بحاجة لسياسة رقمية واضحة ومتکاملة بحلول عام 2030 . يجب أن تضع هذه السياسة الرقمية الوطنية الأساس للتحول الرقمي المغربي بأهداف قابلة للقياس تستهدف زيادة مهارات المواطنين والشركات ، وتحسين البنية التحتية ، وتوسيع استخدام السحب الوطنية وأخيراً إدارة رقمية 100%.

3. خطة العمل

أ. تحسين جودة الخدمات العامة

. إنشاء إطار عمل شامل للتشغيل البيني للإدارات (منصة التشغيل البيني، ومنصة السحابة المشتركة ، والخدمات المشتركة، و التعريف الفريد ، والتواقيع الإلكتروني والدفع بواسطة الهاتف المحمول)!

. التحويل الرقمي الشامل للخدمات العمومية الموجهة للمواطنين والشركات مع التركيز على احتياجات المستخدم ودمج المتطلبات القوية من حيث المرونة والهيكلة حول لحظات التفاعل مع الإدارة التي تجمع بين العديد من الخدمات الأكثر شيوعاً للمواطنين والشركات.

بـ، تحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية للاقتصاد المغربي

. تطوير الشركات الناشئة على تقنيات المستقبل (الذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة، بلوكتشين، إنترنت الأشياء ، إلخ) :

. دعم جميع القطاعات الاقتصادية في تحولها الرقمي (مثلا تجهيز وربط 80 % من الشركات الصغيرة والمتوسطة) :

. الاستثمار في البحث والتطوير الرقمي.

جـ . تحسين نوعية حياة المواطنين عبر الوسائل الرقمية

. تسهيل الوصول إلى المعلومات للمواطنين ، ولا سيما الفئات الضعيفة من السكان ، من أجل توفير نفس الفرص للجميع،

. التعليم والتدريب في جميع أنحاء البلاد في الفصول الرقمية ، ولا سيما في المناطق الريفية النائية (إنشاء الفصول الرقمية الازمة) :

. الصحة: تحسين رعاية المرضى ، ولا سيما في المناطق الريفية، من خلال التطبيق عن بعد (مثل إنشاء مركز للطب عن بعد على مستوى كل وحدة صحية مشتركة يسمح بالخدمات الصحية عن بعد في جميع أنحاء المغرب) :

. تحسين الوصول إلى المساعدة الاجتماعية والإدماج المالي للفئات الضعيفة من السكان (مع تطوير الأموال المتنقلة).

دـ. بيئة إنترنت آمنة ومسؤولة

يُحسن التشريع الخاص بالخدمات الرقمية بشكل كبير آليات إزالة المحتوى غير القانوني والحماية الفعالة للحقوق الأساسية لمستخدمي الإنترت، بما في ذلك ضمان حرية التعبير. كما أنه يعزز الرقابة العامة على المنصات عبر الإنترت. الهدف هو :

. حماية أفضل للمستخدمين وحقوقهم الأساسية عبر الإنترت.

. إنشاء إطار عمل متين لشفافية المنصات الإلكترونية وواضح فيما يتعلق بمسؤوليتها

. تعزيز الابتكار والنمو والقدرة التنافسية داخل السوق الموحدة.

المتطلبات السابقة : إنشاء بيئة مواتية لتطوير الرقمية

للقیام بذلك، يجب تلبیة عدد من المتطلبات الأساسية بشكل عاجل مع مرافقة هذا المجهود بدعم عبر إدارة التغيير:

- . زيادة الموارد البشرية في مهارات تكنولوجيا المعلومات :
- * إطلاق برامج التدريب وإعادة التدريب وإدماج المواهب في المجال الرقمي (مثل تدريب 30000 متخصص في مجال تكنولوجيا المعلومات) :
- * تهيئة ظروف مواطنة للمواهب الرقمية المغتربة للعودة إلى المغرب وتشجيع الشباب على البقاء في بلدتهم الأصلية :
- * استقطاب المواهب من جميع أنحاء القارة وكذا الاستثمارات الدولية والإقليمية.

إنشاء بنى تحتية تكنولوجية متقدمة :

- * تعميم الانترنت بصبيب عالي جداً :
- * شبكة الهاتف المحمول من الجيل الخامس :
- * سحابة حكومية :
- * مراكز البيانات جهوية.

تكثيف الإطار التنظيمي :

- * محاربة الجريمة السيبرانية :
- * حماية الشبكات والبنى التحتية والشركات والأفراد.

نشر ثقافة الثقة في المجال الرقمي :

- * إدارة التغيير:
- * تنمية الثقة الرقمية (الأمن السيبراني، التوقيع الإلكتروني، الدفع الإلكتروني).

VII. التجارة الداخلية والحرف اليدوية

تساهم التجارة الداخلية في المغرب بنسبة 11% من الناتج المحلي الإجمالي وتوظف حوالي 1.2 مليون شخص، أي 8.12 بالمئة من العاملين.

والاتحاد الاشتراكي، كحزب للقوى الشعبية، تابع عن كثب ولديزال يساهم في حل مشاكل التجار والمهنيين والحرفيين. وساهمت التنسيقية الوطنية لقطاع التجارة الاتحادي من خلال مبادرات وتدابير مختلفة في معظم القضايا المتعلقة بالقطاع. كما حددت استراتيجية وأهدافاً واضحة في متابعة هذه الملفات، والتي ترتكز منهايتها على روح المبادرة والنهج التشاركي المثمر والفعال للدفاع عن مطالب وانتظارات التجار والمهنيين بحيادية وموضوعية.

1. الإنجازات الهاامة 2020-2021

أ. الملف ضريبي

يشكل الجانب الضريبي عبئاً ثقيلاً ومقلقاً للمهنيين، لكن بفضل العمل الدقيق والمثابر من قبل نشطاء الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية، تم اعتماد مجموعة من الإجراءات والمساطر المالية لتحسين رعاية هذا القطاع وتقليل القطاع غير مهيكل:

. تأسيس المساهمة المهنية الموحدة:

- . إلغاء نظام السعر الثابت، والتضييف على أساس الإيجار أو على أساس رقم المعاملات واستبدالها بفرض ضرائب على أساس هامش الربح:
- . تقييد السلطة التقديرية لإدارة الضرائب.

وتعتبر هذه الإنجازات تطوراً حقيقياً للضرائب المفروضة على التجار، وهي الضامن للعدالة الضريبية التي كافح من أجلها قطاع التجار الاتحادي من خلال تواجده في مختلف المنظمات الوطنية الجادة والمسؤولة، وفي مقدمتها الاتحاد الوطني للتجار والمهنيين.

ب. تغطية صحية

لن يجادل أحد في أن قضية التغطية الصحية كجزء من الحماية الاجتماعية الشاملة والمتكاملة كانت وستظل مطلبًا أساسياً لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية والتي بدأ في إعدادها منذ حكومة التناوب بقيادة السي عبد الرحيم اليوسفى، مؤكدة وبالتالي أهلية الجميع للتأمين الصحي الإلزامي. إنجاز جعل من الممكن الآن تحقيق تغطية صحية إلزامية للتجار والمهنيين وفي المستقبل القريب التعميم الفعال للتغطية الاجتماعي.

لقد تمكّن قطاع التجار الاتحادي، مع جميع الشركاء وأصحاب المصطلحة المهتمين بالقطاع، من لعب دور مهم في تطوير النظام القانوني الذي جعل المساهمة المهنية الموحدة نقطة انطلاق للاستفادة من التغطية الصحية. وبالتالي، من خلال دفع رسوم موحدة، يدفع التاجر أو المحترف في نفس الوقت مساهمته في التغطية الصحية وضرائبها الوطنية والمحلية. هذا المشروع ساري المفعول منذ يناير 2021. ويدفع التجار والمهنيون ما بين 100 و 370 درهما شهرياً لرسوم الضمان الاجتماعي المتعلقة بالتغطية الصحية، اعتماداً على مستوى الربح الذي يحققونه.

2. التشخيص

يعاني القطاع من مجموعة من أوجه القصور المتداخلة، سواء من حيث:

- . الاستراتيجية

* عدم وجود رغبة حقيقة في تحديث قطاع التوزيع مما ينعكس سلباً على القوة الشرائية للأسر وعلى أمن المستهلك!

* عدم وجود تحفيز تجاري متوسط أو طويل الأمد، واكتفاء السلطات العامة بالتعامل مع المشاكل العاجلة!

* ضعف البعد الجغرافي في صياغة وتطبيق الخطط الهدافة إلى تنمية قطاع التجارة والتوزيع،

وامتناع العدالة الترابية والانسجام في التوزيع الجغرافي للأنشطة التجارية.

. الحكومة

- * عدم القدرة على المواجهة الكاملة لمشاكل الحكومة المرتبطة بتأثير المتتدخلين (الوزارت) والفاعلين وتدخل الصالحيات :
- * عدم وجود نهج تشاركي في صياغة السياسة التجارية على المستويين الوطني والجهوي، وعدم مشاركة الهيئات المهنية في مراحل التنفيذ والمتابعة والتقييم.

. التنفيذ العملي

- * تعطلت الاستراتيجية التجارية الحالية بسبب الفشل في تعبئة الموارد المالية اللازمة ومهارات الموارد البشرية :
- * تدني ربحية التجارة الوطنية، لا سيما بسبب الاختلالات في التوزيع الجغرافي والمنافسة من القطاع غير المهيكل، وصعوبات الحصول على التمويل المصرفي :
- * عدم الامتثال للوائح التي تحكم العلاقات التجارية والمعايير المهنية (مثل ممارسات بعض ممثلي السلطات المحلية، والانتهاكات المرتبطة بتحرير أو استغلال الملك العمومي، وممارسات بعض المنتجين مثل البيع المباشر للشركات والتللاع بألقاب المعاملات، وعدم القدرة على حماية القطاع من المنافسة غير العادلة من فضاءات التجارية الكبرى والعلامات التجارية الأجنبية) :
- * عدم وجود برنامج تأهيل موارد بشرية.

3. إستراتيجية الاتحاد الاشتراكي

يحتاج قطاع التجارة الداخلية والحرف اليدوية والمهنييناليوم أكثر من أي وقت مضى إلى مراجعة نمط تطويره، ليكون قادرا على سلك طريق الاستثمارية والإنتاجية، وقدارا على تقديم حلول ملموسة للمهنيين. يتعلق الأمر بتحول على جميع المستويات من خلال :

تحسين مكانة المحترف (تاجر أو حرفي) من خلال :

- . تعميم الحماية الاجتماعية الكاملة والكافية،
- . بناء قدرات التجار والمهنيين من خلال البرامج التقنية والتدريبية،
- . الحفاظ على قطاع التجارة المحلي كتراث اجتماعي.

تحسين جودة المنتجات والخدمات من خلال :

- . تأهيل القطاع وتحديثه،
- . المنافسة العادلة بين الفاعلين الاقتصاديين،
- . الحفاظ على التجارة المحلية،
- . حماية القطاع من الممارسات غير الأخلاقية وتعزيز الممارسات التجارية الجيدة،

تحسين حكامة القطاع

- . إشراك مهنيين القطاع في جميع المبادرات والقرارات التي تهم القطاع من خلال الأحزاب السياسية والنقابات العمالية.
- . تنفيذ توصيات منتدى التجارة المغربي بمراڭاش.
- . استكمال مشروع الإصلاح الضريبي.

4. مقتراحات الاتحاد الاشتراكي

نفصل أدناه أربعة مشاريع ذات أولوية:

- أ. حماية اجتماعية

- . عدم الاقتصار على التغطية الصحية وتنمية النظام الحالي ليشمل التعويضات العائلية والتقادم والعجز أو تعويضات فقدان الوظيفة.
- . العمل على تعميم التغطية لصالح العاملين في القطاع وليس أرباب العمل المهنيين فقط.

ب. توحيد الرؤية الاستراتيجية وتنسيق العمل بين القطاعات الوصية

- . صياغة استراتيجية وطنية جديدة ذات بعد جهوي ومحلي حقيقي من خلال المشاركة الفعالة للقطاعات الحكومية وممثلي الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، من أجل توحيد الرؤية الاستراتيجية وتنسيق آليات التدخل في التجارة والتوزيع،
- . إحياء باليوم الوطني للتجارة والتوزيع.

ج . تحديد وتأهيل القطاع

- . وضع برنامج تدريسي للتجار بالتنسيق والشراكة مع المنظمات المهنية.
- . اعتماد التعمير التجاري لتحديد وتوزيع الأنشطة التجارية للحد من المنافسة غير الشريفة وتوجيد خدمات القرب،
- . إصدار قانون يمنع استثناء المساحات التجارية الكبيرة وسط المدن مع إخضاعها لدفتر تحملات يراعي خصوصيات قطاع تجارة القرب،
- . العمل على إدماج القطاع غير المنظم ضمن نسيج القطاع التجاري القانوني ومنع التجارة على الرصيف، إلا في إطار الأسواق الأسبوعية أو الموسمية المنظمة،
- . تحديد صفة التاجر ومعايير اكتساب الصفة المهنية لكل حرفة،
- . التعجيل بوضع دفتر الشروط والتحملات لكل الأنشطة التجارية غير المصنفة.

د. الملف الضريبي

ستظل توصيات المناظرة الثالثة للجيابيات لسنة 2019 بالصخيرات ومحضر الاجتماع بتاريخ 15 يناير 2019 واتفاقية 9 يوليوز بتاريخ 2019 الإطار الحقيقي لكل عدالة ضريبية للقطاع وطريقاً معقولاً من خلال هذه المخرجات التي تهم:

- . الرفع من المبلغ المعفى من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة لتجارة القرب بالتقسيط،

. الرفع من المبلغ الخاضع للمساهمة المهنية الموحدة إلى حدود 5 مليون درهم كمرحلة أولى.

VIII . النقل والخدمات اللوجستية

يلعب قطاع النقل للأفراد والبضائع دوراً أساسياً في التنمية الاقتصادية والحركية الاجتماعية ويساهم بشكل كبير في دعم الأنشطة الحيوية المتعلقة بالفلاحة والصناعة والتجارة والخدمات والسياحة وغيرها. من الناحية الاقتصادية، يعد قطاع النقل تاسع أكبر مصدر للناتج المحلي الإجمالي، بقيمة مضافة بلغت 47.8 مليار درهم في عام 2019، أو 4.7٪ من إجمالي القيمة المضافة. وفي مجال التشغيل ساهم القطاع بحوالي 551.400 وظيفة في عام 2018، تمثل 5.1٪ من القوى العاملة. ويمثل القطاع 8٪ من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغت مساهمته في الاستثمار الأجنبي المباشر 3.8 مليار درهم، خصصت 92 بالمئة منها لقطاعي التخزين والخدمات التابعة للنقل. ومع ذلك، إلى جانب السياحة، كان النقل أحد الأنشطة الأكثر تضرراً من أزمة وباء كوفيد-19 على الصعيدين الوطني والدولي.

من جانبه، يشكل قطاع الخدمات اللوجستية 5.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بقيمة مضافة إجمالية بلغت 46 مليار درهم في عام 2017، مقابل 34 مليار درهم في عام 2010. أداء غير كاف لاحتلال المغرب المرتبة 87 في الأداء اللوجستي العالمي، بعيداً عن شركائه التجاريين الرئيسيين أو منافسيه. في الواقع تتعري الأداء اللوجستيكي مجموعة من النقصان، خاصة على مستوى نجاعة الإجراءات الجمركية وإدارة الحدود حيث يحتل المغرب المرتبة 114 عالمياً، أو على مستوى القدرة على تبع خطوط سير ومسار الشحنات إذ يحتل المغرب المرتبة 104 عالمياً.

1. أوجه القصور الرئيسية :

عدم وجود رؤية إستراتيجية متكاملة تأخذ في الاعتبار التقارب والتكامل بين مختلف وسائل النقل الغياب التام لأية رؤية إستراتيجية مندمجة تأخذ بعين الاعتبار الالتفافية بين مختلف أنماط النقل وبين المجالات التربوية، والاعتماد على برامج وطنية مجزأة تقيم القطاع بين مكونات المنظومة الشاملة للنقل على المستوى البري والبحري والجوي.

انعدام التناسقية في السياسات العمومية نتيجة ضعف الحكومة المؤسساتية والتدبيرية لأنماط النقل: تنوع المتتدخلين، تضارب الاختصاصات، تشتت البرامج، تعدد الاعتمادات المالية، عدم تفعيل الالتزامات والاتفاقيات، وغيرها.

غياب سياسة عمومية تجعل النقل واللوجستيك وجهان لعملة واحدة انسجاماً مع الاتجاهات الجديدة لسلسلة التوريد، وذلك عبر ضمان الالتفافية والتناسقية بين برامج النقل والسياسة اللوجستيكية.

ضعف التنسيق بين الإدارة المركزية والإدارات الجوية وبين المتتدخلين والفاعلين على الصعيد الجهوبي مما ينعكس سلباً على بلورة وتفعيل مخططات لوجستيكية جهوية ناجعة.

التباطؤ في تفعيل عمليات رقمنة المساطر والخدمات اللوجستيكية المحلية والدولية، خاصة في ظل الظرفية الصحية العالمية التي أثبتت عن الأهمية القصوى للأدوات والوسائل الرقمية في القطاع اللوجستيكي (المواعيد عن بعد، الأداء الإلكتروني، تبع مسار الشحنات، ...).

تفاقم التفاوتات المجالية بين مختلف الجهات والمناطق في ما يتعلق بحجم الاستثمارات القطاعية وتوفير خدمات النقل مما يعرقل بشكل قوي تحقيق العدالة المجالية في العديد من الخدمات الاجتماعية، خاصة على الصعيدين الصحي والتربوي.

غياب المنافسة الحقيقة وضعف المهنية في قطاع النقل، خاصة أمام فشل محاربة أشكال الريع، والاستثمار المحتشم في مجال النقل العمومي الجماعي، وتعثر العديد من المشاريع والبرامج في مجالات نقل الأشخاص والبضائع استمراراً.

تفاقم التكلفة الاقتصادية والاجتماعية لانعدام شروط السلامة، خاصة على مستوى السلامة الطرقية (الطرق المغربية من أكثر الطرق قتلا حسب الإحصائيات: 10 قتلى تقريباً كمعدل يومي)، رغم التطور الملحوظ في الموارد المالية، مما يؤثر بشكل ملحوظ على أداء منظومة النقل ككل.

2. لتجهيز الاستراتيجية / الإجراءات المقترحة

بالنسبة للاتحاد، فإن الأمر يتعلق بتبني منطق جديد من حيث اعتبار النقل ليس فقط قطاعاً داعماً للقطاعات الحيوية فحسب، بل يعتبره قطاعاً أساسياً للاستثمار العام والقطاع الخاص الذي يساهم في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وتحسين الظروف المعيشية. لذلك نقترح العمل على المستويات الاستراتيجية والتشغيلية والحكمة من خلال:

- أ. تطوير استراتيجية وطنية شاملة ومتكاملة تهدف إلى التكامل بين وسائل النقل (الطرق والسكك الحديدية والوسائل الجوية والبحرية)؛
- ب. مبتكرة من حيث السلامة التي تدمج عنصر السلامة على الطرق في المنظور العالمي للتنمية المستدامة؛
- ج. التنقل المستدام على مستوى كل منطقة لتأطير خطط النقل والسفر على المستويين الجهوي والم المحلي من خلال وضع المبادئ الرئيسية للتنسيق الجهوي مع ضمان تعزيز الشراكة والتعاون بين مختلف المناطق في هذا المجال.
- د. الخدمات اللوجستية لتعزيز قدرات المناطق والمحافظات لضمان الاكتفاء الذاتي في المجالات الحيوية مثل الطاقة والمنتجات الغذائية الأساسية والصحة (في ظل الأزمة الناجمة عن كوفيد19- الذي قد يتكرر في شكل آخر في المستقبل).

ب. تطوير ومتابعة الخطة التنفيذية

. تشجيع وتعزيز وسائل النقل الحديثة والبديلة (باستخدام التقنيات الجديدة وتلبية المتطلبات

- البيئية) للنقل العام في المدن الكبرى ؟
- . مراجعة سياسة تحطيط اعداد التراب وتوفير التمويل الكافي (الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والمنح، إلخ) من أجل :
 - * تعزيز النقل العام ، لا سيما في المناطق الحضرية الكبيرة،
 - * الاستجابة لاحتياجات المستخدمين للطرق الأكثر عرضة لمخاطر الطريق ، ولا سيما إنشاء مسارات للدراجات ومساحات مخصصة للمشاة (معابر المشاة، ومناطق المشاة ، واللافتات المناسبة لإبطاء السرعة ، وإطلاق الأرصفة وغيرها) ؟
 - . وضع خطة رقمية للتموقع في مجال الخدمات اللوجستية الذكية (اللوجستيات 4.0) من خلال رقمنة العمليات، والاستخدام الأكثر كفاءة للموارد وتقويد الإجراءات والتتنسيق الفعال بين مختلف الجهات الفاعلة في لوجستيات الموانئ (وكالاء الشحن شركات النقل ، مشغلو المحطات ، إدارة الجمارك ، الخ..).
- جـ. إقامة حكامة فعالة وشفافة من خلال :
- . إنشاء هيكل وطني لتوجيهه وإدارة النقل بطريقة منسجمة ومتماضكة وموحدة تضع حدًّا للصلاحيات المتنافسة وانتشار المشاريع ؟
 - . إشراك الفاعلين الاقتصاديين والمنظمات المهنية في تطوير سياسة النقل العام والتنقل (سيارات الأجرة والحافلات والحافلات والشاحنات) ؟
- . مراجعة أسلوب إدارة المؤسسات الوطنية في مختلف مجالات النقل الجوي والبحري والبري (الجمعية الوطنية للنقل واللوجستيات ، الشركة الوطنية للسيارات ، المكتب الوطني للسكك الحديدية، المكتب الوطني للمطارات ، المكتب الوطني للموانئ) من أجل ترشيد التنظيم الإداري ، وتعزيز الاستثمارات المالية وتعظيم الاستفادة منها ، ورفع مستوى الموارد البشرية ؟
- . تطوير إطار تشريعي ومؤسسي لتنفيذ الخطط اللوجستية على المستوى الجموي من أجل تعبئة الأرضي المناسبة ، وتسريع إنشاء المناطق اللوجستية وضمان تنسيق أكثر كفاءة بين أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة الجموعية.

القطب المجتمعي

يشكل القطب المجتمعي أحد المكونات الرئيسية للبرنامج الانتخابي للاتحاد الاشتراكي، والذي يهدف بالأساس إلى الاستجابة لانتظارات ومتطلبات الشعب المغربي وخصوصا الفئات الأكثر إقصاء أو تهميشا، وترجمة التوجه الحزبي على أرض الواقع وفق مبادئ الاشتراكية الديمقراطية. وضمن هذا القطب، يتم تفكيك المرتكزات التي كرست منذ عقود الفوارق المتعلقة بشروط الحياة والدخل خصوصا بالنسبة للنساء والشباب، وحترمتهن من إمكانيات الولوج للحماية الاجتماعية ومختلف الخدمات الأساسية التي تمكن من استقلالية الأفراد والمؤسسات المجتمعية، وفق نموذج وتصور يرتكز على منح الجميع إمكانية الإدماج الاجتماعي والإنصاف والاستقلالية.

وإذا كانت العدالة أساس الديمقراطية، فإن الحق هو أساس العدالة والضامن لتحقيقها في الواقع. فلا عدالة ولا ديمقراطية بدون ترسیخ قيمة الحق. لذلك، يسعى الاتحاد الاشتراكي إلى إحقاق الحق وإعماله داخل المجتمع بجميع مكوناته أولا في تجاوز الخلل الموجود في جميع القطاعات وفي جميع القوانين والتشريعات المتصلة بها. وتراهن مقتراحات والتزامات الحزب على تجاوز الاختلالات التي عرفتها السياسات الاجتماعية والقيام بعمليتين متراقبتين : محاربة الفوارق، وضمان التمكين المؤسساتي والاقتدار الفردي، الذي يتتيح للجميع وخاصة الشباب والنساء والفئات غير المحظوظة، التمتع بنفس الحقوق، وبنفس النفاذ والولوج إلى الفرص المتاحة حاليا أو في المستقبل، والمساهمة في التنمية، والاستفادة منها.

الطفولة المغربية

تعتبر الطفولة المرحلة التي تمتد من الولادة إلى بلوغ سن الرشد، وتصف بالنمو المستمر والتطور المتصاعد جسدياً وعقلياً، ويتم فيها تكوين الشخصية. ولذلك، فإنها تكتسي أهمية بالغة في حياة الإنسان، بحيث كلما كان النمو وكانت النشأة سليمة كانت الشخصية كذلك. من هنا، كان على جميع الفاعلين، دولة ومجتمعاً وأسرة، مهمة تنشئة الأطفال تنشئة سليمة وحمايتهم من الأخطار المحدقة بهم وتحسين ظروف عيشهم للوصول بهم إلى بناء ذات سليمة من جميع النواحي.

وفي هذا الإطار، تعد السياسات العمومية الموجهة للأطفال أساس التخطيط المستقبلي لبناء مجتمع متماスク وإعداد جيل قادر على تحمل المسؤولية ومواجهة جميع التحديات. لكننا نلاحظ في المغرب أنه، وعلى الرغم من بعض الإنجازات المفيدة، فإن وضعية الطفولة ما زالت تحتاج إلى تطور فعال، وإلى تدخلات قوية من أجل بلوغ الحماية الشاملة والسليمة.

هكذا، يتبنى الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية رؤية شمولية مصحوبة بإجراءات استراتيجية وأخرى استعجالية تستهدف أوضاع الطفولة في جوانب مختلفة: التشريع، المراقبة، التجويزات وغيرها، وتسعى إلى تحسين وضعية الأطفال في مختلف الفضاءات المحتضنة لهم مثل الأسرة، المؤسسات التعليمية، الفضاءات العمومية، وغيرها، مع محاربة الهشاشة عبر سياسية متوازنة قائمة على العدالة الترابية والاجتماعية.

I. الطفولة : حقوق مهضومة وواقع هش

. يقدر عدد أطفال الشوارع الذين لا مأوى لهم ولا يستفيدون من أية رعاية بحوالي 30.000 طفل، وظفل.

. تفاقم ظاهرة العنف الممارس ضد الأطفال، وخاصة العنف الجنسي، والذي تتعرض له بالخصوص الطفلات. ارتفاع نسبة زواج القاصرات والقاصرين حيث وصلت سنة 2013 إلى 11 % وتحص 15235 طفللا، 99 منهم فتيات،

. أكثر من نصف مليون طفل تتراوح أعمارهم بين 7 و14 سنة، يعملون في مجالات مختلفة، وأن أكثر من نصف هذا العدد فتيات، وأن 78 % من الأطفال الذين يضطرون إلى العمل هم من أصول قروية.

. تفاقم ظاهرة الهدر المدرسي في أوساط الطفولة حيث يترك 400 ألف طفل سنوياً مقاعد الدراسة.

II. اختلالات متعددة وضعف في الحكمة

. فشل السياسات الاجتماعية بالمغرب يعود بالأساس إلى عدم قدرتها على تقليل الفوارق الاجتماعية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، الشيء الذي كرس الشعور بالظلم الاجتماعي و«الحكمة»، والذي

تعاني منه خاصة النساء والشباب والأشخاص في وضعية إعاقة، والذي يتجسد في عدة صور منها التمييز والإقصاء والقهر الاجتماعي.

. تتنوع تمظهرات الفوارق الاجتماعية ما بين الفوارق التراثية والفوارق بين الجنسين والعمري، وهي مجموعة من التأثيرات وإرث اجتماعي يعيقون تحقيق إدماج اجتماعي متساو ومنصف للمغاربة جميعا. وتشكل الفوارق الاجتماعية ذلك العجز الاجتماعي المتمثل في الفقر، وهشاشة الأسر، وأمية الآباء والأمهات والصعوبات التي يجدونها في تتبع دراسة أبنائهم.

. تؤثر الفوارق وغياب العدالة الاجتماعية على فرص الحصول على الخدمات والحقوق الأساسية، وتشكل سببا رئيسيا في خرق حقوق الإنسان المكفولة للأشخاص، وذلك نتيجة التمييز والعنف وسوء المعاملة وانعدام سبل الوصول إلى العدالة.

. يؤدي ارتفاع مستوي التفاوتات الاجتماعية إلى تقليل فرص اكتساب المهارات، وتعثر الدمج الاجتماعي والترقي الاقتصادي. كما يؤدي ذلك إلى ترسیخ أجواء التخوف والهشاشة وانعدام الأمان، ويقوض الثقة في المؤسسات والحكومة، ويزيد الشقاوة والتوترات في المجتمع، ويثير العنف والنزاعات.

. يعتبر غياب العدالة الاجتماعية عائقا أمام تطوير الرأسمال البشري، من خلال إعادة انتاج الفوارق الاجتماعية، وانعدام المساواة، وعدم قدرة الحكومات المتعاقبة على تقديم حلول لازمة فك الارتباط بين الفوارق الاجتماعية الأصلية الموجودة بين المواطنين والمواطنات ومستقبلهم الاجتماعي.

. تشكل الأعطاب التي عرفتها حكامة المنظومة الاجتماعية بالمغرب، إحدى أبرز أسباب تفاقم العجز الاجتماعي والفارق الاجتماعي، نتيجة السياسات التي نوّجتها الحكومات خلال العشرية الأخيرة، على كافة المستويات، ومقاومتها لكل تجديد، الشيء الذي تتحول معه كل إرادة التغيير إلى إصلاحات غير مكتملة.

. عدم تأهيل مراكز الرعاية الاجتماعية بشكل عادل يستفيد منه جميع المحتججين، وعدم تلاؤم هذه المراكز مع حاجيات الأطفال (الأنشطة، المرافق، التجهيزات التأطير...).

. عدم نجاعة التدابير المتخذة لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة وضعية وعدم الأخذ بعين الاعتبار اختلاف ظائفهم وحالاتهم ومتطلباتهم.

. ضعف عمل الوزارة المكلفة بالقطاع على مستوى تأطير ومراقبة العاملين بدور الرعاية الاجتماعية ومددهم بالتجهيزات الضرورية وبالاطر وبالتكوينات.

. عدم الالتزام بالقوانين والتشريعات الدولية الخاصة بالطفولة رغم موافقة المغرب عليها.

ويشكل غياب العدالة المجالية في التعامل مع قضايا الطفولة، عاملا رئيسيا في ضعف التدابير المتعلقة بتيسير ولوج الطفل إلى الخدمات الأساسية مثل الخدمات التربوية والصحية والترفيهية، مما يفرز تباينا صارحا بين أطفال المناطق الحضرية والمناطق القروية.

III. مقتراحات الاتحاد الاشتراكي من أجل ضمان الحماية والحد من التمييز اتجاه الطفولة

- . ضرورة بلورة استراتيجية وطنية عامة تنطلق من مضمون الدستور، والتشريعات الدولية الخاصة بالطفولة وتشرك جميع الفاعلين في الموضوع. تهدف هذه الاستراتيجية إلى تبني مبدأً سمو حقوق الطفل على باقي الاعتبارات أو الأطراف.
- . وضع ترسانة قانونية وتشريعية شاملة تركز على الحماية والوقاية من كل أشكال انتهاك حقوق الطفل وتضمن له العيش الكريم والأمن، وذلك بتوفير جميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمدنية الخاصة به مثل الحق في التعليم والسكن اللائق والرعاية الصحية، والنفسية، والثقافية، والترفيهية.
- . دمج حقوق الطفل في السياسات العمومية وفي وضع ميزانيات القطاعات الوزارية، في المخططات الجهوية والإقليمية للتنمية وفي المخططات الجماعية، مع إنجاز تشخيص ترابي للأطفال ليتضمن تحديد الإشكاليات وال حاجيات.
- . إنشاء لجنة جهوية لحماية الطفولة تعمل على ترجمة السياسة المندمجة لحماية الطفولة إلى مخططات عمل الجماعات الترابية، ووضع الميزانيات وتقييم المنجزات.
- . تكوين الفاعلين المكلفين بقطاع الطفولة في جميع المؤسسات المعنية للرفع من أدائهم في التعامل مع الأطفال مثل الصحة، الدرك، الأمن، العدل، الخ.
- . اتخاذ تدابير وقائية للحد من ظاهرة تشغيل الأطفال.
- . بلورة خطة وطنية لمحاربة الهدر المدرسي مصحوبة بإجراءات عملية تمكن من القضاء على الظاهرة، مع التعميم الكلي لإجبارية التعليم ووضع خطط زجرية لمخالفيه.
- . بلورة استراتيجية وطنية خاصة بالتنشيط والترفيه والتخييم الموجه للأطفال في وضعية صعبة، مع تشجيع وتسهيل إجراءات التكفل.
- . دفع الجماعات المحلية على إحداث وتمويل فضاءات عمومية مدمجة للتنشيط التربوي لفائدة الأطفال.

«ليس من حل إلا أن نعيش زماننا وان نتوجه نحو المستقبل بمساهمة كاملة من النساء اللواتي يعتبرن – كما أثبتت تجارب الدول الديمقراطية المتقدمة – فاعلا محوريا في البناء الديمقراطي وطرف أساسيا في معا德لات التنمية والرقي المجتمعي» (مقططف من الأرضية التوجيهية لكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي: «من أجل تأطير النقاش الاتحادي حول تدبير الوضعية الراهنة – استشراف المستقبل: «جائحة كورونا فرصة لانطلاق النموذج التنموي الجديد على أساس سليم»، ماي 2020).

بعد إنصاف النساء من المواضيع الأساسية التي حظيت باهتمام الحكومات منذ تسعينيات القرن الماضي. وقد استطاعت النساء أن تحصلن على عدد من المكتسبات الهامة في جميع الميادين السياسية، والاقتصادية، والقانونية، والاجتماعية.

لكن ورغم تنصيص الفصل 19 من الدستور على: «تمتع المرأة والرجل، على قدم المساواة بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية والبيئية الواردة في هذا الباب من الدستور وفي مقتضياته الأخرى، وكذلك في الاتفاقيات والمواثيق الدولية، كما صادق عليها المغرب ...»، نلاحظ أنه بعد انتخابات 2011 ولما ينchez عشر سنوات متالية، لم يتم التفعيل الجيد للدستور بما يتواافق مع روحه ومقتضياته، خاصة تلك المتعلقة بحقوق النساء. وبالعكس من ذلك، طغت على القرارات الحكومية ومشاريعها القانونية النظرة الرجعية المحافظة للمرأة ودورها في المجتمع، مما نتج عنه قلق عميق لدى المجتمع السياسي والمدني جراء تعطيل المسلسل الإصلاحي المحرر للنساء والمجتمع عموما.

من هنا، يصر الاتحاد الاشتراكي، تبعا لمبادئه وتصوراته الديمقراطية الاشتراكية الحداثية، على مواجهة هذا التأويل المحافظ الذي يضرب المساواة بين الجنسين في العمق، وبالتالي الدفع نحو بناء مجتمع يتسع لجميع الطاقات دون التمييز على أساس الجنس، والعمل على إدماج فعلي للنساء في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والبيئية، وتحقيق المواطنة الكاملة.

أ. معطيات مقلقة تضر بحقوق النساء

الوضعية المالية للنساء تدهورت خلال فترة الحجر الصحي، بسبب هشاشة وضعيتهن في سوق الشغل، حيث شكلت الأجور مصدر الدخل الرئيسي بالنسبة ل 18 % من الأسر التي ترأسها نساء، مقابل 25,5 % من الأسر التي يرأسها رجال.

ما زالت النساء تعانين من التمييز في الأجور وشروط العمل، كما أن معدل النساء العاملات في الوسط الحضري قد تراجع بنسبة 18 %، وأن 82 % من نساء المدن لا يشتغلن، وهو ما يعني أنه ليس لديهن دخلا ماديا أو وظفا اجتماعيا، وهذا يشكل تهديدا لقدرتهن على ممارسة حقوقهن الأساسية.

رغم أن النساء يشغلن ثلث الوظائف العليا في المغرب وأكثر من نصف العمال والمستخدمين، إلا أن اللواتي يتوفرن على حساب بنكي لا يتجاوزن 27٪ مقابل 52٪ لدى الرجال.

ويتركز عمل النساء المغربيات في القطاعات التي تعرف بصعوبة ظروف العمل فيها مثل الفلاحة والعمالة المنزلية والملابس والنسيج، إضافة إلى الاقتصاد الموازي، كما تواجه النساء صعوبات للانخراط في العمل النقابي.

كما أظهرت تقارير أخرى أنه من بين 13,4 مليون امرأة تتراوح أعمارهن بين 15 و74 سنة، أزيد من 7,6 مليون تعرضن للعنف كييفما كانت أشكاله ومجالاته وهو ما يمثل 57٪ في المئة من النساء. وأوضح المصدر ذاته أن معدل انتشار العنف يبلغ 58 بالمئة في الوسط الحضري (5,1 مليون امرأة) و55 بالمئة في الوسط القروي (2,5 مليون امرأة). كما كشفت المندوبية السامية للتخطيط أن المرأة ليس دائمًا بمقدورها، وفي المدن أكثر من البداوي، ولوح الفضاءات العامة بكل أمان والاستمتاع بها على قدم المساواة كالرجال بسبب العنف الذي قد يمارس ضدهن بهذه الفضاءات.

إنها إذا اختلالات كثيرة ومتعددة وتكتسح جميع المستويات ومنها:
المستوى القانوني:

الاختلافات القانونية تتجلى في مجموع القوانين التي تم سنها في العشر سنوات الأخيرة والتي تحمل نفحة المحافظة والتمييز ضد النساء وتكرس بالتالي الوضعية الدونية لهن، أو القوانين التي سنت قبل هذه الحقبة ولم تعد تساير تطور المجتمع، والتي لم تحيي، بل وتم تعميق الطابع المحافظ لها. نركز فيما يلي على ثلاث أمثلة وهي مدونة الأسرة، قانون مناهضة العنف ومدونة الشغل.

II. مدونة الأسرة:

بعد مرور 16 سنة على صدور هذه المدونة التي شكلت ثورة حقيقة وقتها، وبعد تطور الواقع المجتمعي، والوعي الجماعي، وطول الممارسة تبين قصورها وضعفها وعدم تماستك موادها بل وتناقض كثير من موادها فيما بينها سواء بخصوص توثيق الزواج بالنسبة للمتزوجين بدون عقد (المادة 16)، أو زواج القاصر (المادة 20) وتناقضها مع المادة 19 التي تحدد سن الزواج في 18 سنة، أو كيفية تقسيم الأموال المشتركة، أو البنوة إثباتها وترتيب الأثار عنها والحضانة والولاية على الأطفال. كذلك نسجل اختلالات مهمة بخصوص صندوق الدعم، كصعوبة الوصول إليه نظراً لتعقد شروط الولوج سواء على المستوى الإداري أو المادي مما يتطلب ضرورة إصلاحه.

بالإضافة إلى نقائص النص القانوني نلاحظ محدودية اجتهاادات القضاة، بل وغلبت الطابع المحافظ لدى الكثير منهم، وتناقض المحاكم فيما بينها، وعدم مسايرة البعض منهم للتطور العلمي وعدم الالتزام بروح الدستور، خاصة على مستوى احترام حقوق الإنسان وسمو المواثيق الدولية، مما يحتم ضرورة إدراج تعديل لمدونة الأسرة بشكل مستعجل.

III. قانون محاربة العنف ضد النساء (القانون 13-103)

أثار هذا القانون نقاشاً كبيراً وللأسف انتقادات جمّة من طرف الجمعيات النسائية والقطاعات النسائية الحزبية الحداثية، ويمكن تلخيص أهم هذه الانتقادات في النقطة التالية:

. افتقاره إلى دليلاً توضح المرجعية التي تم اعتمادها والاستراتيجية التي تم تحديدها وكذلك السياق العام المؤطر له.

. أنه اكتفى بإدخال تعديلات جزئية على القانون الجنائي والمسطرة الجنائية، في الوقت الذي يتطلب القضاء على العنف إصدار قانون مستقل عن القانون الجنائي، قانون شامل يتضمن الوقاية والحماية والتكميل وعدم الإفلات من العقوبة.

. كما أن تنصيصه على تنازل الضحية عن الشكوى فيه ضرب لدور النيابة العامة في تحريك الدعوى العمومية خاصة حينما تكون جرائم العنف ضد النساء خطيرة جداً مما يستلزم البقاء على دور النيابة العامة ضماناً للمحاسبة.

. لم يشر القانون إلى كيفية التعامل مع وسائل الإثبات والتي تعاني منها النساء خاصة بالنسبة للعنف داخل بيت الزوجية، وأبقى على وسائل إثبات تقليدية رغم خصوصية هذا النوع من الجرائم، وبالتالي يجب اعتبار الضحية موضوع الاعتداء كشاهد.

. وفي حديثه عن جريمة التحرش الجنسي يربطها بالإمعان في التحرش وهو مفهوم فضفاض وغامض مما يترك المجال للسلطة التقديرية للقاضي وهو أمر سيختلف من واحد لآخر تبعاً للمرجعية الفكرية لكل واحد.

. بالنسبة لآليات التكفل بالنساء ضحايا العنف (آليات الحماية) تحدث النص عن خلايا ولجن التكفل (المحلية والجهوية والوطنية) التي ستتولى مهام الاستقبال والاستماع والتوجيه والمراقبة وذلك على مستوى المحاكم الابتدائية والاستئناف وممثلي الإدارة. وتحدد القانون أيضاً عن نص تنظيمي سيخرج إلى الوجود، لكنه ما زال غائباً.

. تبخيس هذا القانون لدور المجتمع المدني وعدم إشراكه رغم تنصيص الدستور على أهمية هذا القطاع ورغم فعاليته ونشاطه في هذا المجال لأن الجمعيات النسائية هي أول من خلق مراكز إيوان النساء المعنفات وتعمل بشكل تطوعي دون مساعدة من طرف الدولة.

. غياب أي إشارة لتكوين مواكبة المتتدخلين في هذا المجال، من شرطة ودرك وغيرهم.

هذا يتضح أن هذا القانون يحتوي على مجموعة من النواقص ولا يفي بالتصدي لظاهرة العنف ضد النساء التي تتزايد بشكل كبير والتي تكشف الدولة والمجتمع فاتورة باهظة على المستوى الصحي والمالي. خاصة وأن نسبة الإفلات من العقاب مرتفعة إذ لا ت تعرض على المحاكم إلا نسبة ضئيلة من الحالات حسب إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط. ويمكن التأكيد على أن تنامي هذه الظاهرة تساعده عليه محدودية آليات الحماية والتكميل بالنساء ضحايا العنف، وغياب الوقاية منه في القوانين المؤطرة، وفي كل السياسات العمومية ذات الصلة كالتربيـة والتعليم والإعلام. كما يرجع هذا التنامي إلى انعدام الاستقلال الاقتصادي

لبعض النساء ضحايا العنف وتدني وضعياتهن الاجتماعية وكذا الجهل بحقوقهن وبالاطارات المساعدة.

IV. مدونة الشغل:

أدى تطور المجتمع إلى خروج النساء إلى سوق الشغل وانخراطها في الحياة المهنية وأدى بها ذلك إلى الانخراط في المجهود الجماعي والتفاعل مع المجتمع وبالتالي السعي وراء التمكين الاقتصادي.

لكن إلى أي حد استطاعت النساء المغربيات المشاركة في الحياة الاقتصادية مع عدم وجود رؤيا واضحة لتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان العمل. فالنساء في البايدية مثلًا تقدمن بأعمال شاقة، حيث تجمعن بين العمل الفلاحي من زرع وجني وتربية المواشي والعمل المنزلي، لكنهن تشكلن الفئة الأكثر هشاشة في الوسط الفلاحي نتيجة مجموعة من الأسباب على رأسها العقلية الذكورية السائدة والتهميش المؤسساتي، فضلاً على صعوبة النفوذ إلى ملكية الأراضي واستغلالها.

ورغم تنصيص مدونة الشغل على رفض جميع اشكال التمييز هناك صعوبات تعرّض الأجيرة أو طالبة العمل عند محاولة إثباتها لتمييز المشغل بين الأجراء في الاستخدام أو الامتيازات أو الأجر، فلا وجود لكيفية الإثبات في حالة وجود تمييز، هذا زيادة على وجود نسبة مهمة من النساء يعملن بدون عقد مكتوب، ولا يتوفرن على تعطية صحية وفي قطاعات غير محمية، ومن ثمة لا تشملهن مدونة الشغل، هذا زيادة على أن الأغلبية الساحقة للنساء القرويات يعملن بدون أجر وفي ظروف صعبة مهددة لسلامتهن. وعدد مهم منهن يعملن في قطاعات ذات التأهيل الضعيف، أو في مهن تتسم بالهشاشة وأغلبهن لا يستطيعن الحصول على قروض، لذلك فالنساء أكثر تعرضاً للهشاشة والتهميش لأن أغلبهن عاملات فلاحيات أو مساعدات عائليات أو يعملن في الاقتصاد غير المهيكل.

1 - المستوى الاقتصادي والاجتماعي:

كل التقارير الدولية المغرب في المراتب الدنيا فيما يتعلق بالتفاوت بين الجنسين حيث احتل المغرب المرتبة 133 من أصل 142 سنة 2014. أما على صعيد المشاركة الاقتصادية للمرأة فيحتل المغرب المرتبة 135. كما يحتل المرتبة 24 من أصل 30 فيما يتعلق بسياسات وآليات دعم ومواكبة المقاولات النسائية ذات الامكانيات القوية.

كل التقارير الوطنية تنبه إلى تراجع نسبة النساء المنخرطات في سوق الشغل من 28.1 في المئة سنة 2000 إلى أقل من 20 في المئة سنة 2019، وأن ثلث أربع النساء العاملات تستغلن مساعدات منزليات. أما البطالة الطويلة الأمد والتي تطال الشباب خاصة ذريجي التعليم العالي فهي تمس 26.8 في المئة من النساء مقابل 14.8 % من الرجال سنة 2013.

من جهة أخرى لا تمثل النساء سوى ثلث الأطر العليا بينما يمثلن أكثر من النصف في صفوف العمال المستخدمين (52.8 في المئة). كما أنهن حاضرات بقوة في القطاعات التي تتميز بالهشاشة كالزراعة والعمل المنزلي والاقتصاد غير المهيكل. وتصل نسبة موظفات الإدارات العمومية 43 في المئة من مجموع

العاملين في القطاع، ولكن أغلبهن في السلالم الدنيا ولا تصل نسبة تمثيلهن في مناصب المسؤولية سوى إلى 23 في المئة.

وتجد النساء صعوبة في الوصول إلى مصادر التمويل من أجل خلق المقاولات النسائية عكس القروض الصغرى والتي وصلت إلى 55% من المستفيدات سنة 2013، لذا فالمقاولة النسائية لا تصل إلا إلى نسبة 12 في المئة من مجموع المقاولات وأغلب هذه المقاولات النسائية.

أما الأسباب التي ساهمت في خلق هذا الوضع البئيس، فهي كثيرة ومتداخلة، يرتبط فيها ما هو اقتصادي بما هو اجتماعي وثقافي، منها انتشار الأممية بنسبة كبيرة بين صفوف النساء وخاصة في الريادة، والتقسيم التقليدي للأدوار بين الجنسين، وحصر أدوار النساء في الأشغال المنزلية والدور الإنجابي. وإن كانت هذه الأسباب لا تغدو أن تكون مبررات للإقصاء فقط. فإذا كان من الممكن ذكر ارتفاع نسبة الأممية بين النساء بالمقارنة مع الرجال، فإن هذا التبرير للحيف ضد النساء، يظل هشا بالنظر للتفوق الدراسي للنساء في المغرب منذ سنين وفي جميع المستويات الدراسية، مما يدل على وجود تمييز ممنهج ضد النساء للإقصائهن من الحياة العامة، ومن السوق الشغل، والفعل الاقتصادي، رغم توفرهن على جميع المؤهلات.

المرأة السجينة

هذه الفئة من النساء لم يتم التطرق إليها في أي برنامج حكومي سابق على الرغم من أنها تعيش هشاشة مزدوجة، الأولى بسبب جنسها، والثانية لكونها مسلوبة الحرية. وحسب التقارير الدولية والوطنية تشكل نسبة المرأة السجينة أقلية صغيرة جدا حيث تصل نسبتها إلى 5٪ على الصعيد العالمي، و3٪ على الصعيد الوطني.

ويترتب عن سجن النساء مشاكل مركبة تتعكس سلبا على الأسرة والأبناء لكونها في الغالب هي المسؤولة عن تربيتهم ولذلك يترك غيابها أثرا سيناً عليهم. إن المرأة السجينة تحتاج إلى اهتمام كبير وعناية فائقة لإعادة إدماجها داخل المجتمع بصورة إيجابية.

معطى 3% المذكورة أعلاه (أي سجينة واحدة من بين 25 سجين تقريبا)، يخلق مشاكل للإدارة في تجهيز السجون أو توفير أجنحة خاصة بالسجينات، ولذلك يتم وضعهن في ملحقات أو سجون مؤقتة تكون بشكل عام تفتقر للتجهيزات التي تراعي وضعهن الاستثنائي والخاص باعتبارهن فئة هشة داخل فئة هشة كبيرة (المساجين بشكل عام).

ولذلك لابد من تدابير محكمة لعلاج أوضاع هذا النوع من النساء نظرا لفراغ النام الذي تعرفه هذه الفئة.

3 - المستوى السياسي والمساهمة في صنع القرار:

لأنه ينكر المسار التطورى الذى شقته المرأة على المستوى السياسى والذى عرف منحى تصاعدياً مهما بولوجها قبلة البرلمان سنة 1993 وحصل لها على مقعد (الفريق الاشتراكي) وكذلك سنة 1998، لكن القفزة الكبرى كانت سنة 2002 بمجلسى اللائحة الوطنية التي مكنت النساء من 30 مقعداً. وتالى هذا الصعود بمجلسى اللائحة الإضافية سنة 2009 بالنسبة للانتخابات الجماعية.

أما الجديد الذي أتت به القوانين التنظيمية للانتخابات 2021 فيتجلى في تعويض اللائحة الوطنية للنساء باللوائح الجهوية التي يجب أن يخصص جزء منها للنساء وبالخصوص المرتبان الأولي والثانوية مع اعتماد الثالث في باقي المجالس (الأقاليم والجهات).

وتدخل اللائحة الجهوية في إطار القانون التنظيمي الخاص بمجلس النواب الذي ينص على أن هذا المجلس يتتألف من 395 عضواً ينتخبون بالاقتراع العام المباشر عن طريق الاقتراع باللائحة ويتوزعون على الشكل التالي : 305 عضواً ينتخبون طبقاً لاحكام المادة 2 في القانون السابق ، و90 عضواً ينتخبون على صعيد الدوائر الانتخابية الجهوية ، وهذه هي التي سيتواجد فيها النساء ، ويحدد العدد بالنسبة لكل لائحة حسب عدد السكان وفق آخر إحصاء وطني .

هذا ويعتبر الحق السياسي استثناءً مقارنة بالعمل الجمعوي والنقابي والاقتصادي، حيث تسجل الاختلالات التالية:

- . ضعف التمثيلية النسائية في المناصب العليا ومراكز صنع القرار،
- . ضعف التمثيلية النسائية داخل المؤسسات النقابية والجمعوية والهيئات المهنية،
- . سيادة العقلية الذكورية التي تقف سداً منيعاً أمام المساواة الكاملة.

٧. استراتيجية الاتحاد الاشتراكي للنهوض بأوضاع النساء

١. المستوى القانوني:

إن تعديل مدونة الأسرة أصبح ضرورة ملحة للقطع مع تناقضات النص أو ضبابية بعض مقتضياته، وضمان حقوق وكرامة كل الأطراف على قدم المساواة وسمو الدفاع عن حقوق الأطفال. وفي انتظار ذلك وبموازاته نقترح ما يلي:

- . إعادة النظر في تكوين القضاة لضمان تشبعهم بالمرجعية الحقوقية وروح الدستور.
- . ضرورة التأشيرة (يجب أن يشير في حكمه للنص القانوني الذي اعتمد) هذا الإجراء يضمن للمتقاضين أمناً قضائياً ومساواة أمام القانون.
- . إصلاح صندوق التكافل العائلي بتبسيط مساطر الولوج إليه.
- . توسيع اختصاصات هذا الصندوق ليشمل فئات أخرى من النساء مثل المعنفات بجميع أشكالهن: عنف جسدي، لفظي، معنوي، اقتصادي، جنسي.
- . استغلال موارد هذا الصندوق مادام أنه يسجل فأنضاً (لصعوبة الوصول إليه من طرف المشتكيات)

في بناء دور لإيواء النساء المعنفات وأبنائهن، وخلق مراكز للمواكبة وإعادة الإدماج الاجتماعي.

. تعديل قانون الاتجار بالبشر وذلك بإضافة المواد التي سبق أن أوصى بها مقترن قانون تقدم به الفريق الاشتراكي بمجلس النواب خاصة المادة 23 من المقترن التي تقول : « يعفى ضحايا جرائم الاتجار بالبشر من رسوم الدعوى المدنية التي يرفعونها للمطالبة بالتعويض عن الضرر الناتج عن استغلالهم فيها»، وكذلك المادة 24 التي نصت على « وجوب إحداث السلطات العمومية صندوقا لمساعدة الضحايا» بواسطة نص تنظيمي، وأنه يمكن تعديل النص بما يتتيح إمكانية إحداث هذا الصندوق الذي قد يكون هو نفسه صندوق التكافل الاجتماعي،

. الاعتراف قانونيا وتشريعيا بالأسرة التي تقودها الأم العازبة ذلك أن عدم الاعتراف بها يخلق مشاكل وتعقيدات قانونية وإدارية واجتماعية بالنسبة للأطفال خاصة فيما يتعلق بالحالة المدنية وعند وصول الأبناء سن التمدرس، ناهيك عن الضرر النفسي الذي يلحق الأم والأبناء من جراء غياب هذا الاعتراف،

. تأهيل دور الولادة بالعالم القروي وتحسين جودة التكفل بالنساء الحوامل: نظرا لارتفاع عدد وفيات الحوامل أثناء الولادة.

. ضرورة مراجعة قانون محاربة العنف ضد النساء بشكل جذري (رغم حداثة ظهوره) كي يحقق الأهداف المنشودة ألا وهي حفظ كرامة النساء وسلامتهن قبل كل شيء، ويصبح أكثر نجاعة وفائدة وذلك من خلال إدخال النقط التالية:

. وضع ديباجة توضح السياق العام والاستراتيجية المرسومة والمرجعية المعتمدة لكي يصبح أكثر وضواحا،

. تشديد العقوبات،

. توسيعه ليشمل الوقاية والحماية وجرب الضرر بالنسبة للنساء ضحايا العنف والناجيات منه مع ضرورة التكفل بهن، وتوفير التوعية اللازمة للضحايا المحتملين وللسلطات المتدخلة في هذا الشأن،

. النص على تدابير خاصة لتطوير عمل الخلايا المكلفة بالنساء ضحايا العنف من خلال رؤيا قائمة على المقاربة الحقوقية والنوع الاجتماعي،

. وضع تدابير مناسبة تكفل وصول النساء إلى العدالة واستفادتهن من المساعدة في حالة تعرضهن للعنف أو للطرد التعسفي، وتبسيط المساطر الإدارية لضمان حصول النساء المعنفات على حقوقهن، مع إعفائهن من التكاليف المادية المترتبة،

. خلق مراكز إيواء وتجهيزها بكل اللوازم الضرورية، صحية طبية، استشفافية اجتماعية وتمويلها من ميزانية الجماعات الترابية،

. خلق خط أحضر خاص بالنساء ضحايا العنف قصد التبليغ.

ضرورة تحقيق المساواة الحقيقة بين الرجل والمرأة في مجال الشغل مع اتخاذ التدابير والعقوبات الصارمة ضد كل من يهمش المرأة العاملة. من أجل تمتع المرأة بحقها في العمل يجب:

. العمل على توعية النساء بحقوقهن عبر محاربة الأمية القانونية في أماكن العمل،

. تقوية جهاز مفتشية لتعزيز المراقبة.

2 - وبشكل أخص بالنسبة للعاملات:

- . تفعيل قانون العاملات المنزليات 12.19، ووضع التدابير والإجراءات الكفيلة لتمتع النساء العاملات في هذا القطاع بشروط العمل اللائقة،
- . إصلاح صناديق الحماية الاجتماعية بما يضمن استفادة النساء الأجيرات من نفس حقوق زملائهن الرجال سواء بالنسبة للتغطية الصحية أو التقاعد.

3 - بالنسبة للموظفات:

وضع استراتيجية لمؤسسة النوع الاجتماعي على صعيد كل وزارة وكل قطاع اقتصادي،
أعداد تقييم سنوي لتشخيص وتحليل الفوارق القائمة على النوع،
وضع خطة لضمان تحقيق المناصفة في مناصب المسؤولية في الوظيفة العمومية في أفق 2030.

4 - وبالنسبة للمقاولات:

- . اتخاذ إجراءات تمييزية لصالح المقاولات النسائية للاستفادة من البرنامج المندمج لصالح المقاولات،
- . وضع خطة لرفع تمثيلية المقاولة النسائية في النسيج الاقتصادي إلى حوالي الضعف أي إلى 20% المئوية في أفق 2026،
- . اعتماد استراتيجية متعددة الأبعاد في مجالات التكوين والمواكبة لتنويع مجالات المقاولة النسائية،
- . التنصيص على ضرورة احترام مجالس الإدارة ولجن المراقبة للشركات المسجلة في البورصة كمرحلة أولية، على ثلث من النساء على الأقل في أفق 2026.

VI. المستوى الاقتصادي والاجتماعي:

إن إدماج النساء في النشاط الاقتصادي لا يمكن أن يتحقق إلا بإصلاحات هيكلية في الاقتصاد وتشجيع الاستثمارات والرفع من وثيره النمو عموما. وبشكل خاص وجب:

- . وضع قانون يلزم جميع الهيئات المدنية والنقابية والمهنية بتمثيلية الثالث للنساء في افق المناصفة،
- . نهج مقاربة عرضانية لأوضاع النساء، والقضاء على الإكراهات المختلفة والمتحدة المرتبطة بهن داخل سوق الشغل،
- . القضاء على الأممية ومحاربة الهدر المدرسي،
- . الرفع من درجة الوعي الجماعي والمجتمعي اتجاه النساء باعتبارهن نصف المجتمع ويمكنهن أن يساهمن بقوة وفعالية في الاقتصاد الوطني،
- . محاربة الصور النمطية السائدة داخل المجتمع عن المرأة ومحاربة الفكر الذكوري، مع نشر ثقافة حقوق الإنسان التي تؤكد على المساواة والحرية والحق في العمل الذي يحقق الكرامة.

تحسين وضعية المرأة السجينه

الأخذ بإعلان لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة في توصيتها العامة رقم 19 والتي تقول ما يلي: «على الدول أن تتخذ التدابير اللازمة لضمان تزويد الموظفين المكلفين بتنفيذ القوانين، والموظفين العموميين المسؤولين عن تنفيذ سياسات درء العنف ضد النساء والتحقيق فيه والمعاقبة عليه، بتدريب يجعلهم واعين لاحتياجات المرأة». أو المادة 4 التي تقول «لا يعتبر من قبيل التمييز التدابير التي تطبق بحكم القانون والتي لا تستهدف سوى حماية الحقوق والأوضاع الخاصة بالنساء، لاسيما الحوامل والأمهات والمرضعات...».

هناك مجموعة من التوصيات الأخرى يمكن اقتراحها في هذا الإطار مثل:

- . توفير المنشآت الخاصة والضرورية لتوفير الرعاية والعلاج قبل الولادة وبعدها.
- . اتخاذ الترتيبات لجعل الأطفال يولدون في مستشفى مدنى.
- . إنشاء دور حضانة لأطفال السجينات مجهزة بموظفين مؤهلين.
- . التوظيف الكافى لموظفات عناير النساء.
- . مؤسسة التفتیش واسناده لموظفات بالإضافة إلى التفتیش غير الحكومي.
- . الفصل الكلى لهن في السجون عن المساجين الرجال.
- . إنشاء أجنحة مخصصة للزيارة.
- . السماح للأطفالهن بزيارتهن ليوم كامل أو طوال عطلة نهاية الأسبوع.
- . الحصول على التعليم والتدرس والعمل في تمييز إيجابي لأن معظم السجينات تكن أميات وغير مؤهلات بالشكل الكافى.
- . أن يتمتعن عموما برعاية صحية.
- . الاستعانة بالجمعيات والمنظمات غير الحكومية في إعادة ادماجهن بالمجتمع.
- . تسهيل إعادة أطفالهن اليهن وعدم اعتبارهن أمهات غير صالحت أو كما يسميهن القانون المغربي «إعطاء القدوة السيئة».

VII. المستوى السياسي والمساهمة في صنع القرار:

إن الرفع من تمثيلية النساء على مستوى التسيير المحلي والإقليمي والجهوي، وفي مراكز صنع القرار، لا يتطلب فقط تعديل التشريعات بشكل جذري، ولكن يحتاج أيضا إلى مقاربة سياسية شاملة تتعلق من:

- . العمل على بناء عدالة سياسية واقتصادية لصالح النساء انطلاقا من التفعيل الإيجابي لمقتضيات الدستور، وحظر كافة أشكال التمييز ودعم المشاركة النسائية في مختلف المجالات المجتمعية والتمكين الاقتصادي للنساء.

- . اعتبار النساء مواطنات كاملات الأهلية.
- . اعتراف الدولة بالعمل المنزلي غير المأجور للنساء في أفق التعويض عنه، وإقرار سياسات تقوي الاقتصاد الاجتماعي لصالح التمكين الاقتصادي للنساء.
- . اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي في جميع السياسات العمومية، وفي وضع الميزانية العامة للدولة.

- . ملاءمة التشريعات والقوانين الوطنية مع المعايير والقوانين الدولية.
- . إعادة النظر في القانون المنظم لهيئة الإنصاف والمصالحة ومكافحة كل أشكال التمييز.
- . ضرورة تحقيق مطلب المناصفة لأنه المطلب والآلية التي يمكن أن تتحقق المساواة التي أكد عليها الدستور في الفصل 19.



الشباب هو المتضرر الأساسي من غياب سياسات تقليل الفوارق الاجتماعية داخل المجتمع من جهة، ومن جهة أخرى يعد مورداً بشرياً مساهماً في تحقيق العدالة الاجتماعية. ويعد اهتمام حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية إلى وعي مناضليه ومناضلاته المشترك أنه حان الوقت لتجاوز إعلان النوايا التي عانى منه الشباب المغربي خلال العشرية الأخيرة، وضرورة تبني سياسات وطنية تعزز المكتسبات الدستورية وتترجم الخطاب الملكي التفكك وتهديد السلم الاجتماعي.

ويقتضي تحقيق العدالة الاجتماعية أن يجعل الشباب في صلب البرامج والاستراتيجيات التي تصدرها القطاعات الحكومية المغربية؛ وأن نعمل على تجاوز الرؤية القطاعية التي تفتقد للشمولية والادماج والتنسيق.

كما يتطلب ضمان الانصاف والادماج الاجتماعي للشباب توفر الدولة المغربية على أجهزة للرصد والحكامة وتدبير الشأن الشبابي. حيث يحرص حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وتبعاً لتصوره الاشتراكي الديموقراطي على تحقيق مجتمع متوازن يحتل فيه الشباب موقعاً خاصاً من حيث المشاركة السياسية والتأثير في السياسات العمومية والمساهمة في التوافق الوطني حول الاختيارات المستقبلية الكبرى.

أ. التشخيص

على المستوى الاجتماعي، هناك أخطاء كثيرة في مجال التعليم، والدليل على ذلك ارتفاع نسبة الهرد المدرسي. وأن نسبة البطالة تصل إلى ضعف المعدل الوطني أي 20 في المئة، وأن أغلبية الشباب المشتغلين يعملون بالقطاع غير المهيكل، وأنها تستهدف بشكل كبير الشباب الحاصل على الشهادات العليا نظراً لتقليل المناصب المحدثة في القطاع العام وعدم ملاءمة شهادات التعليم العمومي مع حاجات المقاولات الخاصة، كما يعانون أيضاً من مشاكل وصعوبات على مستوى الرعاية الصحية. كل هذا يؤدي إلى إقصاء الشباب عن المشاركة في الحياة الاقتصادية والمدنية مما يخلق أخطاء في عجلة التنمية داخل المجتمع.

كما تدل الدراسات الرسمية المغربية على عزوف الشباب عن الحياة السياسية والنقاية وأن نسبة 10 إلى 15 في المئة منهم لا يتوفرون على تغطية صحية، هذا ناهيك عن انحراف عدد منهم وازلاقهم في عالم المخدرات والجريمة والتطرف.

ونظراً إلى ذلك يتوجه كثير من الشباب اليأس، سواء كان متعلمًا وحاصلًا على شهادات علياً أو كان غير متعلم، إلى الهجرة سواء السرية أو النظامية، والتي ينظر إليها كخلاص ونجدة.

II. مقتراحات الاتحاد الاشتراكي لضمان الانصاف والادماج الاقتصادي والاجتماعي للشباب

- . خلق مناخ منفتح ومتعدد من أجل تطوير منابر للحوار المستمر يجمع كل الأجيال ويرسم التوافق الوطني حول سياسة عمومية وطنية مدمجة، مهمتها الأساسية الحد من تأثير الفوارق الاجتماعية والمجالية على الشباب المغربي،
- . إرساء إطار قانوني وتنظيمي يلزم القطاعات الحكومية باتخاذ التدابير الضروري لتقليل الفوارق المجالية والاجتماعية، كما يحثها على توفير فضاءات وأماكن تتيح للشباب في الأحياء والقرى التوفر على فضاءات للترفيه والتنمية والرياضية،
- . إعادة الاعتبار وتمكين مؤسسة «دار الشباب» باعتبارها مؤسسة لعمل القرب من الآليات القانونية والمؤسسية والبشرية والتعاقدية من أجل تعزيز مشاركة الشباب في خلق الثروة، و اختيار مشاريعهم في الحياة بكل حرية،
- . تطوير هندسة جديدة للمؤسسات الحكومية المعنية بتدبير وحكامة الشأن الشبابي، حتى نتمكن من إرساء سياسة وطنية عرضانية للإدماج الاجتماعي للشباب، تبني على توحيد جهود القوى الحية (الحكومة، المجالس المنتخبة، الشباب، الأحزاب، القطاع الخاص، المجتمع المدني...) من أجل تحرير الطاقات الإبداعية الكامنة للشباب،
- . جعل تطوير القدرات الفردية والجماعية للشباب خصوصا في وضعية إعاقة، في طلب الخدمات الاجتماعية الأساسية، من خلال تمكين الشباب من التكوين الملائم مدى الحياة، واكتساب قاعدة مضمونة ومشتركة من المعارف الأساسية والوظيفية وتنمية مؤهلاتهم العملية،
- . وضع تدابير وإجراءات وآليات للتمييز الإيجابي مبنية على السن أو الجيل (بطاقة خدمات الشباب، صندوق دعم الفرص الاقتصادية للشباب...). قصد تسهيل ولوج الشباب إلى العمل اللائق والخدمات العمومية الأساسية والارتفاع الاجتماعي وتعزيز ثقتهم في مؤسسات بلادهم.
- . اعتماد نظم تدبيرية تقوم على مشاركة الشباب في صنع القرار سواء الترابي أو القطاعي، تساعد على الحصول على المعلومات وتحقيق الإدماج في مجتمع متضامن.
- . خلق تعبئة وطنية حول برامج خاصة بالشباب، لاسيما أولئك الذين يعيشون في وضعية هشاشة (الشباب في وضعية إعاقة، والشباب بدون مأوى، والشباب دون تعليم أو شغل أو تكوين مهني...)، حتى تتمكن الدولة من دماجهم بشكل متساو ومنصف في المجتمع.



الأشخاص في وضعية إعاقة

هدفنا بناء وطن يتسع للجميع، كيما كانت أحوالهم وأوضاعهم، بناء على مقومات المواطنة الفاعلة والتي تأسس على كون لكل مواطن (ة) حقوق يجب أن يتمتعوا بها وواجبات يجب أن يلتزموا بأدائها في حدود إمكانيات كل منهم.

ويتأسس اختيار حزب القوات الشعبية لمرتكز ضمان الادماج الاجتماعي للمغاربة في وضعية إعاقة على تشخيص الإعاقة، إذ يعتبر أن التشخيص لا يجب أن يرتكز على وجود الشخص في وضعية إعاقة في حد ذاته، وإنما على التفاعلات مع البيئة التي يعيش فيها، بحيث أصبح هذا الشخص يعبر عن الاختلاف، وأصبحت الإعاقة مسؤولية مجتمعية.

وتعتبر الإعاقة نتيجة للسياق الاجتماعي الذي يولد الهواجز والمعيقات التي تمنع الشخص من التعبير عن ذاته ومن التعلم والمشاركة والاندماج، وهذا ما يبرر الانتقال من استعمال عبارة «الشخص المعاق» الشخص ذي الإعاقة، إلى استعمال عبارة «الشخص في وضعية إعاقة».

وحظيت قضية الإعاقة بمكانة مهمة من طرف الدولة وعلى مستوى السياسات العمومية، لكن يظل الأشخاص في وضعية إعاقة عرضة لتأثيرات الفوارق الاجتماعية، وعدم قدرة الحكومات المتعاقبة خلال العشرينية الأخيرة، على التعامل مع قضايا الأشخاص في وضعية إعاقة وفق مقاربة حقوقية توفر الآليات الضرورية للاستجابة لمتطلباتهم المشروعة، مما يكشف عن مجموعة من الاختلالات.

١- مقتراحات الاتحاد الاشتراكي لضمان الادماج الاجتماعي والعدالة الاجتماعية للأشخاص في وضعية إعاقة:

. إعادة النظر في السياسة العمومية للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وجعلها تقوم على المقاربة الحقوقية وتجاوز النظرة الإحسانية، والمعالجة شمولية للإعاقة من الناحية الصحية، التربوية والتعليمية، والاجتماعية، والاقتصادية، والنفسية. كما تعمل على ضمان الولوج إلى الحقوق وتحقيق المشاركة الاجتماعية للأشخاص في وضعية إعاقة، تنفيذا للالتزامات الأممية للمغرب وللمقتضيات الدستورية،

. اتخاذ تدابير للتكميل والتعمويض عن الإعاقة والدعم والمساعدات خصوصا للعائلات المحترضة للأطفال في وضعية إعاقة،

. التسرع بإنشاء صندوق وطني لتمويل المبادرات الموجهة لتحسين شروط الحياة بالنسبة لهؤلئك

- الأشخاص،
- . تجريم التمييز القائم على أساس الإعاقة، كما يجرم استغلال الإعاقة في ممارسات تحط من كرامة الأشخاص في وضعية إعاقة كالتسول،
 - . اتخاذ كافة التدابير من أجل تسهيل ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى المرافق العمومية والفضاءات العامة والنقل العمومي،
 - . اتخاذ تدابير وإجراءات تحفيزية للمقاولات والقطاع الخاص قصد المساهمة في توفير فرص الشغل ودمج الأشخاص في وضعية إعاقة،
 - . اعتماد تدابير التمييز الإيجابي للأشخاص في وضعية إعاقة تراعي التنوع والاختلاف على صعيد أنواع العلاقات، تروم تمكينهم من التوجيه والمواكبة والإرشاد، وإعادة التأهيل المجتمعي، والاستعمال،
 - . تعزيز الإطار المؤسسي المكلف بتدبير وحکامة قطاع الأشخاص في وضعية إعاقة، وتعزيز الموارد البشرية المتخصصة حسب الشعب التي تهم الأشخاص في وضعية إعاقة.

II - الأشخاص المسنون

تؤثر شيخوخة الساكنة في النمو الاقتصادي، وفي أنماط العيش والتفاعل بين الأجيال. وعلى الصعيد الفردي، تتجلى الشيخوخة في فقدان الكلي أو الجزئي لمجموعة من القدرات بوتيرة متغيرة، تؤثر على استقلالية الفرد. ويمثل المسنون حوالي 1/10 من مجموع الساكنة، وهم لا يستفيدون من حقوقهم استفادة كاملة. حيث يعاني أغلبهم من ضعف المؤهلات على المستوى التعليمي، والوضعية السوسية-

الاقتصادية والصحية
أكثر من 7 أشخاص من 10 يعانون من الأممية،
نسبة الفقر بين المسنين تتجاوز واحد من 10 ،
أكثر من نصف المسنين مصاب على الأقل بمرض مزمن واحد، ولا يستفيد من العلاجات الطبية. ويستفيد شخص واحد من أصل خمسة أشخاص من التغطية الصحية،
أكثر من الثلث يحتاج إلى الغير لتدبير أموره اليومية،
تساهم اللامساواة بين الجنسين في جعل المرأة المسنة أكثر عرضة للمشاكل الاقتصادية، ولصعوبة الاستفادة من الخدمات الاجتماعية، ولعدم التغطية الاجتماعية والصحية.

ويعيش المغاربة كبار السن وضعيات متعددة للتمييز جراء التفاوتات الاجتماعية، حيث يعد التضامن الأسري المأوى الأساسي للتكميل بهم، أما وضعية أغلبهم داخل مراكز الإيواء فينطوي عليها الوحدة والعزلة وانعدام الأنشطة الثقافية والترفيهية. كما يعانون من عدم توفر الولوجيات في أغلب المرافق العمومية، والمصالح الإدارية، وداخل وسائل النقل العمومية.

مقترنات الاتحاد الاشتراكي لتعزيز استقلالية كبار السن وتقليل آثار الفوارق الاجتماعية:
. إعداد وتنفيذ استراتيجية وطنية تقوم على تحسين شروط عيش كبار السن، مع إيلاء الاهتمام

اللازم لتكوين الموارد البشرية والبحث الطبي المتصل بحياة كبار السن، مع اعتماد مقاربة تشاركية موسعة تضمن مساهمة الفاعلين والخبراء المعنيين والمجتمع المدني.

. تسهيل ولوج كبار السن لمؤسسات الرعاية الاجتماعية، خصوصاً الأشخاص في وضعية هشاشة ولا يستفيدون من نظام الضمان الاجتماعي ويعانون من ضعف الاستقلالية،

. إحداث «بطاقة خاصة بكبار السن» تسمح لهم بالاستفادة من مختلف حقوقهم، وتبسيط المساطر لفائدهم، وإعطائهم الأولوية في مختلف الخدمات،

. اعتماد مبادرات ومشاريع تثمين النشاط الثقافي والاجتماعي وفرص خدمة المجتمع من طرف كبار السن، وتسهيل نقل خبراتهم للأجيال الصاعدة، وخلق فضاءات ثقافية تحترم اهتمام المسنين وتحthem على المشاركة (مسارح، متاحف، مكتبات، قاعات السينما، معاهد موسيقية، أروقة للعرض، أسفار...الخ)،

. إلزامية تضمين القوانين المتعلقة بالبنيات العمومية أو الخاصة، وبتهيئة المجال العمومي والعمري، وفي مجال النقل العمومي كل المقتضيات الكفيلة بضمان ولوج المسنين، من حيث الولوجيات وتقديم المعلومات والخدمات،

. إحداث مراكز للرعاية الاجتماعية لكبار السن بالوسط القرري وتكثيف وتأهيل مراكز للرعاية الاجتماعية لكبار السن بالوسط الحضري.

أصبحت ظاهرة الهجرة من الإشكاليات العويضة المطروحة على كاهل المغرب نظراً للتزايد أعدادها وتنوعها ونظراً للنتائج المختلفة والمتعددة الناتجة عنها، وإن كانت الهجرة من وإلى المغرب هي ظاهرة قديمة جداً، لكنها استفحلت في الوقت الحاضر بشكل ملموس مما يستدعي التوقف عندها وتحليلها وتفكيك كل خيوطها. وتعد الهجرة تعبير عن رفض البقاء في البلد، واحتياج على الوضع المزري سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً. ويعرف المغرب أنواعاً متعددة من الهجرة منها الهجرة الداخلية، والهجرة الخارجية، وهناك أيضاً الهجرة المؤقتة، وهي هجرة التي تتخذ المغرب بلد عبور فقط في انتظار التنقل إلى الضفة الأخرى للبحر الأبيض المتوسط.

وتتنوع أشكال الهجرة والحركة الاجتماعية، كالهجرة غير الشرعية، أو الهجرة عبر عقود عمل وهم في الغالب حاملي الشهادات وأصحاب الكفاءات، كما أن عدداً مهماً من الطلبة الذين يستكملون دراستهم في الغرب يرفضون العودة إلى بلدانهم ويفضّلون البقاء هناك.

وُرِفِت الهَجْرَةُ غَيْرُ الشَّرِعِيَّةُ فِي السَّنَوَاتِ الْآخِيرَةِ، أَرْقَامًا قِيَاسِيَّةً لَمْ تَصلُهَا مِنْ قَبْلٍ، حِيثُ تُشَيرُ بَعْضُ الْأَرْقَامِ إِلَى بَلُوغِ 10 آلَافٍ مُهاجرٍ سُرِّيًّا لِلضَّفَةِ الْآخِرَى سَنَةِ 2017.

١- اقتراحات الاتحاد الاشتراكي من أجل :

١. مواكبة أفضل للمغاربة المقيمين بالخارج:

. اعتماد مقاربة واضحة للأهداف موجهة لكل الفئات المغربية القاطنة بالخارج وخصوصا الأجيال الصاعدة!

. تقوية وتطوير المواكبة الاجتماعية لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج عبر توسيع خارطة المستفيدات والمستفيدين من الدعم الاجتماعي الخاص بالفئات الهشة، مع خلق نظام وآلية لإدماج مغاربة العالم العائدين إلى أرض الوطن اضطراريا، ومواكبة القاصرين غير المرافقين وكذا المسنين الموجودين في وضعية صعبة، وخلق آلية دائمة لتدبيس الأزمات؛

. تأهيل العمل الثقافي الموجه لمغاربة العالم عبر تنفيذ برامج ثقافية ذات بعد هوياتي هادفة
موجهة لهذه الفئة، وتبني سياسة المراكز الثقافية وإعادة تأهيلها، وتشجيع الاندماج الإيجابي لشباب
الحالة داخل بلدان الاقامة:

. تطوير المعاكبة الإدارية والقانونية لفائدة مغاربة العالم عبر تأهيل الشأن القنصلي داخل بلدان الإقامة وجعله مواكباً لتحديث الإدارة العمومية، وتبسيط ورقمنة المساطر الإدارية، وخلق آلية موحدة لتدارس بعض القضايا الشائكة لهذه الفئة، وتوفير الحماية القانونية من التنصيب والابتزاز.

- . تمتigue مغاربة العالم بالحقوق التي جاء بها دستور 2011 داخل مؤسسات الدولة عبر إقرار حق مغاربة العالم في المشاركة السياسية، والانفتاح على جميع الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج والاستفادة من مواقعها، وإشراكها في كل هيئات الحكومة التي نص عليها الدستور، مع ضمان تمثيلية وازنة لمغاربة العالم في جميع الهيئات ومؤسسات الدولة، وتبني فكرة إحداث مجلس أعلى للهجرة .
- . إعادة هيكلة مجلس الجالية بإحداث قطب لدراسة وتتبع التحولات المجتمعية في دول المهاجر وقياس آثار هذه التحولات على رهانات المملكة الداخلية والخارجية. وفي هذا الصدد لابد من إعادة النظر في مسطورة اعتماد وتوظيف الخبراء والموارد البشرية في هذه المؤسسة الوطنية التي تلعب أدوارا ثقافية وفكرية وأمنية حماية للهوية الوطنية وترويجا لصورة المملكة.

II. تحقيق الاندماج الاجتماعي للمهاجرين الأجانب

- . توفير إطار قانوني وتشريعي يتجاوز الطابع الأمني، يأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية والإنسانية للمهاجرين أو للمقيمين الأجانب، ويحارب كل التمييز وسوء المعاملة، والعرقلة في الوصول إلى العدالة (عدم الاستفادة من خدمات المحامين والمتجمفين الأكفاء والولوج إلى السلطات القضائية، ومساطر اللجوء، والولوج للعلاج).
- . تطوير برامج التكوين والتحسيس الموجهة لموظفي الإدارات المكلفة بمسألة الهجرة (قوات الأمن، شرطة الحدود، موظفو السجون، القضاة، الأطر الصحية ...).
- . تجريم العنف ضد المهاجرين وخصوصا القاصرين والنساء المهاجرات والسماح لهم باللجوء إلى مفتشية الشغل.
- . الاعتراف الفعلي بصفة لاجئ (التي تمنحها المفوضة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) من خلال منح الحاصلين على هذه الصفة بطاقة الإقامة.
- . تمكين المهاجرين الحاصلين على صفة لاجئ من التقدم بشكل قانوني بطلب الاستفادة من التجمع العائلي.
- . منع ترحيل طالبي اللجوء المحتملين وتمكينهم من إمكانية تقديم طلب اللجوء لدى وصولهم إلى التراب الوطني.

تزايد الاهتمام بالمحافظة على البيئة خلال العشر سنوات الماضية بشكل كبير، وأصبح التغير المناخي قضية تستولي انتباه الجميع نظراً للمخاطر المهولة والمتنوعة التي يسببها هذا التغير على حياة الإنسان والبيئة ومن يعيش داخلها من الكائنات الحية. وأصبحت الدول تسعى إلى التنمية المستدامة التي تهدف إلى إقامة نوع من التوازن بين تداعيات التطورات الاقتصادية والاجتماعية المتتسارعة من جهة، وبين مستلزمات المنظومات البيئية السليمة من أجل توفير العيش السليم للمواطنين والمواطنات من جهة ثانية.

ويواجه المغرب صعوبات كبيرة من أجل القيام بهذه التوازنات الضرورية، فقد بلغت تكلفة التدهور البيئي حسب دراسة أجرت سنة 2016 حوالي 33 مليار درهم. كما أن التلوث يكلف المغرب ما لا يقل عن 10 مليارات درهم سنوياً. وكشفت هذه الدراسة أيضاً عن تدهور جودة الهواء وأثره على صحة السكان وخاصة الأطفال. وبينت نفس الدراسة، أن الأضرار التي لحقت بالبيئة في المغرب ترجع إلى انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري وتلوث المياه الذي يكلف سنوياً 12 مليار درهم وهي تكلفة جد مرتفعة مقارنة مع باقي دول العالم. وتعد مدينة الدار البيضاء أول المدن التي تعرف نسبة تلوث مرتفعة، تليها مراكش وطنجة ومكناس، وفاس، وسلا، وأسفين.

ومن جهة أخرى فإن المغرب ينتج 12 ألف طن من النفايات وهي نفايات معقدة وخطيرة لاحتواها على مواد غير قابلة للتفتت بيولوجياً مثل الأكياس البلاستيكية. كما تتعرض الفرشة المائية للأضرار بليغة بسبب هذه النفايات زيادة على أن رمي المياه العادمة مباشرة في البحر والأودية والأراضي الشاسعة يتسبب أيضاً في أضرار بليغة لهذه الفرشة المائية. وتتعرض الغابات، والتي تعطي 12 في المائة من التراب الوطني إلى النهب من طرف عصابات الخشب ولوبيات العقار وتلتهمها الحرائق.

هذا بالإضافة إلى ضعف شبكات الصرف الصحي وانتشار السكن غير اللائق وقلة المساحات الخضراء وتضرر خصوبة الأراضي بسبب الانجراف المائي والنفايات السامة المنبعثة من المصانع. وكذلك تداخل المناطق الصناعية مع المناطق السكنية وانتشار وسائل نقل ملوثة للبيئة هي كلها أشياء لها انعكاسات سلبية وخطيرة على البيئة والصحة.

صحيح أن المغرب بذل مجهودات مهمة على المستوى التشريعي حيث سن قانون إطار يتعلق بالميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، مكتنوه مثلاً من احتلال مرتبة مهمة في عدد المؤشرات العالمية للحفاظ على البيئة (المرتبة الرابعة من حيث الأداء المناخي حسب تقرير 2021). لكن هذه لا يجب أن يدفعنا للتراخي، بل على العكس.

لذلك يسعى الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية إلى بناء سياسة بيئية جديدة تقوم على أساس المراجعة الشاملة للمنظومة التشريعية البيئية، والسياسات العامة المرتبطة بها، من أجل الحفاظ على البيئة الطبيعية التي تحضننا، وخلق نوع من التوازن بين هذا الهدف وبين رهانات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

١- اقتراحات الاتحاد الاشتراكي من أجل حماية البيئة والتنمية المستدامة

- . وضع استراتيجية وطنية مندمجة للبيئة والتنمية المستدامة تستحضر جميع الأبعاد المجتمعية (الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية) مع تبني منهجية تشاركية تضم جميع الفاعلين.
- . وضع سياسة وطنية تحفيزية خاصة باستعمال الطاقات المتعددة، وترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية في مختلف مجالات الحياة اليومية.
- . بلورة منظومة تشريعية تقوم على مراجعة وتحيين الإطار القانوني والمؤسساتي المتعلق بحماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة، ويجرم أي الأعمال التي تلحق أضراراً بالبيئة وتهدد مستقبل الأجيال الصاعدة.
- . تطوير منظومة الشراكة والتعاون مع المؤسسات الجامعية والمعاهد العلمية في مختلف التخصصات ذات الصلة قصد تشجيع البحث العلمي للمساهمة في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.
- . تعميم شبكات التطهير ومحطات معالجة المياه العادمة من خلال تعزيز البرنامج الوطني للصرف الصحي.
- . إنشاء مؤسسة وطنية لتدبير المطارات تعمل على دعم الجهات والجماعات المحلية في ميدان معالجة النفايات الصلبة ومحاربة النفايات العشوائية.
- . تقوية دور الجمعيات العاملة في الميدان بواسطة تقوية قدراتها والرفع من الدعم المادي المخصص لها.
- . نشر الوعي البيئي بين صفوف الناشئة عن طريق البرامج التعليمية.

عرف المغرب نموا مضطربا لهيئات المجتمع المدني، وبصفة خاصة المنظمات الجمعوية بالمغرب، حيث انتقل عدد الجمعيات من 6.700 جمعية في فترة السبعينيات، إلى 28.000 جمعية في الثمانينات، وحوالي 130.000 جمعية سنة 2015.

يلعب المجتمع المدني دورا فعالا في تأثير المواطنين، ويساعد على ترسیخ قيم المواطنة والتضامن، وفي تطوير الحياة السياسية والفكريّة من خلال المساهمة في الحوار العمومي وتطويره حول كل القضايا المطروحة داخل المجتمع، وفي إعداد وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية، وبذلك يلعب دورا فعالا في حركة المجتمع وتطوير التنمية الجماعية.

يظهر من خلال هذا التحديد أن المجتمع المدني هو إحدى آليات الوساطة بين الدولة والمجتمع والتفاوض والبحث عن المصلحة المشتركة، وهو يشكل مؤسسات مجتمعية لا رهان لها على السلطة، فإذا كان الفاعل السياسي يعمل من أجل الوصول إلى تدبير الشأن العام، فإن الفاعل المدني يقوم بدور مكمل وهو مراقبة الفاعل السياسي على مستوى البرامج والسياسات والأهداف والنتائج التي تم التوصل إليها، من أجل تصحيح المسار والدفع به إلى الأمام لما فيه الصالح العام.

يعتبر الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية أن المجتمع المدني فاعل أساسي لتحريك سياسات العدالة الاجتماعية، ولذلك من الضروري أن تناح له الفرص والإمكانات والدعم حتى يمارس أدواره الدستورية، بشكل حر ومستقل.

نعتبر داخل الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية أن تأسيس الجمعيات لازال يخضع للتعقيبات المسطرية. كما تعترض مشاركة الجمعيات في اتخاذ القرار لمقارنة محافظة تحكمية خاصة خلال العشرية الأخيرة، اتسمت بنوح حوار وطني للمجتمع المدني بشكل احادي، تم خلاله تغييب البعد التعددي للجمعيات المغربية خصوصا الديمقراطية، وما أفرزه من مخرجات وتصويمات ظلت حبرا على ورق.

1- إقتراحات الاتحاد الاشتراكي لتنمية المجتمع المدني الديمقراطي :

- . إعادة النظر الشاملة في ظهير 1958، وبلورة مدونة للجمعيات تضم مختلف التشريعات والقوانين التي تضمن حرية التأسيس والتنظيم والتجمهر، تقوي شفافية الدعم العمومي لها، وتحدد من الفوارق بين الجمعيات.
- . التمكين المعرفي وتعزيز القدرات ومؤسسة الحكومة الجمعوية والاعتراف القانوني والاجتماعي بالأطر العاملة بالجمعيات.
- . بلورة منظومة جديدة للشراكة مع الجمعيات تضمن استقلاليتها ونجاعتها ومهنتها.

- . خلق صندوق للدعم المؤسساتي وتوفير البنيات التحتية للجمعيات من أجل تنفيذ برامجها ومبادراتها.
- . وفق تعاقد واضح وشراكة بين القطاعات الحكومية، والجماعات الترابية، والقطاع الخاص، والجمعيات.
- . تعزيز المنظومة القانونية والتشريعية المرتبطة بالديمقراطية التشاركية وإعادة النظر في قوانين التشاور العمومي والملتمسات والعرائض.
- . تعزيز أدوار الجمعيات في مراقبة ومساءلة الفاعل السياسي، والمساهمة في إعداد وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية حسب تخصصاتها.

يعتبر مجال الرياضة من أهم المجالات الحيوية داخل المجتمع، ومن شأنها الحفاظ على الصحة ورعايتها، كما يعمل أيضاً على تحقيق التماسك الاجتماعي ونشر قيم التسامح والتعايش، وتعبئة الشباب على مواجهة ظاهرة التطرف والعنف والإدمان.

ومن جهة أخرى تعمل الرياضة على دعم الاستثمار الاقتصادي والتجاري أيضاً. وأصبحت الرياضة اليوم تعتمد على مناهج علمية في التدبير والتسخير، لكننا نلاحظ أن الرياضة في بلادنا ما زالت تعاني من خلل عميق في منظومتها وعلى جميع المستويات القانونية، والمؤسسية وعلى مستوى البرامج والمشاريع. وتعرف الرياضة المغربية مجموعة من النواقص، رغم بذل المغرب مجهودات كبيرة على مستوى البنية التحتية الرياضية، من خلال بناء الملاعب وتجهيزها. أهمها غياب منظومة قانونية متكاملة خاصة بالتربيبة البدنية، وضعف الميزانيات المرصودة في إطار الميزانية العامة للقطاع الرياضي، إغلاق مجموعة من ملاعب القرب والمسابح الرياضية والمرافق المختلفة نتيجة غياب الموارد البشرية المؤهلة.

وعلاقة بحكامة المجال الرياضي، تظهر التجربة أن اعتماد وزارة الشباب والرياضة لم يعد مسايراً لمتطلبات تنمية القطاع الرياضي. وتعمق سيادة النظرة التقليدية التي تخلط بين الشباب وقضايا الرياضة، التسخير الفوقي والبيروقراطي المحدود.

وفي هذا الصدد، يعتبر الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ان الرياضة مطلب إنساني مرتبط بالجانب الصحي الجسمي والنفسي للمواطنين والمواطنات جمِيعاً، يتطلب تحفيظ استراتيجياً، وترشيداً للموارد المالية، وتحقيق نتائج إيجابية تستجيب لانتظارات المواطنين والمواطنات.

١- اقتراحات الاتحاد الاشتراكي من أجل رياضة مغربية قوية ومساهمة في التماسك الاجتماعي :

. بلورة سياسة عوممية للنهوض بالرياضة الوطنية تأسس على اعتبار الرياضة بعداً إنسانياً داخل المجتمع، وبعداً استراتيجياً شاملاً يأخذ بعين الاعتبار مختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمنظومة الرياضية، ويتجاوز النظرة الضيقة التي تعتبر الرياضة مجرد ترفيه، مع اعتماد مقاربة تشاركية لجميع الفاعلين الحكوميين والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين ومكونات المجتمع المدني والخبراء والرياضيين.

. إعادة النظر في الإطار التشريعي والتنظيمي للمنظومة الرياضية وذلك بسن قوانين محفزة ومشجعة ومساعدة على الفعل الرياضي.

. تكييف البرامج التعليمية بشكل يسمح للمتعلمين خاصة في المرحلة الابتدائية والثانوية بممارسة

- التمارين الرياضية مع ربط الرياضة بالتنشئة الاجتماعية.
- . بلورة منظمو للشراكة بين قطاع التربية الوطنية والجامعات والهيئات الرياضية تروم تعزيز حضور الرياضة داخل المؤسسات التعليمية وخلال والعطل، ونهاية الأسبوع واستغلال المرافق الرياضية بشكل جيد من طرف جماعيات الأحياء.
 - . اعتماد برامج قاعدية داخل الأحياء الشعبية للبحث عن المواهب والدعم والتوجيه.
 - . إعادة فتح مراكز تكوين أساتذة الرياضة.
 - . وضع وتفعيل التدابير الناجعة لمحاربة تفشي ظاهرة العنف داخل الملاعب الرياضية، والتحسيس بخطورة الشغب الرياضي.
 - . إحداث مرصد وطني لتتبع وتقدير المخططات الرياضية في مختلف الأصناف (وطنياً ودولياً) وعلى صعيد مختلف المناطق والجهات لتمكين الفاعلين الرياضيين من دراسات علمية وتقنية تساعدهم على اتخاذ الحلول الملائمة.



القطب الثقافي

المجال الديني والثقافي والتواصلي منظومة ثقافية جديدة لدعم الديمقراطية والتنمية

يندرج هدف الاتحاد، في هذا المجال، في صلب إرساء قطب ثقافي جديد، قادر على ترجمة مبادئ الديمقراطية والحداثة والحرية عبر تعزيز المقتضيات الدستورية، واحترام التعددية والتنوع، وترسيخ حس المواطنة والانتماء الكوني، وفي الأساس، وضع إطار ثقافي شامل كفيل بتحصين الهوية والذات الوطنية وتنمية التفاعل الإيجابي مع الحضارات الإنسانية المختلفة، عبر خلق دينامية مجتمعية رافضة للتفكير المنغلق والعدمي ومنتصرة للفكر المبدع والنقدى.

يتجسد مدخل هذه الثقافة الجديدة، في اعتماد تدابير لترسيخ التنشئة الاجتماعية المفتوحة ومواصلة إصلاح الشأن الديني وإشاعة المبادئ الحقوقية ذات البعد الكوني وتعزيز قيم الحوار العقلاني. فالثقافة ليست شأناً ثقافياً فقط، إنها تدابير سياسية واقتصادية واجتماعية، بل إنها إجراء تربوي عميق وشامل.

الشأن الديني

يعيش عالم اليوم أزمات كثيرة واضطرابات متنوعة، نتيجة سيادة الأفكار المتعصبة والمغالطة، وتوجلها داخل مجموعة من الأوساط المجتمعية، وخاصة على مستوى تفشي المعتقدات المتطرفة أو سوء الفهم الكبير للنصوص الدينية. ويعاني العالم العربي والإسلامي من وجود تيارات متعصبة، مستندة إلى التمثيل الديني المتجر ورافضة للرؤى المجددة والمنفتحة على الآخر، مما أدى إلى القيام بعمارات إجرامية وارتكاب أفعال إرهابية أودت بحياة الأبرياء وأربكت الحياة المجتمعية برمتها. وقد تأثر المغرب بدوره من هذه المعضلة العالمية؛ إذ سبق له أن اكتوى، على غرار دول آخرين، بضربات إرهابية طائفة ما زالت آثارها عالقة بالأذهان، خاصة أحداث 16 ماي 2003 بالدار البيضاء وواقعة أركانة يوم 28 أبريل 2011 بمراكش.

الأمر الذي جعل الدولة والمجتمع المغربي ينخرطان كلبا في التعبئة الجماعية والتلقائية ضد الإرهاب، وهو ما أفرز إجماعا وطنيا لكل الفاعلين السياسيين والأمنيين والإعلاميين ومكونات المجتمع المدني، لشجب التطرف الديني ومقاومة كل تجليات الفكر المتعصب ومختلف أشكال العنف والإرهاب.

لقد درج مناهضو التوجه الحداثي على تقديم التوجيه الحداثي على أنه ينفي الدين، ولكن التجربة المغربية في التحديث الثقافي ترتكز على إبراز بعد الروحي في الهوية الثقافية المغربية، على اعتبار أنه عنصر تماسك اجتماعي وغنى ثقافي ورقي حضاري؛ إذ تصبح الحداثة بهذا المنظور محاولة لاستيعاب المعطى الديني كمعطى اجتماعي وثقافي، وإعادة تركيبه ضمن أفق كوني أوسع في ظل مجتمع متطور وдинاميكي.

من هنا، يسعى حزب الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية، إلى التفاعل مع مطالب المواطنين ومع م Biolatthem ومشاعرهم، وبالتالي فهو يقوم بالوساطة بين المجتمع وبين الأفكار التي تعبر عنه، بما هو حزب منغمس في قضايا المجتمع ويعتبره مرجعيته الأساسية.

وفي هذا الإطار، يقدم حزب الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية تصوره للمتماسك لمحاربة الفكر الإرهابي ومواجهة الأفكار الدينية المتطرفة ودعم الإسلام المغربي الوسطي المعتدل عبر جملة من الإجراءات الاستراتيجية الناجعة الرامية إلى ترسیخ التنسئة الاجتماعية المنفتحة ومواصلة إصلاح الشأن الديني.

فالحزب، بمبادئه الحقوقية ذات البعد الإنساني وبمواقفه الوطنية التاريخية، يقترح مقاربة استراتيجية مندمجة تلتقي على أساسها التدابير السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية، وتفاعل وفقها للتمكن من تحسين الهوية والثقافة الوطنية، وترسيخ قيم الحوار والتعايش والتسامح والتواصل مع الآخر.

١. التشخيص

١. تطرف أعمى وتزايد في المتابعات القضائية

خلفت العمليات الإرهابية التي هزت، يوم 16 ماي 2003، مدينة الدار البيضاء 45 قتيلاً وأكثر من 100 جريح، فيما خلفت العملية الإرهابية التي استهدفت، يوم 28 أبريل 2011، مقهى أركانة بمدينة مراكش 16 قتيلاً وأكثر من 20 جريحاً.

وقد تمكّن المكتب المركزي للتحقيقات القضائية، منذ سنة 2002، من تفكيك 155 خلية إرهابية (يرتبط 50 منها بمحظوظ بؤر التوتر في المنطقة الأفغانية والباكستانية وسوريا والعراق ومنطقة الساحل)، وتوقيف ما يقارب 2885 شخصاً (منهم 275 في حالة عود)، وإحباط أزيد من 324 مشروع عمل إرهابي شنيع.

خلال سنة 2014، بلغت قضايا مكافحة الإرهاب بمحكمة الاستئناف بالرباط 147 قضية توبع فيها 323 شخص، أي بارتفاع ملحوظ مقارنة مع سنة 2013 التي سجلت 64 نازلة و138 شخصاً مقدماً. وقدرت الزيادة في عدد ملفات قضايا مكافحة الإرهاب بهذه المحكمة لوحدها على الصعيد الوطني بنسبة 129,68 %، وبلغت نسبة زيادة الأشخاص المقدمين 134,05 %.

٢. عمليات أمنية ناجعة وغياب الرؤية الحكومية الشاملة :

. عدم مبادرة الحكومة إلى تبني أية استراتيجية لمواجهة التطرف الديني واعتمادها على إجراءات جزئية وظرفية لا ترتكز على أي توجّه استراتيجي شامل، حيث تقتصر معالجتها المحدودة على الحقل الديني،

. عجز الحكومة عن القيام بالردع الصارم لمجموعة من الأفعال غير القانونية والممارسات السلبية في الفضاءات العمومية ومؤسسات التأثير الديني و مجالات العمل المدني، والتي تتم بمبررات دينية، وادعاءات متطرفة،

. غياب إطار قانوني ومعرفي متكمّل لوقف هيمنة التمثيلات المتعصبة عن الدين والدعوات الظلامية الداعية إلى الجهاد والقتل والدمار، انطلاقاً من وطأة مسلطة على المجتمع وبناء على تأويلات دينية خاطئة،

. غياب ميثاق أخلاقي وطني، خاصة بالنسبة لفاعلين الدينيين، حيث شارك بعض أئمة المساجد والوعاظ في نشر الثقافة المتطرفة، وتوفير الغطاء الديني للسلوكيات الإرهابية والدعوة إلى تشكيل الخلية الإجرامية والدعوة إلى الالتحاق بالمجموعات المسلحة في العراق وسوريا ولبيا،

. غياب الإجراءات الاستعجالية التي تستطيع التفاعل الناجع مع الأحداث الجارية، وخاصة المبادرة الملكية المتمثلة في إصدار تعليماته إلى وزير التربية الوطنية والأوقاف والشؤون الإسلامية بضرورة مراجعة مناهج وبرامج مقررات تدريس التربية الإسلامية،

. انعدام رؤية موحدة للإصلاح الديني في مختلف المجالات، سواء على مستوى المؤسسات التربوية أو على مستوى التعليم العتيق أو على مستوى الإطارات المدنية المهتمة بالتربية الإسلامية وتحفيظ القرآن.

II. يقترح الاتحاد الاشتراكي استراتيجية شاملة وموحدة للإصلاح الثقافي الديني

1. مداخل وطنية للإصلاح الثقافي الديني:

. بلورة تصور شامل للإصلاح الثقافي الديني لا يعتني بالجزئيات ولا ينحصر فقط في ترميم المجال الديني في حدوده الضيقة، بل يشمل الفلسفة التربوية والدينية المتناغمة مع المقتضيات الدستورية والقيم الإسلامية السمحاء والمذهب السنوي المالكي والاعتدال والتسامح والتعايش مع الثقافات والحضارات الإنسانية.

. وضع إستراتيجية وطنية شاملة وموحدة حول الثقافة الدينية والشأن الديني بإجراءات أفقية مندمجة تضمن التنسيق بين الإجراءات العمودية المتعلقة بالقطاعات ذات الصلة بالتربيـة الثقافية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وترسيخ حقوق الإنسان.

. تدعيم المدخل الدفاعي في معالجة التطرف الديني، والمتمثل في السياسات الأمنية الاستباقية الناجعة، وذلك من مباشرة باقي المداخل التأطيرية المرتبطة بالتربيـة والتنـشـة الـاجـتمـاعـية للمـواـطـنـين ومحاربة الفقر والهشاشة ودعم برامج التنمية ونشر ثقافة الحوار.

. تعزيز الآليات لحد من انتشار طباعة ونشر الكتب والمنشورات أو تداول المواد السمعية والسمعية البصرية وال الرقمية، الداعية إلى العنف والمحرقة على الكراهية، وذلك من أجل تحسين الذات وتنمية التماسك الاجتماعي، والثقافي وصيـانـةـ التـعـدـيـةـ والـاخـلـافـ.

. إنشاء مرصد لتتبع ومعالجة تجليات التطرف والتعصب الديني وإنجاز الدراسات وتبادل الخبرات والتجارب إقليمياً ودولياً، مع اقتراح البدائل والحلول المناسبة من أجل التـنشـةـ المـجـتمـعـيـةـ القـائـمـةـ علىـ الـقـيـمـ الـديـنـيـةـ المتـلـاحـقـةـ معـ الـمـبـادـئـ الـعـالـمـيـةـ الـدـيمـقـراـطـيـةـ،ـ الـتـعـدـيـةـ وـالـمـساـوـةـ وـالـحـريـةـ.

2. الإصلاح الثقافي الديني مجتمعياً في الجهات والأقاليم

. وضع وتنفيذ برامج جهوية و محلية تتمحور حول تعزيز الحوار بين الحضارات والثقافات والأديان، مع اعتماد آليات تربوية وثقافية وإعلامية لنشر وتعزيز المعارف والمعلومات الصحيحة، المتعلقة بالمشـارـبـ الـحـضـارـيـةـ وـالـثـقـافـيـةـ وـالـمـعـقـدـاتـ الـدـينـيـةـ المـخـلـفـةـ.

. تطوير إجراءات التتبع والضبط المالي للمنظمات الخيرية والهيئات الإنسانية غير الربحية لمنع استخدامها في أسلحة غير مشروعة.

. إقامة شراكة موسعة مع منظمات المجتمع المدني المهتمة بمحاربة التطرف والتعصب الديني ودعم دورها في الاستحضار المستمر لأرواح ضحايا العمليات الإرهابية عبر وسائل التواصل والإعلام والتظاهرات المباشرة، وذلك بغية تحسين الذاكرة الجماعية واليقظة الدائمة.

3. الإصلاح الثقافي الديني عبر المناهج والبرامج التربوية

. مراجعة المناهج والبرامج الدينية، بوصفها أولوية ضرورية ومدخلاً تربوياً حاسماً يستطيع تحسين القدرات الذاتية وتنمية البناء المجتمعي والرفع من مستوى التنمية البشرية:

. بلورة تصور شامل لتعزيز الإصلاح التربوي الديني في الفضاءات التعليمية العامة والخاصة

والعتيقة، باعتماد تدابير مواكبة تأخذ بعين الاعتبار مكونات المجتمع المدني المتدخلة في الجانب الديني (التربية الإسلامية، حفظ القرآن، ...)، وتهتم مختلف المجالات الاجتماعية المدعومة للوظيفة المدرسية، وخاصة الإعلام، والطفولة، والشباب.

. تجديد المقررات المدرسية لمسلكي التعليم العتيق والتعليم الأصيل، وذلك باعتماد العلوم الإنسانية واللغات ومضاعفة الغلاف الزمني المخصص لها،

. انتاج مضمون دراسي دينية تستند إلى رؤية منفتحة على المواطنة والإنسانية والفكر الناقد، تترجم روحًا لاجتهاد التي طبعت التاريخ الإسلامي عبر اعتماد قراءة منفتحة للنص الديني تبتعد عن الفهم السطحي وادعاء الحقيقة المطلقة،

. اعتماد آليات للمعالجة المنتظمة للحضور الديني في المقررات المدرسية،

. مراجعة المنظومة المؤطرة للموارد البشرية المتدخلة في المجالات الدينية، عبر اعتماد إجراءات ذات طابع إداري ومالكي من أجل تحسين شروط اشتغالها والرفع من مستوى أدائها، وتحفيزها على الانخراط الجماعي في المجهود الوطني المحارب للتطرف والتعصب الديني،

. إعادة النظر في البرامج والمشاريع الموجهة لتأهيل الموارد البشرية من أجل تحسين أداء الفاعلين التربويين وتقويتها كفاعلاتهم وجعلهم على اتصال دائم بالمعارف والمنهجيات التربوية الجديدة، وذلك عبر مخطط استراتيجي متكمّل للتكوين والتكوين المستمر.

تحتل الثقافة موقعًا حيوياً في تقوية النسيج المجتمعي وإحداث التحولات السياسية والاجتماعية الرصينة، وترجع أهمية أدوار الثقافة في بناء الذكاء الإنساني والتنمية البشرية إلى استنهاض كافة مكونات المجتمع ونخبه السياسية والثقافية. وقد أزدادت جسامته هذه الأدوار الثقافية بال المغرب بعد انتخابات 28 نوفمبر 2011، مع صعود حزب محافظ إلى موقع التدبير الحكومي، الأمر الذي يطرح على الفاعلين الديمقراطيين رهانات وتحديات كثيرة في مواجهة حكومة محافظة، عبرت طيلة ولاليتها الاثنين عن مواقف سلبية، سواء في التفعيل الديمقراطي للدستور، أو في مناهضة الفعل الثقافي الحداثي التعددي والمفتوح، فالمد المحافظ أفرز طيلة السنوات الأخيرة توجهات شعبوية ونزاعات نكوصية، عملت على نشر أفكار رجعية تناهض حرية الرأي والتعبير وقيم التعددية والتنوع والاختلاف الحلاق.

وبناء عليه، يعيّد الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، بوصفه فاعلاً تاريخياً في المسألة الثقافية الوطنية، التأكيد على البعد الديمقراطي والحداثي للثقافة، من خلال طرحه لرؤية استراتيجية تقوم على التفعيل الأسلام للمقتضيات الدستورية واحترام مبادئ التعددية والتنوع والمواطنة. وتهدف هذه الرؤية إلى رفض كل أشكال الاستلاب المحافظ والتفكير العدمي، وبالتالي خلق دينامية مجتمعية قوية قادرة على تعبئة الفاعلين الديمقراطيين ومكونات المجتمع المدني لإفراز قطب ثقافي جديد ينتصر للفعل المبدع والتفكير النقدي.

كما يدعونا إلى فتح حوار وطني جدي حول المسألة الثقافية ببلادنا، أخذنا بعين الاعتبار لمواقف المثقفين ولتوجيههم أيضاً من أي ارتذاد عن مكتسبات حرية التعبير والرأي والإبداع والتأليف والنشر، فالحرية ظلت القيمة الأساسية للإنسان.

وكل هذا خلف لدى المثقف إحساساً بثقل المسؤولية، وقوى اقتناعه بأن دور الثقافة اليوم لم يعد محصوراً في تكريس القيم وغرس الأفكار، وإنما في إرساء شبكات مقاومة تسعى إلى بلورة أسئلة وإحداث شروخ في عالم ينحو نحو التنميّط والتخلّب وتكريس البلاهة، ما يساهم في إيقاف عنف الفكر الوثوقي ومناهضة كل أشكال الإرهاب المادي والرمزي.

وفي مستوى آخر، يدرك حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية مدى التحول الذي عرفته الوسائل الإعلامية الجديدة، اليوم، والتي تلعب دوراً كبيراً على مستوى احتكاك الثقافة لтехнологيا الإعلام، على مستوى الإنتاج والتسويق والاستهلاك؛ دور لا يقل أهمية في دمقرطة الثقافة وبث المعلومة ونشر المعرفة. من هنا، الحاجة إلى عقل يقظ وفکر نقدی وروح ثابتة، خصوصاً في ظل اتساع الاستهلاك المجناني السريع، والتتدفق المعمول للصور والتسجيلات والمعلومات، ومن هنا أيضاً احساس المثقف العميق

بضرورة التفكير في العلاقة التي تربط الفعالية الثقافية بتلك التكنولوجيا، بما يجعل منها علاقة منتجة ثقافيا، في إطار يغنى خصوصية الثقافة المغربية من جهة، ويجعلها قوية بانفتاحها على القيم الكونية. ووفق هذا المنظور، يرى حزب الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية أن التعبيرات الثقافية عموما، لم تعد بمعزل عن التفاعلات الثقافية بين المجموعات الجغرافية، بفضل التطور السريع لوسائل تبادل المعلومات، فكان من نتائج ذلك أن ازدادت أهمية الدبلوماسية الثقافية في وقتنا الراهن، الذي برز فيه بشكل جلي دور الفن والثقافة والترااث المادي واللامادي في التقارب بين الدول والشعوب، بشكل جعل معه الثقافة آلية من آليات إرساء الروابط وخدمة مصالح الدول خارج حدودها الجغرافية.

I. التشخيص

1. انحصار الثقافة

يبلغ عدد الكتب المنشورة حوالي 2.000 كتاب سنويا في مختلف الحقول وال مجالات ويطبع من كل كتاب ما بين 1.000 و 1.500 نسخة، في حين يصدر في الولايات المتحدة الأمريكية ما يقارب 300 ألف كتاب سنويا، تراجع عدد القاعات السينمائية من 65 قاعة سنة 2011 إلى 31 قاعة سنة 2015، وتتمرد 30٪ من القاعات النشيطة بمدينة الدار البيضاء، هزالة الاعتمادات المالية المخصصة للشؤون الثقافية والتي لم تتجاوز، خلال السنوات الأخيرة، نسبة 0,3٪ سنويا من الميزانية العامة.

2. منظور محافظ... تهميش الثقافة والمثقفين

. غياب استراتيجية واضحة في بلورة السياسات العمومية المتعلقة بالشأن الثقافي وهيمنة الرؤس القطاعية، المختلفة أحيانا والمتناقضة أحيانا أخرى، مما يجعل الأهداف مشتتة والمنهجيات المعتمدة متباعدة والوسائل المعبأة قاصرة وغير ناجعة.

. قصور الوعي الحكومي الذي يعتبر الثقافة مجالا غير مؤثر وقطاعا تقنيا محدودا لا يعني القطاعات الحكومية الأخرى، وبالتالي انعدام المقاربة الشمولية التي تسعي إلى تحقيق الثقافية المشاريع المجتمعية، إن على الصعيد الاقتصادي والمالي أو على الصعيد الاجتماعي والثقافي.

. ضعف الميزانيات المالية المرصودة لقطاع الثقافة، وعدم عقلنة استثمار الاعتمادات المخصصة من أجل تدبير مالي ناجع، مع العجز عن تعبيئة القطاع الخاص والجماعات الترابية المؤهلة من أجل المساهمة المادية والمالية في دعم المشاريع الثقافية وطنيا وجهويا،

. انعدام العدالة الترابية في التخطيط الثقافي حيث يتم التركيز على الحواضر الكبرى والمتوسطة على حساب المدن الصغرى والمناطق الاقروية، سواء من حيث التجهيزات والمرافق الثقافية الأساسية أو من حيث إنجاز مشاريع للتأطير والتنشيط الثقافي،

. عدم قيام الحكومة بأية مبادرة ثقافية كبيرة أو إحداث ظاهرة وطنية (تنظيم مناظرة وطنية

حول الثقافة المغربية)، تعزز الفعل الثقافي في مختلف المجالات الإبداعية، أو الموسيقية، أو المسرحية، أو السينمائية، أو غيرها، واكتفاؤها بتمويل بسيط لمشاريع جهوية ومحلية بطريقة تقليدية ومتجاوزة .
 . اللجوء إلى تكريس نوع من الريع الثقافي بدعم مشاريع مدنية منتقاة على أساس غير شفافة، والمساهمة في إظهار نمط ثقافي محافظ يطغى عليه الطابع الأصولي، وتهيمن عليه خطابات ذات نزعة دعوية تستهدف أساساً الفئات الفقيرة، خاصة بالمدارس الحضرية الهاشمية والمناطق القروية، . العجز عن بلورة برنامج وطني تنشيطية متكاملة بالفضاءات الثقافية الموجودة والمفتقدة للموارد البشرية والمادية اللازمة لتأطير المواطنات والمواطنين، وخاصة تفعيل المدخل الثقافي في مواجهة انتشار مظاهر التعصب والعنف والفتاوى التكفيرية، . عدم القدرة على التخلص من المقاربة التقليدية للشأن الثقافي، مما أدى إلى سوء تدبير العديد من المؤسسات الثقافية: إدارياً ومالياً، وعدم استيعاب الفاعلين الحكوميين لمتطلبات الحكومة الثقافية الرا migliة إلى تجديد الممارسة الثقافية وتقوية أدائها، . سيادة شعور عام بأن السياسة التدبيرية التي تنهجها وزارة الثقافة لم يعد بإمكانها خلق نهضة ثقافية وريح رهان التنمية، . هيمنة نوع من التصور التقليدي للشأن الثقافي لدى الحكومة، أمام توجسها المتواصل من الثقافة ومن ممارساتها، . غياب سياسة استراتيجية لتأهيل الموارد البشرية باعتماد مخططات وطنية وجهوية ومحلية للتكون المستمر الموجه لفائدة المسؤولين الثقافيين والمهنيين ومكونات المجتمع المدني، قصد الرفع من القدرات والكفاءات الثقافية، . ضعف اهتمام الإعلام العمومي بالشأن الثقافي وانعدام سياسة وطنية تواصلية في المجالات الثقافية تهدف إلى إبراز الهوية الوطنية ونشر المبادئ والقيم الثقافية المنفتحة.

II. من أجل استراتيجية مندمجة بامتدادات جهوية ومحلية

يرى الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية أن تقوية البعد الديمقراطي والحداثي للثقافة إلى إفراز قطب ثقافي منتصر للفعل المبدع والفكر الناقد والمعزز لصورة المغرب بالخارج، لن يكون إلا بإجراءات سياسية ومؤسسية ودبلوماسية حاسمة.

1. الثقافة والفن والتراث المادي واللامادي: صورة المملكة بالخارج

يقترح الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية في باب الدبلوماسية الناعمة عبر الثقافة والفن والتراث المادي واللامادي والشفاهي:
 . إحداث جامعة دولية للتصوف مستلهمة من التنوع الثقافي للمملكة ومن التصوف المغربي الذي يجد روحه في تصوف الجنيد القائم على الإشاع والطمأنينة الروحيين وعلى التسامح والتعايش وعلى السلم والجمال الإلهي والذي يلتقي مع الرواقد الإنسانية والروحية في باقي الأديان والمعتقدات

التي تكرم الإنسان والجمال الإلهي الكوني. هذا المقترح كفيل بتعزيز صورة الإسلام المغربي الوسطي المععدل والمنفتح وكفيل بتنمية الحوار الحضاري وإنعاش حركة السياحة والتجارة والخدمات.

. تدويل صورة المغرب الثقافية عبر ابتكار «ماركات تجارية» في الصناعات والحرف التقليدية الجلدية، والمعمارية، والمطبخية والنسيجية. وفي هذا الصدد يوصي الاتحاد الاشتراكي بإحداث مؤسسة مستقلة لتشجيع الابتكار وتدويل المنتوج التراثي المادي واللامادي. ويرى الاتحاد الاشتراكي أن إشراك المغاربة بالخارج العاملين في مجالات الموضة والتمثيل والموسيقى والطبخ وغيرها، سيساعد في إبداع هاته الماركات وترويجها وتسويقيها.

. تماشيا مع التحولات الجيوستراتيجية العالمية الجديدة يقترح الاتحاد الاشتراكي إحداث دور ثقافية مغربية جديدة بالخارج لاسيما في المحاور الإقليمية الجديدة في أمريكا وأوروبا وأسيا، مع الحرص على تقويم أداء تلك القائمة في عدد من الدور، وتعزيز جسور التواصل بين هذه المؤسسات الثقافية ومغاربة العالم

. إحداث مؤسسة وطنية لتصنيف التراث والإنتاج الثقافي المغربي (المآثر والبنيات والساحات والكنوز والأطعمة والأنماط الموسيقية والألبسة والمعارض والعادات والأعراف التراثية المغربية) ضمن التراث الإنساني العالمي المصدق عليه من اليونيسكو ومن المنظماتقارية والإقليمية. كما تكون مهمتها تتبع واستباق علمية السطوة والسرقة الثقافيين على الكنوز والممتلكات المادية واللامادية الوطنية إما من قبل العصابات الدولية المنظمة أو من قبل حكومات ودول لا تاريخ ولا تراث لها.

. إحداث بنك معلومات حول العناصر التراثية اللامادية تكون في متناول المهتمين الدوليين والوطنيين، وإنشاء بوابة الكترونية بالمعايير الاحترافية حول «المغرب الثقافي» من أجل التعريف بالرأسمالي الوطني المادي واللامادي.

. إحداث إطار وطني للتعاون الثقافي والفنوي بين الطالبات والطلبة المغاربة من جهة والأجانب من جهة أخرى (الأفارقة والأوروبيين والأمريكيين والأسيويين) يكون هدفه تبادل الخبرات والعادات والتقاليد بهدف توسيع انتشار صورة المغرب في الخارج.

. تعزيز الحضور المغربي على مختلف الواجهات الدولية (المغاربية والأفريقية والمتوسطية والعالمية)، من خلال البرمجة المنتظمة لفعاليات «يوم المغرب» بالدول الفاعلة ودول المحاور الإقليمية والدول التي تعرف كثافة الهجرة المغربية، والمشاركة المكثفة للفاعلين الثقافيين (سينمائيين وكتاب وفنانين ...) في المهرجانات والفعاليات منظمة من الخارج. ويرى الاتحاد أن تمكين الفرق التراثية وفرق الموسيقى الشعبية والروحية قادرون على التعريف بالرأسمال اللامادي (اللباس والحلوي ...) واللامادي الشفاهي (الأهازيج والدلائل والمعانوي).

2. الإصلاح السياسي والمؤسساتي للثقافة

إن الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية بوصفه فاعلا تاريخيا في المسألة التاريخية الوطنية يؤكد دائما وأبدا على البعد الديمقراطي والحداثي للثقافة تجاوبا مع تطور التاريخ وانسجاما مع مقتضيات الدستور

ولمواجهة كل اشكال الاستلاب المحافظ والتفكير العدائي، ولهذا يعتبر أن تكامل البعد الديمقراطي والحداثي للثقافة مع الحكومة الجيدة أمر ضروري لخدمة الثقافة، ولهذا يقترح حزمة مقتراحات وإجراءات سياسية ومؤسساتية في هذا الصدد.

ا. سیاسیا و حکومیا

1 - وطنياً:

بلورة وتطبيق إستراتيجية وطنية شاملة للثقافة المغربية، باعتماد مقاربة تشاركية في مختلف مراحل الإعداد والتنفيذ والتتبع والتقييم، وذلك بضمان مساهمة مختلف المتتدخلين والفاعلين الحكوميين والمدنيين والخواص على الصعيد الوطني والجهوي والمحلي.

إعداد ميثاق وطني للثقافة بمشاركة مختلف الفاعلين الثقافيين والسياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين لتبنيه الطاقات المختلفة حول التوجهات الثقافية الأساسية، والإسهام الجماعي لتحسين الهوية المغربية ونقوية حضورها وأثرها الإيجابي في الثقافة الإنسانية الشاملة، يتولد عنه: خطوة وطنية من أجل حماية وتطوير وتمكين التراث اللامادي واللامادي الشفاهي والفنون الشعبية،

- . خطة وطنية لتشجيع الفنون المعاصرة والسينما،
 - . خطة وطنية للكتاب والنشر والتوزيع،
 - . إيلاء المسألة الثقافية المرتبة التي تستحقها في السياسة الثقافية للدولة وفي البرامج الحكومية على غرار المخططات القطاعية الأخرى،
 - . مخطط سنوي على خمس سنوات بالاعتمادات الالزمة من أجل إنشاء وتجهيز الفضاءات الثقافية المختلفة مع تجميدها ما أمكن في مركبات متكاملة المرافق والخدمات (دور الثقافة والشباب، المتاحف، المسارح، القاعات السينمائية، المدارس الموسيقية، الأندية التشكيلية، الخزانات والمكتبات الوسائطية، مراكز الفنون الشعبية)،
 - . العمل على الرفع من الاعتمادات المخصصة لقطاع الثقافة التي تصرف نسبة مهمة منها في التسيير الإداري، من أجل دعم الاستثمار في المجال الثقافي، مع إعادة النظر في طرق صرف الميزانية وسياسة الدعم الثقافي بما يسهم فعلياً في أفق توفير صناعة ثقافية متكاملة.

2 - جوپا و محلیا:

- . بناء مشروع وطني للثقافة الجمودية، وإطلاق حوار وطني وجهوي للإنضاج هذا المشروع،
 - . استحداث آلية جهوية لتمويل مشاريع التنمية الثقافية محلية وجهوية على مستوى مجلس الجهات، تعنى بإنشاء البنية التحتية والتجهيزات الأساسية الثقافية والمكتبات في المدن الصغار،

- . تخليد الرموز الثقافية بالجهات، بإطلاق أسمائهم على شوارع وساحات ومراكز ومؤسسات الجهة،
- . تنظيم لقاءات جهوية حول «الرأسمال اللامادي» و«الثروة الثقافية» في مجال التراث المغربي والثقافة الشعبية. وفي هذا الصدد يقترح الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية اقامة فعاليات قارة للتبويرة في شكل مسابقات منتظمة «بطولة وطنية وكأس العرش»،
- . الرفع من وتيرة إصلاح المآثر التاريخية والقصبات والقصور والقلاع، والتعریف بها إعلامياً وسياحياً،
- . تهيئة فضاءات عمومية مهجورة لتحول إلى مسارح وفضاءات للعرض،
- . دعم المهرجانات المعنية بالثقافة الشعبية والعمل على نشر إشعاعها.

III. مؤسساتيا وقانونيا وتشريعيا

- . إحداث أكاديمية وطنية للتراث والفنون المعاصرة تكون مهمتها هندسة وتنفيذ خيارات المملكة في حماية الهوية الوطنية بتنوع روافدها الثقافية وتعزيز انفتاحها على القيم والتعبيرات الكونية والإنسانية.
- . مؤسسة الفعل الثقافي طبقاً لمقتضيات الدستور، من خلال التسريع بإخراج «المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية»، إلى حيز الوجود، وإشراكه في رسم معالم السياسة الثقافية واللغوية، على المدى المتوسط والبعيد.
- . إحداث جامعة للفروسية والتبويرة تتمتع بالاستقلال الإداري والمالي.
- . إنشاء صندوق وطني لتمويل الفعل الثقافي بناء على دفاتر تحملات واضحة بشروط ومعايير مضبوطة من أجل تنسيق السياسات الجهوية الثقافية وضمان نجاعة المشاريع الثقافية، وذلك في أفق إحداث صناديق جهوية.
- . إيجاد الإطار المؤسسي والتدبيري لتوحيد المنظومة الثقافية الوطنية وخلق التناغم والانسجام بين مختلف المكونات الثقافية المغربية، من أجل تمتين التماسك المجتمعي وتنمية التنوع الثقافي في مختلف المجالات والأشكال التعبيرية.
- . تأهيل الموارد البشرية بتسطير مخطط وطني لفائدة الأطر والمنشطين لتعزيز كفاءاتهم وتطوير مؤهلاتهم، سواء في مجال التدبير الثقافي، أو في مجال التنشيط الاجتماعي والفكري، وذلك بتمكينهم من التقنيات المستجدة ومبادئ الحكامة الثقافية.
- . صياغة إطار للتعاقدات والشراكات مع الشركاء المعنيين بالشأن الثقافي لتصور وتنظيم التظاهرات والمهرجانات والمسابقات في جميع المجالات الثقافية، وبمختلف المناطق والجهات بطريقة عادلة ومنصفة وشفافة.
- . تعزيز الجانب التشريعي بنصوص تنظم مهنة المسرح والقطاع المسرحي، بما يضمن ممارسة مهنية واحترافية جيدة في إطار مؤسساتي يحمي حقوق المبدعين والعاملين في هذه القطاعات.
- . تعزيز الترسانة القانونية السينمائية، بما فيها القوانين المنظمة لمركز السينمائي المغربي.
- . إسناد تنظيم المعرض الدولي لكتاب إلى مؤسسة وطنية مستقلة بدل وزارة الثقافة.

. إحداث جائزة وطنية كبيرة تحمل اسم جلالة الملك محمد السادس، تمنح سنويًا لمفكر أو باحث أو مبدع، راكم إنجازاً نوعياً، في أحد حقول الفكر والإبداع.

IV. الإصلاح الثقافي عبر المدرسة العمومية

- . إدراج الثقافة الشعبية في مشاريع إصلاح التربية والتقويم والبحث العلمي، بهدف التصالح مع ذاتنا الجماعية، مع الدعوة إلى إنشاء «كرسي» في الجامعة المغربية للبحث في الثقافة الشعبية.
- . إدماج الخصوصيات الجموقية في المقررات الدراسية، في اتجاه تعزيز المحتوى المبني على التنوع والانصهار والانفتاح.
- . تشجيع البحث في الرأسمال اللامادي على مستوى الجامعات والكلليات ومعاهد العليا، وتمكين الخريجين من فرص جعل مهاراتهم قابلة للاندماج في برامج ومشاريع المجال الثقافي ومساعدتهم على خلق مقاولات ثقافية.
- . توسيع التجربة الرائدة لأكاديمية الفنون التقليدية التابعة لمؤسسة مسجد الحسن الثاني لتشمل باقي الجهات لدورها في حماية التراث والصنعة التقليديين وتوارثها من أجيال جديد من الصانعات والصناع، ولمساهمتها في التنمية البشرية وترويج المنتوج التقليدي الوطني.
- . إحداث أكاديمية وطنية للفنون ومعاهد وطنية وجهوية للتقويم في المسرح والدراما وفنون الفرجة والسينما.
- . إحداث المعهد الوطني العالي للموسيقى وثانويات للفنون الجميلة.
- . إدماج مادة التربية الفنية (موسيقى، مسرح، شعر، الخ) في المنظومة التربوية في مختلف مراحل التربية والتقويم.

V. الاستثمار في الثقافة في أفق خلق صناعة ثقافية قوية

- . تشجيع الاستثمار في الثقافة والفنون، وتوجيهه نحو الصناعات الخلاقة، ونحو الأنشطة الإنتاجية ذات المحتوى الثقافي.
- . إدماج الثقافة والاقتصاد الثقافي في معادلة التنمية، بشكل يغدو معه التنوع الثقافي مصدرًا لإنتاج الثروة وإنعاش الشغل.
- . وضع آليات خاصة بتشجيع المنتوج الثقافي الوطني وضمان كافة أشكال دعمه من خلال إقرار تحفيزات مالية وجمالية وتنظيم حملات تواصلية وتسويقية وخلق تطوير سياحة ثقافية ناجعة، مع إيلاء عناية خاصة للذاكرة الوطنية وأرشفة التراث المغربي بطريقة عصرية وتقنيات حديثة.
- . تطوير استثمار المنشآت والتجهيزات الثقافية وعقلنة استغلالها من خلال تحسين الشروط المتعلقة باستفادة المواطنات والمواطنين منها، وخاصة التعاون مع الفاعلين المحليين بغية برمجة العمليات الثقافية على مدار السنة وتوفير الموارد البشرية والمادية الضرورية.
- . العمل على خلق الأدوات والبنيات الملائمة لترويج المنتوج الثقافي الوطني والجهوي وضمان

- إشعاعه دولياً ومحلياً، مع تطوير الآليات المتعلقة بحماية الملكية الفكرية للمبدعين وتبني مقاربة ناجعة لحماية الحقوق الإبداعية في مختلف المجالات الثقافية ومحاربة كل أشكال الفرصة.
- . وضع خريطة ثقافية تهدف، إلى تيسير الولوج إلى الخدمات الثقافية، مع الحرص على ترسیخ التنوع الثقافي.
 - . إنشاء بوابة إلكترونية بالمعايير الاحترافية حول «المغرب الثقافي» من أجل التعريف بالأعمال الوطنية الماديه وغير المادي وإتاحة مختلف المعلومات والخدمات الثقافية عن بعد للمهتمين الدوليين والوطنيين.
 - . ربط تأهيل الأسمال اللامادي بالسياحة الثقافية داخل المغرب وخارجها.
 - . اتخاذ التدابير اللازمة لتنمية الإعلام الثقافي واستثمار التقنيات والوسائل الجديدة للتواصل من أجل تعزيز الثقافة المغربية ودمقرطة الولوج إلى الخدمات الثقافية والمساهمة في التنمية البشرية والتطور الرقمي.
 - . تنظيم «مناظرة وطنية حول الثقافة المغربية»، فتاريح الثقافة المغربية الطويل، بما حققه من تراكم وأسئلة، عرف، إلى حد الآن، تنظيم ثلاث مناظرات وطنية فقط.
 - . خلق جائزة وطنية سنوية لتشجيع البحث في مجال الثقافة الشعبية.
 - . تبسيط الإجراءات والتدابير التحفizية لتشجيع القطاع الخاص على ولوج مجال الإنتاج المسرحي.
 - . تفعيل الرسائلتين الملكيتين الساميتيين الموجهتين إلى المسرح الاحترافي ومسرح الهواة، لما تضمنته من مكتسبات تتعلق بدعم المسرح مادياً بنسبة 1 بالمائة من مداخيل الجماعات المحلية، علاوة على بناء مسارح ومركبات ثقافية وتأسيس فرق جهوية.
 - . تأهيل شركات الإنتاج السينمائي وترهين القوانين من أجل إنعاش الصناعة السينمائية والسمعية البصرية.
 - . تشجيع إنتاج وتوزيع وتصدير الكتاب المغربي، من خلال التحفيز الضريبي والإعفاء من الرسوم الجمركية.



تمثل المسألة اللغوية أحد مظاهر التنوع الثقافي الذي يطبع الهوية الوطنية، من حيث الاعتماد على نسيج لغوي مهم، يستطيع، في حالة تأهيله وتنقيته، أن يساهم بشكل فعال في التنمية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية. وتعتبر اللغات في المغرب قضية مجتمع برمتها، لأنها يجسد التعبير عن مختلف الأبعاد الحضارية والتاريخية والفكرية والبيئية للإنسان المغربي.

وكما هو معلوم، تحظى المسألة اللغوية بأهمية حاسمة في الفعل الثقافي، بصفتها أداة للعمل والتفكير والإبداع والإدماج الاجتماعي والثقافي والتحديث، وهي المسألة التي يمكن تدبيرها بروبية استراتيجية، واعية بالتحديات والرهانات، من خلال ما يمكن لـ«المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية» أن يوفره في هذا الباب.

ورغم أن الفضاء اللغوي المغربي، الذي يزخر بتعدد لغوي أساسى يتمثل فيما هو رسمي (العربية والأمازيغية) وما هو مجتمعي (الدوارج واللغات الأجنبية الوظيفية) لم يأخذ نصيه من التعامل العقلاني والمعالجة الشاملة ضمن سياسات لغوية عمومية واضحة المعالم. فإلى حدود اليوم، ورغم اعتماد مقتضيات دستورية جديدة فيما يتعلق باللغات، لم تقدم الحكومة بأي تصور استراتيجي حول التداول اللغوي، ولم تباشر الإجراءات الكفيلة بالتأطير المؤسستي والتشريعي المتعلق بالمسألة اللغوية.

وعلى هذا الأساس، يمتلك الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية رؤية متكاملة ومنسجمة حول تدبير مختلف الأشكال اللغوية والأنماط اللسانية، وفق مقاربة تستند إلى المعطيات التقنية والمحددات الوظيفية والامتدادات البيئية. إنها مقاربة نسقية تسعى إلى تعزيز الوضعية الثقافية والاعتبارية للغتين: العربية والأمازيغية، وفي نفس الوقت ترسّخ مختلف الأبعاد المؤسسية والعلمية والاقتصادية والمجالية في التدبير اللغوي تدبيراً معقلاً وعادلاً ومنصفاً.

I. التشخيص

1. تنوع لغوي ورواسب تاريخية

يتميز المشهد اللغوي في المغرب بتطوره التاريخي المهم، حيث مر عبر مراحل متعددة تفاعلت خلالها الأبعاد الحضارية والثقافية والسياسية لتفرز نسيجاً لغوياً متعدداً. ويتصف الوضع الاجتماعي والمعرفي للغات بالمغرب بالثراء والتنوع، حيث تتوارد إلى جانب اللغتين الرسميتين: العربية والأمازيغية، تعاير لغوية محلية متعددة، إضافة إلى وجود عدد من اللغات الأجنبية، وخاصة الفرنسية، والإسبانية، والإنجليزية.

ويتجاوز مستعملو اللغة الفرنسية في المغرب 10 ملايين مستعمل حسب الإحصائيات الصادرة عن المنظمة الدولية للفرانكوفونية، مع تزايد ملحوظ في استعمال اللغتين الإسبانية والإنجليزية.

2. رؤية ماضوية مقاومة للعدالة اللغوية والانفتاح الثقافي والحضاري

- . حصول مقاومة ثقافية دوغماوية ومتزمنة ضد كل محاولة للتفكير في اللغات والتدبير اللغوي أدى إلى تقاطبات ومواقف سريرالية لم يكن المواطن والمجتمع في حاجة إليها.
- . عدم تفعيل المقتضيات الدستورية سواء فيما يتعلق باللغتين الرسميتين (العربية والأمازيغية) أو فيما يرتبط بالانفتاح على اللغات الأجنبية والثقافات الإنسانية.
- . ضعف الإجراءات المؤسساتية الكفيلة بخلف فضاء لغوي منظم ومستجيب لمبادئ التدبير العقلاني والحكامة اللغوية وقدر على استيعاب مختلف مظاهر التعدد والتنوع.
- . انعدام العدالة اللغوية حيث يشهد الفضاء اللغوي الوطني نوعاً من التعامل التفضيلي للغة على أخرى مما يفرز تفاوتات معرفية ورمزية كثيرة، وبالتالي بروز نظام لغوي قائم على المراتب الاعتبارية والوظيفية الشكلية، ورغم التقدم الحاصل في هذه النقطة فإن الاتحاد يحذر من مغبة الالتفاف على الإرادة الشعبية المعبر عنها بالصادقة البرلمانية.
- . فشل الحكومة في إقرار تدابير ناجعة لتعزيز الإطار المؤسساتي المتعلق باللغتين العربية والأمازيغية، مع تعثر المبادرات الرامية إلى تعزيز حضورهما في المشهد التربوي والإعلامي.
- . ضعف الاستثمار المالي الموجه للنهوض بالأوضاع اللغوية وتقوية الانفتاح على اللغات الأجنبية سواء في الفضاءات التربوية (المدارس والجامعات) أو في الحياة العامة والمهنية.
- . تسجيل تراجعات كبيرة في مجال تدريس اللغة الأمازيغية مما يؤدي إلى ضرب المكتسبات المحققة وعرقلة المشاريع الهدافة إلى تنمية المنظومة الأمازيغية تربوياً واجتماعياً وثقافياً.

II. يقترح الاتحاد الاشتراكي استراتيجية متناسقة لفضاء لغوي منفتح

- . وضع استراتيجية وطنية متكاملة حول تدبير الفضاء اللغوي بالمغرب من خلال تعزيز اللغتين الرسميتين (العربية والأمازيغية) وحماية التنوع اللغوي الوطني ودعم الانفتاح على اللغات الأجنبية.
- . التعجيل بتفعيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بالمسألة اللغوية باتخاذ كافة التدابير العملية الازمة.
- . إعادة النظر في الإطار التشريعي والمؤسساتي المتعلق باللغات، مع حث المؤسسات الحكومية على وضع مخططات للحماية اللغوية.
- . التعجيل بتفعيل مقتضيات قانون رقم 51.17 متعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.
- . تفعيل المقتضيات القانونية المتعلقة بأجراة الطابع الرسمي للغة الأمازيغية وتوفير الوسائل والإمكانات الازمة للنهوض بأوضاع اللغة الأمازيغية وتدريسيها.
- . التسرع بإخراج «المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية» إلى حيز الوجود، بهدف النهوض الشامل باللغتين العربية والأمازيغية واللغات الوظيفية والثقافة المغربية بكل روافدها وتعبيراتها ودوارتها.
- . تقوية البعد الجهوبي في معالجة الإشكاليات اللغوية من خلال بلورة مشاريع مشتركة مع الجهات

- للعناية باللغات والمحافظة على التعبيرات اللغوية المحلية.
- . اتخاذ التدابير الداعمة للتنوع اللغوي من أجل تعزيز النسيج اللغوي واحترام مبدأ الإنصاف اللغوي.
 - . تشجيع الشراكة مع المؤسسات الجامعية ومراكز البحث العلمي من أجل إنجاز الدراسات والأبحاث الميدانية حول اللغات في المغرب واقتراح التدابير اللازمة.
 - . دعم طبع ونشر الأعمال المنجزة حول اللغات في المغرب في مختلف المجالات والتخصصات (اللسانيات، علم النفس، علم الاجتماع، الدراسات الثقافية، ...).
 - . تعزيز التدريس اللغوي باعتماد طرق بيداغوجية ومعلوماتية عصرية واستعمال التقنيات الجديدة للمعلومات والتواصل.
 - . دعم البرامج الإعلامية والتواصلية، خاصة في الفضاء الرقمي، المهتمة بتعزيز المنظومة اللغوية الوطنية.
 - . اضطلاع القطاعات الحكومية المعنية بأدوارها في ترسیخ التعدد اللغوي والثقافي، طبقاً لمقتضيات دستور المملكة، لا سيما في مجالات التعليم والثقافة والإعلام والاتصال، والعدل، والشأنين الديني والحقوقي.
 - . دعم مختلف المبادرات التربوية والفنية الرامية إلى تقوية وحدة الهوية الوطنية وحماية التعبيرات اللغوية المحلية وتعزيز الانسجام اللغوي.
 - . دعم الانفتاح على اللغات الأجنبية لتعزيز قيم التعايش والحوار الثقافي والحضاري من أجل الاندراط الفعلي في الأفق الإنساني الكوني.

يمتلك الإعلام وظيفة حاسمة داخل المجتمعات المعاصرة من حيث إسهامه الفاعل في البناء السياسي والثقافي والتعبئة المجتمعية وتوجيه الرأي العام حول مختلف القضايا السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وغيرها. وبفعل تعدد وسائله التواصلية، يؤدي الإعلام دوراً مهماً في تداول المعلومات والأفكار والمعارف وتقديم الخدمة الإخبارية للمواطنين في مختلف مناحي الحياة. كما أنه يشكل سلطة فعلية كلما توفرت له شروط الحرية والمهنية إذ يستطيع التأثير في صناعة القرار السياسي وترسيخ القيم المجتمعية وخلق التحولات المجتمعية الكبرى. والملاحظ، في المشهد الإعلامي المغربي خلال السنوات الأخيرة، بروز توجه محافظ يسعى إلى فرض نوع من الهيمنة على وسائل التواصل، عبر اعتماد دفتر تحملات لا يستجيب للتوجهات الديمقراطية العامة ومتطلبات المجتمع المعاصر. ولذلك، يوجد الإعلام اليوم في قلب التحديات التي يراهن عليها الصف الديمقراطي الحداثي للدفاع عن التفعيل السليم للمقتضيات الدستورية وترسيخ حرية الرأي والتعبير والعدالة السياسية والثقافية.

ومن هذا المنطلق، يمتلك حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية رؤية إعلامية ديمقراطية مشبعة بما راكمه، تصوراً وممارسة، عبر تاريخه النضالي الطويل المناصر لمبادئ الاختلاف والحداثة والتطور. ويقترح الحزب استراتيجية مندمجة تقوم على التأطير التشريعي الناجع والتحديث الإعلامي الشامل والاستثمار في التقنيات الجديدة، مع جعل المورد البشري محوراً مركزياً في تأهيل الفعل الإعلامي وتطوير الممارسة المهنية.

1. التشخيص

1.1. واقع دون طموحات العصر

- . حسب المعطيات الصادرة عن وزارة الاتصال برسم سنة 2015، بلغ عدد البطاقات الصحفية المهنية المسلمة 1.573 بطاقة مهنية بهيمنة الذكور (1.040 لـ الصحافيين و533 لـ الصحافيات).
- . بلغ عدد التقارير المتعلقة بإحداث المواقع الإلكترونية الإخبارية إلى حدود نهاية أبريل 2016، أزيد من 200 تصريح، وتم تسليم 242 بطاقة مهنية خاصة بالصحافيين المشتغلين بالصحافة الرقمية.
- . عرفت سنة 2015، حسب تقرير النقابة الوطنية للصحافة المغربية، استمرار مسلسل الاعتداءات على الصحافيين حيث أصبحت تأخذ أشكالاً متعددة، تتجلى في العنف اللفظي والإهانة والتهديد والمنع لتصل إلى الاعتداء الجسدي وتكسير أو حجز آلات التصوير وسائل العمل.

2. مقاومة محافظة

- . غياب سياسة عمومية ناجعة تترجم انعدام التفكير الجدي في معالجة القضايا التواصلية الراهنة

- سواء على المستوى السياسي المرتبط بالمنظومة الإعلامية ككل، أو على المستوى الاقتصادي المتصل بتشجيع الاستثمارات في مجال الصحافة والإعلام والتواصل.
- . تصور محافظ للإعلام يوازي الرؤية المحافظة للمجتمع، من خلال بسط دفتر تحملات لا تراعي التعددية الفكرية ولا تستحضر السياق المجتمعي الراهن.
 - . فشل الحكومة في تفعيل الجيل الثاني من الإصلاحات في قطاع الصحافة والإعلام التي تفرضها التزامات المغرب الدولية والمقتضيات الدستورية الجديدة، وخاصة تلك المتعلقة بالحق في الوصول إلى المعلومة وحرية الصحافة.
 - . غياب الإجراءات العملية التي تمكن الحكومة من ضمان احترام حرية التعبير لجميع المواطنين وحماية التعددية في مختلف تجلياتها وتكريس ثقافة الاختلاف والقبول بالرأي الآخر.
 - . عدم جدية التعامل مع الضوابط القانونية للصحافة والإعلام، بما تتطلبه من انسجام وتكامل تشريعيا، وبالخصوص ما يتعلق بالعقوبات السالبة للحرية الموجهة للصافيين سواء على مستوى مدونة الصحافة أو القانون الجنائي أو قانون مكافحة الإرهاب.
 - . ضعف الإجراءات المتخذة الرامية إلى تنظيم مهنة الصحافة على أساس عصري وفي علاقة منسجمة مع مجموع المهن المرتبطة بها، إن على مستوى الطباعة والتوزيع أو على مستوى الدعم والإشهار أو على مستوى التكوين والتكوين المستمر.
 - . التعذر في تحرير المشهد السمعي البصري، وعدم تحقيق التقدم اللازم المواجب للتحولات الإعلامية الأساسية على الصعيد الدولي فيما يرتبط بالأبعاد السياسية والاقتصادية، والتكنولوجية والقانونية والأخلاقية.
 - . وجود اختلال مؤسسي وقانوني في مجال الصحافة مما يطرح مشاكل هيكلية وتنظيمية وتمويلية تعترض النهوض بالوضع الإعلامي الوطني، وخصوصا تفعيل الإصلاح المؤسسي وتنمية البعد المهني وتعزيز التدبير المقاولاتي.
 - . انعدام التدابير الفاعلة القادرة على تحقيق جودة الخدمات الإعلامية، سواء في الصحافة المكتوبة أو السمعية البصرية أو الرقمية، وإرساء إعلام حر ديمقراطي يساهم في التنمية المجتمعية ويستجيب للتحديات السياسية والتقنية الحالية.

II. يقترح الاتحاد الاشتراكي خلق منظومة ديمقراطية لإعلام حر ومتتطور

- . بلورة تصور شامل يقر جيلا جديدا من الإصلاحات الجوهرية لتأهيل المشهد الإعلامي والتواصلي من خلال وضع آليات ديمقراطية للتنظيم المهني تضمن احترام القواعد القانونية وأخلاقيات المهنة وتعزيز دور الصحافة في دعم البناء الديمقراطي والتنمية المجتمعية.
- . التأكيد على دور الدولة بوصفه دورا أساسيا في إقرار فضاء إعلامي حر يضمن التعددية السياسية والتنوع الثقافي وحرية التعبير، مع بلورة إطار قانوني كفيل بترسيخ هذا التوجه ومساير للمستجدات الراهنة، سواء على مستوى الوسائل السمعية البصرية أو المكتوبة أو الرقمية.

- . إقرار منظومة تشريعية تضمن فعليا الحق في الولوج إلى المعلومة بتكريس الضمانات اللازمة ورفع القيود المفروضة بما يمكن المواطنات والمواطنين من الوصول إلى المعلومات المرغوب فيها في ظل الاحترام التام للمقتضيات القانونية المؤطرة لذلك.
- . اتخاذ الإجراءات الضرورية لتمكين المجتمع من ولوج عالم المعرفة والتواصل بما يضمن التفاعل الإيجابي مع التطورات المعرفية المختلفة على الصعيد العالمي، والتملك الميسر لتقنيات التواصل الحديثة في مختلف المجالات من أجل الرفع من الكفاءات التواصلية والإعلامية وتأهيل الموارد البشرية، تعزيز الوظائف الأساسية للوسائل العمومية (القنوات التلفزيونية والإذاعية ووكالة المغرب العربي للأنباء) بما يتماشى مع روح المقتضيات الدستورية والتحول الديمقراطي الوطني، وذلك من خلال تحسين الوضعية القانونية والإدارية المؤسسات المتدخلة وتحسين حكمتها التدبيرية والمالية.
- . مراجعة المنظومة المتعلقة بالتواصل السمعي البصري لتشجيع المبادرات الاستثمارية وتطوير الفعل الإعلامي وترسيخ الحقوق التواصلية، وذلك وفق تصور عصري يستجيب للمعايير الدولية في المجال ويراعي الضوابط الاحترافية وأخلاقيات المهنة وشروط الفاعلية والشفافية.
- . تحسين الإطار القانوني المنظم للهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، وخاصة ما يتعلق بالمجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري لتقوية أدواره ووظائفه الحيوية وتمكينه من الموارد البشرية والمالية اللازمة وتحسين جودة الخدمات وضمان الحق في الخبر والتعددية والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص.
- . مراجعة المنظومة القانونية المتعلقة بالصحافة والإعلام في تناغم تام مع المبادئ الدستورية والتوجهات الحقوقية الرامية إلى التجسيد الفعلي لحرية التعبير وحقوق الإنسان، وبالتالي رفع كل الإجراءات التعسفية والأسكار التحكيمية المتعارضة مع القيم الديمقراطي، وخاصة حذف العقوبات السالبة للحرية، وللاستجابة لمجموعة من المتطلبات الأساسية المتمثلة في تكريس سرية المصادر وتعزيز دور القضاء في تحصين الإعلام الوطني.
- . اتخاذ التدابير الكفيلة بإعادة تنظيم مهنة الصحافة وفق مركبات الحكومة المتجلية في التدبير الإداري العقلاني والتسخير المالي الشفاف من أجل تطوير الممارسة التواصلية وتقوية أداء المقاولات الإعلامية، وذلك عبر صيغ تعاقدية عصرية وآليات جديدة لإقرار المساواة ومواجهة مختلف أشكال التمركز.
- . تقوية الإجراءات المتعلقة بدعم الحقوق الأساسية للصحافيين والوضع القانوني للمقاولات الإعلامية بما يضمن الحق في الوصول إلى المعلومات وحماية مصادر المعلومات وضمان حقوق المؤلف والمحافظة على الخصوصية وعدم التحرير على العنف والكراهية والتمييز.
- . إعداد وتنفيذ مخطط لتقوية التنظيم المهني في مجال الصحافة، مع الحرص على ضمان العدالة التربوية في تقديم الخدمات الإعلامية وحماية التعددية السياسية والثقافية واللغوية في الممارسة التواصلية، وخاصة في المجال السمعي البصري.
- . تحسين المقتضيات المتضمنة في مدونة الصحافة والنشر وضمان انسجام المقتضيات المتعلقة بمختلف المهن المرتبطة بالإعلام من أجل تحسين المناخ العام للممارسة الإعلامية.

- . تطوير الإطار القانوني والمؤسساتي والتنظيمي بما يجعل الإعلام منفتحاً ومتعددياً ومهنياً ومستجيباً لانتظارات المواطنات والمواطنين، سواء على صعيد تقوية تدخل المجلس الوطني للصحافة أو على صعيد تنظيم المهن المرتبطة بقطاع الصحافة أو على صعيد أخلاقيات المهنة.
- . توحيد طريقة تدبير القطب العمومي للإعلام السمعي البصري بما يضمن وجود قطب عمومي متجانس ويعزز الممارسة المهنية الجيدة.
- . استغلال المكاسب الرقمية الناتجة عن الانتقال من البث التماضي (التناظري) إلى البث الرقمي، بما يخدم مبدأ المنافسة بين القطاعين العمومي والخاص.
- . إخراج نص قانوني يُؤطر الإعلام الإذاعي الجماعوي ويسمح له بالبث الهرتزى.
- . اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين أوضاع العاملين في مجال الإعلام، وخاصة قطاع «صحافة الوكالة» من خلال تمكين وكالة المغرب العربي للأنباء من الموارد البشرية والمالية اللازمة.

القطب المؤسسي

إن الاتحاد الاشتراكي، إذ يذكر بمواقفه الراسخة بخصوص إقامة دولة المؤسسات، وبالتضحيات الجسمانية التي قدمها عmomم الاتحاديات والاتحاديين، في سبيل إصلاحات دستورية وسياسية عميقه تتجه نحو إرساء مقومات الملكية البرلمانية، ليعزز بمساهماته المتميزة في الإصلاحات الدستورية والسياسية بالبلاد، والتي توجت بالمراجعة الدستورية الشاملة الأخيرة. لذا، فإننا نعتبر أن تفعيل المقتضيات الدستورية الجديدة، وإرساء دعائم دولة الحق والقانون والمؤسسات، لا يمكن أن يتم إلا بمشاركة كل القوى الوطنية والديمقراطية.

ومن هذا المنطلق، ساهمنا بإيجابية في مسلسل إصدار النصوص اللاحمة لتجسيد المكتسبات الدستورية، وكنا نأمل صادقين، أن يتم تكريس نفس المنهجية التشاركية التي تم من خلالها صياغة الدستور الجديد. إلا أن عدم التنفيذ الأمثل للديمقراطية التشاركية، ضيع على البلاد فرصة تاريخية كانت ستسمح لنا بالحدث عن الولاية التشريعية التاسعة كولالية تأسيسية بامتياز، والولاية العاشرة كولالية يتم خلالها استنفاد كل ما يتطلبه الدستور من نصوص وأوراش لزمرة لحسن تنفيذه. وإذا كانت حكومة الولاية التشريعية التاسعة (2012-2016) باعتبارها أول حكومة في المرحلة التأسيسية الجديدة، لم تف بالالتزامات الواردة برنامجه على أساس أنه برنامج «ذو طبيعة تعاقدية يقوم على ثلاث مركبات هي العمل المندمج والمقاربة التشاركية وربط المسؤولية بالمحاسبة»، فإن الآثار المتربطة عن ذلك ما زالت بادية لحد الساعة، خاصة من زاوية التعثر في سن القوانين بما فيها بعض القوانين التنظيمية، والتعامل مع المنظومة الحقوقية وإصلاح القضاء والإدارة، ومحاربة الفساد، وتخليق الحياة العامة، ليس فقط على الجانب المؤسسي والحقوقي بل أيضا على تحسين مناخ الأعمال والاستثمار في المغرب، وطموحات مختلف الفئات الاجتماعية من أجل بناء دولة الحق والقانون.

وإذا كانت مشاركة الاتحاد الاشتراكي في حكومة الولاية التشريعية العاشرة قد حاولت في القطاعات التي تحملت مسؤوليتها تصويب العديد من الاختلالات الناتجة عن التدبير الحكومي السابق، فإنه مع ذلك، لا يزال أمامنا الكثير من الأوراش التي ينبغي أن تعالجها بالانخراط الكامل مع كل القوى الحية التي تقاسم معنا نفس المرجعيات أو التوجهات.

وفي هذا الصدد، فإن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، يتزمّن أمام الناخبات والناخبين، وعموم المواطنين والمواطنين، بالعمل على المحاور الأربع التالية:

أ. القضايا المؤسسية والنصوص التأطيرية اللاحمة لتطوير المنظومة المؤسساتية بالبلاد. فالنص الدستوري وما يحمله من مكتسبات رهين بوجود مؤسسات قوية تمارس صلاحياتها كاملة في احترام تام لفصل وتوافق وتعاون السلطات من جهة، وفي انخراط كامل في الجمهورية المتقدمة من جهة ثانية، وفي تدبير أمثل لمؤسسات الحكومة المختلفة التي أحدثتها الدستور من جهة ثالثة، وفي وجود تأثير قانوني قادر على رفع إيقاع أداء مختلف هذه المؤسسات.

ب. التأسيس لدولة الحق والقانون وترسيخ سيادة القانون من خلال تعزيز الحقوق والحريات، والتطبيق السليم والعادل للقانون، وإرساء دعائم وقيم المؤسسات.

ج. تعميق إصلاح منظومة العدالة كمنظومة قائمة بذاتها تشتمل على عدة مكونات رئيسية تعتبر السلطة القضائية أحد أعمدتها عن طريق دعم وتعزيز استقلال السلطة القضائية والأمن القضائي؛

د. ترسیخ الحقوق والحريات الأساسية، مع العمل على تفیذ مقتضيات الدستور كاملة.

القضايا المؤسسية والنصوص التأطيرية

لقد أبانت مرحلة تشكيل حكومة ما بعد استحقاقات 7 أكتوبر 2016 عن صعوبات مؤسسية، زاد من حدتها اتساع وتنوع التأويلات الدستورية. وبهذا الخصوص، فإننا في الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية، تابعنا تلك المرحلة بكل ما يتطلبه ذلك من تأن ورزانة، بعيداً عن أية ردود أفعال متسرعة، رغم ما كنا نلاحظه من انزلاقات عن دستور 2011 بصفة عامة، وعن روح الفصل 47 منه خاصة، وما كنا نسجله من تدني في التعامل السياسي للمكلف بتشكيل الحكومة من خلال الخلط بين الذاتي والموضوعي، والزج بالمارسة السياسية في تصفية الحسابات الواهية والضيقة بعيداً عن المصلحة العامة للبلاد.

لقد شكلت هذه المرحلة، فرصة للوقوف العميق على مضمون الفصل 47 من الدستور، ليس فقط في حد ذاته وبمعزل عن الفصول الأخرى، ولكن أيضا وأساسا في علاقته بباقي المقتضيات ذات الصلة، وبالمارسة المتبعة ببلادنا وأعرافنا وتقاليدنا، وبالتجارب المقارنة الدولية. إن التفسير الضيق الذي اعتمدته الحزب الأول، من حيث عدد المقاعد، لمضامين الفصل 47 يتناقض مع روح ومضمون الدستور كوحدة منسجمة ومتكاملة، وهو التفسير الذي تسبب في التأخير الكبير في تشكيل الحكومة وهدر الزمن السياسي.

لكل ذلك، فإننا نعتبر أنه لا يمكن السماح بفرض أية تأويلات دستورية تخدم مصالح حزبية ضيقة، وأن الممارسة السياسية الصحيحة تقتضي تحمل المسؤولية كاملة، وبشكل يراعي ما تصبو إليه بلادنا من توجه ثابت نحو الممارسات الديمقراطيّة التي تدفع بنا للأمام.

كما أن الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية يرفض أية سياسة تمارس خارج التغطية الدستورية وخارج مستلزمات إنجاح المسار الديمقراطي ببلادنا، أو تمارس بارتحالية تهدى الزمن السياسي والتخطيط التدبيري. إن الفرصة لا زالت مواتية، للقيام بإصلاحات كبرى، على المستوى التشريعي والمؤسسي لتأهيل البلاد من أجل تحقيق تطور نوعي يحقق العدالة والمساواة والكرامة، ويقطع مع مختلف مظاهر مقاومة الإصلاحات، بفتح آمال البناء الديمقراطي، وسيادة نظام الشفافية والحكامة، واحترام حقوق الإنسان، ودولة الحق والقانون، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والمساواة وتكافؤ الفرص. ولتحقيق ذلك نقترح إعادة النظر في الترسانة القانونية التي تحتاج للتعديل والمراجعة لملائمتها مع دستور 2011 ومع احتياجات وانتظارات المغاربة.

I. القوانين التنظيمية

إن تصورنا لسير مختلف المؤسسات والذي سنعمل على ترسيخته في الواقع العملي، من خلال إعادة النظر في بعض القوانين التنظيمية والأنظمة الداخلية لمجلسى البرلمان، ينطلق من أن العلاقة ما بين

السلطتين التشريعية والتنفيذية، تستلزم المزيد من الجهد، من أجل إحداث التوازن اللازم بينها، كما أن النصوص المؤطرة للجماعات الترابية تحتاج للمزيد من التدقيق.

1: في العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية

يعتبر الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية أن نظاماً دستورياً قائم على فصل السلطة من جهة، ولكن أيضاً على أساس توازنها وتعاونها من جهة أخرى، ولذلك فإننا في الممارسة العملية سندفع في اتجاه المزيد من التوازن والتعاون خاصة بين السياسيين التشريعية والتنفيذية حيث سنعمل على:

أ. تقوية مكانة البرلمان في إطار صلحياته الدستورية من خلال:

- . المزيد من الاهتمام بمقترنات القوانين:
- . تمكين ممثلي الأمة من الوسائل والآليات التي تنقصهم لممارسة مهامهم على الوجه الأكمل، بما في ذلك تمكينهم من كل التقارير والدراسات الوطنية، والحق في المعلومة مباشرة لدى الجهات المعنية، ووسائل عمل خاصة بهم سواء بالمجلس الذي ينتهي إليه أو بدوائرهم الانتخابية!
- . جعل لجنة تقصي الحقائق آلية عادلة لمتابعة سير الإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية، إلى جانب المهام الاستطلاعية؛
- . العمل على تقوية صلحيات البرلمان في مجال الرقابة على العمل الحكومي؛
- . إعداد دراسات الأثر الخاصة بمشاريع القوانين، والعمل على إصدار جميع النصوص التنظيمية والتطبيقية المتعلقة بها داخل الآجال القانونية،
- . إصدار القوانين التنظيمية المتبقية وذلك بالتوافق حول : (1) مسودة مشروع القانون التنظيمي الذي يبين شروط وإجراءات ممارسة حق الإضراب عن طريق إعمال المقاربة التشاركية وتفعيل آليات الحوار الاجتماعي مع مختلف الفاعلين الاجتماعيين، و (2) ملائمة مشروع القانون التنظيمي للدفع بعدم دستورية القوانين وإحالته على البرلمان قصد التصويت عليه، لما في ذلك من أهمية خاصة لإثارة عدم دستورية كل المقتضيات ذات الصلة بالحقوق والحريات الواردة بالدستور أمام المحاكم المختصة كما سنرى أدناه.

ب. تحقيق توازن بين الأغلبية والمعارضة البرلمانية خاصة في مجال مراقبة العمل الحكومي، وذلك من خلال:

- . توضيح مكانة المعارضة البرلمانية بشكل يضمن لها ممارسة حقوقها الكاملة وفق الفصل 10 من الدستور؛
- . إقرار حق المعارضة البرلمانية في طرح أغلبية الأسئلة الشفوية في كل جلسات المساعلة؛
- . التفاعل الإيجابي مع المبادرات الدستورية للمعارضة.

2 - بخصوص القوانين التنظيمية للجماعات الترابية والجهوية المتقدمة:

أ- من أجل مدونة شاملة للمقتضيات القانونية المتعلقة بالتنظيم الترابي للمملكة

رغم أن الحكومة السابقة فضلت إصدار أربع قوانين تنظيمية حول الجماعات الترابية، فإننا لا زلنا نعتبر أنه كان من الأجرد إصدار مدونة متكاملة ومنسجمة تجمع النظام الانتخابي لأعضاء الجماعات الترابية والمقتضيات المشتركة من جهة، ثم خصوصيات كل مستوى من مستويات الجماعات الترابية من جهة أخرى. وهذا إضافة إلى ضرورة تعديل العديد من المقتضيات الواردة بهذه النصوص. وعلى هذا الأساس، سيعمل الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية على:

. إعادة النظر في كل القوانين التنظيمية ذات الصلة بالتنظيم الترابي في اتجاه المزيد من ترسیخ الجهوية المتقدمة، باعتبار أن التنظيم الترابي للمملكة تنظيم لامركزي يقوم على الجهوية المتقدمة وفق الفصل الأول من الدستور؛

. إعطاء دينامية نوعية جديدة للفعل التنموي الشامل، من خلال اعتماد سياسة فعالة لإدارة التراب الوطني بالشكل الملائم، تسمح بالمساهمة الإيجابية للساكنة في تدبير شؤونها؛

. جعل المستوى الجهوبي، مستوى مركزيًا، استنادًا على الدراسات والأبحاث التي تمت في إطار الحوار الوطني لإعداد التراب، وعلى المنظور الخاص للحزب، القائم على اعتبار الجهة، فاعل أساسى لتصريف المشروع الاقتصادي التنموي؛

. عدم اختزال الجهات في حدود مستوى معين من الجماعات الترابية، بل التعامل معها على أنها تحتل دستورياً مكان الصدارة بين هذه الجماعات الترابية؛

. جعل الجهوية دعامة أساسية لنظام الحكم الذاتي الذي تعول عليه بلادنا كحل نهائي للقضية الوطنية، باعتبار أن الجهوية المتقدمة ليست مسلسلًا داخلياً محضاً فقط، ولكنها مسلسل سيستribu انتباه كل الدول الصديقة والشقيقة والمنظمات التي تتبع الوضع بالمغرب، والتي ينبغي أن نقدم لها برهاناً آخر على جدية ومصداقية اقتراحاتنا.

ب - وسائل وآليات العمل:

. اعتماد التدبير الجهوبي للتنمية من خلال جعل الخيارات التنموية للجهة هي الأصل، دون تدخل الإداره المركزية لفرض توجه محدد بشكل مسبق ومركزي؛

. تسريع مسلسل اللاتمركز بشكل يفتح علاقة مباشرة بين المصالح اللامركزية لمختلف الوزارات والمجلس الجهوبي، وجعل هذه المصالح في خدمة التنمية الجهوية؛

. إحداث تغيير جوهري في تصور دور الإداره الترابية من خلال تغيير طبيعة اختصاصات الوالي/العامل، (وبالتالي كل ممثلي الإداره الترابية بتشكيلها الحالي) مع تحويل المصالح الاقتصادية والاجتماعية التابعة لهم للمجالس الجهوية؛

. اعتماد مبدأ متقدم للميزانية الجهوية من خلال تجميع الميزانية العامة للدولة (بعد المصادقة عليها في البرلمان) في شكل ميزانية جهوية مع تمكين المسؤولين الجهويين من تمويل مخططاتهم

- التنموية بما تقتضيه الضرورة من إمكانية تحويل الاعتمادات (دون تدخل من قبل الوزارات المعنية)؛ . تحديد وظيفة الجهة، استناداً على سياسة واضحة لإعداد التراب، تعتمد على التصاميم الجهوية لإعداد التراب، والمخططات الجهوية لإعداد التراب، والمخططات الجهوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ بل وإحداث المؤسسات المواكبة لهذه الوثائق من قبيل المجالس الجهوية لإعداد التراب وتفعيلاً؛ . عدم اعتبار الجهة مجموعة مشاريع منفصلة عن مشاريع الجهات الآخري، بل ضرورة توضيح الرؤية الوطنية للجهة من خلال إبراز عناصر التضامن التي يمكن أن تنبثق من رؤية وطنية شاملة، قائمة على الاستغلال الأمثل لكل ثروات البلاد لما فيه مصلحة الجميع؛ . تدقيق اختصاصات الجهات، وجعلها هي القاعدة العامة، وتدخل الإدارة المركزية هو الاستثناء، لأن مهمة هذه الأخيرة ينبغي أن تنحصر في المساهمة في تحديد الوظيفة الوطنية للجهة وفق ما تسمح بذلك مؤهلاتها الطبيعية والاقتصادية والبيئية والبشرية، وترك وضع البرامج الازمة لتحقيق الأهداف المحددة؛ . إعادة النظر في علاقة الإدارة الترابية وممثليها بالمجالس الجهوية بشكل لا يجعل من الطرف الأول وصيا ومراقباً ومسؤولاً عن تطبيق القانون، بل شريكاً ومواكباً ومساعداً للثاني في إنجاز مهامه؛ . التوزيع العادل للاستثمار العمومي على المستوى الجهوي، ووضع برنامج زمني لتدخلات صندوق التضامن بين الجهات حتى تتمكن الجهات الناقصة التجهيز والبنيات التحتية، من وضع برامجها استناداً على هذا البرنامج الوطني؛ . اعتماد مقاربة تشاركية حقيقة عند إنجاز برامج التنمية، مع تمكين الهيئات الاستشارية من وسائل عمل تجعلها تساهم بفعالية في البرامج الجهوية أو الإقليمية أو المحلية.

بالموازاة مع ذلك:

- . اعتبار مسار الجهة المتقدمة، مساراً يخدم المبادرة الوطنية للحكم الذاتي بالنسبة للأقاليم الجنوبية. وسيبقى الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية، دائماً في طليعة المدافعين عن إيجاد حل سياسي مُتفاوض حوله، يراعي المسار الدولي وخصوصيات باقي الجهات الوطنية في إطار وحدة التراب والسيادة الوطنية؛ . اعتبار انحرافنا في مقترن الحكم الذاتي، كحل عادل ودائم لقضية الصحراء المغربية، وسيلة لوضع طرق تدبير محلي جديدة تتناسب وتطورات الساكنة، من خلال إشراك جميع الفاعلين المحليين (منتخبين، جمعيات، نقابات، أحزاب وسلطات) في تطبيق النموذج التنموي الخاص بالأقاليم الجنوبية، وبالأساليب الأنسب لتحقيق النهوض الاقتصادي والاجتماعي، والقطع مع ممارسات الماضي المبنية على التحديد المركزي للسياسات التنموية؛ . تطبيق البرامج السياسية والثقافية على أرض الواقع أخذًا بعين الاعتبار للبعد الجهوي، وذلك تحت شعار «مرجعية واحدة، ومنظمات تأطيرية متعددة»، عبر ابتكار أساليب تنظيمية جديدة على كل الأصعدة، تماشياً مع الخصوصيات المحلية ومواكبة الابداعات المتسارعة للحركة الاجتماعية والثقافية.

II. القوانين الخاصة بالمجالس والهيئات الدستورية

استناداً على الملاحظات الثلاثة التالية:

أولاً: المؤسسات الدستورية، باعتبارها مؤسسات موافقة للعمل الحكومي والبرلماني وفقاً لما تم تحديده في دستور المملكة، وبالتالي فإن جوهر وجودها هو دعم المؤسسات السياسية المسؤولة مباشرة أمام الناخبيين والناخبات، دون أن تكون طرفاً مباشراً في أي سياسة عمومية. وينطبق نفس التصور على مختلف المؤسسات التي تمت دسترتها، أو تلك التي أحدثتها دستور 2011.

ثانياً: استحضار أن الحكومة وفق دستور 2011، منبثقة عن الإرادة الشعبية، ومدعمة بأغلبية برلمانية، ومراقبة من قبل المعارضة بمختلف أشكالها ووسائل الإعلام والرأي العام، ومحاسبة دورياً عند كل استحقاق وطني أو ترابي أو مهني، وبالتالي فإن تدخل المؤسسات الدستورية في مجالات تنتهي للسياسات العمومية، يخلق غموضاً في المشهد السياسي، ولا يسمح بتطبيق مبادئ الحكومة الجيدة وخاصة من ذلك ربط المسؤولية بالمحاسبة.

ثالثاً: إن الملاحظتين السابقتين، يجعلان من الضروري العمل على معالجة هذه الوضعية من خلال إعادة النظر في النصوص القانونية المنظمة لمختلف المؤسسات الدستورية المعنية.

لذا، فإننا سندافع ونعمل على تطبيق ما يلي:

. إن تكوين هذه المؤسسات وتشكيلتها، يجب أن تكون لصالح الخبراء، سواءً كان لهم انتماء حزبي أو نقابي أو لا، المتخصصين في المجالات التي تشتغل عليها هذه المؤسسات. ذلك أنهم الأقدر على مد الأجهزة السياسية المسؤولة بوجهة نظر تقنية دقيقة. وفي نفس السياق، فإن مبدأ التخصص، ينبغي أن يكون مصاحباً لكل المبادئ المتعارف عليها من نزاهة واستقامة ومناصفة.

. عدم اعتبار اختصاصات هذه المؤسسات، سبباً أو ذريعة للتقليل من صلاحيات السلطة التنفيذية أو التشريعية، أو حتى وسيلة للتوجيههما. لقد دافعنا طويلاً عن مبدأ الحكومة ذات الصلاحيات الواسعة، حتى تتم مساعلتها ومحاسبتها عن كل السياسات العمومية التي نفذتها، وبالتالي سنستمر في الدفاع عن هذا المبدأ، وفي عدم قبول سحب أية صلاحيات حكومية لصالح مؤسسة دستورية أخرى. إن قوة هذه المؤسسات من قوة اقتراحاتها ومذكراتها ودراساتها وأبحاثها. فبقدر ما كانت قوة اقتراحية حقيقية، فإنها ستكون فاعلة ومؤثرة على السياسات العمومية، دون أن نحتاج إلى فرض ذلك، وهذا ما يتطلب ضرورة تثمين أدوار المؤسسات الدستورية وهيئات الحكومة.

اعتبار تنوع وتعدد هذه المؤسسات، أساساً لاعتماد التدابير الملائمة من خلال التمييز بين:

. هيئات نريد فعلاً أن تكون قوية، لأنها بمثابة صمام أمان ضد أي انزلاق حكومي، بل سنعمل على أن تكون لها صلاحيات شبه قضائية حتى تكون بمثابة سند للحكومة في ترسیخ دولة الحق والقانون، وفضح الانتهاكات الحقوقية، وهي هيئات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها (المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مؤسسة الوسيط، مجلس الجالية المغربية بالخارج، هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز).

هيئات لا ينبغي أن تكون استقلاليتها سببا في عرقلة تنفيذ أو توجيه أي سياسة عمومية، وهي:

- . هيئات الحكومة الجيدة والتقنيّة (الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، مجلس المنافسة، الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها).
- . هيئات النهوض بالتنمية البشرية المستدامة والديمقراطية التشاركيّة (المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي)، إضافة إلى المجلس الوطني للغات والثقافة الوطنية.



ترسيخ دولة الحق والقانون وسيادة القانون

منذ تنصيب حكومة ما بعد استحقاقات 2011، بدأت تظهر في الحياة الاجتماعية العديدة من المظاهر السلبية التي لم تعمل الحكومة على الحد منها بالصرامة اللازمة قصد إعمال المبادئ الدستورية حول سيادة القانون، وعدم رجعية القوانين، وربط المسؤولية بالمحاسبة، ومحاربة الشفط في استغلال موقع النفوذ، ومحاربة الفساد. وهكذا، لوحظ بروز توجه نحو خوصصة تطبيق القانون بناء على قناعات فردية، أو بسبب ميولات إيديولوجية، فتم التساهل مع ظاهر التكفير والتحريض على القتل، وتبرير المواقف والمقترحات الأصولية، في نوع من التحرير على الترهيب الاجتماعي.

لقد أدى هذا التوجه إلى بداية انتشار ظاهر العنف في الشارع العمومي، فتصاعدت انتهاكات حقوق الإنسان، وبالتالي تم فسح المجال لتهييج الناس وحشدهم وجعلهم يعتقدون محاكمات في الشارع العام، يصدرون خلالها أحكاما ينفذونها في حق مواطنين ومواطنات باسم «الأخلاق» و«الهوية»، إضافة للعنف اللفظي الممارس عبر وسائل ومواقع التواصل الاجتماعي.

وبشكل متوازن مع هذه الظاهرة، نسجل أنه لم يتم اعتماد أي سياسة حكومية متكاملة في مجال محاربة الفساد في كافة تجلياته. ومحاربة الفساد تهدف أساسا لخلق جو من الثقة في التدخلات العمومية للدولة، بصفة خاصة من خلال فرض مبدأ سيادة القانون على الدولة نفسها بإجبارها على التعامل بالمزيد من الإيجابية بخصوص الأحكام الصادرة في مواجهتها.

ولذلك، فإننا سنعمل في الاتحاد الاشتراكي على تقوية دعائم دولة الحق والقانون التي تضمن للأفراد ممارسة حقوقهم وحرياتهم الأساسية من خلال إعادة النظر بكيفية جذرية في الوسائل القانونية الضرورية الواجب إقرارها للحد من جميع أشكال العنف التي يمكن أن تهدد استقرار البلاد.

الشيء الذي يتطلب الالتفاف بشكل متوازن على عدة واجهات تلتقي كلها في اتجاه فرض سيادة القانون من خلال المستويات التالية: الحكومة الأمنية (الفقرة الأولى)، محاربة الفساد (الفقرة الثانية)، وحل إشكالات تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في مواجهة الدولة (الفقرة الثالثة).

I. الحكومة الأمنية

لقد أصبحت الحكومة الأمنية، أحد أهم ظاهر تدبير الدولة الحديثة، وتقوم بشكل أساسي على توزيع جيد للأدوار والمسؤوليات بين مختلف فاعلي الأمن من جهة، مع افتتاح المجال للأطراف الآخرين الشريك، ومنها أساسا المجتمع المدني والإعلام. وقد أضحى لهذا الموضوع مكانة مهمة في النقاش العمومي ببلادنا نتيجة مقتضيات الفصل 54 من الدستور. وأصبح الأمن يحتل مرتبة محورية باعتباره الخط الناظم للتحديات المتعلقة باحترام الحريات والحقوق وإدارة الأزمات خصوصا مع تنامي وتيرة

العنف والجريمة بكافة أشكالها.

وبهذا الخصوص، فإننا نقترح التركيز على المكتسب الدستوري القاضي بإحداث المجلس الأعلى للأمن باعتباره الإطار المؤسسي الذي توفر فيه شروط التشاور وإيجاد استراتيجيات الأمن على المستوى الداخلي الوطني والخارجي الدولي.

II. محاربة الفساد

إن الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية، يؤكد على ضرورة العمل بكل حزم على محاربة الفساد بكل مظاهره ومستوياته وآلياته وخاصة من ذلك فصل سلطة المال والأعمال والنفوذ عن السياسة وفضاءاتها، وتفعيل كل المقتضيات التي تحقق الفصل 36 من الدستور من خلال القضاء على المخالفات المتعلقة بحالات تنازع المصالح، وعلى استغلال التسريبات المخلة بالتنافس النزيه، وكل مخالفة ذات طابع مالي، وكل شكل من أشكال الانحراف المرتبطة بنشاط الإدارات والهيئات العمومية، وباستعمال الأموال الموجودة تحت تصرفها، وإبرام الصفقات العمومية وتدبيرها، والزجر عن هذه الانحرافات، والشطب في استغلال موقع النفوذ والامتياز، ووضعيات الاحتكار والهيمنة، وبباقي الممارسات المخالفة لمبادئ المنافسة الحرة والمشروعة في العلاقات الاقتصادية. ونعتزم تطبيق كل ذلك عبر:

. رفع إيقاع تفعيل السياسة الجنائية وتقوية الآليات القانونية في محاربة الفساد المالي، والتطبيق السليم للقانون المتعلق بمحاربة غسل الأموال.

. مراجعة النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بإبرام وتنفيذ الصفقات العمومية، بما في ذلك التدبير المفوض للمرافق العمومية، للحد من سلطة الإدارة التقديرية وإقرار نظام سريع وفعال للطعن والتقييد بنشر المعلومات منذ الإعلان عن طلبات العروض إلى نشر النتائج وتنفيذصفقة، الحد من عرقلة إمكانية الولوج للقضاء.

. إخراج قانون الإثراء غير المشروع كما تقدم الفريق الاشتراكي بمقترح بخصوصه، باعتبار هذه الجريمة من أبرز جرائم الفساد التي تأثر سلبا على المنظومة التنموية للبلاد كما أن القصور القانوني يمكن أصحابها من الإفلات من العقاب.

. التفعيل الأمثل للقانون المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات في الجوانب المرتبطة بالمالية العمومية للإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية، بغية نشر ثقافة الشفافية في محيط العلاقات التي تربط الإدارة بالمواطنات والمواطنين.

III. إشكالية تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في مواجهة الدولة

يعكس وجود مقتراح قانون تقدم به الفريق الاشتراكي يتعلق بإحداث هيئة قضايا الدولة (والذي ما زال يراوح مكانه منذ 18 سبتمبر 2012، حيث أحجمت الحكومة عن مناقشته رغم أن بنائه قائم على المحاربة الفعالة للفساد والحكومة باعتبارهما كانا محوريين أساسيين في برنامج الحكومة السابقة وال瑁الية)، مدى عدم صدق الإرادة في ادعاء محاربة الفساد بصفة عامة، وفي إيجاد حلول ملائمة للقضايا

المترتبة بتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في مواجهة الدولة، وهو الأمر الذي يستفاد معه أن الدولة توجد إما في حالة امتناع أو في حالة عجز عن تنفيذ هذه الأحكام القضائية.

ويعتبر الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية أنه من الضروري الإجابة عن التساؤلات الكثيرة حول مدى تقيد مرافق الدولة بمبدأ سيادة القانون المنصوص عليه في الفصل السادس من الدستور، وأنه من اللازم العمل على غرار الدول الديمقراطية على إحداث هيئات ومؤسسات تختص بالنظر في تصرفات مرافق الدولة المخالفة للقانون أو المنافية لمبادئ العدل والإنصاف، دون أن يحول ذلك في تحمل الدولة تبعات وتكاليف المخاطر القانونية الناتجة عن تصرفاتها. ويستند برنامجنا بهذا الخصوص على كل من:

- . تقارير مؤسسة الوسيط.
- . التقارير السنوية لوكالة قضائية للمملكة التي أثبتت أن المنازعات القضائية للدولة تشهد من حيث كمها وعدها ارتفاعاً مضطرداً، وأن عدد المنازعات التي تصدر بشأنها أحكاماً قضائية ضد الدولة في ارتفاع.
- . خلاصات المجلس الأعلى للحسابات، حول الكلفة الإجمالية لجميع أنواع المنازعات القضائية للدولة. لذلك، نتشبث بإخراج مقترن القانون الذي تقدم به الفريق الاشتراكي بمجلس النواب، والمتعلق ب الهيئة قضايا الدولة إلى الوجود، مساهمة في الحد من التزيف الواقع في مالية الدولة، وفي محاربة أشكال الفساد المترتبة بقضايا الدولة المالية.

إن الربط المجانب للصواب لمفهوم العدالة بالقضاء حجب كون كلمة «عدالة» تتضمن عناصر متداخلة أدت إلى بروز ما يصطلاح عليه الآن بـ«منظومة العدالة» على اعتبار القضاء مكون أساسي لها، لكنه جزء من مكونات أخرى لا تقل أهمية وإن كانت السلطة القضائية وفقاً لدستور 2011 أحد أعمدتها. واستناداً على ذلك، فإن هدفنا الرئيسي يتمثل في إصلاح العدالة في منظورها الشمولي من خلال إصلاح جميع مكونات هذه المنظومة المتشعبة والتي تتجسد في ثلاثة مركبات أساسية هي: القوانين، الجهاز المطبق لهذه القوانين الذي هو القضاء، ثم المهن المرتبطة بالقضاء.

ونقترح أن يتم ذلك من خلال التدابير التالية:

. التسريع بملائمة مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالدفع بعدم دستورية قانون أثير أثناء النظر في قضية، وذلك إذا دفع أحد الأطراف بأن القانون، الذي سيطبق في النزاع، يمس بالحقوق وبالحريات التي يضمنها الدستور تطبيقاً للفصل 133 منه، والذي يبين شروط وإجراءات تطبيق هذا الفصل، وإحالته على البرلمان قصد التصويت عليه.

. تسريع مسطرة ملائمة مشروع قانون التنظيم القضائي لما له من أهمية قصوى في تنظيم مرفق القضاء على أساس جديدة تعتمد الحكامة الجيدة.

. ضمان الحق في محاكمة عادلة بواسطة قوانين تتماشى وتنسجم مع التطورات التي عرفها المجتمع، ومع المعايير الدولية المصادق عليها، ومع دستور 2011، تتم صياغتها من خلال مراجعة شمولية لقوانين موضوعية ومسطورة أصبحت مُتجاوزة، وخاصة:

* قانون المسطرة الجنائية الذي ينبغي أن يكون صمام أمان لحماية حقوق وحريات المواطنين والمواطنين من خلال المزيد من شروط وضمانات المحاكمة العادلة لتصبح ملائمة أكثر فأكثر مع المعايير الدولية، والعمل على ترشيد الاعتقال الاحتياطي وهذا ما سنعمل على تحقيقه من خلال ما يلي:

< التسريع بتعديل مقتضيات قانون المسطرة الجنائية المتعلقة بتحديد ضوابط ومعايير الاعتقال الاحتياطي حتى لا يبقى هذا الإجراء الاستثنائي سلطة تقديرية مطلقة للنيابة العامة وقضاء التحقيق.

< العمل على إحداث مؤسسة «قاضي الاعتقال والحرirات» مستقلة عن النيابة العامة وقضاء التحقيق حتى لا تكون سلطة المتابعة هي نفسها سلطة اتخاذ قرار الاعتقال.

< اعتماد بدائل الاعتقال الاحتياطي في مشروع قانون المسطرة الجنائية (السوار الإلكتروني مثلًا).

< التحديد الدقيق للحالات التي يمكن اللجوء فيها للاعتقال الاحتياطي.

< الفصل بين المعتقلين الاحتياطيين وسجناء الحق العام المدنيين ، على اعتبار أن المعتقلين الاحتياطيين يتمتعون بقرينة البراءة.

* القانون الجنائي الذي يجب أن يخضع لمراجعة شاملة تعكس الخطوط العامة للسياسة الجنائية التي ينبغي أن تنطلق من ثقافة حقوق الإنسان والاقتناع بنجاعة العقوبات البديلة، وفق تصور عصري حداثي.

* إعادة نظر في النصوص ذات الصلة الوثيقة بالحياة الفردية والمجتمعية، وأساساً من ذلك كل من مدونة الأسرة وقانون الشغل، وقانون الصحافة والنشر.

* إصدار مدونة للحياة الجمعوية، تشمل النصوص ذات الصلة بالعمل الجماعي بعد تحبيبها وإعادة النظر فيها، سواء تعلق الأمر بقانون تأسيس الجمعيات وتنظيمها، أو منحها صفة المنفعة العامة، أو «الإحسان العمومي»، مع سد الفراغات الناتجة عن انعدام نص يؤطر تأسيس وسير أعمال المؤسسات، والتطوع التعاوني، وطرق تنظيم مالية الجمعيات، إلخ.

*

* التعجيل بتفعيل آليات الديمقراطية التشاركية من خلال إصدار القانون المحدد لشروط وكيفيات مساهمة الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام والمنظمات غير الحكومية في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذلك في تفعيلها وتقديرها (الفصل 12 من الدستور)، وإصدار نص عام لتنظيم عمليات التشاور بإشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين، في إعداد السياسات العمومية وتفعيلاً لها وتنفيذها وتقديرها (الفصل 13 من الدستور)، وإعادة النظر في القانونين التنظيميين المتعلقين بتقديم الملتمسات في مجال التشريع وتقديم العرائض (الفصلان 14 و15 من الدستور).

* المزيد من تجويد القوانين المرتبطة بالاستثمار كقانون التجارة وقانون المنافسة وقانون الملكية الفكرية والصناعية.

* معالجة اختلالات قانون المسطرة المدنية.

. تعزيز ودعم القضاء العادل والقوى لضمان السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي وكسب الثقة داخل أفراد المجتمع وبعث الثقة خارج حدود الوطن، لجلب الاستثمارات الأجنبية التي تعتبر القضاء وجهاز العدالة برمته حافزاً محورياً لإقامة أي مشروع اقتصادي.

. عدم احتزاز ضمان استقلال القضاء في رفع الأجرور وتحسين الوضعية المادية والتفتیش وترقية القضاة وعزلهم فقط، وإنما أيضاً بالتكوين والكفاءة والمستوى العلمي والتشريع بثقافة حقوق الإنسان وتطبيق المواثيق الدولية كمصدر من مصادر التشريع.

. ربط إصلاح منظومة العدالة بإصلاح شامل لكل المهن القضائية وغير القضائية المرتبطة بجهاز القضاء، وخاصة من ذلك منح مكانة أفضل لدور هيئة الدفاع في كل المراحل والمساطر لموازنة المواطنات

والموطنين، وكتاب الضبط من خلال إحداث المدرسة الوطنية لكتاب الضبط، والمفوضين القضائيين والخبراء بكافة تخصصاتهم.

. إحداث مجلس الدولة كأعلى هيئة قضائية في المجال الإداري وتكريس ازدواجية القضاء تعزيزا للحقوق والحريات.

الحقوق والحربيات الأساسية

إن احترام حقوق وحريات الإنسان، واحترام دور الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية، واستقلالية جمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، أركان ضرورية، ليس من أجل البناء الديمقراطي والتنموي فحسب، بل إنها الضمانة الأساسية للتفوق على كل خصوم بلادنا، تحت أي ستار كانوا، دولاً أو منظمات دولية حكومية أو غير حكومية.

واستناد على ما سجلناه وما لاحظناه من تنامي ظاهرة تهم الاعتداءات على المواطنات والمواطنين المحتجين في الساحات العمومية، وبروز معايير سياسية يميئنة واضحة، تعادي العمل النقابي، ومبادئ حقوق الإنسان الديمقراطي. فإننا نلتزم أمام عموم المواطنات والمواطنين أننا سنعمل على:

. احترام حقوق وحريات المواطنات والمواطنين كما هي متعارف عليها عالميا من جهة، ووفق ما يكرسه دستور 2011 من جهة أخرى، كتوجه يمثل هوية الحزب في عمله النضالي السياسي، وفي بعده التقدمي والحداثي لإقرار الديمقراطيبة الحقة لبناء دولة القانون؛

. الالتزام بالعمل إلى جانب الحركة الحقوقية والمؤسسات الوطنية الوسيطة، وفي مقدمتها المجلس الوطني لحقوق الإنسان كمؤسسة وطنية تعنى بحماية والن هو بحقوق الإنسان، ومؤسسة وسيط المملكة، وهيئات المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز (عند إدراحتها)، ومجلس الجالية المغربية بالخارج، من أجل المساهمة الفعلية في تقويم الاختلالات الكبار التي يشهدها العمل الحقوقى مع مراعاة الطابع الكوني للحقوق والحربيات الأساسية وعدم قابليتها للتجزئ؛

. تفعيل دستور 2011، باعتباره دستوراً للحقوق والحربيات، في جميع المقتضيات المرتبطة بمجال حقوق وحريات الإنسان، سواء تعلق الأمر بالحقوق السياسية والمدنية، أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، أو الحقوق الفنية؛

. تفعيل اللغة الأمazightية كلغة رسمية؛

. إلغاء الحكم بالإعدام من التشريع الجنائي المغربي؛

. معاقبة جريمة الإبادة وغيرها من الجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وكافة الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان.

وبخصوص حقوق مغاربة العالم، يلتزم الاتحاد الاشتراكي بـ:

. تطوير المراقبة الإدارية والقانونية لفائدة مغاربة العالم عبر تأهيل الشأن القنصلي داخل بلدان الإقامة وجعله مواكباً لتحديث الإدارة العمومية، وتبسيط المساطر الإدارية، وخلق آلية موحدة لتدارس بعض القضايا الشائكة لهذه الفئة، وتوفير الحماية القانونية لكل ما تتعرض له هذه الفئة من نصب وابتزاز؛

. تمتیع مغاربة العالم بالحقوق التي جاء بها دستور 2011 داخل مؤسسات الدولة عبر إقرار حق

مغاربة العالم في المشاركة السياسية، والانفتاح على جميع الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج والاستفادة من مواقعها، وإشراكها في كل هيئات الحكومة التي نص عليها الدستور، مع ضمان تمثيلية وازنة لمغاربة العالم في جميع الهيئات ومؤسسات الدولة، وتبني فكرة إحداث مجلس أعلى للهجرة.

المحتوى العام

القطب الاجتماعي

- الصحة
- التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي
- التشغيل وال الحوار الاجتماعي
- الحماية الاجتماعية
- السكن
- إصلاح الإدارة وتعزيز الحكامة العمومية

القطب الاقتصادي

- السياسات الاقتصادية والمالية
- المقاولات الصغيرة والمقاولات الصغرى والمتوسطة
- إعداد التراب الوطني والموارد والتنمية المستدامة
- السياسات القطاعية

القطب المجتمعي

- الطفولة
- النساء
- الشباب
- الأشخاص في وضعية إعاقة
- الهجرة
- البيئة
- المجتمع المدني
- الرياضة

القطب الثقافي

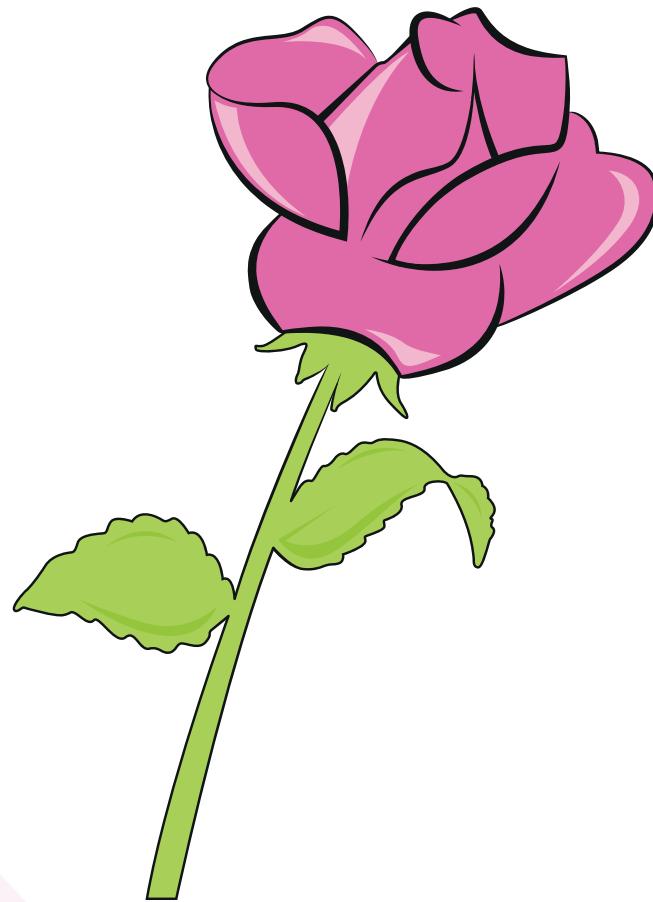
- الشأن الديني
- الثقافة والإبداع
- اللغات
- الإعلام

القطب المؤسسي

- القضايا المؤسسية والنصوص التأطيرية
- ترسیخ دولة الحق والقانون وسيادة القانون
- إصلاح منظومة العدالة
- الحقوق والحريات الأساسية



الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية
+٢٠١٤ +٢٠١٥ +٢٠١٦ +٢٠١٧
Union Socialiste des Forces Populaires



المغرب أولاً

تناوب جديد بأفق اجتماعي ديمقراطي

المغرب أولاً



المقر المركزي رقم 9 شارع العرعار حي الرياض الرباط



USFP Maroc



@USFP_Maroc



USFP Maroc



@USFP Maroc



USFP Maroc

www.usfp.ma